الاتحاد البرلماني العربي

الاتحاد البرلماني الدولي

المحاضر الموجزة لمداولات الجمعية العامة ال 137
للاتحاد البرلماني الدولي
(سانت بطرسبرغ / روسيا الاتحادية 14–18 تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

Union Interparlementaire
Pour la démocratie. Pour tous.

المحاضر الموجزة لمداولات الجمعية العامة

الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

سانت بطرسبرغ (روسيا الاتحادية)

14 – 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2017

جدول المحتويات

الصفحة

مقدمة 6

افتتاح الجمعية العامة الـــ 137

- كلمة سعادة السيد فلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية 8
- كلمة السيد صابر تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي 9
- كلمة السيدة فالنتينا ماتفينكو، رئيسة مجلس الاتحاد 10
- كلمة السيد فياتشيسلاف فولودين، رئيس مجلس دوما الدولة 11
- كلمة السيد يوري فيدوتوف، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا 11

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

تنظيم أعمال الجمعية العامة

- انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ 137وافتتاح المناقشة العامة 13
- النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة 41
- جدول الأعمال النهائي 47

مناقشة عامة حول موضوع "تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق"

- بيانات افتتاحية من قبل السيدة ن. الخروصية، النائب الثاني لرئيس مكتب النساء البرلمانيات، والسيدة م. أوسورو، رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي 14
- الكلمة الرئيسية للسيدة ر. إيزاك-نديايي، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات والعضو المنتخب في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري 15
- كلمة خاصة من قداسة البطريرك كيريل، بطريرك موسكو وعموم روسيا، رئيس المجلس المشترك بين الأديان لرابطة الدول المستقلة (الكومنولث) 53
- كلمة خاصة من السيد أ. عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة 91
- الجزء الرفيع المستوى من المناقشة العامة 17
- استئناف المناقشة العامة 25

مناقشة عامة بشأن البند الطارئ المعنون " إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار" 48

اعتماد القرار بشأن البند الطارئ 90

لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

- إقرار جدول الأعمال 112
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي في دكا (نيسان / أبريل 2017) 112
- انتخابات المكتب 112 و127
- تشارك تنوعنا: الذكرى الـ 20 للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقرران المشاركان 113

(ب) مناقشة بشأن مشروع القرار 114
(ج) صياغة واعتماد مشروع القرار في الجلسة العامة 127
(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي 128
- الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة
(أ) موضوع القرار التالي الذي ستعده اللجنة 128
(ب) جدول أعمال اللجنة في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي 129
- ما يستجد من أعمال 131

لجنة السلم والأمن الدوليين

- إقرار جدول الأعمال 133
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي في دكا (نيسان / أبريل 2017) 133
- انتخابات المكتب 133
- حلقة نقاش حول دور البرلمان في رصد عمل القوات المسلحة الوطنية المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة 134
- حلقة نقاش حول تنفيذ قرار سابق بشأن الحرب الإلكترونية (هانوي، 2015) 143
- جلسة استماع حول الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة 155

لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة

- إقرار جدول الأعمال .....
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي في دكا (نيسان / أبريل 2017) 164
- انتخابات المكتب 164
- مساهمة برلمانية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام 2017 164
- مناقشة حول إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في مجال الطاقة المتجددة 172
- حلقة نقاش حول استخدام العلوم والبحوث لتحقيق أعلى المعايير الصحية 181

اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

- إقرار جدول الأعمال 191
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي في دكا (نيسان / أبريل 2017) 191
- حلقة النقاش: البعد البرلماني للأمم المتحدة – 20 عاماً في عملية صنع القرار 191
- حلقة النقاش: دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحوكمة الدولية: ما هو المسار إلى الأمام؟ 201

منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

- إقرار جدول الأعمال 219
- تحديثات قطرية حول مشاركة الشباب 210
- المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ 137 214

(أ) تشارك تنوعنا: الذكرى الـ 20 للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية (لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان) 214

(ب) تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق (موضوع المناقشة العامة) 214

- الاستماع إلى المرشحين لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي 217
- التواصل مع سوتشي! 219
- تحديث ومناقشة خطة عمل المنتدى وأنشطته (2017-2018) 219
- أسئلة وأجوبة 220
- الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ 138 (آذار / مارس 2018) 223

نقاش مُتكافئ الفرص حول التحكم في الموارد المالية: ممارسة الرقابة من أجل الصالح العام 224

الجلسة المفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي 235

اعتماد القرارات، الوثائق الختامية والتقارير

- مناقشة عامة 246
- لجنة السلم والأمن الدوليين 248
- لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة 249
- اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة 250
- لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان 251

- الموافقة على بنود لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل الجمعية العامة الـ 139 وتعيين المقررين 253

اختتام الجمعية العامة 255

ملاحق

I. إعلان سانت بطرسبرغ بشأن موضوع "تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق" (البند 3) 259

II. تشارك تنوعنا: الذكرى الـ 20 للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية (البد 4)
نص القرار 263

IV-A.–IV-C. تقارير اللجان الدائمة ..... 268 - 281

III-A.–III-C. نتائج التصويت بنداء الأسماء على المقترحات الداعية إلى إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة ..... 282 – 290

V. إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار
نص القرار 291

VI. بيان رئاسي عن حالة الديمقراطية في العالم اليوم 296

VII. ملخص تنفيذي للتقرير عن البصمة الكربونية لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في دكا (نيسان / أبريل 2017) 299

المقدمة

شاركت وفود من 155 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (الجمهورية الإسلامية)، العراق، ايرلندا، .....، ايطاليا، اليابان، الاردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – موحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجكستان، تايلاند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلاند، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيتنام، زامبيا، وزمبابوي.

وبالإضافة إلى ذلك، انضمت برلمانات جزر مارشال، سانت لوسيا، وفانواتو إلى كأعضاء جدد في الاتحاد البرلماني الدولي، وأصبحت حقوق عضويتهم في الاتحاد نافذة اعتباراً من 1 كانون الثاني / يناير 2018.

وشارك في الجمعية العامة أيضاً الأعضاء المنتسبون الستة التالية أسماؤهم: برلمان الأنديز (Andean)، البرلمان العربي، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة – الكومنولث (IPA CIS)، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، والجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (PABSEC).

وشمل مراقبون آخرون ممثلين عن: (1) منظومة الأمم المتحدة: الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (UNAIDS)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، منظمة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية (WHO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)؛ (2) اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)، والبنك الدولي؛ (3) جامعة الدول العربية؛ (4) الجمعية البرلمانية المشتركة بين دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي (JPA)، الاتحاد البرلماني الإفريقي (APU)، الاتحاد البرلماني العربي (AIPU)، الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA)، الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، رابطة مجلس الشيوخ، ومجلس الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (ASSECAA)، منتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، ومنتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، الجمعية البرلمانية للأرثوذكسية (IAO)، المجلس الاستشاري المغاربي، البرلمان الإفريقي، شبكة برلمانات الأميركتين (ParlAmericas)، برلمانيين من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح (PNND)، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM)، الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية (TURKPA)، الجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا، الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (PUIC)؛ (5) الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، السل والملاريا؛ الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة (WFUNA)؛ الليبرالية الدولية، والاشتراكية الدولية؛ (6) مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، لجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC)، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC).

ومن بين الـ 1885 مندوباً الذين حضروا الجمعية، كان 833 عضوا برلمانياً. وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 87 رئيساً، و66 نائباً للرئيس، و249 امرأة (30 بالمائة).

افتتاح الجمعية العامة الـ 137

جلسة يوم السبت 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2017

أُقيم حفل الافتتاح في فندق إكسبوفوروم، سانت بطرسبرغ، يوم السبت، 14 تشرين الأول / أكتوبر 2017 الساعة 7.30 مساءً، وكان حاضراً فلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية.

وقد رحب سعادة فلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية، بجميع المشاركين وقال إنه شرفٌ لبلاده استضافة الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي. واكد على اهمية انعقاد الجمعية في سانت بطرسبرغ، وهى المدينة التي تأسس فيها اول برلمان روسي – مجلس الدوما – وحيث تشكلت التقاليد البرلمانية، وممارسات وضع القانون والثقافة البرلمانية الروسية.

سعادة السيد فلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية ، قال إنه شرفٌ لبلاده استضافة الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، وهي أكبر جمعية في تاريخ المنظمة البالغ 128 عاماً. واكد على اهمية انعقاد الجمعية في سانت بطرسبرغ، وهى المدينة التي تأسس فيها اول برلمان روسي – مجلس الدوما – وحيث تشكلت التقاليد البرلمانية، وممارسات وضع القانون والثقافة البرلمانية الروسية. ومن شأن إرث صنع القانون وبناء الأحزاب أن يوفر خلفية مثالية لعمل الجمعية العامة، والبحث عن إجابات مشتركة وفعالة للتحديات المعاصرة والتهديدات التي تواجه الديمقراطية.

ومن الأهمية بمكان أن يتصدى البرلمانيون للتحديات المعاصرة التي تواجه العالم. وكان هناك عدداً متزايداً من المحاولات الرامية إلى الحد من التواصل المباشر والاتصال بين المشرعين من خلال فرض عقوبات تمييزية، تمثل هجوماً على الحق السيادي لكل دولة في التعبير عن وجهة نظرها. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يتخذ خطوات لمنع تآكل نظام القانون الدولي وتعزيز ثقافة الحوار فيما بين الدول.

ولا يوجد نموذج واحد للتنمية في العالم الحديث: فلكل دولة حق غير قابل للتصرف في تحديد مصيرها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أدت محاولات التدخل في شؤون الدول ذات السيادة، دون مراعاة خصوصياتها الوطنية والثقافية، إلى زعزعة استقرار الوضع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتزايد التهديد الإرهابي. وقد حثت روسيا الاتحادية مراراً الآخرين على مكافحة الإرهاب دون معايير مزدوجة وجداول أعمال خفية. ويجب إنشاء تحالف دولي واسع لبناء شراكة حقيقية لمكافحة التطرف والتطرف. ولذلك من المصلحة المشتركة للبرلمانيين، تعزيز

السلام والتعاون بهدف الحد من الصراعات ومنع ظهور الانقسامات على أسس عرقية ودينية، والتحرك نحو هيكل أكثر قوة وشمولاً للعلاقات الدولية.

وأعلن السيد بوتين افتتاح الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

ورحب السيد صابر تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بجميع المشاركين وشكر كل من شارك في تخطيط وتسيير أعمال الجمعية. وقال إن الجمعية العامة الـ 137 ستكون الأكبر في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي: فمستوى ومدى المشاركة لم يسبق لهما مثيل، ويشكلان شهادة على الأهمية المتزايدة لعمل المنظمة. وقال إن روسيا الاتحادية أصدرت تأشيرات دخول دون قيود على جميع الأشخاص الراغبين في حضور الجمعية، وهو ما يمثل انتصاراً للدبلوماسية البرلمانية، ويضع مثالاً بارزاً على إمكانية استضافة جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل.

وفي حين أن العولمة جاءت بالعديد من المزايا، إلا أنها أدت أيضاً إلى تزايد أوجه عدم المساواة. وكانت الديمقراطية تتعرض للاعتداء من زوايا عديدة. وقد واجه العالم عدداً من التحديات الصعبة جداً، بما في ذلك التهديد المتزايد للإرهاب، ساحات الصراع الجديدة وتسارع تغير المناخ. وكانت آخر مأساة إنسانية تتكشف في ميانمار، ففي الأسابيع القليلة الماضية فقط، عَبَرَ أكثر من نصف مليون شخص من الروهينيغيا الذين يعانون من الاضطهاد، التمييز، والقمع العنيف في وطنهم، الحدود إلى بنغلادش، ممّا يجعلها تمثل أسرع حالة طوارئ للاّجئين في العالم، الأمر الذي يعرّض الاستقرار الإقليمي للخطر.

ولذلك يلزم اتباع نهج استباقي لمنع الكوارث والنزاعات. وبإدراج تدابير الوقاية في أعمال التنمية وحقوق الإنسان، يمكن إحراز تقدم كبير في اتجاه السلم والاستقرار. وفي المجتمعات التي تم فيها احترام الحقوق الأساسية وسيادة القانون، كان احتمال اندلاع النزاع ضئيلاً.

والأوقات الصعبة تنتظر البرلمانات والديمقراطية. إن محاولة تحقيق التماسك الاجتماعي، في الوقت الذي تكون فيه المجتمعات مجزأة ويتزايد لخطاب السياسي المستقطب، ليس مهمة سهلة. وكان على القيادة البرلمانية والدبلوماسية أن ترتقي إلى هذه المناسبة. ويجب على البرلمانات الأعضاء أن تصون وتحمي مؤسساتها، وتشارك في الحوار بين الأديان وبين الأعراق لتعزيز التعددية الثقافية. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يواصل العمل كما كان يفعل دائماً من خلال ممارسة ما يقوله. وكمنظمة، لم يكن هناك حد للتقدم الذي يمكن إحرازه إذا عملت البرلمانات الأعضاء معاً من أجل رؤية مشتركة واحدة.

ومن الناحية الشخصية، فإن الجمعية العامة الـ 137 ستشكل نهاية فترة رئاسته للاتحاد البرلماني الدولي لمدة ثلاث سنوات. وقد كرّس نفسه بشكل كامل للارتقاء بالمنظمة ودورها الحيوي، وأعرب عن أمله في أن يواصل خلفه قطع أشواطاً كبيرة نحو تعزيز السلام بين الشعوب وتعزيز الديمقراطية البرلمانية.

ورحبت السيدة فالنتينا ماتفينكو، رئيسة مجلس الاتحاد، الجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية، بجميع الحاضرين وشكرت جميع المشاركين في تنظيم الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي. وأشارت إلى أن روسيا الاتحادية أيدت اعتقادها بعدم جواز فرض أي نوع من العقوبات على البرلمانيين، كما أنها ضمنت دخول جميع البرلمانيين الذين يرغبون في حضور الجمعية دون استثناء إلى البلد دون عوائق.

ومن المهم في مثل هذه الأوقات المعقدة أن يسعى البرلمانيون إلى الحفاظ على السلام والسعي إلى توافق الآراء، لا سيما عندما تفشل الآليات الدبلوماسية التقليدية ويلوح في الأفق خطر الصراع. إن دمج المبادئ الديمقراطية العالمية مع التقاليد المميزة لكل بلد، من شأنه أن يمهد السبيل أمام تعاون دولي حقيقي ومنتج.
ومن المهم في مثل هذه الأوقات المعقدة أن يسعى البرلمانيون إلى الحفاظ على السلام والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء، لا سيما عندما تفشل الآليات الدبلوماسية التقليدية، وحيث يلوح في الأفق خطر الصراع. يجب أن تعلوا الكلمات على الصواريخ. ولذلك يجب أن تكون المهمة الأولية للبرلمانيين هي السعي إلى التوصل إلى اتفاق، وبناء أساس قوي للديمقراطية في جميع أنحاء العالم. إن ادماج المبادئ الديمقراطية العالمية مع التقاليد الفريدة لكل بلد من شأنه أن يمهد السبيل أمام تعاون دولي حقيقي ومنتج.

وفي الآونة الأخيرة، تصاعدت الخلافات بين الدول، مما أدى إلى انتهاكات للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والتدخل في شؤون الدول ذات السيادة. وقد سقطت القيم الإنسانية المشتركة ضحية للمصالح السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق، فإن القرار المطروح للنقاش في الجمعية العامة الـ 137 حول الطرق التي يمكن بها للمنظمة أن تعزز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، هو أمر وثيق الصلة بشكل خاص، وسيعمل على تعزيز الديمقراطية البرلمانية. وإن احترام تنوع التقاليد واللغات والمعتقدات الدينية والتبادل الثقافي المستمر لم يشكل حجر الزاوية في التاريخ الروسي فحسب، بل يمثل أيضا الأساس الوحيد الممكن لبناء مجتمع عالمي مشترك.

ورحبت بعمل منتدى النساء البرلمانيات وجدول أعماله في الجمعية العامة الـ 137. ويضطلع أعضاء المنتدى بدور حيوي في تعزيز الديمقراطية بالوسائل السلمية. وستكون المساواة بين الجنسين أحد العناصر الرئيسية لبناء ديمقراطيات

قوية. ومن شأن مشاركة المرأة على قدم المساواة في المجتمع، العمليات السياسية، والاقتصاد أن تجعل الديمقراطية أكثر شمولاً، تمثيلا وفعالة.

وقال السيد ف. فولودين، رئيس مجلس الدوما، إن شرف لبلده استضافة الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي. وسيكون بمثابة المنبر المثالي للبرلمانيين الذين يمثلون مجموعة متنوعة من المؤسسات والتقاليد الديمقراطية للالتقاء، وإيجاد حلول لمجموعة التحديات التي يواجهها العالم حالياً. ولذلك فهو يرحب بتركيز الجمعية على تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، وحث كل دولة على أن تجعل صوتها مسموعاً.

وعلى الرغم من إدخال العديد من وسائل الاتصال الجديدة على شبكة الإنترنت، إلا أنه لا شيء يمكن أن يحل محل عقد اجتماعات وجهاً لوجه بين الممثلين البرلمانيين. وكان الحوار البناء الذي يحترم الخصوصيات الوطنية والثقافية محورياً لبناء ديمقراطيات أقوى ومنع نشوب الصراعات. ولذلك فهو يرحب بتركيز الجمعية على تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، وحث البرلمانيين على سماع أصواتهم.

ولا بد من بذل جهود متضافرة على جميع المستويات لتفادي فرض عقوبات وتدابير عقابية. ويجب العمل على وضع نهج متبادلة تحترم الانفتاح المتبادل في العلاقات الدولية التي تدعم المبادئ الديمقراطية وتحمي حقوق الإنسان. ومن خلال تشجيع الحوار وتجميع الجهود بشأن القضايا الأمنية، يمكن للبرلمانات الأعضاء أن تعالج المشاكل المحددة التي تؤثر على سكان كل منها، وأن تحقق تقدماً ملموساً في مكافحة التطرف والعنف الإرهابي.

وستكون مشاركة الشباب مهمة جداً لبناء مجتمعات أكثر عدلاً وأكثر شمولية وسلمية. وسوف تستضيف روسيا الاتحادية المهرجان العالمي التاسع عشر للشباب والطلاب في سوتشي في الفترة من 14 إلى 22 تشرين الأول / أكتوبر 2017. وحث جميع البرلمانيين الشباب في الجمعية على تمديد إقامتهم وحضور هذا الحدث.

وتلا السيد ي. فيدوتوف، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، الرسالة التالية نيابة عن السيد أ. غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة:

"يسعدني أن أعرب عن تحياتي إلى الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، وأثني بتركيزكم على تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق. وأشكر أيضاً شعب وحكومة روسيا الاتحادية على استضافة هذا الحدث الهام.

وبصفتي عضواً برلمانياً سابقاً، أدرك التحديات التي تواجهكم والمسؤوليات الجسيمة التي أوكلتم إليكم. ما استخلصته من تجربتي يساعدني الآن كأمين عام: للتركيز على الناس، لسد الفجوات، لتحقيق النتائج. وتحديات اليوم تتطلب أن نفعل كل هذا وأكثر.

وكما قلت في خطابي الافتتاحي أمام الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في الشهر الماضي، فإن عالمنا يواجه مشكلة. فالناس محرومون وغاضبون. ويرون تزايد انعدام الأمن، تزايد عدم المساواة، انتشار الصراعات، وتغير المناخ. فالاقتصاد العالمي يتكامل بصورة متزايدة، ولكن إحساسنا بالمجتمع العالمي قد يتفكك. فالمجتمعات مجزأة، والخطاب السياسي مستقطب. وإن الثقة داخل البلدان وفيما بينها يقودها أولئك الذين يعمدون إلى التشويه والانقسام. ولا يمكننا التغلب على هذه التحديات إلا إذا عملنا معاً لضمان أن يكون للجهات الفاعلة من مختلف الخلفيات والمجتمعات صوت. ونحن بحاجة إلى إيجاد فضاء للحوار بين الثقافات والأديان واعتباره عنصراً أساسياً لثقافة السلام والتسامح.

إن صوت القيادات السياسية، الدينية، والمجتمعية وقادتها أمر محوري. ولذلك فإن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق ليس مجرد موضوع مناسب لهذه الجمعية؛ بل هو أيضاً دعوة للعمل لكل واحد. من خلال برلماناتكم، يمكنكم العمل على دعم الجهود الرامية إلى الحوار الشامل في الداخل وحول العالم. يمكنكم البحث عن تحالفات ودعم من الحكومات الوطنية والمحلية والجماعات الدينية والمنظمات الشعبية.

وإنني أشجعكم على مواصلة تعاونكم القوي مع الأمم المتحدة، للنهوض بالحوار والتفاهم بين الثقافات والأديان – بما في ذلك من خلال حملة "معاً" لتعزيز الاحترام، السلامة، الكرامة للجميع. وعلى نطاق أوسع، فإنني واثق من أن برلماناتكم الوطنية ومنظماتكم البرلمانية، مثل الاتحاد البرلماني الدولي، ستظل حلفاء قويين للأمم المتحدة في جميع أعمالنا – من حقوق الإنسان إلى السلام، الأمن، والتنمية المستدامة. وإن تعزيز التنوع والتفاهم والحوار اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبهذه الروح، أتمنى لكم جمعية مثمرة للغاية ".

وأعقب الخُطب أداء الموسيقى الروسية التقليدية والرقص وعشاء رسمي.

جلسة يوم الأحد، 15 أكتوبر 2017

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 11:20 صباحاً، وتولى الرئاسة السيد تشودري (بنغلادش)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

البند 1 من جدول الأعمال

انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة 137

بناء على توصية المجلس الحاكم، أُنتخبت السيدة ف. ماتفينكو، رئيسة مجلس الاتحاد الروسي، رئيساً للجمعية بالتزكية، وتولت الرئاسة.

وشكرت المشاركين على ثقتهم في انتخابها رئيساً للجمعية، وقالت إنها ستعمل على الوفاء بتوقعاتهم بهذه الصفة، وأنها تتطلع إلى إدارة أعمال الجمعية بروح من التفاهم المتبادل.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق

قالت الرئيس، في معرض تقديمها للموضوع العام للمناقشة العامة بشأن *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق*، إن أعظم أعمال الأدب والفن في العالم تنبع من ثقافات مختلفة تشبه الجذور الداعمة لشجرة بأكملها. فهذه الأعمال تنتمي إلى الإنسانية، التي مع ذلك، حُرمت من فرصة الإعجاب بالعديد من مجالات التراث الثقافي التي دمر بشكل وحشي في أنحاء مختلفة من العالم. ولذلك فمن الأهمية بمكان حماية تلك الشجرة المقدسة للتعددية الثقافية من المتطرفين وغيرهم من مؤيدي التفرد الثقافي، العرقي والديني.

وفي روسيا الاتحادية، توجد وفرة من المجموعات العرقية واللغات الوطنية، فضلاً عن تنوع الديانات التي لم ينشب فيها أي نزاع، وذلك بفضل الحوار والتعاون بين ممثليها. غير أن حقوق الأقليات تآكلت في العديد من البلدان من خلال أمور منها التمييز الديني وحظر استخدام لغات الأقليات في التعليم. وقد أنشأت روسيا الاتحادية، كجزء من نشر نهجها الخاص إزاء التعددية الثقافية، الذي يعتبر بأن كل عرق وكل دين متميزان ولكنهما حيويان بوجه عام، عدداً من

الكيانات التي تعالج الشؤون العرقية والدينية، بالتعاون مع المجتمع المدني، بمن فيهم أفراد الأقليات أنفسهم. كما يدعو البرلمان بانتظام ممثلي الأقليات إلى تقديم مساهمات في أعماله، ومن ثم أصبحوا في وضع يسمح لهم بمشاركة خبراتهم وأفضل ممارساتهم في مجال التعددية الثقافية. واقترح تنظيم مؤتمر بشأن الحوار بين الأديان وبين الأعراق تحت إشراف الأمم المتحدة، من أجل إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال، وقد يرغب الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في إعداد تقرير لتعزيز التعاون من أجل تحقيق ذلك حوار. وقالت إنها تتوقع مناقشة مثمرة ومحفزة بين المشاركين، ودعت ممثلي النساء والشباب إلى إثراء النقاش من خلال تناول موضوعه من منظور الجنسين والشباب.

السيدة ن. الخروصية (عُمان)، النائب الثاني لرئيس مكتب النساء البرلمانيات، قالت إن الحوار هو جوهر الديمقراطية ومسار السلام. والحوار الحقيقي يقر بجميع الاختلافات، وهو وسيلة لإيجاد أرضية مشتركة؛ يجب أن يشمل نصف البشرية ممثلة بالنساء. والواقع أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا إذا شاركت المرأة في كل خطوة على طول الطريق، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو أمر وثيق الصلة بالعمل البرلماني. وقد أسهم تمكين المرأة مساهمة رئيسية في بناء السلام، والتفاهم والقدرة على التحمل، وحمايتها من التعصب والتطرف. لذلك فإن جدول أعمال الحوار بين الأديان وبين الأعراق يجب أن يدعم المبادئ غير القابلة للتفاوض بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، التي ترتكز على احترام التنوع اللازم لتحقيق التماسك الاجتماعي والسلام. وعلاوة على ذلك، فإن التعدد الثقافي يفترض مسبقاً احترام الفرد، الذي ينعكس بدوره، على التنوع بين النساء الذي يجب أن يراعيه المجتمع. وكثيراً ما يكون الهدف من الكراهية والوصم، فيجب أن يكون لدى نساء الأقليات رأي على طاولة الحوار، وأن يطالبن بحقوقهن ويسهمن بمنظورهن الفريد في تحقيق السلام والتفاهم. وباختصار، يجب تقدير تفرد الثقافات وتنوعها، وأن المرأة عنصر أساس في التعددية الثقافية والسلام.

السيدة أوسورو (أوغندا)، *رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب*: قالت إن الحاجة إلى الوئام بين الأديان وبين الأعراق لم يسبق له مثيل في عالم أدى فيه التعصب، التمييز وعدم المساواة في كثير من الأحيان، إلى إثارة سوء الفهم والصراع والتطرف. وأول خمسة أسلحة لتعزيز هذا الوئام هو حواراً، مفتوحاً، شاملاً، شفافاً، نزيهاً وحقيقياً يشمل الجميع. والثاني هو التسامح الذي ينبغي تدريسه، تجربته وممارسته في جميع البيئات، كأساس لفهم وقبول التنوع. والثالث هو التعاطف مع معاناة الآخرين، في حين أن الرابع هو المعرفة المكتسبة من خلال التعليم والحصول على المعلومات. والسلاح الخامس هو المساواة للجميع باعتباره ترياقاً للتهميش، العزلة والتطرف، فضلاً عن ضمان التنمية المستدامة العادلة التي محورها الناس على الناس للجميع. ويجب أيضاً إيلاء اهتمام خاص لخطر تعرض الشباب، من خلال المنصات الإلكترونية، للدعاية المتطرفة. وبغض النظر عن الخلفية والمكانة، يجب أن يكون للشباب صوت وأن يكونوا

قادرين على المشاركة في الحياة السياسية. ومن شأن إشراك الشباب في صنع القرار، على سبيل المثال، أن يعزز التماسك الاجتماعي في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار أو المتأثرة بالنزاع. واستخدم البرلمانيون الشباب بصورة متزايدة كوسطاء، بما في ذلك في الصراعات بين الأديان وبين الأعراق، وهم على استعداد للعمل مع زملائهم البرلمانيين من أجل إحلال السلام والوئام.

وشكرت الرئيسة المتكلمين على إسهامهم، وأبدت ترحيبا حاراً بالمتحدثة الرئيسية السيدة ريتا إيزاك – نديايي، عضو لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري. وقالت إن السيدة إيزاك – نديايي عملت أيضاً كمقررة خاصة للأمم المتحدة معنية بقضايا الأقليات وأن لديها، بصفتها عضواً في أقلية الغجر في أوروبا، خبرة شخصية في التحامل، التمييز والإقصاء.

وقالت السيدة ر. إيزاك – نديايي، عضو لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، *الضيفة المتحدثة*، في كلمتها الرئيسية أمام الجمعية، إن الهويات تزداد تعقيداً، وتعدد الطبقات والتقلبات في عالم يزداد ترابطاً وعولمةً، حيث ترتبط جنسيات، أديان، معتقدات، تقاليد، وثقافات مختلفة في كثير من الأحيان بمجتمعات متعددة تتحدث بلغات عديدة. وبفضل اتصال الإنترنت، تستوحى التفضيلات الغذائية والموسيقية من جميع أنحاء العالم، كذلك الأساليب والمواقف، وفي حين أن الفرص والمساحات المتاحة للناس من خلفيات متنوعة تلتقي، تتفاعل، تتعاون، تشكّل صداقات، وتسجيل الحب يتسع بسرعة . ولذلك فإن القدرة، المعرفة، التفاهم، المواقف الصحيحة اللازمة للعيش معاً، تعزيز ثقافة التعددية، الوئام، والسلام لا غنى عنها في العصر الجديد للتعايش الوثيق.

وتحقيقا لهذه الغاية، كان من الممكن تطبيق العلاقات بين الثقافات داخل المجتمع ككل، بالمبادئ التي تعتبر شروطا أساسية لنجاح العلاقات الشخصية، وتسترشد بالإضافة إلى ذلك بالاتفاقات، المعايير، الحقوق، الواجبات المقررة والدروس المستفادة من التاريخ. ووفقاً لأول مبدأ من هذا القبيل "عدم محاولة تغيير بعضها البعض"، لا ينبغي إجبار المجتمعات المحلية على التخلي عن لغاتها، أو أديانها، أو ثقافاتها، أو هوياتها، أو تقاليدها المتميزة. والواقع أن لجميع الأقليات الحق في حماية هويتها وتعزيزها من جانب الدولة، في حين أن الحكم الرشيد يتطلب ترتيبات قانونية وإدارية وإقليمية تسمح بإقامة مجموعات سلمية وبنّاءة على أساس المساواة في الكرامة والحقوق للجميع. وفيما يتعلق بالمبدأ الثاني المتمثل في "إعادة النظر في الماضي"، فقد شهدت جميع البلدان اشتباكات وتوترات عرقية أو بين الأديان، أدت إلى مزج النسيج الاجتماعي وإلحاق الألم، مما جعل الحوار صعباً للغاية. كما أن ثقافة الأقليات وتاريخها وتقاليدها كثيرا ما تتعرض لتمثيل مشوه، يؤدي إلى انخفاض تقدير الذات والقولبة السلبية. ولذلك من المهم الاعتراف بالمساهمات التاريخية لكل مجتمع في التراث المشترك وتحديد القيم والالتزامات المشتركة.

وفيما يتعلق بالمبدأ الثالث المتمثل في "الاستماع دائماً لبعضهم البعض واتخاذ القرارات معاً"، يجب التعبير عن صوت الأقليات وسماعها، من خلال مشاركتها في جميع عمليات صنع القرار، ولا سيما تلك المتعلقة بالقرارات التي تؤثر عليها، ومنفعة المجتمع بأسره. والمبدأ الرابع هو أنه "إذا استمرت المشاكل، تناولها بشكل مختلف"، يفترض أن الحلول الإبداعية تقوي وتعزز الحوار باستخدام أدوات لا تحصى لمكافحة التحيزات، التعصب، الكراهية، والتشويه وتعزيز الاحترام المتبادل والتسامح. وينبغي تشجيع الشباب بوجه خاص على إيجاد طرق مبتكرة، بما في ذلك من خلال الفنون ووسائل الإعلام الاجتماعية، للإلهام وبناء التفاهم والاحتفال بالتنوع وتعزيز السلام.

وفيما يتعلق بالمبدأ الخامس، فإن "الأزمة لا تعني انتهاء الزواج"، فمن الممكن، حتى في أوقات التوتر السياسي، أن تقيم الدول اتفاقات مع المجتمعات المحلية المتضررة على أساس الصكوك العالمية والإقليمية المتعلقة بالمساواة، وعدم التمييز، وحقوق الأقليات، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات المتعلقة بتنفيذها. ويمكن لعمليات العدالة الانتقالية، والبحث عن الحقيقة، والتعويضات، والإصلاحات أيضاً أن ترسي أسساً جديدة ومعززة لمجتمعات أكثر شمولية ومرونة. وأخيراً، فإن المبدأ السادس هو "الحب هو فعل وليس شعوراً"، يتحدث عن الحاجة إلى تجنب الكسل والسلبية في أوقات السلم والوئام، من خلال العمل باستمرار لضمان أن جميع أعضاء المجتمع يتم الاستماع لشعورهم، كما أنهم مشمولون، ويتلقون الرعاية والاحترام، وأن جميع الوعود والاتفاقات تحترم بنفس القدر في الأوقات العصيبة.

وتشمل التحديات المتمثلة في إنشاء مجتمعات شاملة وفعالة للجميع والتعددية الثقافية، وضع الأسس الدستورية والقانونية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال حظر ومعاقبة التمييز والتحريض على الكراهية، وجرائم الكراهية، والجرائم الفظيعة الجماعية. ويجب إنشاء آليات لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم، إلى جانب كيانات شاملة مسؤولة عن الحوار بين الثقافات وحماية الأقليات، وبتمويل كاف لوضع سياسات وبرامج للتكامل والعمل الإيجابي. ويجب أن تشمل مشاركة الأقليات في هيئات صنع القرار، التمثيلات المضمونة في البرلمانات، في حين أنه يجب أن تبرز المناهج التعليمية الشاملة قيم وثقافات ومساهمات مختلف الطوائف في التراث الوطني والمجتمع، فضلاً عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتطوير التفكير النقدي. ومن الضروري أيضاً اتباع سياسات أكثر ذكاءً بشأن الهجرة، ويجب على الشخصيات العامة وقادة الرأي، من جانبهم، أن يكونوا نموذجاً يحتذى به، من خلال رفض جميع العلامات المبكرة ومظاهر التعصب.

وهذه التحديات ليست قانونية ولا فكرية، بل هي شخصية وسياسية. ولذلك كان من الضروري نزع سلاح المخاوف والريبة والشعور بعدم الأمان إزاء الآخرين، وعدم تسييس مسألة التسامح والإدماج، بحيث لا تكون مسألة المساواة والكرامة والحق في الهوية موضع شك مطلقاً. وفي سبيل تعزيز تنفيذ إعلان مدينة كيبيك بشأن المواطنة والهوية والتنوع

الثقافي واللغوي في عالم معولم، الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، يمكن للبرلمانيين، على سبيل المثال، بدء مناقشة اجتماعية من خلال المناقشات والقرارات البرلمانية؛ والعمل مع القادة المحليين والدينيين لمكافحة الأصولية؛ وممارسة الرقابة على الموازنة لمنع تمويل المشاريع والمنظمات التي تغذي الكراهية والتعصب. كما أن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين الحالية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الأقليات وفرت فرصة فريدة وفي الوقت المناسب للتفكير في الإنجازات السابقة، وفي نهاية المطاف زيادة تعزيز المعايير الدولية لحماية حقوق الأقليات، التي كانت جزءً لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية، وعززت الاستقرار والصداقة والتعاون. وحثت المشاركين على النظر بعناية في المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كأساس للتضافر، وقالت إنها تتطلع إلى جمعية منتجة وتستمر في تشكيل المستقبل المشترك مع العقل والضمير وبروح من الأخوة الحقيقية – والتآخي.

وشكر الرئيس السيدة إيزاك – نديايي على مساهمتها الثاقبة في إثراء المناقشة.

الجزء الرفيع المستوى من المناقشة العامة

قال السيد س. الجبوري (العراق)، في افتتاح المناقشة، إن التهديد على المناطق والسلام والأمن الدوليين والتنمية من جراء الأحداث في مناطق الاضطرابات في العالم، يستدعي اتخاذ إجراءات برلمانية متضافرة للتصدي للتحديات المرتبطة بهدف تخفيف حدة العنف. وفي هذا الصدد، فإن الحوار بين جميع الأطراف والجهات الفاعلة ذات الصلة هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق التقدم، والامتثال للقانون الدولي هو أمر أساسي. وإذ أشار إلى أن إحدى القوانين الأولى على الإطلاق، وهي قانون حمورابي، قد أنتجتها الحضارة البابلية التي تتخذ من العراق مقراً لها اليوم، قال إن البلد والشعب عانوا في تاريخه الحديث من معاناة لا توصف، من هذا البلاء من الإرهاب على وجه الخصوص. إن تصاعد النزعة القومية المتطرفة والتطرف كان اتجاهاً مثيراً للقلق في العصر الحديث، يتجسد في تلك الآفة التي يجب القضاء عليها من البلد بكل الوسائل، وإلا فإن إقامة الديمقراطية ستظل مستحيلة. وكان تحرير الموصل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

السيد د. سيلوريس (قبرص): قال إن التعددية الثقافية ينبغي أن تجلب منظورات جديدة تثري المجتمعات، بدلاً من أن تتدخل على جذورها الوطنية وإحساسها بالانتماء. بيد أنه بدون اتباع نهج بنّاء، فإن الحوار بين الأديان وبين الأعراق قد لا يكون حيوياً، ويؤدي إلى نشوب نزاع، وإلى التطرف الذي يميزه الارتفاع المثير للجزع في الخطاب السياسي القومي المتطرف، وكراهية الأجانب الذي كثيراً ما يرتبط بالإرهاب والعنف الأيديولوجي. فالمحادثات المعقولة، الخالية من الريبة وعدم الثقة، ضرورية لبناء مجتمعات متعددة الثقافات قوية، ومستقبل سلمي، في عالم تعددي مزدهر حيث

تحترم الاختلافات، وهو طموح يطالب بتغيير جذري في الإجراءات السياسية وغيرها. ولذلك يجب على المشرعين العمل من أجل وضع تشريعات وسياسات تشجع على التسامح، التفاهم، والاستعداد للحوار البنّاء بين الأديان وبين الأعراق، من أجل التنمية، التعددية، الديمقراطيات الأقوى، والتقيد بسيادة القانون. ويجب أيضاً إعادة تحديد الأهداف والاستراتيجيات من أجل تشجيع وتعزيز جميع المؤشرات التي تعكس الدور الهام للتعددية الثقافية، وبالتالي ضمان أن المجموعة الحالية من التحديات الاقتصادية، الديموغرافية، الهجرة، والثقافة لا يعوق إمكانية إنشاء مجتمعات صحية متعددة الثقافات والسلم العالمي.

وفي قبرص، ظل احترام الاختلافات قائماً إلى حد كبير، على الرغم من الأثر الخطير الذي أحدثه التماسك الاجتماعي من جراء الغزو التركي واحتلال جزء من البلد منذ عام 1974. وكانت قبرص فسيفساء من ثقافات وديانات مختلفة، مع التنوع كقوتها العظيمة. وكما ذكر من تخصيص المقاعد البرلمانية المنصوص عليها في دستور البلد، فإن الدين لم يسبق أن شكّل مشكلة بالنسبة للطائفتين في قبرص، حيث كانت المشكلة في الواقع متأصلة في التدخل الأجنبي. وفي الختام، قال إنه يتعين على البرلمانيين أن يلتزموا بالعمل من خلال سن تشريعات ضد العنصرية وكره الأجانب، ولصالح التعددية الثقافية كجزء من واجبها بالعمل معاً من أجل ثقافة عالمية للسلام.

وقال السيد د. دراماني (توغو) إن بلده بلد علماني ملتزم بتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين مختلف الأديان والجماعات العرقية. وبالإضافة إلى قوانين مكافحة التطرف والإرهاب والآفات المعادية للمجتمع، أنشأت توغو منظمة للنهوض بالتنوع الثقافي من خلال الفنون. والموضوع قيد المناقشة هو في الواقع وثيق الصلة بشكل خاص بالقارة الإفريقية التي أصبحت بؤرة للصراعات بين الطوائف العرية التي يغذيها التعصب والكراهية. غير أنه من الأهمية بمكان في الوقت الراهن، تجنب هذه الصراعات من أجل الاستفادة من التقدم الكبير الذي أحرز بالفعل نحو تحقيق التنمية المستدامة وإرساء الديمقراطية والتعايش السلمي. وينبغي أن تكون الاختلافات الثقافية مصدراً للإثراء والتكامل المتبادلين، وأن يعمل الحوار السياسي والثقافي كعامل محفز للسلام والتنمية.

وهناك عدد من البلدان الإفريقية، بما فيها توغو، في أزمة. واعترفت الطبقات السياسية بأن الاقتراع العام هو السبيل الوحيد لإضفاء الشرعية على الحكومة، وأن تحدي النظام الدستوري بخلاف صندوق الاقتراع كان غير ديمقراطي. وطالما استمر التعطش للسلطة، فإنه وعلى كل حال، ستظل المجتمعات الإفريقية عرضة للتراجع، إلى جانب التعصب والاستبعاد على أساس الانتماء العرقي. وفي توغو، أثارت الإصلاحات المؤسسية والدستورية القلق والاضطرابات التي بلغت ذروتها في مظاهرات في الشوارع، أدت إلى خسائر في الأرواح، وإصابات وتدمير بالجملة للممتلكات. وكان

الأمل في أن يتم حل الأزمة بسرعة وبطريقة سلمية، من خلال الحوار البنّاء الجاري بين اللاعبين السياسيين في البلد لصالح الشعب في توغو.

السيد أ. بلويان (أرمينيا): قال إن أرمينيا، بوصفها أول بلد مسيحي في العالم يقع على مفترق طرق من مختلف الثقافات والأديان، تتمتع منذ قرون بالتميز الفريد للاتصال والتفاعل مع عدد كبير من الحضارات التي يحظى شعبها باحترام كبير. وفي الآونة الأخيرة، أدى قانون انتخابي جديد إلى زيادة كبيرة في تمثيل الأقليات القومية في العمليات السياسية والبرلمانية في البلد. ومع ذلك، فإن ثلثي الشعب الأرميني كانوا منتشرين في جميع أنحاء العالم نتيجة الشتات الناجم عن الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضدهم أثناء الإمبراطورية العثمانية. وفي منازلهم الجديدة، عاشوا مع ذلك في مجتمعات متكاملة تماماً، وساهموا في المجتمع، وفي الوقت نفسه حافظوا على هوياتهم الوطنية.

وفي الشرق الأوسط، يجب دعم جميع الجهود الرامية إلى حماية المجتمعات المحلية المتأثرة بالأزمات وإعادة تأهيلها، بما في ذلك الأرمن والأقليات الأخرى. فالتنوع والتضامن مترابطان ويمكنهما تعزيز بعضهما البعض. والواقع أن العنف الذي يمحو الحضارات ويدمر الثقافات ليس ممكنا، إلا كان هناك تأييد للتعصب وكراهية التنوع في بيئات كراهية الأجانب. وفي مثل هذه الأجواء، لم يستمر الأصوليون في تدمير المعالم الدينية فحسب، بل أعاقوا الحل السلمي للصراعات التي طال أمدها. وقال، فيما يتعلق بالخبرة الأرمينية في هذا السياق، فيما يتعلق بنزاع ناغورني – كاراباخ، إن أذربيجان، بدلاً من العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، وتنفيذ تدابير بناء الثقة، اختارت الخطاب العسكري وكراهية الأجانب في محاولة لإضفاء طابع ديني وعرقي على صراع ينشأ أساساً عن تطلع شعب إلى تقرير المصير. وكما قال المهاتما غاندي، فإن التعصب هو شكل من أشكال العنف، ويعيق الروح الحقيقية للديمقراطية.

السيد إ. كهرمان (تركيا): قال إنه ليس لأي فرد الحق في انتقاد أو إذلال أو تمييز ضد الآخرين، أو استبعادهم، أو العنف ضدهم بسبب خلافاتهم. والتسامح، العيش معاً، والتعددية قيم أساسية يجب حمايتها إلى الأبد. وينص الدستور التركي على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون، بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللون أو اللغة وما إلى ذلك، ومن ثم يتمتعون بحرية العيش والحفاظ على هوياتهم وثقافاتهم الخاصة.

وإن التطرف، العنصرية، والتعصب تكمن في صميم معظم المشاكل التي تهدد الاستقرار الدولي حالياً، إلى جانب التمييز وكره الإسلام، والتي تجعل الحياة صعبة، ولا سيما عندما تعتمدها الأحزاب السياسية الرئيسية. وتعمل تركيا على معالجة مواطن الضعف الإقليمية، من خلال سياستها المفتوحة تجاه أولئك الذين يفرون من الحرب والعنف والحرمان، وتستضيف الملايين منهم في أراضيها دون تمييز، وبدون تكلفة كبيرة. كما أعرب عن بالغ قلقه إزاء العنف الذي يتعرض له مسلمو الروهينغيا في ميانمار، وأعداد الذين لجأوا إلى بنغلادش. وتمثل الأديان والمجموعات العرقية

المختلفة الثراء الثقافي والروحي للإنسانية. ويجب معاملة الأفراد على أساس قيمتهم المضافة للمجتمع وخصائصهم الصادقة والأخلاقية، بدلاً من معتقداتهم وعرقهم.

وفيما يتعلق بتعليقات المتكلمين السابقين، قال إنه يود أن يسجل موقف. ولم تكن تركيا غزاة ولا محتلة لقبرص، حيث كانت بدلا من ذلك حاضرة كضامن بعد ممارسة حقوقها بهذه الصفة عقب الانقلاب القبرصي في عام 1974. وكان وصف الأحداث في أرمينيا إبادة جماعية كاذباً بالمثل، ولم يتم الاعتراف به من قبل المؤرخين.

السيد عبد العال (مصر): قال إن بلده، بتاريخه الطويل من السلام، كان رائداً في تجربة التعايش بين الأديان وبين الأعراق، في حين أن شعبه غارق في ثقافة التسامح. وفي السياق الأوسع، يعتبر التعاون بين الشعوب عنصراً أساسياً في القضاء على الإرهاب، الذي ينفصل تماما عن دين الإسلام السلمي، على الرغم من أن أغلبية ضحاياه مسلمون. وقد رفضت مصر الإرهاب والعنف والتطرف، فضلاً عن التقسيم الاجتماعي على أسس دينية أو عقائدية، كما يتضح في جميع أنحاء البلاد، من خلال وجود أماكن العبادة المسيحية واليهودية، الحديثة والقديمة على السواء.

ومن المهم بصورة متزايدة، الجمع بين مناصري الحوار والتعايش بين مختلف الثقافات، الأديان، والأعراق من أجل إرساء أساس متين للتعايش القائم على احترام التنوع. غير أن الانفتاح لا يعني بالضرورة أنه ينبغي التخلي عن التقاليد الاجتماعية، ولا سيما بالنظر إلى دورها كدفاع ضد الآثار غير المرغوب فيها للعولمة. وقد قبلت المجتمعات المتحضرة التنوع، التعددية، والانفتاح على الثقافات الأخرى، بينما رفضت أيضاً الأفكار التي تتعارض مع مبادئ مجتمعاتها ودياناتها.

ومن جانبه، سعى البرلمان المصري إلى التعاون مع برلمانات أخرى تدعو إلى الحوار ووقفت ضد العنصرية وكراهية الآخرين. وأشار في الختام إلى الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، فقال إن التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة للجميع من أجل التنمية والنمو الاقتصادي، مع توفير الرضى الفكري، الأخلاقي، والروحي في الوقت نفسه.

السيدة ف. وقال دلفوفو (موزامبيق) إن الحياة الصحية تستدعي إجراء حوار مستمر ومسؤول بين الأديان وبين الأعراق، يهدف إلى التغلب على الخلافات وتعزيز الوحدة، لأنه لا يتحقق إلا بالتفاهم المتبادل. وقد أكد إعلان مدينة كيبيك من جديد اقتناعه بأن من الممكن بالفعل أن يتعايش الناس من مختلف الثقافات والحضارات، حيث يوجد وعي بالتضامن، وحيث يشجع الحوار الجاد والمسؤول بينهم. وقال إن العالم المتناغم يتوقف على القبول المتبادل للفكرة القائلة بأن جميع الأشخاص متساوون، وأن خلافاتهم تشكل ثروة وتراث الإنسانية، فضلاً عن أنها مصدر للتقدم الاجتماعي والرفاه.

وفي موزامبيق، كان السعي إلى التعايش المتناغم ثابتاً من أجل توطيد السلام والديمقراطية والرفاه الاجتماعي. وكان الهدف هو مواصلة بناء الوحدة، بغض النظر عن الاختلافات العرقية، الثقافية والدينية، وبالتالي الازدهار. ودفاعاً عن أنشطة الكيانات الدينية وتقييمها ومساهمتها في تحقيق هذا الهدف، أيدّ دستور البلد مبدأ العالمية والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، بصرف النظر عن الأصل أو الوضع. وبالنسبة للبرلمانات، يتمثل دورها في مواصلة تعزيز الحوار السليم والمسؤول بين الأديان وبين الأعراق، من خلال تعزيز المصالحة والتعايش السلمي دون تمييز؛ وحماية الحقوق الأساسية؛ وضمان حصول الجميع على التعليم الجيد؛ ومكافحة خطاب الكراهية. ويجب عليها أن تبني توافق الآراء وأن تدافع عن التسامح والوئام والتضامن، وأن تنشئ أطراً قانونية تعزز التعايش السلمي ومكافحة التطرف، والعنف والراديكالية. وأخيراً، يجب أن تكون أكثر جرأة في التشريع، التقييم ورصد الإجراءات لضمان احترام الحقوق العالمية والتعايش السلمي والوئام للجميع.

السيد المعولي (عُمان): قال إن التسامح هو قيمة أساسية لجميع الأديان، ويجسد العلاقة بين جميع الحضارات والمجتمعات والمجموعات العرقية. والواقع أن التسامح والانفتاح هما قيماً إنسانية أساسية للإسلام، وهو الذي دعا دائماً في تعاليمه للتعايش السلمي. وإن تعزيز التعددية الثقافية من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، تمهيد السبيل لحل النزاعات بالوسائل السلمية. وفي عالم اليوم، كان من الضروري أكثر من أي وقت مضى، أن ندافع عن التسامح ونرفض التعصب، الذي يولد الكراهية، وبالتالي الصراع الذي يمكن أن يدمر الكوكب في نهاية المطاف.

وقال إن تعاون بلده مع بلدان العالم مبني على التفاهم المتبادل والعمل من أجل المصلحة المشتركة، في حين أن دوره في تعزيز التعددية الثقافية والسلام أمر محوري. فقد أنشأ، على سبيل المثال، مراكز عديدة لتدريس اللغة العربية كلغة أجنبية بهدف تعزيز التواصل مع العالم غير الناطق بالعربية. وفي هذا السياق نفسه، موّل موقع أستاذ دائم في اللغة العربية الحديثة، فضلاً عن زمالة في الدراسات الشرقية، في جامعة كامبريدج. وعلاوة على ذلك، فإن التزامه بتعزيز التفاهم بين الأديان ومواصلة سياسات السلام والمصالحة بين العالم الإسلامي والأمم الأخرى، هو مثال يحتذى به في منحه استاذ الديانات الإبراهيمية والقيم المشتركة في نفس مؤسسة التعلم. كما نظم جولة عالمية في معرض يهدف إلى تعزيز التسامح الديني والتفاهم المتبادل والتعايش السلمي، بالإضافة إلى أنشطة أخرى تركز على الحوار بين الحضارات من خلال العلم والثقافة. وفي شباط / فبراير من كل عام، يتم الاحتفال أيضاً بالأسبوع العالمي للوئام بين الأديان.

وأشاد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بالسيد ن. لامّرت، رئيس البرلمان الألماني الذي يحظى باحترام كبير، قبل بيانه، قائلاً إنه يشارك في آخر جمعية للاتحاد البرلماني الدولي بعد 15 عاماً من المشاركة والتي كان فيها صوتاً قوياً دائماً. وقد تعلم الاتحاد البرلماني الدولي الكثير منه وأعرب عن امتنانه لدعمه الثابت على مر السنين.

وقال السيد ن. لامّرت (ألمانيا)، بما يجسد تجربته في الاتحاد البرلماني الدولي، إن ظروف عمل البرلمانيين تختلف اختلافاً كبيراً. فبعض البلدان، على سبيل المثال، أجرت انتخابات حرة، ومنافسة عادلة بين عدد وافر من الأحزاب والمرشحين، ووصولاً مفتوحاً إلى المناصب العامة، والولاية البرلمانية، والمحاكم المستقلة، وبرلماناً يشرف على عمل الحكومة. البعض الآخر لم يفعل ذلك. وكان على البرلمانيين أنفسهم تقييّم مدى تلبية مطالبهم الخاصة بالديمقراطية البرلمانية الجادّة. ولا يمكن إنكار أيضاً أن عدداً كبيراً من أعضاء الاتحاد قد تراجعوا عن مبادئ لا غنى عنها على مدى العقد الماضي.

وفيما يتعلق بالتعددية الثقافية، فإنها تبدأ من المنزل. ولا يمكن الإشادة بأي بلد بصورة مقنعة في نفس الوقت الذي يمنع فيه الفنانين، المثقفين، والصحفيين من استخدام التعددية وإظهارها، كما حدث في كثير من بلدان العالم، بما في ذلك بعضهم مع برلمانات أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، ومن بينها روسيا الاتحادية – للأسف –. وفي هذا السياق، قال إن السيد كيريل سيربرينيكوف، وهو مدير مسرح وأوبرا شهير، ظل قيد الإقامة الجبرية لعدة أسابيع، وتم اتهامه باتهامات مثيرة للدهشة. ومن الأمثلة البارزة الأخرى السيد أوليغ سينتزوف، المخرج المعروف الذي حكم عليه بالسجن لمدة 20 عاماً، وكانت قضيته في الواقع أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. وإذ أعرب عن تضامنه مع هذين الشخصين، ومع جميع من هم في أماكن أخرى تحت ضغط مماثل من السلطات السياسية، دعا الأخير إلى إنهاء اضطهاد الأشخاص الذين يبدون التعددية الثقافية. وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي يتعلق بالديمقراطية للجميع، الأمر الذي يميزه عن الأمم المتحدة، وهو التعاون بين الدول بجميع الأشكال السياسية. والتعددية حتمية للديمقراطية. ولذلك فإن الوعد والالتزام المشترك هما ضمان توفر الديمقراطية التعددية للجميع.

السيد نيغماتولين (كازاخستان): قال إن العمل على تعزيز الحوار بين الأديان وبين الأعراق، يشكل حجر الزاوية للسياسة الداخلية في بلده المتعدد الثقافات والأعراق، الذي وضع نموذجه الخاص لهذا الحوار على أساس مختلف، من بينها توفير الدعم الدستوري والقانوني الضروري. وهكذا يكفل المواطنون تكافؤ الفرص لتحقيق مصالحهم العرقية – الطائفية، وأي محاولة لتقويض الوئام بين الأديان وبين الأعراق التي تعتبر غير مشروعة، مع مراعاة أن الصراع الديني والعرقي يعزز الإرهاب، مما يشكل تهديداً عالمياً. وفي هذا السياق، دعا أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم مبادرة كازاخستان لوضع مدونة لقواعد السلوك، لإنشاء عالم خالٍ من الإرهاب كوسيلة للمساعدة على مكافحة هذا التهديد.

والمبدأ الثاني هو الحفاظ على تعدد الثقافات واللغات العرقية في البلد وتطويرها من خلال التعليم ووسائط الإعلام والمسارح الوطنية، في حين أن الهدف الثالث هو إنشاء مؤسسات فعالة للانسجام بين الأعراق، ومن الأمثلة الفريدة

على ذلك جمعية شعب كازاخستان. وللجمعية حق دستوري في أن تكون ممثلة في البرلمان الكازاخستاني، ويمكن أن تكون خبرتها ذات قيمة بالنسبة للمجتمع العالمي، وربما تكون بمثابة نموذج فعال للحوار المؤسسي بين الطوائف العرقية للمجتمعات المتعددة الثقافات. والمبدأ الرابع هو تشجيع الحوار السلمي والتفاعل بين المنظمات الدينية العديدة التي تمثل العقائد العديدة التي تمارس في كازاخستان. كما تم تعزيز الظروف المناسبة لذلك الحوار من خلال استضافة البلد لاجتماعات قادة الأديان العالمية والأديان التقليدية. وخلاصة القول إن كازاخستان قد حققت الكثير في جهودها الإيجابية للحفاظ على التفاعل بين ثقافاتها الوطنية وتطويره.

السيد أ. فاروجيا (مالطة): قال إن على جميع الكنائس في جميع أنحاء العالم واجب السعي إلى السلام. وعلى الرغم من أن مالطة كانت في الغالب كاثوليكية، فإنها دولة متسامحة حيث يعيش أفراد من أتباع ديانات مختلفة أو قد لا يتبعون أي ديانة معاً بصورة سلمية، ويُحترم التنوع الثقافي والديني. وإن انفتاح المجتمع المالطي، على الرغم من تجانسه النسبي، قد مكن مالطة من تبني تدفق كبير من المهاجرين المتنوعين عرقياً، والعمل على إدماجهم. ولم يولد أي شخص متسامح ومتحامل؛ تم تعلم الكراهية. ولذلك يجب على السياسيين بذل قصارى جهدهم لحظر التمييز والتعصب، مع تعزيز ثقافة تتبنى الحوار بين الأديان والثقافات. ولتحقيق تغيير حقيقي، يجب عليها أيضاً زيادة الوعي بالحقوق والالتزامات والمنافع المتعلقة بالتنوع.

ولجميع الأديان مجموعة أساسية من القيم التي تحددها الأخلاق الإنسانية التي تعتبر جيدة للجميع، في حين أن المجتمع المتعدد الثقافات الذي يحترم حقوق الجميع متناغم وصحي. وعلى سبيل المثال، يجب على السياسيين إشراك الجمهور في مثل هذه القضايا. ولا ينبغي أن يفسر الدين على أنه سبب الصراع والحرب، لأن الإرهاب ليس له دين، كما يتضح من الأزواج بين الأديان الذين أظهروا أن الحوار والحب ممكناً بين مختلف الديانات. ويجب تشجيع المدارس على تدريس التفاهم بين الأديان، ومحو الأمية الدينية التي تعزز الانتقال من التسامح إلى الاحترام. كانت الأديان متنوعة ومتطورة ولكن الأساس الروحي ظل موحداً وعالمياً. غير أن الحوار بين الأديان كان صعباً في بعض الأحيان، ولكن المشاركة فيه هي الالتزام بتشارك دروس قيّمة من التقاليد التي تركز على الاحترام غير المشروط للآخرين، الذي هو المفتاح لمعالجة المحرمات الدينية التي لا تتفق مع تلك التعاليم الأساسية. وقد تأسست الأديان على القيم العالمية التي لم تنقسم ولكنها تتحد.

السيد س. تشونغ (جمهورية كوريا)، قال إن الشعب الكوري لديه شعور مشترك بالهوية على مدى آلاف السنين من نفس الجذور والثقافة. ومن ناحية أخرى، يتطور بلدهم بسرعة إلى مجتمع متعدد الثقافات والأعراق بسبب التدفق المستمر للعمال المهاجرين، وزيادة أعداد الطلاب الأجانب والزواج الدولي. وفي المقابل، كان هناك اعتراف متزايد

بالحاجة إلى استيعاب مختلف القيم والمعتقدات الثقافية، والبحث عن حلول للصعوبات الناشئة عن الاختلافات الثقافية. وعلى هذا النحو، كان لإعلان مدينة كيبيك العديد من الدروس التي يتعين نقلها، والتي اتخذها البرلمان الكوري من خلال سن قانون بشأن التنوع الثقافي لضمان، في جملة أمور، أن المساعدة الحكومية والتدريب في هذا المجال متاحان بسهولة.

واستحدثت في عام 2012 مبادرة كورية أخرى، وهي مشروع جسر قوس قزح، بهدف حل حالات سوء الفهم والصراعات بين الثقافات. وكان أحد أهدافه الرئيسية، بتمويل من الدولة، هو تهيئة فرص للمهاجرين للمساهمة في التنمية المجتمعية. وعلى الصعيد الدولي الأوسع، من الضروري تجاوز الخطاب والتدابير التشريعية لبناء بيئة يتم فيها قبول الاختلافات واحترامها. وعندئذ فقط، سيكون من الممكن حماية وتعزيز التنوع الثقافي وتحقيق السلام. وفي الختام، كرر دعوته في الجمعية السابقة إلى تقديم الدعم والتعاون فيما يتعلق بجهود بلده الرامية إلى حل المسائل التي تؤثر في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك عن طريق إقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف تجاربها النووية الاستفزازية، وإطلاق القذائف، والعودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

السيد إ. ماخانوف (روسيا الاتحادية): تكلم ممارساً لحق الرد، فقال إن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون في بلده. وتجري تحقيقات قبل المحاكمة بشأن السيد سيربرنيكوف المتهم بتهمة اختلاس أموال الدولة، وهي جريمة يعاقب عليها في أي بلد متحضر، بما في ذلك ألمانيا. وأضاف أنه لا ينبغي استخدام الشعارات الزائفة الديمقراطية للتدخل المنحاز في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

السيد د. سيلوريس (قبرص): تكلم أيضاً ممارساً لحق الرد، فقال إن آلافاً عديدة من القوات التركية قد غزت قبرص بوضوح في 20 تموز / يوليو 1974، ولا يمكن تبرير أي ذريعة لها. وقد ذكر في قرارات مجلس الأمن المتخذة بشأن قبرص مسائل مثل انتهاكات حقوق الإنسان وتدمير الآثار القديمة ومحاولات تغيير الهيكل الديموغرافي للبلد.

تشكيل النصاب القانوني

أعلن الرئيس أنه وفقاً للمادة 2.33 من قواعد الجمعية العامة، تشكّل النصاب القانوني لـ 75 للجمعية الحالية على أساس مشاركة 148 وفداً في الجلسة العامة الأولى.

رفعت الجلسة الساعة 1:40 من بعد الظهر.

جلسة يوم الأحد، 15 تشرين الأول/ أكتوبر

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 2:40 بعد الظهر، مع تولي السيدة م. غويكوفيتش (صربيا)، نائب رئيس الجمعية، رئاسة الجلسة.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق

استئناف المناقشة

السيد ك. كونديانو (غينيا) قال: إن شعباً محروماً من ثقافته فهو محروم من هويته، وسببه، ومن ثم ارتباطه بالأرض، التي كثيراً ما أدت إلى نشوب صراع. ويجب على البرلمانيين أن يدركوا الحاجة إلى الحوار بين الأديان وبين الأعراق من أجل السلام والتفاهم بين الثقافات. ومن المهم أن نبدأ بالاعتراف بثقافات الشعوب الفريدة وطرق التعبير عن نفسها. وقال إن التنوع الثقافي مصدر ثراء ولا يشكل عقبة أمام التنمية. ويمكن لثقافات مختلفة أن تتعايش سلمياً في نفس المنطقة الجغرافية، وأن تثري بعضها البعض دون أن تضعف هوياتها الفردية.

ويجب على البرلمانات أن تعزز السلام كشرط مسبق للتنمية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. بيدَ أن السلام يتعرض لتهديد حقيقي: فالعالم يعاني من صراعات ناجمة عن جملة أمور، منها حرمان الجماعة العرقية من هويتها الثقافية؛ ورفض الاعتراف بالحريات الدينية؛ وتقييد الحصول على التعليم، والهياكل الأساسية والخدمات على أسس ثقافية؛ وتتبع ثقافة أو جماعة عرقية إلى أخرى باستخدام القوة. ومن خلال معالجة هذه الأسباب الجذرية، يمكن تمهيد الطريق للتعددية الثقافية والسلام. ولم تشهد غينيا أبداً أي نزاع بين الأديان؛ وعلى الرغم من ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز العلاقات فيما بين الأعراق وفيما بين القبائل لضمان التعايش المتناغم بين التجمعات العرقية المتنوعة في البلد واللغات المختلفة. وقال إن وفده استلهم التنوع العرقي والديني لمدينة سانت بطرسبرغ.

السيد بيندو (الأرجنتين) قال: إن الحوار بين الأديان قد ساعد بلده على الخروج من أزمة عميقة منذ بضع سنوات. فالأزمة نفسها لم تكن لها علاقة بالدين؛ بيدَ أن الحوار بين الأديان أرسى الأسس لمخرج من المأزق. وكان رئيس الكنيسة الكاثوليكية آنذاك في بوينس آيرس القوة الدافعة وراء هذا الحوار. والآن، كما كان البابا فرانسيس، واصل تعزيز السلام والحوار بين الأديان، بما في ذلك من خلال الاجتماع والصلاة مع القادة الفلسطينيين والإسرائيليين. وقدم مثاله عدداً من الدروس الهامة للبرلمانيين. أولاً، يجب أن موازنة القوة السياسية مع الحاجة إلى إيجاد أرضية مشتركة. ثانياً، لم يكن الحوار مجرد محادثة. واستناداً إلى أصلها اليوناني، فإن الحوار ينطوي على التفكير الجماعي، الذي يستتبع الاستماع إلى آراء الآخرين واحترامها. وثالثاً، يجب أن يختاروا خياراً ثابتا ومحدداً بين الصراع والتعاون. وبوصفهم برلمانيين، يمكنهم استخدام طاقتهم لإحداث الصراع والتدمير أو السعي إلى التعاون والتنمية. رابعاً، إن التقدم والازدهار يعتمدان على توفير تعليم جيد ومعلمين جيدين؛ وخلق مساحة للمواطنين لتكون مبتكرة؛ وتعزيز سيادة القانون من خلال لوائح واضحة؛ وزيادة التفاعل مع الأشخاص الذين شعروا وفكروا ورأوا العالم بشكل مختلف. وينبغي للبرلمانيين أن ينشئوا آليات لبناء الثقة، للحد من المخاطر وزيادة رفاه العالم وازدهاره.

السيدة أ. القبيسي (الإمارات العربية المتحدة)، أشادت بالرئيس السابق للاتحاد البرلماني الدولي تشودري، فقالت إن التعايش السلمي لا يمكن تحقيقه دون التسامح والاحترام المتبادل والتعاون والحوار: المبادئ الأساسية التي يعيشها الناس. وتسترشد دولة الإمارات العربية المتحدة بمبدأ تعزيز التسامح والتعايش السلمي، من خلال إظهار احترام التنوع الثقافي والتعددية. وقالت إن بلدها ملتزم بمكافحة الإرهاب الذي تؤيده بعض البلدان لتحقيق غاياتها الخاصة، دون اعتبار للشعوب المحبة للسلام. وقالت إن بلدها اتخذ، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين، تدابير لتعزيز السلم والأمن، واستنزاف آبار الإرهاب ومكافحة الإيديولوجيات المتطرفة. وفي الوقت نفسه، لم تفقد الإمارات العربية المتحدة مبادئها الإنسانية: فهي توفر الإغاثة والمساعدة إلى الناس في جميع أنحاء العالم دون تمييز. وفي هذا السياق، أدانت الحصار الإنساني في اليمن، وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأقلية العرقية الروهينجا في ميانمار.

ومن واجب البرلمانيين، بوصفهم برلمانيين، التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، ودعم القانون الدولي، ومراعاة قرارات الأمم المتحدة. ويجب على البرلمانات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مع احترام السيادة، وتعزيز علاقات الجوار، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة. وفي هذا الصدد، دعت إلى التحكيم الدولي للتصدي للاحتلال الإيراني المستمر لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث في الخليج العربي.

واعربت عن اسفها لوضع الشعب اليمنى، والميليشيات المدعومة من الخارج التي تقوض استقرار اليمن والدول المجاورة لها. وقد فشل المجتمع الدولي في قوات التحالف في اليمن. وكانت الادعاءات بأن المستشفيات قد استهدفت،

ادعاءات كاذبة ومؤسفة. وظل المصدر الرئيس لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط هو الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشادت بالجهود التي تبذلها مصر لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية. وفى ضوء التهديدات الاخرى التي تهدد السلام والامن الدوليين، مثل برنامج التسلح النووي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ودعت البرلمانيين الى توحيد الجهود لخلق غد افضل.

السيد الطراونة (الأردن) قال: إن بلده دعا دائماً إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، وإنهاء التطرف الذي زعزع استقرار المنطقة. وكان للأردن تقليد عريق في تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان في منطقة مزقها الشر والإرهاب، حيث تتعرض حياة النساء وكبار السن والأطفال للخطر يومياً. فمستقبل المنطقة ذاته معرض للخطر. وبالنظر إلى الوضع غير العادل في فلسطين، واستمرار وحشية الاحتلال الإسرائيلي، كان السلام والتسامح يقصد بهما أن يكونا حلماً في الشرق الأوسط. إن المظالم التي حلت بالشعب الفلسطيني غذت حرب الإرهابيين ضد الإنسانية. وبدلاً من أن تكون العولمة منارة للتقدم، فقد أفسد التطرف والراديكالية العولمة، التي عارضت التنوع والتعددية وعلاقات الجوار. وقد عانت المنطقة من ظلم كبير عندما سمح لإسرائيل بمصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. فالأزمات في الجمهورية العربية السورية والعراق متأصلة في الحالة الفلسطينية منذ عقود.

وقد اجه الأردن العديد من التحديات، لا سيما الركود الاقتصادي، وارتفاع الفقر، وزيادة البطالة، الناجمة عن انعدام الأمن الإقليمي، وتدفقات اللاجئين، ونشر الأيديولوجيات الراديكالية والمتطرفة. وقد تسللت الجماعات الإرهابية إلى المجتمع، وهددت أمنه، وارتكبت جرائم بحجة الدين؛ ومع ذلك، كان الإسلام بريئاً من هذه الأعمال اللاأخلاقية. وفي سياق مكافحة الإرهاب الإقليمي والدولي، أعرب الأردن عن رغبته في الحصول على مزيد من الدعم من المنظمات الدولية والبرلمانات الأخرى. وقد عانى بلده بسبب عدم الاستقرار، وتحمل عبء أعداد كبيرة من اللاجئين، وضبط حدوده السورية والعراقية، بتكلفة كبيرة. ودعا برلمانيين العالم الى المساعدة في محاربة الظلم وخلق بيئة امنة ومواتية، حيث تزدهر التعددية الثقافية والسلام.

السيد س. كينغا (بوتان) قال: إن التعددية الثقافية والتسامح الروحي هما سمات راسخة منذ زمن بعيد للمجتمع البوتاني. لقد عاش بلده لقرون كمجتمع سيادي وسلمي وتقدمي ومتسامح. وكان ملك بوتان مرتبطاً بما يلي: توحيد البلد، ضمان الانسجام بين مختلف المجموعات العرقية واللغوية، حماية التنوع الديني، والدفاع عن الديمقراطية. على الرغم من قلة عدد سكانها، تميزت البلاد من قبل 24 مجموعات عرقية ولغوية مختلفة. على الرغم من أن البوذية سادت، كان هناك الهندوسية التالية من الحجم. وفي عام 2008، أصبحت بوتان ديمقراطية برلمانية، وفتحت الطريق أمام التمثيل المتساوي للجماعات العرقية – اللغوية. وقد عززت الديمقراطية البرلمانية المساحات السياسية القائمة

للحوار بين الأديان وبين الأعراق، التي استخدمت بشكل جيد للتوسط في الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة. غير أن ثمة تطوراً ناشئاً أثار قلقاً. وتستغل الكيانات الأجنبية أفراد المجتمع الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً، مما يجبرهم على التحول عن طريق تقديم حوافز نقدية. وفي حين أن الحرية الدينية حق دستوري، يجب حماية الأشخاص الضعفاء من تحويل الإيمان بالإكراه. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى زرع بذور الصراع بين الأديان وبين الأعراق وتقويض السلام والاستقرار في البلد.

السيدة ر. أليتوالا كاداغا (أوغندا) قالت: إن الحروب العرقية والدينية قد اجتاحت القارات خلال العقود الماضية. فالصراع أمر لا مفر منه عندما يحرم الناس من احتياجاتهم الإنسانية الأساسية وحقوقهم، فيما يتعلق بالهوية، المساواة، الكرامة، المشاركة والاستقلالية. وتشمل عواقب هذه الإبادة الجماعية تدفقات اللاجئين والعنف القائم على نوع الجنس، الذي تتحمل المرأة والطفل العب الأكبر منه. وأدى ذلك أيضاً إلى انهيار المؤسسات، وزيادة الاتجار بالبشر والرق. في الماضي، شهدت أوغندا صراعات دينية، حيث كان الفرنسيون والبريطانيون والعرب قد حاربوا من أجل النفوذ، وحاولوا تحويل الأوغنديين إلى المسيحية والكاثوليكية والإسلام. وعلى الرغم من أن أوغندا أصبحت الآن دولة علمانية لا دين لها رسمياً، فقد أنشئ مجلس بين الأديان لتعزيز الحوار بين الأديان، وتقييم الأنشطة العامة في هذا المجال. كما بذلت جهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة في جميع السياسات والموازنات لتعزيز الاندماج.

ويجب على البرلمانيين ضمان استيعاب وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنوع الثقافي. ويجب أيضاً أن الاعتراف بمجموعات الأقليات؛ وضمان حصولهم على التعليم، الصحة، العدالة والعمل؛ والحفاظ على ثقافاتهم ولغاتهم، بما في ذلك توثيق تاريخهم وإنشاء متاحف لأجيالهم؛ وأن تنص على تمثيلهم السياسي. فعلى سبيل المثال، أنشئت دائرة انتخابية برلمانية في أوغندا لتمكين قبيلة إيك الصغيرة من الاستفادة من التمثيل السياسي. وبوصفهم برلمانيين، فإنهم مسؤولون عن تحديد مجموعات الأقليات، والبحث عن مصالحهم، والتحدث نيابة عنهم عندما لا يتمكنون من القيام بذلك بأنفسهم.

السيد إ. فيرغيل (إيرلندا) قال: إن إيرلندا، بوصفها دولة ذات ماضي مضطرب فيما يتعلق بالتعبير الديني وتاريخ أحادي الثقافة نسبياً، أصبحت الآن بلد ما بعد الكاثوليكية، ربما تقريباً ما بعد المسيحية. وقد رحبت بالعديد من الأشخاص غير الايرلنديين على شواطئها، مما خلق تحديات وفرصاً. إن الرقي اللطيف لكثير من الجنسيات في المجتمعات الحضرية والريفية، لم يؤد فقط إلى دعم اقتصاد البلد، بل أجبره أيضاً على إعادة النظر في مفهوم الهوية الايرلندية في مجتمع متعدد الثقافات والأديان. وعلى الصعيد الدولي، قامت إيرلندا بالكثير لتعزيز حقوق الإنسان، مثل: المطالبة باحترام حقوق الأقليات الدينية؛ مما يثير المخاوف بشأن اضطهاد الأقليات الدينية؛ والدعوة إلى حماية

المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وفي الآونة الأخيرة، تقديم المساعدة البحرية لمساعدة أولئك الذين كانوا في رحلة محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط.

إن تعليم الأطفال هو مفتاح تعزيز السلام. ولا يولد الأطفال مع عدم التسامح الديني أو العرقي أو الثقافي؛ وتلك المواقف السامة تراجعت خلال الطفولة وأوائل سن البلوغ. ويجب على البرلمانيين أن يتحدوا بنشاط الكراهية والجهل عن طريق الحوار. ومع ذلك، ومع تقدم وسائل التواصل الاجتماعي، كانوا مذنبين في الاستماع بدلاً من الاهتمام، والمشاهدة بدلا من الرؤية. في حين أن وسائل الإعلام الاجتماعية أداة رائعة، يجب الوضع في الاعتبار حدودها، ويجب التنبه لاستخدامها لنشر التعصب. وينبغي للحوار الهادف أن يسعى إلى تجسيد النسيج الغني للتجارب، المخاوف، والتحديات المشتركة. ويتحمل البرلمانيون مسؤولية ضمان إجراء حوار حر، مفتوح ونزيه؛ تحدي أولئك الذين سعوا إلى الحد منه؛ وتعزيز التسامح والتفاهم المتبادل واحترام كرامة الإنسان.

السيد أ. أردشير لاريجاني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) قال: إن المناقشة جاءت في حينها، نظراً للملاحظات المخيبة للآمال التي أبداها رئيس الولايات المتحدة. وكان لهذا البلد تاريخ مشكوك فيه في الشرق الأوسط: فقد أطلق انقلاباً في بلده في عام 1953؛ تنصيب حكومة عميلة لمدة 25 عاماً، حتى فقدت نفوذها في عام 1979؛ حرباً مدتها ثماني سنوات ضد إيران، مما تسبب في استشهاد أو إصابة آلاف الإيرانيين؛ وأسقطت طائرة ركاب إيرانية، مما أسفر عن مقتل جميع من كان على متنها. والآن، اتهم رئيس بلد مع ماض متقلب هذه القوات الإيرانية بأنها إرهابية، عندما كانت تقاتل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) – وهو خطر أنشأته الولايات المتحدة – بناء على دعوة من حكومات الجمهورية العربية السورية والعراق. وكان الرئيس ترامب قد تحدث عن حماس وحزب الله كمنظمات إرهابية، ولكن تلك الجماعات تقاتل النظام الإسرائيلي الذي ارتكب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني واحتل أراضيه وهاجم لبنان.

وقد اتهم الرئيس ترامب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعدم احترام الاتفاق النووي الذي وقعته، ولكنه تجاهل تماماً تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أكدت مراراً وتكراراً على التزام بلده. ويبدو أن السيد ترامب لا يمكن الوثوق به للوفاء بالتزاماته الدولية. وفي يوم من الأيام، انسحب من اتفاق باريس التي تمت وفق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاق باريس) واليونسكو؛ وبعد ذلك، بنى جدار بين بلاده والمكسيك. أما فيما يتعلق بالأسلحة النووية، ففي حين رفضت إيران صراحة الأسلحة النووية كمبدأ دفاع، فقد تحدث السيد ترامب بصراحة عن تدمير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إذا كان ضد الأسلحة النووية، فلماذا دعم إسرائيل؟ ويبدو أنه يرغب فقط في

تدمير إرث سلفه وإرضاء المنافسات الداخلية في الولايات المتحدة، بغض النظر عن التكلفة. وفي حين أن بلده يبدو أنه يروج للديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن بلده متحالف مع الدول التي لم تجر حتى انتخابات ديمقراطية. وفي ضوء ذلك، ينبغي الإشادة بالخطوات التي اتخذتها إيران وروسيا الاتحادية وتركيا لإنهاء الوضع في الجمهورية العربية السورية.

السيد أ. الشيخ (المملكة العربية السعودية): أثنى على الاتحاد البرلماني الدولي للخطوات الكبيرة التي قطعها في تعزيز السلم والأمن، وقال إن بلده يسعى جاهداً إلى تعزيز ثقافة الحوار، الصداقة والسلام، ولا سيما من خلال مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الذي أقيم بالتعاون مع النمسا، إسبانيا والكرسي الرسولي، ومركز الملك سلمان للسلام الدولي في ماليزيا. ولم تدخر المملكة العربية السعودية جهداً في مواجهة وباء الإرهاب الذي يهدد السلام العالمي والتنمية المستدامة. وقال إن بلده كان نشطاً إقليمياً ودولياً؛ وعلى وجه الخصوص، أطلقت تحالفاً لإعادة الاستقرار والسيادة إلى الحكومة اليمنية، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد حاولت المملكة العربية السعودية حتى منع اندلاع الحرب في اليمن، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، قدمت المليارات من التمويل والمساعدة الدولية والإغاثة. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى الحديث عن حالة الروهينغيا في ميانمار، التي كانت تواجه فظائع ترقى إلى الإبادة الجماعية. وقال إن بلده يقدم مساعدات إنسانية إلى لاجئي الروهينغيا الهاربين إلى بنغلادش، ويقفون جنباً إلى جنب مع الشعب السوري، ويقدمون المساعدة للاجئين ويسهمون في الحل السياسي للمشكلة.

السيدة س. ماهاجان (الهند) قالت: إن العالم هو باقة من الزهور من الله، مباركة بمجموعة من الأديان، المعتقدات، الأعراق، والتقاليد الثقافية، وتلتزم مع القيم الأبدية للحب، الرحمة، العدالة والمساواة. غير أن عالم اليوم يواجه صراعات تدور باسم الدين أو الإيمان أو العرق. وينبغي النظر إلى التنوع العالمي باعتباره كنزاً مثيراً وليس كذريعة للحرب. والتسامح والاحترام المتبادلان بين الأديان والأعراق أمران أساسيان لتحقيق السلام والوئام. وقالت إن معنى التعددية ليس مجرد وجود تنوع، بل هو التزام نشط بهذا التنوع. وكانت لغة التعددية هي الحوار والنقاش، وإعطاء، تلقي، تحدث واستماع. وعزز الحوار التفاهم المتبادل والكرامة والصبر، وعزز التعايش السلمي.

والهند واحدة من أكبر المجتمعات في العالم وأكثرها تعددية؛ ووفقاً لمذهب هندي، ينبغي معاملة الإنسانية على أنها أسرة واحدة. ويستند المجتمع الهندي على الروحانية والإنسانية. وبوصفها بلداً ديمقراطياً، سياسياً، ثقافياً، دينياً وروحيا، فإن عدداً من الأديان واللغات وأشكال الفن قد صممت وتطورت في الهند. الثقافة الهندية لم تكن قمعية، ولكنها

تتميز بالتربوية والارتقاء. وقالت إن بلدها مثال على كيفية التعايش والازدهار بين مختلف الأديان، اللغات، الممارسات والمعتقدات. وفي الهند، يتعلم الأطفال الاحتفال بالتعددية والتعددية منذ سن مبكرة. وللبرلمانيين دور يضطلعون به في تعزيز الحوار بين الأديان وبين الأعراق. وفي هذا الصدد، وضع برلمان الهند الضمانات اللازمة وأوجد بيئة مواتية لتعزيز التعايش السلمي بين الأديان والمجموعات المختلفة.

السيدة ت. موديسي (جنوب أفريقيا)، قالت: إن التحديات والصراعات العالمية المتنوعة اليوم هي إرث السياسات السيئة، والسعي المتهور لمصالح محددة بدقة. إن الفشل في التوحد لحل المأزق السياسي قد هز أسس الاستقرار العالمي، وجعل العالم مكاناً غير آمن للعيش فيه. فقد ارتكبت الفظائع والاضطهاد؛ تم تهجير ملايين الأشخاص قسراً. وكانت النساء والأشخاص ذوو الإعاقة محرومين أو مقيدين بصفة خاصة. ولم يفت الأوان بعد لتحويل الاتجاه وبناء عالم خالٍ من العنصرية، التمييز، كراهية الأجانب والتعصب. ويجب علينا أن تكثف الجهود لتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل إفريقي، الذي يهدف إلى زيادة الوعي بالثقافة والتاريخ الإفريقيين.

وقبل عام 1994، كانت جنوب إفريقيا بلداً محبطاً بالحرب والفصل العنصري. ومنذ ذلك الحين، التزمت بدعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقد كرست في القانون المبادئ القانونية للتسامح والتعددية الثقافية. ويجب أن يبدأ الحوار الحقيقي بين الأديان بقبول الآخرين؛ لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون حوار، والتفاهم المتبادل والتعاون بين مختلف الأديان. بعد 23 عاماً من الديمقراطية، فإن هناك حش جديد قد أطل برأسه القبيح: التعصب. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل تحدياً خطيراً، فإن جنوب إفريقيا ستتغلب على ذلك من خلال تقديرها للوحدة والتنوع. إن الوئام والتكامل الاجتماعيين للبلاد ليسا مصادفة سعيدة: فقد تحقق ذلك من خلال الخيارات، الإجراءات المتعمدة، السياسات الحكومية، والإرادة الجماعية. وأنشئت لجنة للحقيقة والمصالحة لتحويل صفحة الماضي المؤلم. وقد اتخذت خطوات ملموسة للقضاء على العنصرية، التمييز، وعدم المساواة. وبصفتهم برلمانيين، عليهم أن يمارسوا ما بشروا به؛ يجب عليهم التواصل والتعليم.

السيد ب. ساراكي (نيجيريا)، قال مشيداً بالمدينة المليئة بالقصص سانت بطرسبرغ، إن موضوع المناقشة العامة جاء في الوقت المناسب والتحدي الذي يواجهونه هو تحدٍ عاجل. وقد فتحت الانقسامات العرقية والعداء الديني مساراً جديدا للنزاع وتفاقمت فيه، مما تسبب في حدوث أزمات إنسانية على نطاق لم يسبق له مثيل. وذكرت الامم المتحدة ان 20 مليون شخص معرضون لخطر المجاعة، بينما يحتاج 140 مليون شخص في 37 دولة الى المساعدات. وفي

الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي في بنغلادش، وجهوا الانتباه إلى انعدام الأمن الغذائي في اليمن، أفغانستان، وأجزاء من إفريقيا، ولاحظوا مجاعة العصر القادم. وفي إفريقيا، ألقى الخطاب الذي يحض على الكراهية والاشتباكات بين الأعراق والتلوين الديني والعرقي تهديدات بإطلاق العنان لمجالات جديدة من إراقة الدماء. وقد شهدت نيجيريا، التي كانت قد أجبرت سابقاً على حرب أهلية، ارتفاعاً في خطاب الكراهية، وموجة من الصراعات العرقية التي هددت وحدة البلد.

إن عام 2017 كان عاماً من المآسي المستمرة، مع كل جزء من العالم المتضررة. فالصراعات متأصلة في الفشل الواضح في تحقيق التعايش السلمي لصالح البشرية. كانت نتائج الثغرات في التفاهم المتبادل مرئية في كل مكان: فكان العنصريون البيض قد خاضوا معارك مع المتظاهرين المناهضين للفاشية والمحتجين في قضية حياة السود في الولايات المتحدة؛ اندلع العنف القائم على كره الأجانب في جنوب إفريقيا بشكل متقطع؛ وحدثت اضطرابات على أسس عرقية في كينيا. وكانت التوترات بين الأغلبية البوذية ومسلمي الروهينغيا في ميانمار، قد أرسلت موجة من البؤس الإنساني إلى الحدود البنغلادشية، حيث نزح نصف مليون شخص من الروهينيغيا في غضون أسابيع. غير أنه من المهم عدم ترسيخ التسلسل الهرمي المتصور للمعاناة. وبينما كانت أزمة المهاجرين في أوروبا تحظى باهتمام دولي، فإن الوضع في جنوب السودان، حيث كانت الحرب الأهلية قد أوجدت أكبر أزمة للاجئين في إفريقيا، تم تجاهلها عملياً. وبصفتهم برلمانيين، عليهم أن يرفعوا عباءة الصمت على ذلك الصراع الذي دفع مليوني شخص إلى أوغندا المجاورة.

وكانت نيجيريا نسيج ملون للبشرية، حيث بلغ عدد سكانها 170 مليون نسمة، و 250 مجموعة عرقية و 500 لغة مختلفة. وكان تنوعها نعمة تحول نيجيريا إلى قوة في إفريقيا. غير أن هناك تحديات تواجه السلام والتنمية المستدامة في البلد، ولا سيما الصراعات العرقية ووحشية بوكو حرام التي أدت إلى تشريد ملايين النيجيريين. وفي هذا الصدد، جدد دعواته إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تهديد بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا.

السيدة ك. نغيين ثي (فيتنام)، قال: إن عالم اليوم هو مكان تحدي وفرصة. فمن ناحية، أدت أوجه التقدم الهائلة في العلم والتكنولوجيا إلى تقارب متزايد بين النظم السياسية المختلفة، الاقتصادات، المجتمعات والثقافات. ومن ناحية أخرى، واجه العالم تحديات معقدة لا حصر لها، منها تغير المناخ، الفقر، التعصب، الإرهاب، القومية والتطرف. ولا تزال الرصاصات والقنابل تسقط؛ وتدمير التراث الثقافي، وانتهاك المعتقدات الدينية، وتهديد السلم والأمن الدوليين. وقد أظهر التاريخ أن الصراعات لا يمكن حلها إلا من خلال التسامح والحوار والاحترام المتبادل.

وفي فيتنام، تتعايش الأعراق والديانات المختلفة بشكل متناغم، وتتمتع بالتنمية المتبادلة مع الحفاظ على ثقافاتها ولغاتها ومعتقداتها الفريدة. وقد كرس الدستور حقوقهم المتساوية: فجميع أشكال التمييز والانقسام العرقيين محظورة. وقد استفادت الأقليات العرقية من الظروف المواتية لتمكينها من الازدهار. وجميع الأديان متساوية أمام القانون وتحترم جميع المعتقدات. ولتعزيز التعددية الثقافية، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يشجع البرلمانات الأعضاء على سن القوانين، إلغاء التشريعات التمييزية، تحسين الأطر القانونية لتعزيز الوحدة الوطنية وكفالة معاملة جميع الأشخاص معاملة عادلة ومتساوية؛ ووضع معايير لتقييم السياسات والتشريعات المتعلقة بالأقليات العرقية والدينية؛ وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن المسائل الثقافية، الدينية، والعرقية؛ وزيادة الوعي بأهمية التضامن والحوار بين الأديان وبين الأعراق؛ وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبرلمانات الأخرى لدعم مبادرات السلام.

السيد بن هونغبدجي (بنن)، قال: إن العالم يعاني من شرور لا تعد ولا تحصى، وكثيراً ما تتصل بأيديولوجيات معيبة تهدد السلم والاستقرار العالميين. وقد أطلقت العديد من أسوأ الحروب والصراعات بين الأشقاء، باسم الدين، وهدد الحوار بين الأديان والثقافات. ولذلك يجب على كل مجتمع أن يتضافر لتعزيز التسامح الثقافي والتفاهم المتبادل من أجل الحفاظ على السلام. وفي بنن، كان الحوار والتسامح أساس بناء الاستقرار السياسي والتعايش في فضاء تعددي مشترك. إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الدين والتعبير، مكرسة في دستور البلد لعام 1990 ووضع إطار وطني للتنسيق بين مختلف الديانات.

وبغية تقاسم وتعزيز ثقافة السلام من خلال الحوار بين الثقافات والأديان والتسامح، عملت حكومة بنن مع الأمم المتحدة واليونسكو والاتحاد الإفريقي، من بين جهات أخرى، على إطلاق المبادرة الإفريقية للتعليم من أجل السلام والتنمية من خلال الحوار بين الأديان والثقافات في عام 2015. وقد اعتمد أكثر من 400 مندوب من جميع أنحاء العالم بالإجماع بيان التعليم من أجل السلام والتنمية من خلال الحوار بين الأديان والثقافات، ودعا المندوبين في الجمعية العامة الـ 137، والاتحاد البرلماني الدولي نفسه، إلى دعم تلك المبادرة. إن تعزيز الحوار الثقافي والسلام يتطلب مشاركة كل فرد، يجب أن يقبل ويقر بإنسانية الآخرين ومبادئ وقيم التنوع والتكامل بين الشعوب. وأخيراً، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى تشجيع البرلمانات الأعضاء على تعزيز التعليم في المدارس والمؤسسات الدينية لتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان.

السيد إ.كورديرو أرويو (المكسيك)، أعرب عن امتنانه للتضامن الدولي الذي تم الإعراب عنه في أعقاب الزلازل المدمرة التي أصابت بلده، فقال إن هناك ميلاً إلى ربط القرنين التاسع عشر والعشرين بكونه عصر التجانس. ويفترض الكثيرون أن العولمة السياسية والاقتصادية مكنت العالم من التغلب على القومية والوصول إلى مرحلة أكثر استنارة من

الحضارة. وربما كان هذا هو السبب في أن الإيديولوجيات القومية، يبدو أنها أخذت العالم على حين غرة. والواقع أن الاتجاهات القومية وسياسات الهوية لم تختفي أبدا. والواقع أن العولمة، بتقدمها التكنولوجي وتدفقات الهجرة، لم تؤد إلا إلى تفاقم الخلافات وأدت إلى تأجيج القبائل. وفي ضوء ذلك، هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين التنوع الثقافي والتوافق القانوني والسياسي.

فالتنوع لا يقتصر على الحدود الحديثة للدولة القومية أو على المذاهب الدينية السائدة في العالم. وينتمي 15 بالمائة من سكان العالم إلى مجتمعات السكان الأصليين، ويتحدثون فيما بينهم أكثر من 17000 لغة مختلفة، ويشكلون 5000 تجمع ثقافي منفصل، ويحافظون على رؤيتهم الخاصة للعالم. ويتمثل التحدي بعد ذلك في إنشاء أطر قانونية ومؤسسية تأخذ في الاعتبار وجهات النظر العالمية المختلفة. واستلزم الحل نهجاً مزدوجاً: التنمية والحوار بين الثقافات. وكثيراً ما تميزت الاختلافات الثقافية بفجوات إنمائية: فالفقر وعدم المساواة واضحان بشكل خاص بين السكان الأصليين. وفي ضوء ذلك، يجب العمل على ضمان أن تكون التنمية شاملة، وأن تكون الفرص والخدمات متاحة للجميع، بصرف النظر عن الهوية الثقافية، أو العرقية، أو الدينية. وقال إن هناك خارطة طريق واضحة ومفصلة متاحة بالفعل: فقد أُدرج التنوع الثقافي والاجتماعي والديني في أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكان توفير التعليم، مكافحة عدم المساواة، وبناء مجتمعات عادلة وسلمية أمثلة على النهج الشاملة التي أوصت بها خطة التنمية الطموحة هذه. وفيما يتعلق بالحوار بين الثقافات، فإن الصكوك والمبادئ التوجيهية المتنوعة، بما في ذلك إعلان مدينة كيبيك، تهدف إلى تعزيز التراث الثقافي والدفاع عنه، وتعزيز الاحترام كشرط أساسي للحوار بين الثقافات والحضارات.

وقال السيد أ. الملا (البحرين): إن على البرلمانيين تعزيز الديمقراطية وحماية الحقوق الفردية، تعزيز التعددية الثقافية وتسهيل الحوار بين الأديان، لتعزيز الاستقرار الوطني، تحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، تزامنت الجمعية مع افتتاح مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في الولايات المتحدة، مما يشهد على مكانة البلد كنموذج للتعايش والتسامح. إن الحوار بين الأديان هو مفتاح منع الصراع ومحاربة التطرف والإرهاب وتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

وما فتئت البحرين تعمل بنشاط على تعزيز الحوار بين الأعراق بين الأديان على مدى عقود. وعلاوة على ذلك، استضافت عدة مؤتمرات تهدف إلى تعزيز الحوار بين الإسلام والمسيحية، وبين مختلف الطوائف الإسلامية، وبين الحضارات المختلفة. ومع ذلك، فإن مبادئ الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، سوف تقوض دائماً في الوقت الذي لا

يوجد فيه السلام والأمن والعدالة في فلسطين، بينما تدعم بعض البلدان الإرهابيين. وقال إن التعاون الدولي لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية والحوار، هو أفضل طريقة لمكافحة الإرهاب. بيدَ أن أحد العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية في البلدان، هو تسييس حقوق الإنسان. وتطبق بعض الكيانات معايير مزدوجة وتتدخل في الشؤون الداخلية السيادية للبلدان لتحقيق أهدافها الخاصة. وقال إن بلده يؤكد من جديد التزامه بالإعلان العالمي بشأن الديمقراطية ومبادئ التعددية الثقافية والسلام، ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى مضاعفة جهوده الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها في جميع أنحاء العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أ.نغبديجي (بنن).

قال السيد ب. ماتيبيني (زامبيا): إن المجتمعات التعددية المتنوعة تتسم بالتسامح مع معتقدات الآخرين، حتى عندما تختلف عن معتقداتهم. وفي زامبيا، هناك ثلاثة أنواع رئيسية من التعددية الثقافية القائمة على تنوع اللغة والعرق والدين. ودعا التعددية الثقافية إلى التفاهم والتعاون المتبادلين بين مختلف الأعراق والأيديولوجيات السياسية وجماعات الوضع الاقتصادي. كما أن التنوع اللغوي، وتعدد اللغات، عنصران أساسيان للتعددية الثقافية، وهو موقف أقره ميثاق النهضة الثقافية الإفريقية واتفاقية حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي.

وكانت لغات الأمة ثروة مماثلة للموارد الطبيعية كالنحاس أو القهوة أو الذهب أو البترول. فاللغة هي تراث تاريخي، وحق إنساني غير قابل للتصرف، ومستودع للتاريخ البشري. وعلاوة على ذلك، ترتبط اللغة ارتباطاً وثيقاً بالهوية الشخصية؛ وبالتالي، فقد فقدان اللغة يرقى إلى فقدان الهوية. غير أن الهويات العرقية – اللغوية، إذا لم تكن مدعومة بشعور بالهوية الوطنية، يمكن أن تصبح أسلحة تستخدم لتقويض الدولة القومية، مما يؤدي إلى نشوب الخلافات والتوتر والصراع. في الحقيقة، كانت النزاعات العرقية – اللغوية لا علاقة لها باللغة أو العرق. وفي أغلب الأحيان، تتجذر هذه الصراعات في عدم المساواة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. إن الحوار بين الأديان هو أداة هامة للحفاظ على السلام، لأنه يمكن أن يعزز التفاهم بين مختلف الديانات ويعزز قبول الآخرين. وهكذا يمكن تحقيق التفاهم المتبادل، والقضاء على القوالب النمطية، والمشاكل المشتركة التي يتم تناولها. ولذلك، ينبغي أن يكون الهدف هو استخدام الإيمان والتقاليد الدينية لبناء فرص التعايش السلمي.

السيد ب. بيلاي (سيشيل): أثنى على رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته تشودري والأمين العام الحالي تشونغ ونغ، على إسهاماتهما في الاتحاد البرلماني الدولي، فقال: إنه من خلال فهم التنوع الثقافي وقبوله واحترامه، ستعزز المنظمة وستكون أكثر قدرة على تحقيق تطلعاتها . وفي جزر سيشيل الجميلة، أدى وضع برلماني غير عادي إلى حكومة أقلية وأغلبية معارضة في البرلمان. ونتيجة لذلك، أبدت السلطة التنفيذية والبرلمان التسامح والعمل معاً من أجل

مصلحة البلد. وعلاوة على ذلك، يمكن لأفراد الجمهور أن يتفاعلوا مع المسؤولين المنتخبين في وسائط التواصل الاجتماعي، مما يثري المناقشة الوطنية.

ومع التسليم بأهمية مشاركة جميع البرلمانات الوطنية، شكر المنظمة على إفساح المجال أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية للاجتماع لأول مرة. وفي حين أن قضايا مثل تغير المناخ تهدد جميع البلدان، فإنها تنطوي على إمكانية أن تكون كارثية بالنسبة للدول الصغيرة. وفي ضوء مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الحفاظ على وجودها والحفاظ على تنوعها أمر بالغ الأهمية. ولذلك يلزم بذل جهد إضافي لإضفاء الطابع الملموس على الإجراءات العالمية التي يتعين اتخاذها، وتعزيز الالتزامات باتفاق باريس. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى مواصلة أنشطته الإعلامية الرامية إلى تعزيز المشاركة الشاملة، والنظر في الحفاظ على مساحة يمكن فيها الاستماع إلى أصوات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد أ. بن صالح (الجزائر)، قال: إن العالم يواجه أوقاتاً صعبة. إن صعود التطرف، العنصرية، والتعصب مرتبط برفض الآخر واستخدام الدين والعرقية في إثارة الأعمال العدائية. وانعدام الأمن والصراع آخذ في الازدياد، ولا سيما في الشرق الأوسط وأجزاء من إفريقيا، والتي تفاقمت بسبب عوامل داخلية وخارجية أعاقت التنمية والديمقراطية. وقال إن بلده يعمل على بناء السلام والحد من الصراع في المنطقة، وتعزيز التعاون لتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي الداخل، كان مبدأ التسامح مكرساً في ميثاق البلد للسلام والمصالحة الوطنية، في حين أن الدستور ينص على مبدأ المساواة بين الجنسين، وترقية البربر إلى وضع حيث يكون لهم لغة رسمية محمية في الدستور.

ولا يمكن لأي نقاش بشأن السلام والتعددية الثقافية أن يستبعد مفهومي التنمية والديمقراطية، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي وسد الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب، الأمر الذي يعيق اتخاذ تدابير لتعزيز التسامح والتضامن. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للقضاء على الإرهاب، وهو آفة عالمية لا تعترف بالحدود ولا الثقافات. وقد أكدت الجزائر باستمرار الحاجة إلى حلول سياسية للأزمات. وقال إن بلده دعا إلى تسوية سياسية للصراعات في ليبيا، مالي، الجمهورية العربية السورية واليمن. وأي حل للحالة في الصحراء الغربية يجب أن يسمح للشعب بممارسة حقه في تقرير المصير. وأكد مجدداً دعم بلاده لحقوق الشعب الفلسطيني واقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس. وأخيراً، دعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء مأساة أقلية الروهينيغيا، وأبرز الحاجة إلى الحوار بين الأديان وبين الأعراق لتعزيز التنمية والقضاء على جميع أشكال التعصب، التطرف والعنف.

السيدة س. ب. هانومانجي (موريشيوس): أثنى على الرئيس السابق تشودري لإنجازاته في الاتحاد البرلماني الدولي، فقالت إن بلدها يجسد مفاهيم التعايش السلمي والوحدة في الثراء وبراعة التنوع والاحترام المتبادل. وكانت موريشيوس فسيفساء من مختلف الأعراق والثقافات، ونجحت في تحقيق الوئام بين الأديان وبين الأعراق. وقالت إن التنوع المتعدد

اللغات، الثقافات، والأديان في البلد، أسهم في التنمية السلمية والمستدامة وحماية حقوق الأقليات. وقد اتخذ برلمان موريشيوس خطوات فعالة للحفاظ على لغات السلف في البلد، ومن ثم الهوية الثقافية للمجتمع. وقدمت إعانات حكومية للمنظمات الثقافية والاجتماعية لدعم عملها الجيد، وتم توفير التعليم المجاني لإعداد الطلاب للحياة، على أساس تكافؤ الفرص للجميع. وبوصفهم مؤمنين بشدة بالديمقراطية البرلمانية، فإن ممثلي مختلف الديانات والعرقيات هم من بين البرلمانيين المنتخبين. ولضمان التمثيل السياسي العادل والكافي، خصصت ثمانية مقاعد إضافية للأقليات الدينية. كما تم بذل جهود لضمان استمرار الحوار مع الحكومة والجمهور لتسهيل التعايش السلمي. وبناء على ذلك، يمكن لموريشيوس أن تضع خبراتها في الجهود الرامية إلى حل الصراع العالمي.

السيد أسدوف (أذربيجان)، قال: إن التنوع الثقافي يمثل الثروة التاريخية للإنسانية. وكما كان مفهوماً على نطاق واسع، فإن الناس لا ينتمون إلى أمة واحدة فحسب بل إلى البشرية. وفي مواجهة المشاكل العالمية مثل الإرهاب الدولي والانفصالية، لا يمكن لأي دولة أن تضمن أمنها بمعزل عن غيرها. وهناك حاجة إلى نظام عالمي أكثر إنصافاً يستند إلى نموذج أخلاقي جديد للعلاقات الدولية. ويمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تكمل الدبلوماسية التقليدية لتعزيز العلاقات بين الدول.

على مفترق الطرق بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، كانت أذربيجان متنوعة ثقافياً، عرقياً، ودينياً، وجسدت القيم الإسلامية والأوروبية. واتخذت الدولة تدابير مستمرة لتعزيز التسامح الديني وتشجيع الحوار بين الأديان، وتعزيز الحرية الدينية. ونتيجة لذلك، كانت أذربيجان من أكثر البلدان تسامحاً في العالم. غير أن أرمينيا احتلت جزءً من الأراضي الأذربيجانية، وهي منطقة ناغورني كاراباخ، وارتكبت أعمال تطهير عرقي وأعمال إبادة جماعية، بينما عرضت في الوقت نفسه سياستها العدائية للانفصال العرقي باعتبارها صراعاً بين الأديان بين المسلمين والمسيحيين. واحتلت نسبة 25 بالمائة من الأراضي الأذربيجانية لمدة 25 عاماً؛ وقد نزح مليون لاجئ أذربيجاني أو فروا كلاجئين؛ وقتل 20000 أذربيجاني وأصيب أكثر من ذلك بجروح. وقد اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى قرارات تطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأرمينية. غير أن أرمينيا تجاهلت ببساطة قراراتها، وواصلت انتهاك القانون الدولي. أليس هناك آلية لإجبار المعتدي على الامتثال للقرارات الدولية؟ إن غض الطرف عن الانفصالية العرقية والقومية العدوانية والاحتلال الإقليمي، يهدد السلم والأمن العالميين. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير اللازمة لحل جميع الصراعات، بما فيها نزاع ناغورني – كاراباخ، من أجل دعم القانون الدولي ومبدأ السلامة الإقليمية.

السيد ب. زانغ (الصين)،:قال: إن التنوع الثقافي هو الثمرة الطبيعية لآلاف السنين من التطور. وفي عصر العولمة الذي يتغير بسرعة، فإن التنوع الثقافي والتعددية لا يتيحان فرصاً للسلام والتنمية فحسب، بل ينطويان أيضاً على تحديات في شكل صراعات وإرهاب وتمييز عنصري. وبالنسبة للصينيين، كانت الاختلافات طبيعية: فكل بلد له تاريخه وثقافته وتقاليده ومساره الإنمائي وأنظمته الاجتماعية. إن الحوار بين الأديان وبين الأعراق هو الوسائل المنطقية لتعزيز الثقة، التفاهم المتبادل، السلام والتنمية. وينبغي للبلدان أن تحترم تقاليد بعضها البعض، وأنظمتها الاجتماعية والحق في اختيار مسار تنميتها. ولا ينبغي أبداً أن تصبح هذه العوامل عوائق أمام العلاقات بين الدول. وإذا كانت البلدان ملتزمة بالاحترام المتبادل والمساواة، فإنها يمكن أن تجد أرضية مشتركة وبناء الثقة. وينبغي اختيار الحوار بشأن المواجهة، وتعزيز التشارك والتعلم بين الثقافات. فالمجتمع البشري غني وملون: فمن خلال الدخول في حوار على قدم المساواة مع البلدان ذات الخلفيات الاجتماعية والنظم الاجتماعية المختلفة، يمكن أن تشارك المعارف والخبرات، ونزع فتيل التوترات وتعزيز العلاقات الودية.

إن العديد من الحروب متجذرة في قلة التواصل والتفاهم الثقافي. وأوضح أن أفضل طريقة لسد الفجوات وحل سوء التفاهم هي التعاون، وهو أمر حيوي بالنسبة للسلام والتنمية. وقد أثبتت الأحداث التاريخية والحالية ضرورة احترام الاختلافات الدينية والثقافية لحل الخلافات، وتحقيق الرخاء المشترك. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يشجع برلماناته الأعضاء على رفض جميع أشكال الإرهاب والانفصالية والتطرف، وأن يعزز التعاون والتعايش السلمي. وكانت الثقافات المختلفة والمجموعات العرقية فريدة من نوعها، ولكن لم يكن لأي منها تفوق على الآخر. وكان لرئيس الصين رؤية، وهي مبادرة حزام الأمان والطريق، لمستقبل مشترك يمكن للبشرية أن تسعى إلى تحقيق الأهداف المشتركة والتنمية وتحقيق الرخاء وتحقيق سلام دائم. وقال إن تعزيز التبادل بين الثقافات وتقاسم فرص التنمية أمر حيوي بالنسبة لتلك الرؤية، ويمكن أن يعزز العلاقات الودية ويحرك التقدم. وقال إن الصين ترغب في التعاون مع البلدان الأخرى من أجل تحقيق تنمية بشرية مفتوحة، وأكثر شمولاً في عالم متنوع ثقافياً. وينبغي النظر إلى التعدد الثقافي باعتباره مصدراً أبدياً للتقدم.

السيد إيدي سيديب (مالي)، قال، مستشهداً بإعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي، إن موضوع المناقشة العامة جاء في وقته، إذ أن الصراعات العرقية والدينية ما زالت تنمو على أرض خصبة من التعصب والكراهية. وقد عاشت 40 مجموعة عرقية مختلفة من مالي في وئام لمئات السنين. والواقع أن ثراء البلد الثقافي وتنوعه الديني والتنوع اللغوي، قد أوجد رابطة عائلية بين المجموعات العرقية، مما يمكن من التغلب على أي صراع. إن قبول ثقافة الآخر هو الوسيلة الوحيدة لإبعاد انعدام الثقة، وتعزيز الوئام من أجل بناء سلام دائم. فمعظم الصراعات الدينية تنبع من نفس المصدر،

أي التعلق بالدين الواحد أو التقاليد الروحية، إلى استبعاد أي دولة أخرى. وثمة حاجة إلى عمل هام في ميادين التعليم والعلوم والاتصال لتعزيز الحوار بين الأديان وبين الطوائف كجزء من الحياة اليومية. ويجب ألا ينظر إلى العولمة على أنها تهديد للهوية القومية أو العرقية أو الدينية، وإنما كمصدر للإثراء المتبادل والتقدم العالمي. ويجب التأكيد على الجوانب الإيجابية للاختلاط بين سكان العالم.

إن عملية الحوار بين الأديان وبين الأعراق لا تخلو من تحدياتها. ويمكن التغلب على تلك التحديات عن طريق التوفيق بين الخلافات، وتعزيز الانفتاح على الآخر، والحفاظ على كرامة الإنسان وحقوق الأقليات. وينبغي أن يكون الزعماء الدينيون والجماعات الدينية مثالاً لكيفية تنمية التسامح المتبادل والتعايش السلمي. وكان من الواجب عليهم التخلي عن أي صراع مع العواطف الدينية. ويجب على البرلمانيين، بوصفهم برلمانيين، أن يكفلوا مراعاة التشريعات للتعددية الثقافية، وإذكاء الوعي بالحرية الدينية والعلمانية، ومعاقبة أي انتهاك لهذه المبادئ. كما أن للاتحاد البرلماني الدولي دوراً يؤديه في تعزيز القيم والمواقف والسلوكيات التي تعزز التفاهم الثقافي، وفي الوقت نفسه، تعوق التلميح الأكيد بالتطرف أو التعصب.

السيدة م. غوكوفيتش (صربيا)، قالت: إنه ينبغي التمسك بالتعددية الثقافية من خلال الحوار بين الأعراق والأديان. وينبغي تعزيز الفوائد التي تعود على المجتمع من مختلف الثقافات والأديان. ويجب على البرلمانيين، بوصفهم ممثلين للشعب، أن يشجعوا الحوار وأن يتيحوا مشاركة عامة واجتماعية واسعة في هذا المجال. وعليهم أن ينقلوا روح الاحترام المتبادل والتسامح لمجتمعاتهم، وأن يكونوا مثالاً للتعاون بين مختلف البلدان. إن التشجيع على الحوار والسلام والاستقرار والاحترام المتبادل وتعزيزهما، هما من القيم الرئيسية للمنظمة.

وكانت صربيا موطنا لعدد كبير من الشعوب من مختلف الأديان واللغات والثقافات؛ كان البلد من بين أغنى البلدان في أوروبا في هذا الصدد. وقد تم تعزيز التعددية بعناية من خلال إطار قانوني يحمي الحقوق والحريات الفردية والجماعية للأقليات القومية والطوائف الدينية. وفي هذا الصدد، صمدت صربيا كمثال إقليمي وأوروبي وحتى عالمي. وتعكس الجمعية الوطنية الطابع المتعدد الأعراق والأديان للمجتمع. وانتخبت الأقليات الوطنية أيضا ممثلين في 21 مجلساً وطنياً للأقليات القومية، كجزء من حقهم في الاستقلال الذاتي من حيث الثقافة والتعليم واللغة. فالحوار داخل المجتمع وفيما بين البلدان أمر بالغ الأهمية، لأن التحديات العالمية للصراع، الإرهاب والهجرة لا تلتزم بالحدود الوطنية. ويجب عليها أن تحل هذه المشاكل معاً، وأن تكافح التطرف والأصولية، عن طريق بناء الثقة والتعبير عن التضامن والمشاركة في الحوار. وبصفتهم ممثلين عن الشعب، يجب على البرلمانيين الحفاظ على القيم العالمية المتمثلة في السلام، الاستقرار والازدهار في المقام الأول عند القيام بمهامهم اليومية، واعتماد القوانين والإشراف على تنفيذها.

السيدة ت. فوا أسانغونو (غينيا الاستوائية)،:قالت: إن التنوع الثقافي الناجم عن الهجرة وعوامل العولمة الأخرى، قد أدخل أديان جديدة في غينيا الاستوائية الكاثوليكية في الغالب. بيدَ أنه يجب الإبقاء على المجالات الدينية والسياسية منفصلة. وتكفل العلمانية الحيادية الدينية، واحترام الحرية الدينية والمساواة. ويجب على الأديان أن تتكيف مع قواعد الدولة وأن تقضي على أي استبعاد أو تمييز قائم على أساس ديني. وكان من الضروري إجراء نقاش معقول بشأن استخدام الرموز الدينية في الأماكن العامة. وينبغي أن تكون المدارس خالية من مثل هذه الرموز، ولكن ينبغي قبول حق الفرد في ارتداءها في القطاع الخاص. ولا بد من تعزيز الكرامة والمساواة والعدالة في جميع التقاليد الدينية، لأن المرأة كثيراً ما تكون ضحية لممارسات دينية معينة. واتخذ الحوار بين الثقافات والحوار بين الأديان أشكالاً عديدة في غينيا الاستوائية. فعلى سبيل المثال، مولت السيدة الأولى، الكاثوليكية المتدينة، بناء مسجد للجالية المسلمة في البلد؛ وكان يوم الأحد الأول من شهر أبريل يوم صلاة لجميع الأديان. وقد تم تدريس التربية الدينية والمدنية، وحقوق الإنسان، والتعليم بين الثقافات في المدارس منذ سن مبكرة، لتعزيز التماسك الاجتماعي، التفاهم المتبادل، الاحترام، التسامح والحوار.

ومن المهم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع التشدد، التطرف والكراهية. والاستفزاز الخارجي يمثل جذور الكثير من الحروب في إفريقيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بإجراء حوار أكبر وحروب أقل. فالصراعات في إفريقيا تسببت في بؤس، وشردت سكانها، وأعاقت النمو والتنمية. ونددت بمضايقات فرنسا ومحاكمتها لنائب رئيس بلدها. وتساءل المرء عما إذا كانت هذه الهجمات مدبرة للحد من نمو الديمقراطية والتنمية في إفريقيا. وأحياناً تحرض قوى خارجية على التعصب العرقي الذي يوفر أسلحة واتصالات متطورة لإذكاء الصراعات في البلدان التي يعاني سكانها من الجوع. وبدلاً من التحضير للحروب، ينبغي أن توجه جهودها نحو زيادة التنمية ونزع فتيل الأزمات.

السيد م. السلمي (البرلمان العربي)، أشاد بالرئيس السابق للاتحاد البرلماني الدولي تشودري، وقال إن العالم يواجه تحديات معقدة لا حصر لها. وأكدت معاناة العالم العربي الحاجة إلى العمل بجدية أكبر في الحوار بين الثقافات. كانت الدول العربية مجتمعات تعددية، حيث تعيش مختلف الديانات والعرقيات في وئام وتفاهم متبادل وفقا لمبادئ الإسلام، التي تعلم التسامح والمحبة والسلام. وكان من الضروري اتخاذ إجراءات سريعة، والتعاون لمكافحة الجماعات المتطرفة في المنطقة. يجب على الدول الغربية أن تمتنع عن ربط الإسلام بالعنف. وقد اتخذ البرلمان العربي تدابير لرفض التمييز ضد المسلمين، وربط الإسلام بالإرهاب، وضمان سماع العالم العربي الذي أدان على نطاق واسع الجماعات المتطرفة، ودافع عن التسامح المتأصل في الإسلام. وأشاد بالجهود التي يبذلها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني لإيجاد أرضية مشتركة بين الثقافات والأديان المختلفة. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط

حتى يتم حل القضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام 1967. وأخيراً، طالب باتخاذ إجراءات عاجلة لوقف مجزرة الروهينيغيا، ودعا إلى نقل الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

السيد أ. أردشير لاريجاني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، تكلم ممارساً لحق الرد، فقال إن ممثل الإمارات العربية المتحدة قدم ادعاءات لا أساس لها بشأن السلامة الإقليمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي. وأعادت جمهورية إيران الإسلامية تأكيد سيادتها على جزرها في الخليج العربي، وأكدت من جديد التزامها بضمان الأمن والاستقرار والسلام الدائم، من خلال تدابير بناء الثقة مع دول المنطقة. واكد مجدداً رغبة بلاده في اجراء حوار مع الامارات العربية المتحدة لتبديد أي سوء تفاهم، واستعادة العلاقات الودية. غير أن السلامة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية وسيادتها غير قابل للتفاوض. ويتعين على دولتيهما أن تتحدا دفاعاً عن شعب الروهينيغيا والشعب الفلسطيني؛ فليس هناك شيء يمكن كسبه من الاتهامات.

السيد هـ. صبّاغ (الجمهورية العربية السورية)، تكلم ممارسا لحق الرد، فأعرب عن شكوكه إزاء عدد اللاجئين السوريين الذين تستضيفهم تركيا، وكان لديه شكوك بشأن الدور الذي تقوم به تركيا في الصراع الدائر في بلده. وقد هاجمت الحكومة التركية سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها، حيث شنت عمليات اقتحام في مناطق تقع خارج نطاق الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أستانا، كازاخستان. أدان البرلمان السوري العدوان التركي في محافظة إدلب السورية، واعتبرت تلك الهجمات توغلاً فاضحاً وتهديداً لأمن مواطنيها، وانتهاكا للمعايير الدولية. وقد كشفت هذه الأعمال عن العلاقة بين تركيا والجماعات الإرهابية التي تدمر الجمهورية العربية السورية، وتسبب سفك الدماء في سورية. وطلب البرلمان السوري الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات التركية من الأراضي السورية.

رفعت الجلسة الساعة 5:50 مساءً.

البند 2 من جدول الأعمال

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

(A/137/2-P.1 to P.18, Inf.1.rev.1 and Inf.2)

افتتحت الجلسة الساعة 5:50 مساءً، مع ترأس السيدة ف. ماتفينكو (روسيا الاتحادية)، رئيسة الجمعية.

قال الرئيس إنه تم تلقي 18 طلباً لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة، تم دمج بعضها منذ ذلك الحين في طلب واحد، من حيث كونها تتناول مواضيع مماثلة، مما أدى إلى بقاء ثمانية طلبات. وترد هذه الطلبات الثمانية في الوثيقة A/137/2-Inf.1.rev.1.

وأشار الأمين العام إلى القاعدتين 11.1 و 11.2 من قواعد الجمعية العامة المتعلقة بإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية، قائلاً إنه سيجري التصويت بنداء الأسماء لتحديد البنود المقترحة التي ستدرج.

ودعا الرئيس واضعي الطلبات الثمانية إلى تقديم مقترحاتهم قبل التصويت بنداء الأسماء.

السيد محمد علي (جيبوتي)،:قدم اقتراحه بشأن بند طارئ بعنوان "*مشاركة البرلمانات والتزامها النشط في صون الأمن والسلم الدوليين من خلال دعم التوصل إلى حل سياسي*" (A/137/2-P.1)، مؤكداً على قيمة الدبلوماسية البرلمانية في السعي إلى إعمال حقوق غير قابلة للتصرف بموجب القانون الدولي، مثل أولئك المعرضين للخطر في النزاع الطويل الأمد على الحدود مع إريتريا.

ولدى وصف العواقب الوخيمة المترتبة على رفض إريتريا السعي إلى تسوية سلمية تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم جهود بلده الرامية إلى منع المزيد من التصعيد العسكري للأزمة، عن طريق القيام ببعثة لتقصي الحقائق، تهدف إلى وتأمين السلام والديمقراطية في المنطقة. غير أن وفده قرر، التضامن مع شعب الروهينيغيا في محنته العاجلة، سحب اقتراحه المتعلق بالبند الطارئ، وتقديمه بدلاً من ذلك إلى لجنة السلام والأمن الدولي لكي تنظر فيه في دورتها القادمة.

السيدة سولورزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، عرضت اقتراح وفد بلدها بشأن بند طارئ عنوانه "دور الاتحاد البرلماني الدولي في معالجة انهيار النظام الدستوري وعدم احترام الجمعية الوطنية في فنزويلا" (A/137/2-P.2)، وقالت إن بلدها يعاني من أزمة إنسانية في ظل النقص الحاد في الأغذية والأدوية التي تؤثر على الكثير من سكانه. كما أنه كان في أزمة سياسية عميقة عقب الانتخابات غير الدستورية الأخيرة، وما أعقب ذلك من إنشاء الجمعية التأسيسية. وأعربت عن امتنان وفدها للاتحاد البرلماني الدولي لما قدمه من دعم وما يبذله من جهود للمساهمة في حل الوضع. وأضافت أن رئيس الجمعية الوطنية مُنع من السفر إلى الجمعية، وأنها نفسها تعرضت للتهديد بمصادرة جواز سفرها لدى عودتها إلى البلد. ومع ذلك، فإن وفدها يود سحب اقتراح البند الطارئ.

السيدة إيندوزا فرناندیز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، في معرض تقديمها اقتراح وفدها بشأن البند الطارئ بعنوان "*تعزيز المساحات من أجل وضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة*" (A / 137/2-P.8)، قالت إن الأزمات الإنسانية تعجلت بتفاوتات اجتماعية مختلفة، تتمثل في عدم حصول البعض على الخدمات الأساسية الضرورية. ولذلك يجب بذل جهود متضافرة لبناء عالم متساو بحق للجميع، بما في ذلك معالجة الأسباب الكامنة خلف النطاق الحالي غير المسبوق لعمليات التشريد القسري والهجرة. إن اقتراح وفد بلدها، المتأصل في نتائج مؤتمر استضافه بلدها مؤخراً بشأن العمل من أجل المواطنة العالمية في عالم بلا جدران، يهدف إلى كسر الحواجز وتعزيز التفاعل كمساهمة في تطوير الميثاق العالمي الذي أشارت إليه. غير أن وفدها قرر سحب الاقتراح وتقديمه بدلاً من ذلك لكي تنظر فيه لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في دورتها المقبلة.

السيد هـ. ب. كامبامباتي (الهند)، قال: إن اقتراح وفده بشأن البند الطارئ بعنوان "*دور البرلمانات في مواجهة التهديد* المتزايد للإرهاب" (A/137/2-P.13)، وإن الإرهاب هو من بين أخطر التهديدات العالمية، يتطلب اهتماماً كاملاً من المجتمع الدولي. وبسبب القتل العشوائي للأبرياء واستهدافهم، فإن الإرهاب لا ينتهك حقوق الإنسان فحسب، بل إنه يشكل جريمة ضد الإنسانية على نحو متزايد، غير مقيدة بالحدود. وكانت الاستجابة الدولية المنسقة العاجلة هي السبيل الوحيد للمضي قدماً في القضاء على الإرهاب بفعالية، بما في ذلك إنهاء التمييز الكاذب بين الإرهاب "الجيد" و "السيئ" الذي يستخدم أحياناً خطأ في تبريره. وعلى الرغم من الأهمية القصوى والأهمية الحالية لمكافحة الإرهاب، فإن وفده قرر سحب اقتراحه بشأن البند الطارئ على أساس أن الموضوع قد نوقش بالفعل في حدود الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد سونودا (اليابان)، قدم أيضاً بالنيابة عن وفد المكسيك اقتراحاً مدمجاً بشأن بند طارئ عنوانه "*التهديدات الموجهة للسلام والأمن الدوليين الناشئ عن التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*" (A/137/2/P.14)، وقال إن الأعمال الأخيرة التي قام بها البلد الأخير، بما في ذلك إجراء تجربته النووية السادسة والأكبر، وإطلاقه المتكرر للصواريخ، تشكل تهديداً لم يسبق له مثيل، وخطير وشيك لليابان والمنطقة بأسرها، والسلام والأمن. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يدين بشدة هذه الأعمال الطائشة، ويدعو سلطات ذلك البلد إلى التخلي عن برامجها النووية والصاروخية وأن يمتثل امتثالاً كاملاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وستؤدي العواقب الوخيمة في القريب العاجل إلى عدم وجود تضامن دولي، واتخاذ إجراءات فورية من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ولذلك أعرب عن أمله في أن يحظى الاقتراح المدمج بدعم الأعضاء.

وقال مندوب من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، إنه من غير المعقول أن يجري التشكيك في التجارب النووية لبلده بطريقة تنكر الحق المشروع لدولة ذات سيادة في الدفاع عن النفس، كما أنها تتنافى مع مهمة الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. فالقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية لم تنشأ إلا نتيجة لسياسات معادية للولايات المتحدة استمرت عقوداً، وابتزازاً نووياً ضد بلده، الذي بذل محاولات عديدة على جميع المستويات لتهدئة الوضع، لمجرد مواجهة غضب التهديد العلني التدمير الذي يوجهه رئيس الولايات المتحدة. ولذلك، فإنه يتوقع من جميع الوفود أن تقدر أن الطاقة النووية لبلاده مقصودة ليس فقط لأغراض الردع، ومن ثم، اتخاذ موقف عادل ونزيه تجاه هذه المسألة.

السيدة أ. القبيسي (الإمارات العربية المتحدة)، عرضت أيضاً بالنيابة عن وفود بنغلادش، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الكويت، المغرب، السودان، وتركيا الاقتراح المدمج للبند الطارئ بعنوان "إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا باعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار" (A/137/2-P.15)، فقالت إن أهمية تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق واضح تماماً في اضطهاد شعب الروهينيغيا والانتهاك الخطير لحقوق الإنسان التي يتنافى مع القانون الدولي. وتمشياً مع هدف القضاء على التمييز العنصري، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتسامح، كان على البرلمانيين التزام أخلاقي بالعمل على وضع حد للعنف ضد الروهينيغيا. ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية ومساعدة شعب الروهينيغيا، ومعالجة الأسباب الجذرية للحالة، التي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها أسرع حالة طوارئ للاجئين في العالم وكابوس على الصعيد الإنساني وصعيد حقوق الإنسان.

السيد ف. رابي (بنغلادش)، واصل العرض نيابة عن الوفود، وأضاف أن الاقتراح المدمج يمثل صوتاً للبشرية وللذين يحرمون من حقوق الإنسان الأساسية. واستضافت بنغلادش الملايين من الروهينيغيا، وقدمت لهم الغذاء والمأوى وخدمات الطوارئ، على الرغم من القيود الخاصة بالفضاء والموارد. وعلى مدى عقود، تعرض الروهينيغيا للتمييز والاضطهاد، بما في ذلك الحرمان من الجنسية التي جعلتهم عديمي الجنسية. ويبدو أن الهجمات الوحشية التي قامت بتنظيمها سلطات ميانمار ترمي إلى إزالة شعب الروهينجا من ولاية راخين ومنع عودتهم، في حين ينبغي بدلاً من ذلك أن يستقروا سلمياً، ودون قيد أو شرط في أماكن إقامتهم الأصلية هناك، مع المواطنة الكاملة وحقوق الإنسان. وحثّ الأعضاء على دعم الاقتراح المدمج.

السيد ر. لون راميريز (تشيلي)، عرض اقتراح وفده للبند الطارئ بعنوان " دعم الاتحاد البرلماني الدولي لبرلمان جمهورية فنزويلا البوليفارية، ازاء التهديدات التي تطال وظائفه، سلطاته ووجوده " (A/137/2-P.16)، وقال إن الوضع الراهن في فنزويلا ليس واضحاً بنفس القدر من الخطورة مثل أزمة الروهينيغيا، ولكنه مع ذلك يستدعي الاهتمام. إن التشيليين الذين حاربوا الدكتاتورية العسكرية في بلادهم يقدرون تماماً الصعوبات التي يواجهها الشعب الفنزويلي ويدعمون قضيتهم كمسألة مبدأ. اعترف الوفد المرافق له، ومع ذلك، بالأهمية الملحة للوضع الذي تؤثر على الروهينغيا، وبالتالي قد قرر سحب اقتراحه، وفي الوقت نفسه حثّ الاتحاد البرلماني الدولي أن يستمر في مطالبة الحكومة الفنزويلية باحترام حقوق البرلمانيين المنتخبين شرعياً للبلاد .

السيد ت. خون ميت (ميانمار)، قال إن الاقتراح الذي قدمه وفد بلده بشأن البند الطارئ عنوانه "الحالة الإنسانية في ولاية راخين" (A / 137/2-P.17)، وإنه لا توجد إصلاحات سريعة للحالة المعقدة والصعبة، الناشئة في ولاية راخين بعد عقود من الخوف وعدم الثقة بين المجتمعات المسلمة ومجتمعات راخين، ويضاعف ذلك التخلف المزمن والفقر. ولم يؤد تصاعد العنف مؤخراً، الذي أشعلته الهجمات المنسقة على مراكز شرطة الحدود، إلا إلى تفاقم هذه الحالة، على الرغم من استجابة الحكومة الإنسانية السريعة. وقال إن مشروع قرار وفده المقترح بشأن هذا الموضوع يعترف بالأعراق والأديان المختلفة للضحايا، وأشار إلى المهام الرئيسية المحددة للعمل: الإعادة إلى الوطن؛ إعادة التوطين وإعادة التأهيل؛ وإرساء السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام. وقال إن وفده يدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم المساعدة إلى جميع الضحايا دون تمييز، ويعتمدون على الدعم الكامل لمشروع القرار وعلى الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار في المستقبل.

السيد ن. إيفانز (المملكة المتحدة)، قال: إن اقتراح ميانمار لا لزوم له تماماً، حيث إن قتل آلاف الأشخاص وإبعادهم من أوطانهم لا ينطوي على أي تعقيد؛ بل كان مجرد تطهير عرقي من أسوأ نواع، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفاً ويتكلم مباشرة. ودعا وفد ميانمار الى سحب اقتراحه من اجل الاحترام.

وأوضح الأمين العام الإجراء الذي يتعين اتباعه في التصويت بنداء الأسماء على المقترحات الثلاثة التي ظلت متبعة بعد انسحاب الدول الخمس الأخرى، ووجه الانتباه إلى توزيع الأصوات الوارد في الوثيقة A/137/Inf.2.

تولى الرئاسة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

أجري تصويت بنداء الأسماء.

وبأغلبية 47 صوتاً مؤيداً، وامتناع 627 صوتاً معارضاً، وامتناع 593 عضواً عن التصويت، لم يتمكن الاقتراح المقدم من وفد ميانمار من الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات المدلى بها.

وبأغلبية 478 صوتاً مؤيداً مقابل 208 صوتاً معارضاً، وامتناع 581 عضواً عن التصويت، حصل الاقتراح المدمج المقدم من وفدي اليابان والمكسيك على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات المدلى بها.

وبفضل 1027 صوتاً مؤيداً مقابل 35 صوتاً معارضاً، وامتناع 205 أعضاء عن التصويت، حصل الاقتراح المدمج الذي قدمته وفود بنغلادش، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الكويت، المغرب، السودان، تركيا، والإمارات العربية المتحدة على أغلبية الثلثين المطلوبة الأصوات المدلى بها.

وبعد الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة وأكبر عدد من الأصوات الإيجابية المدلى بها، أضيف الاقتراح المدمج الذي قدمته وفود بنغلادش، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الكويت، المغرب، السودان، تركيا، والإمارات العربية المتحدة إلى جدول أعمال الجمعية العامة بوصفه البند 7.

وناشد الأمين العام المجموعات الجيوسياسية أن تقدم فوراً ترشيحاتها لعضوية لجنة الصياغة المكلفة بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع قرار بشأن البند الطارئ المختار.

رفعت الجلسة الساعة 5:50 مساءً.

جدول الأعمال النهائي

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ 137
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية.
3. المناقشة العامة بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق.
4. مشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية.
   (لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير لجان السلام والأمن الدوليين؛ التنمية المستدامة، والتمويل والتجارة؛ والخاصة بشؤون الأمم المتحدة.
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.
7. إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار

جلسة يوم الاثنين، 16 تشرين الأول / أكتوبر
(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 9:10 صباحاً، مع تولي السيدة م. لوهيلا (فنلندا)، نائب رئيس الجمعية، رئاسة الجلسة.

البند 7 من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن البند الطارئ:
إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا،
باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة
والآمنة إلى وطنهم في ميانمار
(A / 137/2-P.15)

السيد ف. رابي (بنغلادش)، قال: إنه يود أن يشكر المندوبين على تأييدهم للاقتراح المدمج بشأن حالة شعب الروهينيغيا. وبالنيابة عن برلمان بنغلاديش، قام مع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي تشودري، بزيارة مخيم للاجئين في بنغلادش واستمعا إلى روايات اللاجئين الخاصة بالأحداث. وكان الأزواج قد ألقوا أمام زوجاتهم؛ اغتصاب النساء على مرأى من أزواجهنّ وأسرهنّ؛ الآباء قتلوا أمام مرأى ومسمع أطفالهم. وشردت أعداد كبيرة من الناس، وأجبرت على القيام برحلة تستغرق 15 يوماً سيراً على الأقدام إلى حدود بنغلادش. ومنذ 25 آب / أغسطس 2017، سافر

ما يقرب من نصف سكان الروهينغيا البالغ عددهم 1.2 مليون نسمة إلى بنغلادش، فروا من الفظائع التي ارتكبتها قوات الأمن في ميانمار واليقظة المدنية المتطرفة. وقد نزح عشرات الآلاف من النساء والأطفال داخلياً في ميانمار دون الحصول على المعونة الإنسانية الحيوية. وكانت المعاناة، ولا سيما النساء والأطفال، على نطاق لم يسبق له مثيل. وفي حين أن بنغلادش بلد صغير، وكثيراً ما يكافح من أجل إطعام مواطنيه، فقد رحب باللاجئين وقدم لهم الغذاء والمأوى. وأعربت بنغلادش عن امتنانها للمنظمات الدولية والدول التي قدمت الغذاء والمساعدات الإنسانية والدعم الطبي. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يحضّ برلمان ميانمار على السماح بعودة اللاجئين الروهينجا دون قيد أو شرط ومنحهم الجنسية الكاملة. وأعرب عن أمله في أن يركز اهتمام العالم على المسألة، باعتماده القرار المتعلق بالبند الطارئ، وأن يكون برلمان ميانمار ملزما باتخاذ إجراء.

السيد ت. مولكير (كندا)، قال: إن ذلك ينعكس حزناً على حالة العالم، ففي الوقت الذي يناقشون في مناقشاتهم العامة موضوع تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، فإن الروهينيغيا، وهم أقلية دينية، يتعرضون للاضطهاد، ويجبرون على ترك ديارهم، ويتعرضون لسوء المعاملة والقتل لا سبب سوى هويتهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يندد بالعنصرية والتمييز الصارخ الذي ترعاه الدولة في ميانمار. وقد عقد البرلمان الكندي نقاشين طارئين بشأن المأساة، فضلاً عن مشاورات مكثفة بشأن الزيادة المخزية في كراهية الإسلام. ويتعين على البرلمانيين أن يتصرفوا: يجب عليهم أن يشجبوا بشدة العنف الذي ترتكبه حكومة ميانمار ضد أقلية الروهينغيا. والآن، وبوزن ممن ورائهم الاتحاد البرلماني الدولي، يجب أن تدعو حكوماتهم إلى بذل قصارى جهدها لإنهاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان لشعب الروهينيغيا. وفي أعقاب الهولوكوست، أشار إلى أن العالم تعهد "لن تتكرر مرة أخرى". ولا ينبغي أبداً نسيان هذا النذر.

السيد م. كافاكبيان (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، شكر الوفود على تأييدها للاقتراح المدمج، وقال إنه يأمل في أن يبعث اتخاذ قرار بشأن بند الطوارئ رسالة دعم إلى شعب الروهينيغيا المضطهد، وأن يدفع ميانمار إلى إنهاء معاملتهم اللاإنسانية. ويجب احترام حقوق شعب الروهينيغيا في وطنه، الخدمات الأساسية، المشاركة السياسية، الحرية الثقافية والدينية، والمواطنة. واضاف انه يجب على المجتمع الدولي ان يعمل بشكل حيوي للتخفيف من معاناة الشعوب الابرياء والمضطهدة في العالم، بما في ذلك في اليمن حيث يتعرض المواطنون للقصف. وبصفتنا بشراً، يجب ألا نظل صامتين في مواجهة هذه الوحشية.

السيدة م. محمد يزيد (ماليزيا)، قالت إن البرلمان الماليزي يشعر بقلق عميق إزاء العنف المستمر والصارخ في ولاية راخين في ميانمار، الذي تسبب في زيادة الهجرة غير النظامية، وأثار أزمة إنسانية. وقد فر مئات الآلاف من المدنيين إلى بنغلادش المجاورة. فهذه التدفقات الكبيرة وغير النظامية من الهجرة تهدد السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها. وعلاوة على ذلك، فإن الروهينيغيا يمكن أن تصبح عرضة للمتطرفين. وعلى الرغم من مبدأ عدم التدخل، فإن على المجتمع الدولي التزاماً باحترام المبادئ الدولية لحقوق الإنسان. ويجب على حكومة ميانمار أن تنفذ دون تأخير توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بدولة راخين؛ السماح بالوصول الفوري وغير المقيد لمنظمات المعونة الإنسانية؛ اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع حدوث مزيد من التدهور في الأزمة الإنسانية؛ وضمان العودة المستدامة والآمنة والكريمة للاجئين الروهينجا إلى وطنهم، حيث ينبغي أن يكونوا قادرين على العيش دون خوف من الاضطهاد بسبب دينهم أو عرقهم. والحلول العسكرية ليست هي الحل: فالاستقرار لا يمكن تحقيقه إلا بإنهاء العنف، التشريد والبؤس.

السيد زون (إندونيسيا)، قال: إن نمطاً من التمييز الذي يبعث على القلق ويثير القلق في ولاية راخين، قد أدى إلى العنف، مما أجبر مئات الآلاف من أفراد جماعة الروهينيغيا العرقية على الفرار من ديارهم. وتساءل عن ادعاءات وفد ميانمار بأنه قد تم إحراز تقدم في حل الأزمة. وقد رفضت ميانمار قراراً من الأمم المتحدة يدعو إلى منح الروهينيغيا الجنسية؛ منعهم من التصويت في الانتخابات العامة، حرمانهم من التمثيل السياسي؛ تقييد تسجيل المواليد لآلاف الأطفال من الروهينيغيا، مما حدّ من حصولهم على الخدمات الأساسية. ومع تدفق اللاجئين من الروهينيغيا إلى البلدان المجاورة، يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يكفل تلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة لجميع مجتمعات ميانمار، بما في ذلك الروهينيغيا. وحثّ ميانمار، نيابة عن الشعب الإندونيسي، على منح الجنسية والحقوق القانونية الاخرى للروهينغيا، وضمان وصول المنظمات الانسانية والمحققين الدوليين دون قيود. كما دعا حكومة ميانمار إلى الالتزام التام باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الجنسية للمرأة والطفل.

السيدة أ. كلويد (المملكة المتحدة)، قالت: إن حملة أونغ سان سو كي وغيره من البرلمانيين الذين سجنوا لسنوات في بورما، كانت مخيبة للآمال نوعا ما، لأن أونغ سان سو كي لم يتحدث دفاعاً عن شعب الروهينيغيا. لقد تم معالجة الأمر بقسوة: فأي شخص لديه شبر واحد من الإنسانية يجب أن يهتم بمحنتهم. فقد أحرقت القرى وألقيَ الناس في الحرائق؛ فهذه الأعمال الوحشية كانت مروعة حقاً. وكان نصف مليون لاجئ من الروهينيغيا قد عبروا الآن إلى بنغلادش التي كانت تكافح من أجل التغلب على ضخامة المشكلة. كان الأطباء في المخيمات يكافحون مع الحجم الهائل من المرض والمعاناة. وقد نجا شعب الروهينيغيا من المجزرة في بلدهم، إلا أنهم يموتون في المخيمات. ودعت

حكومة ميانمار إلى العمل بشعور إنساني تجاه شعبها. وهذه هي قوة الشعور بالاتحاد البرلماني الدولي، وأعربت عن أملها في أن يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لا من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فحسب، بل أيضا من قبل شعب ميانمار، بما في ذلك أونغ سان سو كي.

السيد ن. سينغ (الهند)، قال: إن العنف الذي وقع مؤخراً في ولاية راخين يثير قلقاً شديداً. وقد أسفر عن تدفقات كبيرة من الناس، سعى كثير منهم إلى الحصول على مأوى في بنغلادش المجاورة. ويجب أن ينتهي العنف، ويتم استعادة الحياة الطبيعية من خلال حل يقوم على احترام السلام، الوئام، العدالة، الكرامة، والقيم الديمقراطية، مع مراعاة رفاه السكان المدنيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها بنغلادش، وأن يقدم الدعم الذي تزداد الحاجة إليه. وقد ردت الهند على الأزمة بتقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية لـ72000 أسرة في مخيمات الإغاثة.

ومن أجل إيجاد حل دائم، هناك حاجة إلى تنمية اجتماعية – اقتصادية وهياكل أساسية. ويجب أيضاً معالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالمواطنة والإقامة، تمشياً مع توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بدولة راخين. ورحب بالتزام حكومة ميانمار بتنفيذ تلك التوصيات، والسماح بعودة أولئك الذين فروا، تمشياً مع أحكام اتفاق الإعادة إلى الوطن لعام 1993 بين بنغلادش وميانمار. وفي ضوء ذلك، عرضت الهند بالفعل مساعدتها على مشاريع الهياكل الأساسية، وهي على استعداد لتقديم دعم إضافي لكلا البلدين. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذه المسألة من خلال منظور العرقية أو الدين فقط: إذ يجب أن يتمكن جميع المشردين من العودة إلى أوطانهم.

وأوقف الرئيس المناقشة للنظر في لجنة الصياغة، وقال إنه تم تلقي الترشيحات لعضوية لجنة الصياغة لوضع الصيغة النهائية لمشروع القرار المتعلق بالاقتراح المدمج لبند طارئ قدمته وفود المغرب، إندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بنغلاديش، الكويت، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، السودان، وتركيا. وأشار إلى أن تكوين لجنة الصياغة يجب أن يأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل، ضمان التوازن السياسي، والتوازن بين الجنسين. وقد وردت الترشيحات من عدة مجموعات جيوسياسية؛ وينبغي تقديم الترشيحات من المجموعات الجيوسياسية الأخرى في أقرب وقت ممكن.

السيد أ. سيباغالا (أوغندا)، قال: إن حالة الروهينيغيا تتطرق إلى الركائز الرئيسية الثلاثة للاتحاد البرلماني الدولي: السلام، حقوق الإنسان والديمقراطية. ولا يمكن لأي إنسان أن يتخلف عن الأحداث التي تحدث في ميانمار. وكانت الصور مروعة: قتل الأطفال والنساء وكبار السن؛ الناس ألقوا في خنادق، ثم أطلق عليهم النار وأضرمت النار فيهم. ولذلك كان من المخيب للآمال أن وفد ميانمار قدم اقتراحه الخاص بشأن بند طارئ. وكبرلمانيين، يجب أن يدينوا بلا

لبس الجرائم التي ارتكبها قادة ميانمار ضد الإنسانية. وأيد البرلمان الأوغندي بقوة توصيات اللجنة الاستشارية التي يقودها كوفي عنان في ولاية راخين، وأثنى على حكومة بنغلادش لما تبذله من جهود لمساعدة الروهينيغيا. وبصفتهم برلمانيين، عليهم أن يتحدثوا عن حالة الروهينيغيا، وإلا فإن ما حدث في ميانمار يمكن أن يحدث أيضاً في أماكن أخرى.

السيد أ. أومري (المغرب)، تكلم بصفته أحد الوفود المشاركة في الاقتراح المدمج، فقال إنه من الواضح من نتيجة التصويت أن هناك إدانة واسعة النطاق للأحداث التي وقعت في ميانمار. وقد كشفت الصور التلفزيونية عن الحقيقة المروعة المتمثلة في الاغتصاب، القتل والوحشية. ولا بد من الثناء على حكومة بنغلادش لفتح أبوابها للاجئين وتقديم المعونة الإنسانية لهم. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد للمساعدة، لأن الضرورات الأساسية هي في أمس الحاجة إليها. وبوصفهم أعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، يجب عليهم أن يتكلموا بصوت واحد، وأن يدينوا التطهير العرقي والمعاملة اللاإنسانية للروهينغيا. وأعرب عن أمله في أن يتم، من خلال صياغة قرار شديد الصياغة، ممارسة ضغط كاف على حكومة ميانمار لإرغامها على العمل.

السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، قال: إن السلام بين الأعراق والأديان يمثل أولوية رئيسية في أوزبكستان. وفي بلد يضم أكثر من 130 مجموعة عرقية و 16 طائفة دينية، من المهم أن تتخذ جميع القرارات على أساس الحوار. ولهذا السبب، اعتمدت حكومته استراتيجية إنمائية تغطي خمسة مجالات إنمائية رئيسية، وتشدد على أن الحكومة في خدمة الشعب وليس العكس. واتخذت تدابير مختلفة: أنشئت لجنة للمصالحة، وأعيد بناء المساجد وفتحت حديقة صداقة. وتتمتع جميع الفئات العرقية والأقليات بحقوق متساوية. وقال إن بلده علماني، ومن ثم فهو يعارض التبشير. ولا ينبغي فرض الإيمان؛ بل ينبغي أن يكون خياراً فردياً. وفي الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اقترح رئيس أوزبكستان اعتماد قرار خاص بشأن التسامح الديني. وأخيراً، أعرب عن تأييده لاقتراح قدمته روسيا الاتحادية لعقد مؤتمر دولي لتعزيز الحوار بين الأعراق والأديان. وربما كان من الممكن ربط هذا الحدث بالاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 2018.

السيد إ. جيزليجيدر (تركيا)، قال: إن ما يحدث لمجتمع الروهينيغيا المسلمين في ولاية راخين في ميانمار، هو بمثابة تطهير عرقي. وقد عاش مئات الآلاف من الروهينيغيا بالفعل في فقر مدقع، وحرموا من حقوقهم في المواطنة، وأحرقت قراهم، وأجبرت على الفرار من وطنهم الأصلي. ولم تتمكن مخيمات اللاجئين في بنغلادش من تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وقد فشل المجتمع الدولي مرة أخرى في الاختبار، تماماً كما فعل في الجمهورية العربية السورية. وما لم تتوقف المأساة التي تتكشف في ميانمار، سيتعين على البشرية أن تعيش بصمة عار أخرى في تاريخها.

ويجب اتخاذ تدابير لضمان أن يعيش شعب الروهينيغيا بطريقة آمنة وسلمية ومزدهرة على الأراضي التي شغلها طوال قرون. وتسعى تركيا بنشاط إلى حل الأزمة: وكالة التعاون والتنسيق التركية هي منظمة المعونة الوحيدة التي لا تزال تعمل في ميانمار؛ تقوم المنظمات غير الحكومية التركية بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الروهينيغيا؛ وقام وفد تركي بزيارة مخيمات اللاجئين في بنغلادش. وقال إنه رأى بنفسه محنة النساء والأطفال في مخيمات اللاجئين. وقد زرعت الألغام البرية على طول الحدود، دون إمكانية عودتهم إلى ديارهم؛ بل يصلي بعضهم للموت. وقال إنه لم ير أي كبار السن في المخيم؛ لم ينجوا من الرحلة. وتساءل عما إذا كانوا قد تلقوا الدفن المناسب. وبنغلادش، البلد الوحيد الذي يمكن أن يلتمس فيه اللجوء، تواجه نفسها مشاكل اقتصادية. وحثّ المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، على بذل قصارى جهدها للمساعدة.

السيد م. الامين خليفة (السودان)، قال: إن الحملة العسكرية، الهجمات الوحشية، والجرائم البغيضة التي ترتكب في ميانمار كانت صادمة حقاً. ويجب عدم التسامح مع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان. وقال إن بلده أرسل وفداً برلمانياً، طعاماً، ومساعدات طبية وغير ذلك من أشكال المعونة الإنسانية للتخفيف من معاناة أبناء عمومتهم من الروهينيغيا: فجميع البشر كانوا من نفس الأسرة. لقد حان الوقت لمطابقة الكلمات بالأفعال. ويجب إزالة التمييز على أساس العرق أو الدين؛ فإنه يشكل تهديداً للسلم والاستقرار الدوليين. ومن واجبهم، بوصفهم برلمانيين، زيادة الوعي بأعمال الاضطهاد والعنف والتمييز التي ترتكب ضد أقلية الروهينيغيا. وكان وضعهم مصدر عار للبشرية: فبالنسبة لجميع الاتفاقيات الدولية القائمة، كان العنف مستمراً بلا هوادة، ولا تزال أقلية الروهينيغيا تعاني. ودعا المجتمع الدولي الى اتخاذ اجراءات عاجلة لإنهاء عذابهم. ويجب إعادة الروهينيغيا إلى بلدهم وتقديم المساعدة الإنسانية دون مزيد من التأخير. وينبغي إرسال لجنة برعاية الاتحاد البرلماني الدولي للتحقيق في الجرائم المرتكبة في ميانمار.

تولت الرئاسة السيدة ف. ماتفينكو (روسيا الاتحادية)، رئيسة الجمعية.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق

(استئناف المناقشة)

وقدم الرئيس متحدثاً خاصاً، قداسة البطريرك كيريل بطريرك موسكو وعموم روسيا، رئيس المجلس المشترك بين الأديان في رابطة الدول المستقلة، ودعاه إلى مخاطبة الجمعية.

وقال قداسة البطريرك كيريل بطريرك موسكو وعموم روسيا، المتحدث الضيف، في عالم اليوم المعقد والمتقلب والتي لا يمكن التنبؤ به، فإن إيجاد توافق أخلاقي حول بناء العدالة، هو السبيل الوحيد لتحقيق التعايش السلمي بين مختلف الشعوب والثقافات. وفي أوائل التسعينات، بعد صراع دام عقداً بين نظامين أيديولوجيين، كان من المتوقع أن ينشأ عالم جديد مستقر ومزدهر وآمن، على أساس انتصار القيم العالمية الظاهرة. ووفقا لما ذكره فرانسيس فوكوياما، فإن التطور الاجتماعي – الثقافي قد اكتمل، وانتصرت المثل العليا لليبرالية السياسية والاقتصادية. غير أن ما يسمى بالقيم الأساسية لم يقف أمام اختبار الزمن. للأسف، عالم اليوم لم يكن أكثر أمناً أو أكثر استقراراً مما كان عليه في الأمس. بيدَ أنه في سياق السعي المتواصل إلى تحقيق الاستقرار، هناك دور متزايد للأديان التقليدية، حيث أنها تسعى بحكم طبيعتها إلى الحفاظ على الأساس الأخلاقي للمجتمع.

على مر التاريخ، كانت القوانين مرتبطة بالمبادئ الأخلاقية المعطاة من قبل الله للإنسانية. ومع ذلك، فإن العالم الحديث قد تجاهل هذا الارتباط على نحو متزايد. وكان دور البرلمانيين هو تنسيق الآراء المختلفة، وغالباً ما تكون متباينة، وإقامة العدل من خلال التشريع. غير أن كلمة "العدالة" لا تعني بالضرورة دائماً إدارة قواعد وأحكام المعايير وحدها. في اليونان القديمة، كان المفهوم رمزاً لكل من العدل والبُر، في حين أن أصل الكلمة الروسية أشار إلى مفهوم الحقيقة الإلهية. وإذا لم تعد العدالة والمجتمع مرتكزة على أسس أخلاقية عميقة ترجع إلى قرون، فإن المبادئ والمعايير الأخلاقية للطبيعة البشرية لن تتوقف عن فرض قيود فعالة. ولا يمكن تحقيق السلام والسعادة بدون قيم أخلاقية مشتركة يدعمها المجتمع بأسره. ومع ذلك، فإن القيم، على نحو متزايد، تستند إلى السياسة والفلسفة، مقطوعة عن السياقات الوطنية، الثقافية والتاريخية. ولا تزال بعض المجتمعات تشيد بقيمها السياسية بأنها مثالية وعالمية، وتعلن أن هدفها هو نشرها في جميع أنحاء العالم، دون مراعاة للتفرد التاريخي والثقافي للبلدان الأخرى. وعلى هذا النحو، فإن البرلمانات الوطنية تفتقر بصورة متزايدة إلى حرية تحديد قيمها، دون أن تواجه ضغوطاً خارجية أو تدخلاً من تلك النظم السياسية التي تدعي أنها أعلى السلطات.

وعلى الرغم من الاختلافات بين الثقافات والشعوب والمؤسسات، فإن البشر يمتلكون الشعور الأخلاقي الفطري والضمير. لم يكن التنوع سوى بنية فوقية؛ كان الشعور الأخلاقي السمة العالمية التي ولد عليها البشر. فلم يكن بناء أولئك الذين اخترعوا ما يسمى القيم العالمية الخاصة بهم؛ فإنه لا يمكن تعديلها أو من المفترض أنها تحسنت لتتناسب

مع المصالح السياسية أو الأيديولوجية أو المالية. تختلف ديانات العالم في تعاليمهم وعقائدهم. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالأخلاق والظروف الأساسية للتعايش السلمي، ناشدوا الضمير الإنساني وكشفوا عن توافق أخلاقي في الآراء. والواقع أن القاعدة الذهبية للأخلاق – أي مبدأ معاملة الآخرين كأحد المطلوبين للعلاج – هي أساس هذا التوافق الأخلاقي. كما هو الحال في الثقافة البصرية الشعبية، كانت الطبيعة البشرية لمحاكاة الأطراف الإيجابية. قوى الخير ظهرت دائماً منتصرة؛ الأشرار لا يمكن أن يكون نموذجاً يحتذى. فالأخلاق الإنسانية المشتركة هي التي ينبغي أن يحميها الدين، التعليم والقانون.

فالاحتماليات الأخلاقية لا تقتصر على توجيه الحياة الخاصة للأفراد، بل تؤثر أيضاً على الدول والعلاقات الدولية. ولهذا السبب، فإن القيمة الحقيقية للقانون لم تكشف إلا عندما استندت إلى الأخلاق الإنسانية. فالقوانين التي لا تتجذر في الطبيعة الأخلاقية الإنسانية، ولا تثير استجابة في القلب. هذه القوانين لا طائل منها، إن لم تكن خبيثة، للمجتمع: فإنها يمكن أن تحمي النائب وتسبب في سقوط معنوي للمجتمع. وخلال القرن العشرين، بذلت محاولات لخلق رجل جديد عن طريق الاستعاضة عن القواعد العرقية بالنفعية الأيديولوجية المتجسدة في القانون. وأدى قطع الصلة بين القانون والأخلاق إلى خلق حالة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية. فالقيم التي اعتبرت سابقاً انتهاكات للمبادئ الأخلاقية، قد أدرجت الآن في القانون. وقد اعترف بالمبادئ الأيديولوجية، بدلاً من جوهر الأساس الأخلاقي، باعتبارها قيم عالمية. ولا يمكن التوصل إلى توافق آراء أخلاقي إلا من خلال قيم مشتركة متجذرة في الضمير الإنساني. ويمكن للحوار بين الأديان القائم على القيمة الأخلاقية العالمية، أن يساعد ممثلي مختلف التقاليد على التغلب على انعدام الثقة ومكافحة التطرف والدعوة إلى مسائل ذات بعد أخلاقي.

وقد أتاح اجتماعه مع البابا فرانسيس في شباط / فبراير 2016 فرصة للالتقاء معا على أرضية مشتركة، كأسرة تقليدية، ومكافحة الإرهاب والتطرف الزائف الديني. وهناك الآن حاجة – وفرصة لتحقيق – توافق آراء أخلاقي مشترك. وفي هذا السياق، حافظت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية على اتصالها مع الطوائف البروتستانتية ومجلس الكنائس العالمي، وفي الوقت نفسه تواصل الحوار مع المجتمعات الإسلامية لتعزيز قيمها الأخلاقية المشتركة وثقتها وصداقتها. وقد أثارت الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية قلقاً حقيقياً لدى رعاياها الذين نظموا جمع المساعدات، وتقديمها لمن هم في حاجة إليها. وقد وجهت الضرورة الأخلاقية كنيسته في الجهود الرامية إلى الجمع بين الزعماء المسيحيين الأرمن والزعماء المسلمين الأذربيجانيين في محاولة لحل نزاع ناغورني – كاراباخ، مما يشهد على إمكانات حفظ السلام للدين. وبالمثل، اعتمدت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية نهجاً لحفظ السلام في الصراع الأهلي في أوكرانيا، داعية إلى المصالحة الوطنية ورفض الصراع والعنف. وعلى الرغم من المحاولات الرامية إلى رسم الكنيسة في

الصراع أو إجبارها على الانحياز، فقد دفعت باستمرار إلى إنهاء المواجهة. ومع ذلك، لا يمكن إلا للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الرسيمة أن تكون بمثابة الأساس لإنهاء الصراع. ومع ذلك، سعت القوى في المجتمع الأوكراني إلى التمييز ضد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الرسمية، لأي سبب آخر غير ارتباطها التقليدي ببطريركية موسكو. وقد وضعت مشاريع قوانين من قبل المتطرفين من شأنها أن تسمح للتدخل في الشؤون الداخلية للرعايا والأبرشيات، مما يزيد من تفاقم الانقسام الديني في أوكرانيا. ومثل هذه المحاولات التشريعية لتحويل تلك الكنيسة وأعضائها إلى أداة للصراع السياسي الداخلي أمر يدعو إلى الأسف.

وقد أعرب المجلس المشترك بين الأديان في روسيا، الذي يضم ممثلين عن عدد من الطوائف الدينية، بمن فيهم الزعماء المسيحيون، المسلمون، البوذيون واليهود، عن مواقف أخلاقية مشتركة بشأن قضايا الدولة والتنمية الاجتماعية. ووصلوا معاً إلى توافق أخلاقي في الآراء بشأن المسائل الاجتماعية ذات البعد الأخلاقي، ونقلوا آرائهم إلى البرلمان الروسي. فقد كفلوا، على سبيل المثال، اعتماد قانون بشأن المقامرة بهدف الحد من آثاره السلبية على المجتمع. وعلى مدى عدة سنوات، عقدت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية اجتماعات سنوية لعيد الميلاد مع البرلمانيين الروس، لمناقشة القضايا الهامة. وقد أصبح أكثر من مجرد تقليد: فقد وفرت الاجتماعات الزخم للبحث عن توافق الآراء الأخلاقي الذي يستند إليه صنع القوانين. وفي ضوء ذلك، دعا البرلمانيين إلى متابعة مهامهم التشريعية مع مراعاة أن الهدف النهائي هو أن تنتصر مثل الخير والعدالة والمحبة في المجتمع. إن مسؤولية هذه البلدان مسؤولية كبيرة، ليس عن مصير شعوبها فحسب، وإنما أيضاً بالنسبة للبشرية جمعاء.

وشكر الرئيس قداسة على عرضه، ودعا المتحدثين من الحضور لاستئناف المناقشة العامة.

السيد و. سيمينا (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)، استأنف النقاش، فقال: إنه عندما انتهت الحرب الباردة قبل 25 عاماً فقط، كان العالم قد تنفس الصعداء: فقد تراجع احتمال الإبادة النووية. لقد بزغ فجر عهد جديد من السلام، التعاون، التفاهم والازدهار في العالم، أو يبدو ذلك. وقد اتخذت ولايات ميكرونيزيا الموحدة المستقلة آنذاك خطواتها الأولى على الساحة الدولية خلال فترة التفاؤل، وإن كانت قصيرة الأجل. بيدَ أن هجمات 11 أيلول / سبتمبر 2001، قد بشرت بعهد جديد يتسم بحركات سكانية هائلة وعنف عرقي على نطاق لا يمكن تخيله. والأسوأ من ذلك، أن شبح الإبادة النووية قد أطلق مرة أخرى رأسه القبيح. وعلى الرغم من أن بلده لم يشارك في النزاع، فإن بلده في خط النار النووي منذ أن حاصرت جزيرة غوام. ومن الأهمية بمكان أن تظل مسألة التجارب النووية، والمخاطر التي تشكلها على السلم والأمن الدوليين، مدرجة في جدول الأعمال العالمي. وأضاف أنه يجب الإشادة بالاتحاد البرلماني

الدولي، لاتخاذ إجراء بشأن حالة الروهينيغيا الذين يتعرضون للاضطهاد بسبب عرقهم وديانتهم. فمعاملتهم المروعة كانت غير مقبولة في عالم من المفترض أنه عصري ومتحضر.

غير أن تهديد تغير المناخ يخيّم على كل شيء، مثل سيف داموكليس. وقد دمرت الأعاصير العديد من البلدان، بما فيها الدول الجزرية الكاريبية. وقد ضرب الزلازل؛ اندلعت الحرائق. كان الأمر كما لو كانت الطبيعة الأم غاضبة مما فعله البشر على كوكب الأرض. وبينما كان هناك من لا يزال ينكر وجوده، فإن تغير المناخ يتطلب عملاً جماعياً. وقال إن بلده، وإن كان فقيراً، قد توصل إلى التضامن عبر المحيطات. وقدمت التمويل للمساعدة في التعافي من الكوارث في كوبا، المكسيك، أنتيغوا، وبربودا وحتى الولايات المتحدة. وأعرب عن أمله في أن تصل هذه الأموال إلى بورتوريكو، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وبالنظر إلى الحالة الراهنة للعالم، يجب على برلمانات الاتحاد البرلماني الدولي أن تلتزم بالمبادئ التأسيسية للمنظمة: تعزيز الديمقراطية والحل السلمي. ويمكن حل أي نزاع وجميع الصراعات: كل ما هو مطلوب هو الإرادة للدخول في حوار، دون اللجوء إلى الإهانات أو الاستدعاء أو التبسيط المفرط على تويتر أو وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى.

السيدة م. لوهيلا (فنلندا)، قالت: إن الثراء والفرصة العظيمتين تكمنان في التنوع الثقافي للناس، السلع، والأفكار التي تعبر بشكل متزايد الحدود الوطنية. وقال إن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية في مواجهة التحديات العالمية الجديدة: ألا يمكن تقييد الحدود المناخية، تغير المناخ، تدفقات الهجرة والنمو السكاني. ومن المهم أن يجتمع الأشخاص من جميع الثقافات في وئام واحترام متبادل. وبينما كانت قيمهم ومثلهم مختلفة، فإنهم جميعا يشتركون في إنسانية مشتركة. ومع ذلك، فإن صعوبات الحوار بين الثقافات كانت واضحة بشكل مؤلم: فالعديد من الهجمات العنيفة كشفت عن الحكاية المحزنة لكيفية تخريب الدين والثقافة، للتحريض على التشدد، التطرف والإرهاب. ويجب على البرلمانيين، بوصفهم برلمانيين، أن يحافظوا على احترام حقوق الإنسان العالمية، سيادة القانون، الديمقراطية، حرية التعبير وتكافؤ الفرص. ويجب ألا يسمحوا للمتطرفين العنيفين بأن يأخذوا طريقهم في الحياة كرهينة.

فالوساطة ذات أهمية قصوى لضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل. وقد عززت فنلندا بنشاط الحوار بين الأديان كوسيلة للوساطة والتفاهم المتبادل. وينبغي استخدام الدين لبناء الجسور، وليس تدميرها. غير أن الحوار بين الأديان لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الشمولية، وهي دعامة أساسية للديمقراطية، حقوق الإنسان، التعددية، التسامح وسيادة القانون. وأضافت أن للمرأة دورا حيوياً في هذا الصدد، شأنها في ذلك شأن الشباب وكبار السن. والواقع أنه لا ينبغي حرمان أي شخص من حقه في المشاركة في القرارات التي تؤثر عليه. وقال إن التعليم أمر بالغ الأهمية، لأنه يسمح بتطوير التفكير النقدي والابتكار. وأدى ذلك أيضاً إلى زيادة الفرص والتقدم، سواء بالنسبة للأفراد أو

للمجتمع على نطاق أوسع. إن توفير التعليم للجميع، دون تمييز، يخلق مواطنين نشطين وماهرين، مستعدين للمساهمة في المجتمع. ويضطلع البرلمانيون بمسؤولية تيسير التبادل المحترم لمختلف الآراء. وفي هذا الصدد، اتحدت الأحزاب السياسية في البرلمان الفنلندي في إدانتها لخطاب الكراهية والعنصرية. وفي عالم اليوم، يواجه شكل الحكم الديمقراطي التعددي تحديات هائلة. وأضافت، كسياسيين، نقلاً عن الشاعر ألبرتو مورافيا، أنها يمكن أن تكون مضمونة مع ممكن، ومن خلال التفاهم والحوار المتبادل، تجد الكمال في ذلك أيضاً.

السيد ي. ريتا (إثيوبيا)، قال: إن عالم اليوم مترابط من خلال ثقافات وأديان لا تحصى. إن التنوع الثقافي يمكن أن يؤدي إلى السلام، الأمن، والازدهار؛ ومع ذلك، فإن العكس صحيح، إذا لم يكن التنوع محل تقدير كامل أو مستخدم لرفاه المجتمع. وتمثل المناقشة الحالية محاولة واعية لبناء التفاهم، الاحترام، الانسجام والصداقة بين الطوائف الدينية والأعراق. وينبغي أن يركز الحوار بين الأديان على ما يوحّد – وليس على الانقسامات – الناس من مختلف الأديان والأعراق من أجل التغلب على القوالب النمطية والتظلمات التاريخية. ولتحقيق السلام العالمي، يجب أولاً أن يكون السلام بين الأديان والأعراق، الأمر الذي يتطلب الحوار.

كانت إثيوبيا فسيفساء من جنسيات، ولكل منها ثقافتها المميزة ودينها. وكان التسامح واحترام مختلف الثقافات والأعراق والأديان حيوياً لبقاء البلد ووحدته. وقد أقامت جماعاتها العرقية المختلفة علاقات قوية تمكنها من التعايش السلمي والدفاع عن بلدها. وقد كان تعزيز التفاهم المتبادل واحترام الناس من مختلف الثقافات والأديان تقليد طويل الأمد. في الواقع، كان من المعتاد أن ينشئ المسيحيون المساجد والمسلمين يبنون الكنائس. إن الحوار بين الأديان وبين الأعراق أمر أساسي لتحقيق احترام التنوع وتعزيز السلام المستدام. وبهذه الروح، نظم برلمانه منتديات بين الأديان وفيما بين الأعراق من أجل الحوار والتبادل الثقافي. وقال إن التعليم أساسي لتعزيز العلاقات العرقية والدينية السلمية، ولهذا السبب فإن التعليم المدني والأخلاقي إلزامي في المدارس. وأخيراً، عُقدت منتديات الحوار بين الثقافات والأديان لتعزيز الوئام بين الأقليات العرقية والدينية، ومن ثم مكافحة التطرف والإرهاب.

السيد م. الغانم (الكويت)، قال: إنه على الرغم من كل ما أُحرز من تقدم، فإن أحط البشرية، الغرائز الأكثر عنفاً، وهي أفظع أعمال الجنس البشري، كانت في مكشوفة بشكل كامل في بعض أنحاء العالم. فالأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجلسان مكتوفي الأيدي حيث أن ذبح الروهينغيا لا يسبقه أي سبب آخر غير ذريعة دينهم وثقافتهم. كانت هناك أوجه تشابه مع الوضع في فلسطين: أرض الاحتلال، أرض القتلة والقتل، جرح مفتوح على سطح الأرض. أما

الآخر فقد أُحتل، ونُفي وجوده، وأبيد واقتلع. ويجب وقف هذا التمييز العنصري الصارخ. وبوصفهم أمناء للسلام والأمن، يجب عليهم ألا يظلوا صامتين في مواجهة هذه الجرائم.

وينبغي اتخاذ إجراء ضد أي برلمان عضو لا يلتزم بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية وقيم المنظمة. ويجب ألا عدم الوقوف إلى جانبهم، بينما يتعرض الناس للاغتصاب، تنتهك حقوقهم الإنسانية، وتحتل أراضيهم. وفي عالم التكنولوجيا اليوم، تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية ببناء جدران خرسانية لفصل شعبين. وفي انتهاك لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي اعتمد في العام الماضي، سن الكنيست الإسرائيلي قانوناً لبناء 16 مستوطنة أخرى. وباعتبارهم برلمانيين، يجب عليهم التأثير على البرلمانات الأعضاء لدعم مبادئ حماية واحترام حقوق الإنسان وكرامته؛ وإلا ستشوه سمعة المنظمة.

تولى رئاسة الجلسة السيد ب. ساراكي (نيجيريا)، نائب رئيس الجمعية.

السيد بي. كاتجافيفي (ناميبيا)، قال إن موضوع المناقشة العامة ينبغي أن يُفهم في السياق العالمي الحالي، الذي يتسم به التعصب والنزاع. وفي ضوء ذلك، يجب أن تؤدي البرلمانات الوطنية دوراً نشطاً في ضمان الاحترام المتبادل للتعددية الثقافية. ويهدف دستور ناميبيا إلى القضاء على التمييز الذي استخدمه المستعمرون الاستعماريون لقمع شعبها. وبعد أن خرج بلده من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري والعرقي، ركز بلده على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإرساء الوحدة في التنوع وقبول التنوع كقوة. وقد استند السعي إلى تقرير المصير إلى مبادئ العدالة والكرامة والحرية. وبعد الاستقلال، كانت هذه المثل العليا تزرع من خلال التزام قوي بالديمقراطية.

ولدى ناميبيا 12 مجتمعاً متميزاً تُدرس لغاتها في المدارس، إلى جانب اللغة الإنجليزية، وهي اللغة الرسمية. وتم الحفاظ على العادات والتراث التقليدي لمختلف المجموعات العرقية وتقييمها. وقد عملت السلطات التقليدية والبرلمان معاً لضمان اتساق القوانين العرفية مع الدستور وتعزيز الشمول. وغالباً ما تجتمع الطوائف الدينية لتعزيز الوئام والمصالحة الوطنية. لقد كان في وسعهم كبرلمانيين بناء مؤسسات وسياسات شاملة، وضمان أن الديمقراطية – في الداخل والخارج – قائمة على أسس راسخة. وفي ضوء ذلك، فإن ناميبيا ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتؤيد حق تقرير المصير للبلدان التي لا تزال محتلة، كما هو الحال في الصحراء الغربية. ويجب أيضا ألا ننسى معاناة الشعب الفلسطيني.

السيد م. راباني (باكستان)، قال: إن الأديان في العالم تدرس وتبشر بالتعايش السلمي. بيدَ أنه يرى أن التعددية الثقافية والسلام لا ترتبطان بالضرورة بالحوار بين الأديان وبين الأعراق. ومبدأ الإسلام يستند إلى الحب، الأخوة، الرحمة، التسامح، والتعايش السلمي؛ ومع ذلك، فإن الإسلام في عين العاصفة الحالية. كان على المرء أن ينظر إلى

التاريخ ليرى كيف كان المسلمون يحمون الأقليات، وكانوا يمتلكون الشهامة سواء في حالة النصر والهزيمة. وخلافاً للرأي الغربي، لم يكن المسلمون من البرابرة، إذ كان لديهم سجل مثير للإعجاب في عرض الفضيلة والخير الأخلاقي، وساهموا كثيراً في الثقافة والحضارة. وكان انتشار الإسلام قد أزعج الوضع القائم في أوروبا وآسيا. قبل الثورة الصناعية، كان الإسلام قد تحدى القوى الإمبريالية في الشرق والغرب. في القرن السادس عشر، كانت قد ألهمت نفس الهستيريين في الغرب كما فعلت الشيوعية في القرن العشرين.

فصراعات اليوم كانت مدفوعة بمصالح أو مجالات نفوذ أو سيطرة على الموارد الطبيعية. وقد أدت موجة الاستعمار إلى تشتت الثقافات وتمزيق التقاليد. وطرح السؤال: أي الإيمان أو العرق الذي كان سبب الأزمة في صحراء سيناء، واستولى على مرتفعات الجولان، وخلق قضية فلسطين، وأبقى كشمير جدول أعمال غير مكتمل للتقسيم؟ وقد سعت الإمبريالية الغربية إلى فرض نفسها على العالم النامي وخلق الصراع في مجالات النفوذ. وقد سلبت صراعاتهم مستقبل أطفال. وتحدثوا عن الثقافة والعرقية والحوار: ثقافة هؤلاء الأطفال هي الآن مخيم اللاجئين؛ وأعراقهم هي الرحل؛ ولغتهم الوحيدة الكفاح اليومي من أجل البقاء. وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، يتوق الأطفال إلى آبائهم أو إخوتهم، الذين احتجزتهم القوات الإسرائيلية. وفي كشمير، كان الأطفال يعمدون إلى مدافع بيليه. وبينما يجري تجاهل قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين وكشمير، اتخذت عقوبات من الأمم المتحدة ضد العراق والبلدان العربية الأخرى. على أي أساس يمكن أن يكون هناك حوار؟

السيد ب. سكوتلاند (غيانا)، قال: إنه، بصفته برلمان عضو جديد في الاتحاد البرلماني الدولي، يود أن يعرض بلده على الجمعية. كانت غيانا محاطة بسورينام إلى الشرق وفنزويلا إلى الغرب والبرازيل إلى الجنوب، في حين أغرق المحيط الأطلسي أطرافه الشمالية. ويعرف بلده ذو 770 000 نسمة بأرض الشعوب الستة، على الرغم من أن مجموعة سابعة ظهرت على مر السنين. ولذلك كان موضوع المناقشة ملائماً، لأن وجود مختلف الأعراق يوفر تحديات وفرصاً لإنشاء هياكل تسهم في تعزيز العلاقات المتناغمة والتعايش السلمي.

السيدة أ. بروكرز – كنول (هولندا)، قالت: إنه يبدو من المناسب إجراء مثل هذه المناقشة في المدينة التي أسسها بطرس الأكبر، وهو رجل كان مهتماً كثيرا بالبلدان والثقافات الأجنبية. في سعيه لتحديث الإمبراطورية الروسية، كان قد سافر إلى الخارج لمعرفة المزيد عن التطورات في بلدان أخرى، بما في ذلك، في عام 1697، ثم جمهورية هولندا المتحدة. لقد كان مفتونا من مدينة الإبداع، الابتكار، الثراء، والسلمية في أمستردام. في القرن السادس عشر والسابع عشر، في عصر من الصراع الديني والكراهية، أصبحت جمهورية هولندا المتحدة ملاذاً آمنا للناس من مختلف الأديان والخلفيات. ويمكن القول إن التسامح والحوار بين الأديان مكنا الجمهورية من الازدهار في سلام.

وعندما تقابل مختلف الثقافات والأديان، وتتفاعل على أساس الاحترام والتفاهم المتبادلين، يمكن التوصل إلى آفاق جديدة، وتحقق إنجازات، وتصل إلى السلام. فالتكنولوجيا والشبكات الاجتماعية جعلت العالم أصغر، ولكن هناك عيوب. فعلى الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للاتصال، فإنها يمكن أن تعرقل الحوار الحقيقي، وهو أمر ضروري للتفاهم المتبادل. فالحوار ينطوي على تبادل للآراء، ولكن المعلومات الخاطئة والافتقار إلى الاتصال المباشر يمكن أن يتسببا في حدوث مشاكل واختلافات في الخروج عن نطاق السيطرة. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية تشجيع الحوار وتشجيع الاتصال الشخصي لبناء الثقة، وهو جانب رئيس من جوانب التعددية الثقافية والسلام. كما أن الثقة تكتسي أهمية حيوية في التمتع بحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، مثل حرية التعبير، حرية الصحافة، وحرية التعبير عن الآراء المعارضة دون خوف من الاعتقال. وبهذه الروح، قالت إنها تؤيد مشروع القرار الذي قدمته لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن التنوع، وتأمل أن تسهم في الاعتراف الكامل بالحريات الدينية والتنوع الثقافي والهوية العرقية، مع دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

السيد ح. صبّاغ (الجمهورية العربية السورية)، قال: إن بلده كان على مر التاريخ نموذجاً للتعايش والتسامح والانفتاح. إن التحديات والأخطار التي تهدد التنوع الثقافي ترتبط بالتطرف والإرهاب اللذين يجتاحان المنطقة والعالم. وقد تعرضت الجمهورية العربية السورية والعراق للتهديد من الإرهاب التكفيري الذي يقوم على أيديولوجية متطرفة، تدعو إلى الموت والدمار وتموّل من بلدان أخرى. وكان هذا اختبارا للمجتمع الدولي. ويجب تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة المدرجة على لائحة العقوبات، ورقم 2254 (2015)، من أجل السلام في الجمهورية العربية السورية. ويجب على البرلمانيين مواجهة التحديات التي تعرض شعبهم للخطر. يجب عليهم محاربة الأسباب، وليس العواقب. ويتعين عليهم معاً أن ينشروا الحب والتسامح والسلام لتأمين رفاه وازدهار بلدانهم.

وأضاف أن أولويات بلده تشمل حماية التنوع الثقافي وتعزيز المواطنة والمساواة. ويجب على العالم التصدي للتهديدات التي تواجه التنوع ومواجهة الدول التي موّلت الإيديولوجيات المتطرفة، وأعطت أسلحة للقتلة الإرهابيين الذين قتلوا على أسس دينية وعرقية. وقال إن التراث الثقافي لبلده لم يفلت من الوحشية؛ وقد دُمرت المواقع الدينية والأثرية ونُهبت. وفي خضم الحرب التي تشن ضدها، تمت الموافقة على دستور جديد عن طريق استفتاء عام، وعقدت انتخابات برلمانية ورئاسية وتمت مراقبتها بشكل مستقل. وقال إن بلده، بفضل قيادته وتعاونه مع أصدقائه وحلفائه، ولا سيما روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، عالج المنظمات الخطيرة التي تحاول تقويض الدولة ومؤسساتها

ومجتمعها. وهي الآن على طريق هزيمة الإرهاب وإعلان النصر للعالم المتحضر. لقد سقط الدم السورية في الدفاع ليس فقط عن الجمهورية العربية السورية، بل أيضاً عن بلدان وشعوب العالم.

السيد ر. مسوويا (ملاوي)، قال: إن الاختلافات الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية ستظل قائمة دائماً بسبب التنوع الثقافي والديني. فالحوار بين مختلف الأديان والثقافات هو السبيل الوحيد للتعايش السلمي. وكان المثقفون الأفارقة يدافعون منذ زمن طويل عن شعور بالهوية، يمتد إلى الثقافات، ويعزز الحوار بين الأعراق والثقافات. وقد تعلمت المجتمعات الإفريقية أن تتعايش سلمياً مع جميع ثقافاتها وأديانها ومجموعاتها العرقية المختلفة. وعلى الرغم من كون ملاوي موطناً لما لا يقل عن 10 مجموعات عرقية مختلفة، وأربعة ديانات مختلفة، فقد تبنى الحوار الداخلي والخارجي، مما مكنهم من العيش في تعايش سلمي منذ استقلال البلاد. وفي ملاوي، كان الحوار بين الأديان والثقافات طرقاً للقضاء على الظلم، والحد من الاضمحلال الأخلاقي، وتعزيز القيم المجتمعية. ومثل هذا الحوار ساعد بلده أيضاً على الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحكم المتعدد الأحزاب الحالي دون قتال جسيم.

فبعض صراعات اليوم متأصلة في سوء الفهم الثقافي والديني أو التضليل، مما يسمح للناس والمنظمات وحتى الدول باستغلال الرأي، والتعبير عنه لتحقيق أهدافهم الأنانية. وعلى البرلمانيين واجب توعية ناخبيهم بأخطار تجاهل الثقافات والأديان الأخرى. ودعا الجمعية إلى إعادة تأكيد التزامها بالسلام من خلال تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، من أجل السلام العالمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. واقترح أن تقوم لجنة السلام والأمن الدوليين بوضع استراتيجيات لتعزيز الحوار بين الأديان وبين الطوائف العرقية، قبل انعقاد الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي.

السيد أ. بيمينتيل الثالث (الفلبين)، قال: إن بلده يواجه مشاكل عرقية في مجال التنوع، مما يحد من تحقيق السلام والتنمية. وتتألف الفلبين من أكثر من 7000 جزيرة و 100 لغة و 100 انتماء عرقي وقبلي مختلف. ويمكن أن يكون هذا التنوع مصدر القوة والانقسام. وفي بعض أنحاء البلد، اتسمت الجماعات العرقية ليس فقط بلغاتها المختلفة، بل أيضا بعاداتها وتقاليدها الدينية. وشعر بعض الفلبينيين بالتهميش أو الاستغلال، مما أدى إلى انتفاضات عنيفة. وقد استخدمت الحكومة القوة لإخماد العنف بنجاح؛ ومع ذلك، يمكن تبقى القوة بمثابة الجسم، وليس العقل أو الروح. وفي حين أن استخدام القوة يمكن أن يحافظ على القانون والنظام، فإنه لا يمكن أن يقيم السلام والوئام اللازمين للتقدم والتنمية.

وقد سحقت الحكومة انتفاضة قامت بها مؤخراً جماعات مسلحة ترغب في الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومع ذلك، كما حدث مع أي حرب أو عنف، وقع ضحايا. وقد فقد مئات الأشخاص حياتهم، وقد اقتلع مئات الآلاف من ديارهم. مدينة المراوي التاريخية تقع الآن في خراب. ولن تسمح حكومة الفلبين باستمرار دورة العنف. وهي مصممة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، المظالم، وأوجه الاجحاف في المجتمع الفلبيني. ويجب أن تدرك الأغلبية المسيحية المنحدرة من أصل مسيحي أن الحوار الفعال بين الأديان وبين الطوائف مع مجموعات الأقليات والسكان الأصليين، سيمهد الطريق أمام مجتمع سلمي ومتناغم وتقدمي. ويتعين على الاتحاد البرلماني الدولي أن يأخذ زمام المبادرة في الجهود الرامية إلى احترام التنوع الثقافي والديني. وبصفتهم برلمانيين، يجب عليهم أن يقبلوا بعضهم البعض كأخوة وأخوات، بغض النظر عن تنوعهم واختلافاتهم؛ على القيم الأساسية للسلام والمساواة والتضامن؛ والاعتراف بأن البرلمانات يمكن أن تربط الانقسامات الدينية والعرقية بإيجاد أرضية مشتركة.

السيد ل. كنغو وا دوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، قال: إن بلده موطن لـ 400 مجموعة عرقية، ونفس العدد من أشكال التعبير الثقافي واللغوي واختلاط السكان. وفي ضوء ذلك، صدّقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. فاللغات والثقافات المشتركة مع البلدان المجاورة على طول حدودها التسع هي أساس التعاون السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة علمانية ولم تشهد أبداً حربا دينية. تعايشت جميع الأديان معاً. ومثل هذه الوحدة عززت الوطنّية بين الكونغوليين وعززت مقاومتهم لبلقنة الكونغو. ومن أجل زيادة تعزيز التماسك الوطني، كان قانون الانتخابات في بلده يستند إلى التمثيل النسبي. وقد انقضت الآن كامل مدة العضوية في البرلمان. وبموجب الاتفاق الشامل والجامع المؤرخ في 31 كانون الأول / ديسمبر 2016، كان من المقرر إجراء انتخابات جديدة برعاية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والحكومة والبرلمان. ولا يزال استخدام الحوار لحل الصراع أفضل طريقة لتحقيق سلام دائم.

السيدة إ. مادزونغوي (زمبابوي)، قالت: إن العالم، الآن أكثر من أي وقت مضى، ينقسم إلى كتل متناثرة من الدين والعرق والاثنية، تستخدم في دفع الخطط السلبية وتآكل التنمية العالمية والسلام والأمن. وفي زمن نظم الحكم الديمقراطية المفترضة المحسنة، والتسامح الثقافي والديني، واحترام حقوق الأقليات، هناك جرائم ضد الإنسانية، وهناك عنف منهجي. وكان التنوع أقدم من البشرية نفسها. والتنوع الثقافي هو التعبير عن التغيير الإنمائي بمرور الوقت.

وتعتمد مجموعات الأقليات على التسامح واحترام الحريات الأساسية، وتستحق الحماية القانونية. وأضاف أن تعزيز التعددية الثقافية والحوار بين الأديان وبين الطوائف في المجتمعات المحلية لهما أهمية قصوى. والواقع أنه ينبغي أن تبدأ التعددية والحوار المتعدد الثقافات على مستوى القواعد الشعبية، عن طريق زيادة الوعي المجتمعي وإقامة شراكات إنمائية تتجاوز الهوية الاجتماعية – الثقافية. إن بناء السلطة السياسية على الجيوب الانتخابية على أساس القبلية أو العرقية أو الدينية يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الثقافي والأديان بين الطوائف العرقية

وكبرلمانيين، يجب عليهم ضمان حصول لجميع فئات المجتمع المختلفة على الخدمات الأساسية. ويجب التدقيق في الموازنات والمالية العامة، لضمان توزيع الموارد على نحو منصف، وأن تتمكن مجموعات الأقليات من المشاركة في الحياة الاقتصادية والعامة. ويجب على البرلمانات أن توفر الرصد والإشراف على إجراءات السلطة التنفيذية تجاه الأقليات والجماعات الدينية والعرقية، وأن تكفل عدم إساءة استخدام السلطات التنفيذية، ومبادرات إنفاذ الأمن. وفي زمبابوي، حافظت المجتمعات المسيحية والمسلمة والتقليدية على حوار مستمر لتعزيز التعايش الديني والتسامح. وبوصفها ديمقراطية شابة لا تزال ناشئة من عبودية الاستعمار، أنشأت حكومة زمبابوي المؤسسات اللازمة لإقامة مجتمع مستقر. وأنشئت أيضاً لجنة وطنية للسلام والمصالحة، مما يمهد السبيل لتحقيق السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقال السيد ب. نيابيندا (بوروندي)، الذي قدم لمحة عامة عن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المكرسة في دستور بلده، إنه تمشياً مع إعلان الاتحاد البرلماني الدولي لمدينة كيبيك لعام 2012 بشأن المواطنة والهوية والتنوع اللغوي والثقافي في عالم معولم ، فإن بوروندي تدافع عن كل هذه العناصر، فضلا عن التنوع العرقي والاثني والديني. ويتحدث جميع البوروندیين تقريباً نفس اللغة، الكيروندي، ويتشاركوا نفس الثقافة التي ساعدت على تعزيز السلام الاجتماعي. وفي هذا الوئام، كان هناك تنوع: ثلاث مجموعات عرقية – هي شعب الهوتو، التوتسي والتوا – تعايشت سلمياً واعترف بها الدستور، وكذلك الأقليات الدينية. وأيد البوروندیون النزعة الإنسانية مع تعزيز الاحترام المتبادل والمساعدة المتبادلة والتضامن، على أساس الشرف والكرامة والكلمة الرسمية. وعلى الرغم من أن هذه القيم قد اختبرت بشدة في الماضي وفي الآونة الأخيرة، فإنها غرست في الأطفال البوروندیين منذ سن مبكرة. وقبل وصول المستوطنين والمبشرين الاستعماريين، كان البوروندیون يؤمنون بإله واحد. ورحبوا الآن بجميع الاعترافات الدينية، ودعوا إلى التعايش السلمي والأخوة والوحدة الوطنية. ولم يكن على بوروندي أبدا أن تواجه صراعا دينياً أو تطرفاً. وعزز مجلس بين الأديان التعاون بين الكاثوليك والإسلام والقادة البروتستانت، الذين اجتمعوا لمناقشة سبل إلهام التسامح والاحترام المتبادل بين أتباعهم.

وبعد عقود من الصراع العنيف وإراقة الدماء، تم التفاوض على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، واعترف بالطابع السياسي الأساسي والأبعاد العرقية للنزاع. وقد عولجت هذه الأبعاد العرقية في الدستور الذي وضع حصصاً سياسية عرقية وجنسانية. ويجب على البرلمانيين إلغاء القوانين التمييزية، واعتماد تشريع يحظر خطاب الكراهية، ويعزز الحوار بين الأديان وبين الأعراق. وتحدث باسم البرلمان البوروندي، فقال إنه يشكر المجموعة الإفريقية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ممثلي بعض بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا، على تأييدهم لقرار يدعو إلى تقديم مساعدة تقنية دولية في بوروندي.

السيدة ج. لوفيني (فيجي)، قالت: إن برلمانها ملتزم بما يلي: تعزيز الأطر القانونية، التنظيمية، والسياساتية الشاملة للجميع؛ ضمان تمتع جميع المواطنين، بغض النظر عن العرق أو الثقافة أو الدين، بحقوق متساوية وتكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية؛ ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار السياسي في الماضي، مع التركيز على البيانات التي يحتمل أن تكون مثيرة للانقسام. وكانت فيجي دولة متعددة الثقافات والأديان. وبدأ الحوار والتفاهم فيما بين الأعراق في سن مبكرة مع التعليم الإلزامي للغات الأصلية والهندية في المدارس الابتدائية. وتجسد الرقصات التقليدية المعاصرة الجهود الرامية إلى تعزيز التعايش بين الثقافات، من خلال دمج الثقافة والأزياء مع حماية التقاليد والتنوع الثقافي والحفاظ عليها.

وأُعترف بالدين والتعددية الثقافية بوصفهما عنصرين هامين من عناصر السلام وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبهذه الروح، اجتمعت منظمة للجماعات الدينية لبناء الجسور، تعزيز التفاهم الديني، وتشجيع الحوار؛ عقدت قمة بين الأديان لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها للمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين العمل معاً على أهداف التنمية المستدامة؛ وقد قامت مبادرة للمجتمع المدني بتوحيد الناس من مختلف الانقسامات العرقية، الاجتماعية والسياسية لمناقشة قضايا التنمية الوطنية. واستخدم الزعماء التقليديون والسياسيون أداة تقليدية للحوار، تعرف باسم تالانوا، للتواصل مع الجمهور بشأن القضايا الحساسة ثقافياً. وشارك تالانوا في إنشاء عملية شاملة وشفافة لتسهيل المناقشات غير الرسمية وتبادل المعلومات بغية الإسراع بعملية اتخاذ القرارات. وبعد أن أنشأها أجداد البلد كوسيلة لتسوية المنازعات، وفهم وجهات نظر أخرى، كان من المقرر استخدام هذا النهج في مؤتمر بون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين) في تشرين الثاني / نوفمبر 2017، الذي ترأسه الحكومة الفيجية.

وقال السيد ج. ندوغاي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، مستشهداً بالأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، إنه على الرغم من وجود ديانات ولغات وألوان مختلفة من البشرة، فإن الجميع ينتمون إلى جنس واحد. إن جمهورية تنزانيا المتحدة بلد متعدد الأعراق ومتعدد الديانات، ويعيش فيه أكثر من 120 قبيلة عرقية توحدها لغة مشتركة. وعلى الرغم من تنوعها الثقافي، فقد شهدت السلام والهدوء منذ استقلالها في عام 1961. ولحسن الحظ، فإن بلده قد نجا من موجة التوترات والصراعات الدينية التي اجتاحت دولا أخرى، وذلك بفضل جو عام من التسامح والتفاهم الديني. وقد أنشئت منصات للحوار لمعالجة أي مشاكل أو سوء تفاهم. ويتطلب تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق الإرادة السياسية، السياسات الملموسة التي يدعمها التشريع والمؤسسات القوية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبرلمانيين أن يظلوا على دراية باحتياجات الفئات الأكثر حرماناً وضعفاً في المجتمع، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

السيد س. كساما (غينيا – بيساو)، قال: إنهم يواجهون معاً التحدي المتمثل في إقامة نظام عالمي جديد، يقوم على التعددية الثقافية، العرقية والدينية من خلال حوار حقيقي. وعليهم أن يخلصوا من بقايا الماضي الأيديولوجي الذي حاول بمهارة القضاء على الثقافات التقليدية، وأن يعلو على المحاولات الحالية لتقويض السلم والاستقرار العالميين. ويجب على البرلمانات أن توفر حلولاً وآليات تشريعية، لمكافحة الآفات الماضية والحالية التي تهدف إلى جعل العالم مكاناً للعنف، الانقسام، الفصل، الاستبعاد والكراهية.

وكانت غينيا – بيساو فسيفساء اجتماعية – ثقافية وعرقية – دينية من مختلف الشعوب، الأعراق، الثقافات والأديان. وقد أدى الحوار بين الثقافات والحوار بين الأديان إلى وجود البلد ذاته، حيث جمعت مختلف شعوبها ومجموعاتها العرقية مواردها لتأمين تحريرها. وعلى الرغم من القيود الحالية، ظلت تلك الروح حيّة وعلى ما يرام. ومن خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، يمكن أن تعزز الحرية الدينية والتسامح، وتمهّد السبيل إلى سلام دائم، وتسهم في مجتمعات تتسم بمزيد من العدل والانصاف. ويضطلع البرلمانيون بمسؤولية فردية وجماعية عن إقامة نقاش دائم يرمي إلى منع جميع أشكال التمييز والتعصب العرقي – الديني والقضاء عليها. ولا يمكن للنماذج الجديدة للحوار والتعاون بين الدول أن تحل الصراعات فحسب، بل تعزز أيضاً الأمم وشعوبها. وأعرب عن اقتناعه بأنه يمكن من خلال الحوار والتعاون بين الدول، أن تُراعى بسرعة قرارات مجلس الأمن رقم 1862 (2009) بشأن النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي، ورقم 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا.

السيد م. أ. أوكواي (غانا)، قال: إن الدعوة إلى تحرير الذات والاستقلال السياسي قد تم الرد عليها في إفريقيا، ولكن الصراع لم ينته بعد. وقد تجلى ذلك في السعي، من بين أهداف أخرى، إلى تحسين النظم الانتخابية وتطوير الشباب وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية والعامة. ولا يزال يتعين تحقيق بعض عناصر الحوكمة الجيدة، بما في ذلك التعددية السياسية والحدود الزمنية. وكانت ممارسة بعض الرؤساء بتعديل دستورهم للسماح لهم بمواصلة الحكم مشينة. غير أن تحقيق الحقوق الاقتصادية، التي ترتكز على جميع الحقوق الأخرى في إفريقيا، يتجاوز سيطرة الأفارقة. ولا يزال الفقر، البؤس، والمرض يعاني من أرواح الأفارقة، ويقوّض حقوقهم الإنسانية والسياسية الأساسية. وقال إن إفريقيا مقيدة بترتيبات منظمة التجارة العالمية التي تحكم النظام الاقتصادي وتحبذ البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، اقتصرت الدول الإفريقية على إنتاج المواد الخام، في حين جعلت الدول الأكثر تقدماً تقدم المنتج النهائي، مما أدى إلى التقزم الفعال للتنمية الاقتصادية الإفريقية، والحد من التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بها. ولم تنمو أي صناعة في العالم المتقدم النمو بدون آليات وقائية. ودعا إلى إقامة نظام اقتصادي جديد من شأنه تصحيح الاختلالات الملازمة لترتيبات منظمة التجارة العالمية الحالية، التي كانت غير عادلة على الإطلاق: فقد قتلوا الصناعة الإفريقية؛ إلى الفقر الذي يهدد بدوره جميع الحقوق الأخرى؛ وتتعرض التنمية الديمقراطية للخطر. وهي حلقة مفرغة لا يمكن إلا أن تتعمق أكثر ما لم يتم اتخاذ إجراءات.

السيد / أ. أحمد عمر (السودان)، قال: إن التعددية الثقافية أسهمت إسهاماً إيجابياً وهاماً في المجتمع. ومن خلال احترام التعددية الدينية، العرقية، والثقافية، والاعتراف بها، يمكن أن يصبح التنوع بجميع أشكاله مصدراً للقوة ويفتح الطريق أمام التعايش السلمي. إن الحوار بين الأديان وبين الأعراق يعني إيجاد أرضية مشتركة، وفهم الاختلافات بين بعضهم البعض، والتغلب على الصراع من خلال الحوار، والتواضع والمنطق المنطقي والمعرفة. إن الفشل في العمل الآن سيحول الأجيال المقبلة إلى دورة مستمرة من الصراع ويزيد من الخلافات العرقية والدينية. إن نشر الأخبار المزيفة والتضليل سيؤدي إلى التدمير المتبادل.

فالقضايا الثقافية، العرقية، والدينية تجسّد الحاجة إلى التوفيق بين قوتين متعارضتين على ما يبدو: الاستمرارية والتغيير. وفي حين أن جوهر الثقافة والعرق والدين لا يمكن تغييره، فإن جوانب أخرى تتطور باستمرار. ويتعين على البرلمانيين واجب أخلاقي والتزام بضمان السلم العالمي والاستقرار الوطني، وهذا هو السبب في أن الحوار حيوي جداً. وفي السودان، أنشئت عملية حوار وطني مدتها سنتان؛ تم إيجاد حلول لبناء الاستقرار والسلام؛ وأنشئت وثيقة حوار وطني. وقد تم الآن إدماج المقاتلين المسلحين السابقين في حكومة وحدة وطنية، وهو إنجاز تم تحقيقه من خلال الحوار.

السيد ن. تيب (كمبوديا)، أكد من جديد التزام بلده بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فقال: إن التطرف والتمييز على أساس الدين، العرق، الثقافة، اللغة، والأصل هو السبب الجذري للعديد من التوترات والصراعات في العالم والحروب الأهلية. وقد تجاوزت اتجاهات العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي، التقدم الذي أحرزته البشرية التي لا تزال تعيش في ظل موجة من العنف يغذيها التشدد، التطرف، والكراهية، كراهية الأجانب والتفرد. وفي بلد سبق أن هددته الإبادة الجماعية والحرب الأهلية، أيدّ برلمان كمبوديا التدابير الحكومية التي تعزز احترام التعددية وتعزز الشمولية الاجتماعية، وتمهد الطريق نحو الاستقرار الاجتماعي والمساواة والسلام والمصالحة الوطنية.

ومن بين أولوياته، التزم البرلمان الكمبودي بما يلي: تعزيز الحقوق السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية – الثقافية؛ وتطوير ثقافة الحوار والتبادل والمشاركة؛ وتعزيز التعاون المتبادل، الوحدة والتضامن؛ ومنع البيانات السياسية التي تحرض على التمييز، كراهية الأجانب والتطرف. كما يجري اتخاذ إجراءات لإحباط التدخل في الشؤون الداخلية للبلد. وكان عملاء معادون يستخدمون وسائل الإعلام أو الشبكات الاجتماعية أو المنتديات لإدخال الأيديولوجيات السلبية، بما في ذلك الثورات الملونة التي تشوه الوضع الحقيقي في كمبوديا. وكان هدفهم إضعاف كمبوديا وإعاقة تقدمها، عن طريق خلق صراع سياسي داخلي، وإثارة انعدام الثقة بين المواطنين وبين مختلف الجماعات العرقية.

السيد م. شريف (جزر القمر)، قال: إن مظاهر التعصب الثقافي والديني تعصف اليوم بكل قارة تقريباً. إن الإرهاب المستوحى من الجهاديين الإسلاميين قد دمر السلام والاستقرار في أماكن كثيرة في جميع أنحاء العالم. وقد أدت تدفقات الهجرة من الجنوب إلى نصف الكرة الشمالي، إلى التعصب في أماكن كانت معروفة سابقاً بقيمها الديمقراطية والعلمانية. لقد اتخذ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منعطفاً مقلقاً يهدد السلام. ويتعين على البرلمانيين، بوصفهم برلمانيين، تعزيز التعددية الثقافية والدينية والتعاون بين الشعوب.

وفي جزر القمر، على الرغم من أن الإسلام هو الدين السائد، فإن مؤسسات الدولة يحكمها الدستور، الذي يعزز العلمانية. وقال إن حكومته قد التزمت بالمبادئ العالمية للديمقراطية والسلام، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وصدّقت على اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. فالأفراد أحرار في ممارسة ديانات أخرى أو اتباع مدارس فكر إسلامية أخرى: فذلك لا يشكل تهديداً للتماسك الوطني. والواقع أن البرلمان ملتزم بالدفع من أجل السلام والاستقرار الدائمين.

رفعت الجلسة الساعة 1:10 بعد الظهر.

جلسة يوم الاثنين، 16 تشرين الأول / أكتوبر

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 2:30 بعد الظهر، مع تولي السيدة ج. لوفني (فيجي)، نائب رئيس الجمعية، رئاسة الجلسة.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق

استئناف المناقشة

أعربت السيدة س. إرانتي (فرنسا) عن تأييدها للشعب الصومالي في أعقاب هجوم اليوم السابق في مقديشيو، قائلة إن الكفاح ضد الإرهاب مستمر. ولئن كان من دواعي السرور أن الجمعية الوطنية الفرنسية تضمنت نسبة عالية من النساء، فإن مشاركة الناخبين في الانتخابات الأخيرة كانت منخفضة جداً، بحيث أنشئت فرق عمل برلمانية للتفكير في كيفية إدخال المعنى في السياسة وإشراك المواطنين في العملية التشريعية. ومن الأولويات الأخرى، التعليم الذي ينبغي أن يدرس مفاهيم العدالة، التسامح، سيادة القانون، واحترام القيم من سن مبكرة، من أجل بناء الأمة والتعايش السلمي، والتصدي للمعلومات الزائفة المكثفة على الشبكات الاجتماعية. ولم يعد الناس يعرفون أين تقع الحقيقة بين التعاريف العديدة القائمة للديمقراطية والسلام. ولذلك فمن المهم بالنسبة لهم اكتساب شعور بالغ الأهمية، حسب الاستطلاع والثقة من خلال وعي الآخرين واختلافاتهم.

وربما كانت مكافحة الإرهاب أهم تحدٍ يواجهه الجميع. ويجب التصدي لبذر الإرهاب من أجل تقسيم وإضعاف الديمقراطيات، بشكل يومي. وعلى الرغم من أن مبادئ حقوق الإنسان وحرية الضمير والفصل بين الكنيسة والدولة هي مبادئ أُعلنت منذ وقت طويل في فرنسا، فإن علمانيتها تتعرض للتهديد، ويعزى ذلك أساساً إلى الجهل. غير أن القانون الفرنسي ينص على أن جميع المواطنين متساوون من حيث معتقداتهم وإيمانهم، وأن العلمانية مبدأ مشترك يسمح للجميع بالتطور بحرية مع احترام الآخرين. ويجب إنهاء جميع الصراعات العرقية والدينية من أجل مكافحة الإرهاب، ويجب بناء مستقبل مشترك من خلال الديمقراطية البرلمانية. وصعوبة تلك المهمة لن تؤدي إلا إلى تعزيز نجاحها.

السيد ر. مارتينيز هيلمو (أوروغواي)، قال إن التعددية الثقافية هي مفتاح السلام الاجتماعي، وهو هدف يجب على الاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه أن يسعوا باستمرار إلى تعزيزه. وإلى جانب الفصل بين الكنيسة والدولة، فإن حرية العبادة مكرسة في دستور بلده، كما أنها حق ينبغي لجميع البلدان أن تسعى إلى حمايته. وأضاف أن أوروغواي لديها قانون قائم لمكافحة العنصرية، كراهية الأجانب والتمييز، وهي جرائم وآفات يتعين القضاء عليها من أجل المصلحة الوطنية. ويعكس القانون مشاعر شعب أوروغواي ومعتقداته، وينبع أيضاً من تصديق البلد على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة. وبموجب هذا القانون، أنشئت لجنة لمكافحة العنصرية لإجراء تقييم وطني واقتراح أي تعديلات قانونية أو أحكام جديدة مطلوبة بناء على ما توصلت إليه من نتائج.

وقال إن برلمان أوروغواي يعمل أيضاً، في تصميمه على حماية حقوق الإنسان، على تعزيز نظام التعليم في البلد وكفالة تعزيزه للتعددية، الحوار، التسامح، واحترام الديانات والأعراق والثقافات الأخرى. وعلاوة على ذلك، اتبعت هذه المبادئ من خلال حملات للتوعية بالتنوع الاجتماعي، الثقافي والديني. وبإدراك البرلمانيين لحساسية هذه المسائل، يمكن أن يساعد البرلمانيون في الحفاظ على السلام وكسب الثقة في التزامهم بالنضال من أجل العدالة والمساواة. وقد أظهر الاتحاد البرلماني الدولي الاحترام المثالي للاختلافات، وجسّد أعضاؤه تنوع البشرية بكل مواطن القوة والضعف، فضلاً عن الأمل في مستقبل يسوده السلام والتسامح.

السيد سونودا (اليابان)، قال: إن على البرلمانيين أن يعملوا على تهيئة بيئة مواتية لإجراء حوار هادف، يؤدي دوراً حيوياً في منع نشوب الصراعات وحلها، وتعزيز الثقة المتبادلة وبناء السلام والأمن. وفي شمال شرقي آسيا، من العوامل التي تعيق هذه البيئة عقبات شتى، أبرزها الخطر الذي يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، الذي تمثله البرامج النووية والصواريخ البالستية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الرغم من النداءات التي وجهها المجتمع الدولي إلى ذلك البلد للامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتخلي عن تلك البرامج، فقد استمر في إجراء التجارب النووية وإطلاق الصواريخ البالستية.

وبالنسبة لليابان، البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري، فإن الحالة لا تطاق، والأكثر من ذلك أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استغلت بكل جهد ممكن الجهود الرامية إلى الحوار من أجل شراء الوقت اللازم للنهوض ببرامجها. وعلاوة على ذلك، قدمت السلطات في ذلك البلد ادعاءات كاذبة باستمرار بشأن مصير الرعايا اليابانيين الذين اختطفتهم، وهي مسألة خطيرة تضر بسيادة اليابان وسلامة مواطنيها. وينطوي أيضاً على انتهاكات لحقوق الإنسان تثير قلق المجتمع الدولي، ولذلك تدعو اليابان إلى دعم مطالبها بعودة المختطفين الباقين على قيد الحياة. وناشد أيضاً البرلمانيين أن يحثوا حكوماتهم على الانضمام إلى التضامن مع اليابان في إدانة الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمطالبة بتنفيذها الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة باعتبارها الطريق إلى إجراء حوار هادف لحل الوضع في جو من الهدوء والطمأنينة.

السيد س. بوبوف (رئيس الجمعية العامة، للجمعية البرلمانية المعنية بالأرثوذكسية): أعرب عن أمله في أن تؤدي المناقشة الحالية إلى خدمة قضية السلام في مثل هذه الأوقات المضطربة، المتمثلة في عدم الاستقرار، عدم المساواة الاقتصادية، الإرهاب والتوسع. وبعيد الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها، كانت الجمعية البرلمانية المعنية بالأرثوذكسية (IAO) قد تعلمت الكثير من الاتحاد البرلماني الدولي، عن الجهود المتضافرة لحل المشاكل من خلال أخذ وجهات نظر ومواقف مختلفة. وفي الشرق الأوسط، قتل العديد من المسيحيين، وطلب العديد منهم اللجوء في

أماكن أخرى، ودمرت العديد من الأضرحة الدينية، واختطف العديد من الأفراد، بمن فيهم الكهنة. بيدَ أن القوة العسكرية ليست هي السبيل إلى حل الصراع. وفي البحث عن حلول للتحديات المشتركة، لم يكن هناك بديل للحوار والتعاون. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة في مؤتمر دولي للتعاون بين المسلمين والمسيحيين، يُعقد في لبنان في عام 2018، ووجه الانتباه إلى اليوم الدولي للتسامح الوشيك في تشرين الثاني / نوفمبر 2017. ومع ذلك، يجب أن يبدأ التسامح في المنزل، من خلال التعرف على المشاكل للأقليات وحل الصراعات عن طريق الحوار والتفاوض.

وقالت السيدة د. باسكال أليندي (تشيلي)، إن جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي تتيح فرصة مثالية للبرلمانيين من جميع أنحاء العالم، للانضمام إلى القوى لتعزيز الحوار والسعي إلى التفاهم المشترك من خلال عملية ديمقراطية. وقال إن تعزيز الثقة، الشمول الاجتماعي، واحترام التنوع والاختلاف شرط أساسي للتقدم والازدهار، وتمتع الجميع بحقوق الإنسان. كما أكدت العولمة على أهمية الدفاع عن حقوق الإنسان وإدانة جميع أشكال التمييز. والواقع أن إعلان مدينة كيبيك بشأن المواطنة والهوية والتنوع اللغوي والثقافي في عالم معولم، الذي أُعتمد في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2012، ظل سارياً في عام 2017 كخريطة طريق لزيادة الوئام الاجتماعي والتعايش السلمي من خلال احترام الاختلاف، التبادل البناء للممارسات الجيدة. ومن شأن الحوار بين الأديان وبين الأعراق أن يبني الثقة في التنوع لضمان السلام داخل البلدان وفيما بينها، في حين أن احترام الآخرين ينبغي أن يوجه عمل البرلمانيين في السعي إلى فهم السياقات الدينية، الثقافية، وغيرها من السياقات التي زرعت فيها بذور الصراع .

فالاضطهاد العرقي وكراهية الأجانب هما من المشاكل المستمرة التي يمكن التغلب عليها بالتشديد على حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز الحوار. وقد ساعد الحوار بين الأديان في تشيلي برلمانيها على وضع التشريعات، سد الثغرات القائمة في الجهود الرامية إلى مكافحة التمييز، وبناء التعايش السلمي. وكان ذلك من خلال تحديد الممارسات الجيدة من خلال منتديات المناقشة مثل الاتحاد البرلماني الدولي بأن ثقافة الحوار الإيجابي ستوضع لتعزيز التنوع، وبالتالي إثراء الإنسانية.

السيد م. سارافانان (ماليزيا)، قال: إن ماليزيا مجتمع متعدد الثقافات واللغات، تعيش فيه المجموعات العرقية سلمياً معاً في مناخ من التسامح، التوفيق، والاحترام المتبادل، يشكل الأساس للتكامل الوطني. وينطبق مبدأ المساواة وعدم التمييز المنصوص عليهما في الدستور على جميع الماليزيين، بغض النظر عن العرق أو الدين، ويعزز هذا التكامل. ومن التدابير الأخرى المتخذة لبناء هوية ماليزية بين الطوائف العرقية، إنشاء وكالات ومؤسسات مختلفة مكلفة بصون الوحدة وتعزيزها، وتقوية وتعزيز الوئام بين الأديان. والواقع أن ماليزيا كانت، بفضل خططها الوطنية في مجالات الاقتصاد، التعليم والتحول، دولة سلمية مزدهرة ومستقرة، تؤدي أيضاً دورها على الساحة الدولية.

والدور الهام للبرلمانيين في تعزيز التعددية الثقافية والسلام، من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، يتطلب مشاركة وتعاوناً متسقين مع جميع قطاعات المجتمع في التصدي للعنصرية وكراهية الأجانب. ومن خلال القيام بذلك، يمكن أن تحدد بسهولة أكبر الحلول العملية لمكافحة انتشار الأيديولوجيات التي تثير الكراهية والعنف. ويجب على البرلمانيين أيضاً أن يعملوا على الحفاظ على السلام، الوئام، النزاهة والنمو الاقتصادي المستدام، من خلال تعزيز القيم العالمية القائمة على المسؤولية المشتركة، فضلاً عن دعم الجهود الرامية إلى تعزيز محو الأمية الثقافية والدينية. وقال إن ماليزيا تعترف بالفوائد التي ينبغي تحقيقها في تعزيز التنوع الثقافي، من خلال الاستفادة من نقاط القوة لدى جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. وباختصار، يجب احتضان الاختلافات واحترامها من خلال الوحدة في التنوع.

وقال السيد هـ. وينينغر (النمسا)، إن الإضافة إلى المظاهر الخارجية للاختلافات الثقافية في العالم، هي الاختلافات الكبيرة في التنظيم الاجتماعي ومفاهيم الأخلاق والتفاعل مع البيئة. فالتعددية الثقافية والتنوع الثقافي يمكّن الأفراد من التعلم من بعضهم البعض، وتبادل وجهات نظر مختلفة، والتعايش بتفاهم واحترام متبادلين. وقال إن التكامل، التسامح، والشجاعة الأخلاقية هي عوامل أساسية لمجتمع تعددي. ولذلك فإن سياسات التكامل النمساوية للمهاجرين وطالبي اللجوء تركز على اكتساب اللغة، العمل، وفهم سيادة القانون والقيم الوطنية. ومع التسامح واحترام الجماعات العرقية، اللغوية والدينية التي تشكل جانباً هاماً من جوانب التعايش السلمي، تحمي الأقليات القومية من التمييز، وتمنح حقوقاً خاصة بموجب الدستور النمساوي وغيره من القوانين. وقال إن استخدام اللغة المحترمة عامل في تخفيف حدة الحالات والمساعدة على منع نشوب الصراعات. وفيما يتعلق بالشجاعة الأخلاقية، من الأهمية بمكان أن نتحدث عن جميع أشكال التمييز والتعصب، وذلك بالنظر إلى انتشار الكراهية والتطرف من خلال أدوات الاتصال الحديثة.

ولمواجهة هذه النزعات، يجب على البرلمانيين أن نماذج يُقتدى بها، باستخدام لغة تحترم وتحدث ضد التعصب والكراهية عند التواصل في المناقشات البرلمانية، أو في المناسبات العامة، وعند التفاعل مع المواطنين. وقد استلهم البرلمان النمساوي، من جانبه، حملة "لا شيء يحض على الكراهية" التي قام بها مجلس أوروبا لضمان أن تشمل ورشة العمل الخاصة بالديمقراطية الخاصة بالشباب، التركيز على مكافحة خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت. ويجب على جميع البرلمانيين العمل عن طيب خاطر، من أجل التضامن والسعي إلى الاتفاق في كل عمل من أجل استعادة الثقة في السياسة.

السيد ب. فان دن دريش (بلجيكا)، قال: إنه من دواعي السخرية المؤلمة أن الضم الثاني لجزر القرم جعل من غير الممكن تصور عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، أي أوكرانيا، لحضور الجمعية الحالية. والواقع أنه من المؤسف أن البيان

القوي الصادر عن مجموعة الاثني عشر زائداً في الجمعية العامة الـ 132 في عام 2015 بشأن الحالة في أوكرانيا لا يزال صالحاً كما كان دائما، مع احتمال التوصل إلى تسوية سلمية في إطار معترف به دولياً. وانطلاقا من نداء الرئيس الروسي خلال خطابه في مراسم الافتتاح لزيادة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول، فإن الأفضل أن تمارس يمارس دائماً ما تعظ به.

وكثيرا ما كان أقوى المدافعين عن التعددية، هو أقل حرصاً على السماح بالتعددية والاستجواب النقدي داخل نظمهم الخاصة. فالقناعات الدينية أو الأيديولوجية، والقيم والتقاليد الثقافية ليست مبرراً لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية والمعترف بها عالمياً، على النحو المحدد في القانون الدولي، أو لتفسير تلك الحقوق بطريقة تتسم بالخصوصية. ولذلك، فإنه يتطلع إلى قبول اقتراح وفده بأن تعقد لجنة حقوق الإنسان والديمقراطية، في دورتها المقبلة في جنيف، حلقة نقاش بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)، الذين هم من البشر ولا ينبغي أبدا أن يتعرضوا للتمييز. وأخيراً، لا ينبغي أن يصبح الدين عذراً للظلم الذي يتجلى في الميل المقلق والمتزايد إلى التشكيك، في معرفة علمية متينة على أساس معتقدات دينية أو غيرها من المعتقدات التي سبقتها المعرفة ولم تسهم فيها. وقال انه يحترم جميع الأديان، ولكن أيضاً يصر على احترام الفصل بين الدولة والدين.

السيدة ج. غاكوبا (رواندا)، قالت: إن رواندا لم تكن دائماً دولة منقسمة. ومفهوم الاختلاف العرقي غريب عن الثقافة، ولكنه استخدم للتقسيم والحكم. وهكذا أصبح التمييز العرقي مؤسسياً وأصبح إبادة جماعة التوتسي العرقية هدفاً وراء الإبادة الجماعية التي وقعت في عام 1994، وبعد ذلك اختارت القيادة الجديدة اتباع ديمقراطية تتكيف مع التاريخ الاجتماعي – السياسي للبلد. وبفضل نتائجها الرئيسية لإعادة تشكيل الهوية الوطنية الرواندية وتوطيد الديمقراطية التعددية في توافق الآراء والتكامل، كانت المناقشات الحيوية التي جرت بين أصحاب المصلحة السياسيين وغيرهم من أصحاب المصلحة، مفيدة في توجيه الإدارة السياسية للبلد. وعلاوة على ذلك، يحظر الدستور الرواندي التمييز على أساس الأصل العرقي أو القبيلة أو العشيرة أو اللون، ويشجع جميع المواطنين على تبني هوية عرقية موحدة.

وقد عززت الدروس المستخلصة من تاريخ البلد المشوه الفكر الإيديولوجي الشامل للقيادة الجديدة، الذي أدى إلى نظام حزب متكامل تماماً، والتزام جميع القوى الاجتماعية والسياسية بالعمل من أجل التغيير من خلال برلمان متعدد الأوجه وحكومة وحدة وطنية. وهكذا فإن الديمقراطية الرواندية هي إحدى المصالحات التي حطمت ماضي من الاستبعاد العرقي والتمييز. ولتعويض الجروح وبناء الوحدة الوطنية والهوية الوطنية، اختارت رواندا ترتيبا تآزرياً يقوم على

التمثيل النسبي ومبدأ تقاسم السلطة. كما أن الآليات القانونية والمؤسسية القائمة لإشراك جميع شرائح المجتمع في الحياة السياسية من خلال الحوار والتوافق، عززت أيضاً المصالحة الوطنية والهوية الوطنية. ومن ثم فإن التعددية السياسية توفر إطاراً متماسكاً لمشاركة جميع الروانديين وإدماجهم، مما يمكّن رواندا من التركيز على تحقيق مركزها الاجتماعي – الاقتصادي المستحق بين البلدان المتوسطة الدخل.

السيد د. مسغوينتي (كندا)، قال: إن الاختلاط بين الثقافات في عام 2017 هو القاعدة، وأن المجتمعات تزداد تنوعاً، عرقياً، لغويا ودينيا. وفي كندا، أضيفت مئات الجنسيات والانتماءات الدينية إلى فسيفساءها القائمة، مما أدى إلى تنوع انعكس في قوانينها ومؤسساتها السياسية، حيث يمنح الدستور المساواة لأعضاء جميع الطوائف. ولهذه العناصر أصول عرقية عديدة، وتتحدث بلغات عديدة، وتمثل انتماءات دينية مختلفة، في حين أن أماكن العبادة لمختلف الأديان موجودة جنباً إلى جنب، في الاحترام المتبادل. كما عمل عدد كبير من المجالس بين الأديان على تعزيز التفاهم، كسر الحواجز، والتغلب على الخوف والتعصب القائم على الجهل وسوء الفهم.

واعترافاً بالتنوع بوصفه أكبر قوة للمجتمع، ينص الدستور الكندي على أن الحقوق والحريات يجب أن تساعد على صون وتعزيز تراثها المتعدد الثقافات. وبالإضافة إلى الترحيب بالنازحين والمضطهدين المحتاجين إلى الحماية والأمن، اعترفت كندا بالهجرة باعتبارها دم الحياة للبلد واقتصاده. ومع ذلك، فإنها ليست في مأمن من العنصرية والتمييز والتعصب الديني. والواقع أن برلمانيها يتحملون مسؤولية العمل من أجل المصالحة الحقيقية مع الشعوب الأولى في البلد التي واجهت الإساءات والاستبعاد والفصل على مر القرون. وعلى الصعيد العالمي، فإن آفة التمييز القائم على الميول الجنسية والهوية الجنسانية أو التعبير، هي مسألة تتطلب اهتماماً كاملاً، ولا تعتذر كندا عن دعمها القوي لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ويجب على البرلمانيين أن ينددوا بالظلم والتمييز نيابة عن ناخبيهم، ونيابة عمن لا صوت لهم، وكلهم يعتمدون عليهم لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في الكفاح الدؤوب من أجل المساواة.

السيد ب. ساكاندي (بوركينا فاسو)، قال: إن التسامح العالمي، إحساس المجتمع المحلي، وإنهاء العزلة الثقافية والدينية هي احتياجات ملحة تتطلب حلولاً مشتركة، لا سيما بالنظر إلى الأخطار التي تهدد السلم والأمن العالميين. فجميع الأديان لديها السلام والتسامح المشترك. وإلى جانب اللغات والثقافات، قاموا بتمييز الناس بطريقة إيجابية، وأتاحوا فرصة لإعادة التفكير في المواقف والسلوكيات، وبنوا جسورا من التفاهم المتبادل والقبول. والواقع أن نهجاً شاملاً هو السبيل الوحيد للمضي قدماً لتعزيز السلام، والحفاظ عليه بصورة لا رجعة فيها.

وفي حين أن التقدم الناشئ عن التنوع الثقافي والإدماج، يشكلان رادعاً للعنف، فإن الميل الحالي نحو العزلة يثير الجزع. وتشمل الأمثلة العديدة الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الشخصية، لكبت التدابير المتخذة ضد تغير المناخ؛ والاستجابة الضعيفة لنداء بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لدعم حفظ السلام؛ عدم معالجة الأسباب الجذرية لتدفقات الهجرة الدولية؛ المناشدات التي لم يتم الرد عليها من أجل حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ والصمت المطبق في الاستجابة للدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا. والتسامح المتبادل وقبول الجيران، جنباً إلى جنب مع الإرادة الحقيقية للدول، سيذهب بعيداً لحل هذه المسائل. وبوصفهم ممثلين لشعوب وثقافات متنوعة، ونظراً إلى اتصالهم الوثيق بالمجتمعات المحلية، فإن البرلمانيين في وضع جيد لتعزيز الحوار والتسامح، بما في ذلك عن طريق تحدي وتوعية الحكومات وقادة الرأي. وفي بوركينا فاسو، أظهرت نتائج مختلف المبادرات الأثر الكبير والدائم الذي يمكن أن يؤديه الزعماء الدينيون في تقريب المجتمعات المحلية وتعزيز السلام. ومن واجب البرلمانيين في جميع أنحاء العالم أن يحفزوا ويسهلوا ويدعموا تلك العملية.

السيد ب. بوتانافونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، قال: إن جميع الأعراق، والجماعات الأثنية فخورون بتنوع ثقافاتهم، تقاليدهم، ومعتقداتهم التي تمثل موروثاً محفوظاً، وتطورت على مدى قرون لإثراء العالم. غير أن سوء الفهم فيما بين الأجناس والأديان، كان قضية حساسة تؤدي إلى الاشتباكات الثقافية والنزاعات المسلحة، وبالتالي النزوح والأزمات الإنسانية التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والرفاه. وشعب بلده الصغير نسبياً، يشمل العديد من الشعوب المتعددة الأعراق التي تعيش في سلام ووئام، ولا يسيطر أي منها على آخر. وتعلق أهمية كبيرة على تعزيز التراث الثقافي لتلك الشعوب والحفاظ عليه وتطويره، وتغرس هويتها الثقافية وتفردها. ويكفل لجميع المواطنين حقوق متساوية، دون استثناء، ويحظر أي عمل من شأنه أن يسبب سوء الفهم أو التقسيم الاجتماعي. ولم يستخدم مصطلح "الأقلية العرقية" في الواقع، إذ ينظر إلى جميع المجموعات على أنها جزء متساوٍ ومتكامل تماماً من أمة موحدة. وتضمنت الهيئة التشريعية الحالية نساء وأفراد من جماعات عرقية عديدة، ويسهل البرلمانات المحلية من جانبهن مشاركة عامة أوسع في الحياة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية. ونتيجة لسياسات البلد التمكينية، يتمتع شعبه المتعدد الأعراق بالاستقرار السياسي، الضمان الاجتماعي والوحدة والتضامن. واستمر النمو الاقتصادي المطرد أيضاً، وتحسنت الظروف المعيشية تدريجياً. وتسعى البلاد جاهدة إلى الاندماج على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والمساعدة في تعزيز السلام والتنمية وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. ودعا جميع البرلمانات الى تسخير التنوع العرقي، الديني والثقافي لتشجيع التعلم والمشاركة، كقوى دافعة للتعاون الإنمائي لصالح الجميع.

السيد تونغ تشون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، قال: ازدادت حدة التمييز والصراع الناشئين عن الاختلافات الثقافية والدينية وغيرها، كما يتجلى في ما وصفه بالتهديد المتهور من جانب رئيس الولايات المتحدة بتدمير دولة ذات سيادة. إن رد فعل زعيم بلاده على هذا التهديد قد عكس غضب شعب محب للسلام، وإرادته على عدم تقديم تنازلاً أبداً مع الظلم، ولكن للقتال حتى النهاية ضد أولئك الذين يجرؤون على إهانة كرامة قيادتهم، والكشف عن مخططات لممارسة محرقة نووية. ولئن كان بلدهم هو الأكثر استقراراً في العالم، فإنهم كانوا يعاملون دائماً من قبل الولايات المتحدة كأعداء يتعين طمسهم من أجل اتباع نظامهم الأيديولوجي في السعي من أجل مستقبل أكثر إشراقاً.

ان الولايات المتحدة قامت بتدريبات يومية للقوات في شبه الجزيرة الكورية وحولها، بهدف "تغيير النظام"، وفرضت حصاراً اقتصادياً مفرطاً على بلاده، ووصفت اجراءات الدفاع عن النفس بانها "استفزاز"، و "تهديد عالمي". ومثل هذه الإجراءات لم تقتصر على تعزيز عزم بلده على الإسراع ببرنامجه النووي، الذي لم يدفعه إلا التهديد الذي وجهته الولايات المتحدة إليه. أما فيما يتعلق بتعليقات مندوب اليابان، فقد كشفوا ببساطة عن العادة اليابانية المستمرة المتمثلة في تشويه الآخرين لمكاسبهم الخاصة. وينبغي لليابان أن تعتذر بدلاً من ذلك عن عمليات اختطاف النساء الكوريات في الماضي. وقال إن بلده سيضاعف جهوده من أجل الحفاظ على سيادته وكرامته وحقه في الوجود، فضلاً عن السعي إلى صون السلم والأمن الإقليميين، من خلال التوازن مع الولايات المتحدة. ودعا البرلمانات الى التضامن مع شعبه من خلال دعمهم في هذا الهدف.

السيد س. ريباكوف (الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة)، قال: إنه يجب تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مواجهة تصاعد الإرهاب العالمي، والصراع بين الأعراق. بيدَ أن الحوار وحده هو الذي من شأنه أن يعزز السلام والصداقة بين الشعوب. وفي هذا السياق، يتزايد دور المنصات البرلمانية، كما يتضح من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمته التي تتألف من تسعة برلمانات أعضاء. وقد ركزت جماعته البرلمانية الدولية، بفضل تركيزه على تطوير الحوار البرلماني الدولي، خبرة كبيرة في الدبلوماسية البرلمانية، بما في ذلك ما يتعلق بحل الصراعات وحالات ما بعد الصراع. واقترحت علاوة على ذلك، مبادرة لإنشاء يوم دولي للبرلمان، يحتفل به في 30 حزيران / يونيو من كل عام، تكريماً لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي الأولى في باريس في عام 1889. وحثّ على دعم المبادرة.

السيد ن. شاي (.....)، أكد على حقوق المساواة والحريات مكفولة لجميع المواطنين .....، فقال إن تعريف ..... كدولة يهودية ودولة يتعارض مع تنوعها الهائل الذي نشأ عن طريق استيعاب ملايين المهاجرين اليهود من بلدان كثيرة

عبر العالم. كما كانت ..... موطناً لكثير من السكان المسيحيين، المسلمين والدروز، الذين كانوا جزءً ثابتاً من نسيج اجتماعي ملون، كان لديها فقط السكان المسيحيين المتناميين في المنطقة. وقد أثري البلد بالفعل تنوعه، الذي انعكس أيضاً في برلمانه، والتزمت التزاماً ثابتاً بتحقيق المساواة للجميع في ديمقراطيتها المزدهرة. وتتمتع جميع الطوائف الدينية بالاستقلال الذاتي وتشرف على مواقعها المقدسة، بينما يخدم المواطنون من الأقليات في الحكومة والقوات المسلحة، بالإضافة إلى تمثيل ..... في الدبلوماسية وألعاب القوى.

إن خلق مجتمع مشترك بين العديد من المجموعات يتطلب عملاً وحواراً متسقين، حيث نجحت .... جزئياً في تحقيق النجاح، وإن كان السلام الشامل الذي تسعى إليه لا يزال بعيد المنال. وقد حققت ....، في مصارعة قضايا الهوية والتعددية والسلام، تقدماً ملموساً نحو التعددية الثقافية التي توخاها مؤسسوها. بيدَ أن قبول الاختلافات لم يكن دائماً أمرا مثالياً أو مسموحاً به في الأوقات الصعبة وفي بيئة تهددها. ويجب على البرلمانيين أن يتكلموا ضد التعصب وأن يلتمسوا اجتماعاً للعقول والثقافات، لخلق مجتمعات تزدهر بسبب تنوعها – وليس على الرغم من تنوعها. ويجب إنفاذ القوانين ذات الصلة، وإغلاق أي ثغرات من خلال تشريع جديد في التزام حقيقي بتحويل الاختلافات إلى مصدر فخر وطني. ولكن يجب ألا تتوقف الجهود على الحدود الوطنية، لأن الطريق إلى السلام سيكون أقصر معاً.

السيد ج. دودز (لاتفيا)، قال: إن لاتفيا التي تقع على مفترق طرق الجغرافية والثقافية، لطالما كانت موطناً للعديد من الجماعات العرقية، وتكون بذلك قد تعلمت التسامح تجاه مختلف الثقافات وأنماط الحياة والمعتقدات، مع تشكيل هويتها المميزة والحفاظ عليها. ويشكل اللاتفيون أقل من ثلثي السكان، حيث جرى تشجيع الحوار بين الثقافات من خلال التقليد القوي لتدريس اللغات الأجنبية في المدارس، وهو وسيلة مثالية لتعزيز التفاعل الشخصي وتعزيز التسامح والتفاهم بين الثقافات والأعراق الأخرى. وقد لعبت المراكز الثقافية أيضاً دوراً طويلا في توفير الدراسات اللغوية والثقافية. إن الحفاظ على اللغة المحلية وتطويرها، كما هو الحال في لاتفيا، لهما أهمية قصوى في الحفاظ على وحدة المجتمع وسلامته ومنع الحواجز التي تعوق الحوار بين الأعراق. وفي السياق الأوسع، وتماشياً مع شعار الاتحاد الأوروبي "متحدون في التنوع"، اتحد الأوروبيون من أجل السلام والازدهار، في حين أثروا أيضاً بثقافات وتقاليد ولغات مختلفة.

وفي لاتفيا، فصلت الكنيسة والدولة بموجب الدستور، وكانت هناك تقاليد كاثوليكية ولوثرية وروسية أرثوذكسية قوية أقامت حواراً كنيسياً. وعلاوة على ذلك، ظل اللاتفيون متسامحين تجاه الديانات الأخرى. والواقع أن الحقوق المتساوية لجميع سكان لاتفيا، بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الدين، تشكل حجر الزاوية في الدستور ويؤيدها البرلمان بقوة. ومع نشوب صراعات عرقية ودينية في جميع أنحاء العالم، من الضروري تعزيز احترام القيم العالمية للإنسانية

والكرامة الإنسانية والمساواة. ولذلك كان من واجب البرلمانيين أن يستفيدوا على أفضل وجه من الاتحاد البرلماني الدولي، كشكل فريد يوفر منبراً للحوار الواسع والدبلوماسية البرلمانية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ب. اسكتلندا (غيانا).

السيد د. باباديوليس (نائب رئيس البرلمان الأوروبي)، قال: إن التنوع والتعددية هما من الأصول التي يحميها البرلمانيون من خلال دعم الحوار وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والعالمي، من أجل تحقيق الاستقرار. فالتحديات التي لم يسبق لها مثيل كانت تدعو إلى التشكيك في القيم الأساسية، في حين أدت الحرب المدمرة على نحو متزايد إلى زعزعة الاستقرار، وإعادة تعريف الحدود والتشريد الجماعي. وكراهية الأجانب والدعوة إلى التمييز العنصري والديني، قد أُدخلت في الخطاب السائد، بما في ذلك في أماكن العبادة والبرلمانات، حيث كان الذين ادعو النبوة لأنفسهم، والسياسيين غير المسؤولين والشعبيين، يغذون القومية والتطرف بعباراتهم العدوانية.

وقال إن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الدين والعرقية، هو السبيل الوحيد لتمكين البشر من خلفيات متنوعة، وأن الحوار أداة أساسية للتغلب على القوالب النمطية وتعزيز التسامح. والواقع أنه يجب تكثيف الحوار لإيجاد أرضية مشتركة، كما يجب أن يكون التعاون والشمولية من أجل بناء أوجه التآزر والتعاون اللازم لتجميع الثقافات والمجتمعات والأديان المختلفة. وتشمل الخطوات الملموسة نحو السلام والتفاهم، حماية حقوق الإنسان، وتعليم الشباب قيم التعايش السلمي والحوار. وقد عيّن الاتحاد الأوروبي مؤخراً مبعوثاً خاصاً لتعزيز حرية الدين أو المعتقد بعد ضغط من البرلمان الأوروبي، الذي يواصل التأكيد على دور الحوار بين الأديان وبين الأعراق في تعزيز التضامن والتسامح. ونظراً لأهمية التعاون البرلماني تحقيقاً لهذه الغاية، عمل البرلمان الأوروبي بنشاط لدعم جملة أمور منها منع نشوب الصراعات وتسهيل الحوار. ودعا إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق المصالحة وإشراك الشباب في العملية الديمقراطية، مستشهدين في ختام التعهد بحقوق الإنسان الذي تعهد به أولئك الذين ينضمون إلى حملة من أجل حقوق الإنسان#.

السيد ن. إيفانز (المملكة المتحدة)، قال: إنه يستمتع كثيراً بالفرصة التي تتيحها جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي للتحدث مع برلمانيين آخرين، وبينهم الكثير من القواسم المشتركة. وكان وفد المملكة المتحدة المؤلف من 10 أعضاء مختلفون نسبياً من حيث نوع الجنس، والانتماء الحزبي، والمنشأ، والميل الجنسي، ولا شك، الدين. والتنوع مهم. ولد في مدينة حيث كان معظم الناس مؤيدين لحزب العمال، وقال انه بالتالي يصرح كمثلي الجنس قبل الخروج كمؤيد لحزب المحافظين. وقال إن المملكة المتحدة قد قطعت شوطاً طويلاً، ولكن لا يزال يتعين عليها مواصلة ممارسة حقوق المثليين. غير أن الحديث عن التنوع والتسامح والتفاهم لا معنى له ما دام الأفراد يتعرضون للسجن والاعتداء البدني وما شابه ذلك لأنهم مثلي الجنس. وفي حين أن المملكة المتحدة لم تكن لديها جميع الإجابات، فإنه فخور بالانتماء

إلى برلمان يضم أكبر عدد من البرلمانيين المثليين في العالم. وكان فخوراً أيضا بحضور حفل استقبال تم مؤخراً في داونينغ ستريت تحدث فيه رئيس وزراء المملكة المتحدة عن مساهمة المجتمع المحلي للمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتحولين جنسياً في البلد.

وفيما يتعلق بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن المملكة المتحدة تغادر الاتحاد الأوروبي ولكن ليس أوروبا، التي لديها تنّوع في كل بلد من بلدانها. وقال إنه ينبغي الاحتفال بالفوارق، ورحب بجميع من أثروا البلدان. وأعرب عن أمله في أن نرحب ببلدان الاتحاد الأوروبي الذين بقوا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والعكس بالعكس، وأعرب عن شكره للقادمين الذين خدموا المملكة المتحدة على مر الأجيال.

السيد إي. ساني (النيجر)، قال: إن كل حضارة تجد تعبيراً عن طريق جماعاتها العرقية وثقافاتها ودياناتها، وأن الشعوب سعت دائماً إلى تصدير ثقافاتها أو حتى لفرضها على الآخرين. غير أن الاعتراف بالحاجة إلى التعايش السلمي أدى إلى درجة من التسامح تؤدي إلى قبول الاختلافات الثقافية والدينية والعرقية. فالعولمة وما يترتب عليها من عواقب جانباً، لا بد من زراعة التنوع الاثني، العرقي، اللغوي، الثقافي، والديني وحمايته من أجل الجمع بين المجتمعات المحلية، وتحسين العلاقات بين الدول والشعوب، وإيجاد أرضية مشتركة مطلوبة لزراعة التسامح والحوار في على المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية.

والنيجر تفخر بتنوعها العرقي، الاثني، اللغوي، الثقافي والديني. ويكفل دستورها لجميع الطوائف حرية استخدام لغاتها الخاصة، بينما ينص القانون على تمثيل جميع الأقليات العرقية في الانتخابات التشريعية في البلد. وشملت الحكومة أيضاً ممثلين عن جميع الطوائف الوطنية، الذين حافظوا على علاقات ودية، مما أدى دون شك إلى تخفيف التوترات. وفيما يتعلق بالبرلمان، عملت بلاً كلل على مكافحة العنف والتطرف في جماعة بوكو حرام والجماعات الجهادية، بما في ذلك عن طريق التوعية وأنشطة أخرى لتعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز التسامح. ويمثل البرلمانيون النيجيريون الأمة، بدلاً من مجتمعاتهم المحلية، وتكفل الترتيبات المؤسسية والاجتماعية – السياسية للبلد أن يكون الحوار بين الأديان وبين الطوائف واقعاً. ولذلك فإن مؤسسات البلد على استعداد للمشاركة في تعزيز وتطوير هذا الحوار على الصعيدين دون الإقليمي والدولي.

السيدة ب. سامباتيسيري (تايلاند)، لاحظت أن التنوع عنصر أساس في القضاء على العنصرية وكراهية الأجانب والعنصرية، فقالت إن العالم يتزايد صغره من خلال التكنولوجيا والسفر. غير أن العرق، والثقافة والدين لا تزال تفصل شعبها، والحالات الأخيرة في جميع أنحاء العالم هي تذكير صارخ بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به قبل أن يتسنى الاحتفال حقاً بالتنوع. وقالت إن بلدها فخور بإنجازاته في الاندماج الاثني، الاجتماعي والثقافي على مدى

قرون، وهو ما تحقق من خلال تحقيق التوازن الصحيح في تقاليد القبول والتسوية والتسامح. وجميع الثقافات والأديان حرة في ممارسة احتفالاتها، ويعيش الناس من جميع الأجناس ويزدهرون معاً، في وئام واحترام متبادل، مما يثري أسلوب الحياة التايلاندية بطريقة لم يسبق لها مثيل في أماكن أخرى. ومن بينهم عديمو الجنسية الذين يحملون الجنسية التايلاندية، والمشردين من البلدان المجاورة، والعمال الأجانب.

ويجسد الدستور التايلاندي الالتزام بالتنوع الاجتماعي، الذي ينص على المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، دون تمييز، وحرية التعبير الثقافي. وتواصل الحكومة من جانبها اتباع سياسة متعددة الثقافات وكفالة تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة. وجاء الحوار الاجتماعي والثقافي بطبيعة الحال إلى الشعب التايلاندي. وعلى الرغم من صعوبة بدء الحوار مع أولئك الذين يسعون إلى فرض التطرف والعنف والانفصال بغية إقامة دولتهم المستقلة، فإن التنوع والتعددية الشاملين سيظلان يخدمان المجتمع التايلاندي لسنوات قادمة كقوة للتغلب على التعصب، التطرف والكراهية.

وتحدثت السيدة هـ. مارتينز (البرتغال) عن الخطاب الشعبي والقومي الذي يشجع الصراع تحت ستار الدفاع عن الهوية الثقافية والدينية، وقالت إن ذلك اتجاه مثير للقلق يستهدف حصر الناس والاحتفال بالفرقة بدلاً من التنوع. ولذلك يجب على البرلمانيين أن يتصدوا لأخطار الشعبوية الكراهية للأجانب، من خلال التفكير في أسبابها، وإيجاد سبل لتعزيز الانفتاح والحوار الثقافي. واحترام المجتمع التعددي أمر لا غنى عنه للسلام، إذ أن الحوار بين الأديان وبين الأعراق أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في عالم يثير القلق بشكل مزعج، بسبب التوترات المتجذرة غالباً في الدين. وكما قال اللاهوتي هانس كونغ، لن يكون هناك سلام بين الأمم دون سلام بين الأديان، ولا سلام بين الأديان دون حوار بين الأديان.

وفي أوروبا، نشأت التوترات الاجتماعية والسياسية من التدفق الجماعي للاجئين الفارين من مناطق الصراع أو السعي إلى حياة أفضل. وفي هذا الصدد، تعتبر سياسات الهجرة في بلدها مثالاً عن أفضل الممارسات، مما يدل على التضامن مع أولئك الذين يعانون من المعاناة، كما يتم دعم حقوقهم المدنية من خلال تدابير ملموسة لدعم اندماجهم في المجتمع البرتغالي. لقد سعى الشعبويون إلى عكس مسار العولمة التي جعلت الشعوب والثقافات أقرب إلى بعضها البعض، في حين أنه يمكنها أن تواصل الإسهام في رفاه الجميع، شريطة اعتبار التنوع ثراء وليس تهديداً. والمفتاح هو الاستثمار في التماسك الاجتماعي لتعزيز الإحساس بالاحترام للهوية. ويتعين على الاتحاد البرلماني الدولي من جانبه

أن يزيد من تعزيز الحوار، الوساطة والدبلوماسية كوسيلة لتعزيز التنوع الثقافي، وحل الصراعات، والدفاع عن حقوق الإنسان لإيجاد جسور تفاهم من أجل السلام والرفاه العالميين.

السيد ج. إيشانيز (إسبانيا)، قال: نقلا عن اللاهوتي هانس كونغ، إن المجتمع الدولي أكد احترامه للمعتقدات الدينية والرموز الدينية، معترفاً بأن التمييز القائم على أساس الإيمان يسيء إلى كرامة الإنسان ويقوض التعايش السلمي. ومع ذلك، فإن ظهور الأديان المتنوعة في العالم آخذ في الازدياد، ومع ذلك، يجب اعتماد الاختلافات للتغلب على المواقف الدفاعية التي يقودها الخوف. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب وضع أطر وطنية ودولية لبناء الثقة والتفاهم، ويجب بذل جهود تعاونية لإيجاد حلول مبتكرة من أجل السلام والاستدامة، ويجب إيجاد فضاء لاستكشاف الجذور الروحية.

وقال إن الحوار كان دائماً أمراً حيوياً لتحقيق السلام، الذي كان مقدساً، وأن الأمر يتعلق بالناس، وليس الدول، بتعزيز الحوار بين الأديان والاعتراف بالتقاليد الدينية المختلفة. وفي مواجهة تزايد التعصب، التطرف، وكراهية الأجانب، كان هذا الحوار أكثر حيوية من أي وقت مضى. وكان التحدي يتمثل في أخذ أفكار الآخرين على أساس أن أياً منها لا يتفوق على الآخر. ويجب أيضا احترام التنوع الديني وحرية الفكر والوجدان على الصعيد المحلي. وفي تلك النقاط، كان الاتحاد البرلماني الدولي في وضع جيد يتيح له أن يكون نموذجاً، بالتالي يحدد التوجه في هذا المجال.

السيدة أند. بونيل (أندورا)، قالت: إن التعددية الثقافية هي جزء من الثروة الاجتماعية في عالم مترابط حيث يكون التنوع واقعاً راسخاً، إلا أن النمو في التطرف والإرهاب يخلق الارتباك وعدم الثقة في الاختلاف. وفي دولة أندورا الصغيرة، كانت هناك ديانات عديدة والعشرات من جنسيات مختلفة، ولكن السلام الاجتماعي ساد بفضل سياسة الاندماج. ومع وجود أهمية للتعليم لتعزيز الاحترام للتعددية الثقافية والدينية، فإن على السياسيين واجب ضمان وصول الجميع إلى نظام تعليم عام من الدرجة الأولى، يغرس القيم التي تولد التماسك الاجتماعي في التنوع. وفي نموذج تعليم بلده الذي يضم الأنظمة الأندورية، الفرنسية والإسبانية، تم تدريس مادة كتالونية ومواد أخرى بهدف تعزيز الاندماج في نفس الوقت مع الهوية الوطنية، بصرف النظر عن الأصل أو الدين. والتنوع اللغوي في البلد هو في واقع الأمر أحد أغلى أصوله.

وهذه النماذج هي وسيلة لتحقيق المساواة الحقيقية في الفرص والحقوق، التي تشكل أساس التعايش السلمي والحوار. والمساواة أمام القانون، دون تمييز من أي نوع، هي أيضاً مبدأ مكرس في دستور أندورا. بيدَ أن وثيقة بيضاء عن عدم المساواة حددت حالات التمييز بين الجنسين، التمييز العرقي والديني التي تدعو إلى سبل الانتصاف. بيدَ أنه في العالم المعولم، يجب أيضاً توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تعزيز التعددية الثقافية والسلام على الصعيد الدولي، بما في ذلك الاستفادة من منتديات مثل الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز الالتزام بالتعاون من أجل الحوار في الكفاح ضد الكراهية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الحوار فيما بين البلدان، يتسم بأهمية متزايدة ولا ينطوي بالضرورة على مجرد التعبير عن الذات بل أيضاً القدرة على الاستماع.

السيدة أ. ماري ماشادو (كوبا)، قالت: إنه يجب القضاء على جميع أشكال التمييز والتعصب، تماماً كما يجب رفض جميع المذاهب القائمة على التفوق العرقي أو الثقافي، إلى جانب التنميط العنصري، والقذف الديني، وجميع الأعمال المماثلة التي تقوّض كرامة الإنسان، المساواة والعدالة. ويجب احترام التنوع الديني والثقافي من أجل السلام، وتوفير بيئة مواتية لتقرير المصير. وقالت إن الثقافة، بوصفها مصدراً للهوية والابتكار، تشكل عاملاً رئيسياً في تعزيز حقوق الإنسان، التنمية والنمو الاقتصادي. غيرَ أن مشاركة المواطنين في هذه العملية تهددها توسع الشركات المتعددة الجنسيات التي تشوه في نهاية المطاف الأنماط الثقافية من خلال سيطرتها على الإنتاج وتشجيع الاستهلاك بلا تفكير.

وفي كوبا، كان إحياء البيئة المتعددة الثقافات مدعوماً بالإطار الدستوري والقانوني. وقد حقق هدف البلد الطويل الأمد المتمثل في القضاء على التحيزات العنصرية، نجاحات من قبيل تلك التي أثبتها تكوين برلمان بلده؛ ومع ذلك كانت هناك بقايا متبقية من هذا التحيز، واستغلت من قبل الولايات المتحدة في محاولة لإثارة الانقسام الاجتماعي. غير أن التعددية الثقافية والدينية تتقدم على نحو واضح، عن طريق النهج المتناغم الذي اعتمد في السعي إلى الوحدة والمثل العليا المشتركة. ومن ثم فإن كوبا تتباهى بعدد كبير من الطوائف الدينية، ولكل منها أماكن عبادة ومؤسسات خاصة به، على الرغم من أن بعضهم يقاتل من أجل البقاء الاقتصادي، وذلك بفضل الحصار الإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، تواصل كوبا بنشاط حوارها بين الأديان إلى حد كبير، كما يتجسد في استضافتها لاجتماع تاريخي بين زعيمي الكنائس الكاثوليكية والروسية الأرثوذكسية، الذي كان قدوة للدعوة إلى وضع حد للإرهاب والاضطهاد الديني.

السيدة إ. سوليز (الإكوادور)، قالت: إن الإكوادور بلد متنوع ومتعدد الثقافات يضم ممثلين ديمقراطيين، ولكنها تلاحظ أن إعلانات المبدأ المتعلقة بالتنوع الثقافي ليست كافية؛ فإن هذا التنوع، بجميع أشكاله ومظاهره، يجب أن يكون مفهوماً تماماً وينال التقدير من أجل إيجاد الأطر القانونية اللازمة لحمايته. وتحقيقاً لهذه الغاية، كانت الحوارات الأفقية بين جميع الطوائف ذات فائدة حيوية. وفي أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية، تجدد التفاؤل بالتعددية الثقافية بعد اتخاذ تدابير دستورية، وتدابير أخرى لتعزيز الوحدة والتنوع. ومن ثم، فإن الحاجة إلى احترام الحقوق اللغوية وغيرها من حقوق الأقليات الأصلية، قد تم الاعتراف بها حديثاً، حيث أن البرلمانات تكرس في القانون مبدأي الإدراج والتنوع على هذا الأساس. وهكذا فإن واقع التنوع الثقافي في أمريكا اللاتينية مرئي في قياداتها وبرلماناتها.

غير أن هذا الواقع لم ينعكس في توزيع الثروة في القارة، حيث تتأثر النساء، الشعوب الأصلية، والمنحدرين من أصل إفريقي، بشكل غير متناسب بالفقر. ولذلك ينبغي أن يكون الشمول الذي يركز على هذه الجماعات جزءً من مسعى السلام والعدالة الاجتماعية، مع مراعاة أن الديمقراطية تعني احترام الآخرين. ورحبت بجميع الجهود الوطنية الرامية إلى التسوية السلمية للصراعات في منطقتها، التي رفضت بشدة التهديدات الخارجية والتدخل في شؤونها. وهكذا أدانت الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. واقترحت حرية تنقل الناس كموضوع للمناقشة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، ودعت إلى التحول نحو المواطنة المستدامة كوسيلة للمضي قدماً نحو تحقيق التعددية الثقافية الكاملة.

السيد أ. تافاريس كوريّا (كابو فيردي)، قال: إن النمو والتنمية لا قيمة لهما ما لم يشكلان الغاية الكامنة وراء تعزيز التعايش الصحي. غيرَ أنه لم تتحقق فائدة عملية تذكر في هذا الصدد، على الرغم من التركيز الوطني والدولي المتكرر على تعزيز وحماية قيم مثل الوئام، السلام، عدم التمييز، واحترام الاختلاف. ولذلك رأى شباب العالم للأسف أن الأهداف المرجوة لم يتم تلبيتها بعد، مما يشكك في اتباع النهج التجميلية والنفاقية في كثير من الأحيان. وقد حان الوقت لإعادة تقييم ووضع استراتيجيات جديدة وأكثر فعالية، بدءً من اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز التعددية الثقافية من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق.

وينبغي للبرلمانيين أن يقودوا هذا العمل من خلال وضع وتنفيذ صكوك قانونية قوية لتشجيع التعددية الثقافية وإعمال حقوق المواطنين في هذا المجال. وفي حين أن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية الوطنية، فإن الأصل الرئيس للبلد هو دائماً شعبه. ومع تحسن التعليم والتدريب، ستعزز فرص المشاركة الاقتصادية والسياسية. وسيشعر المواطنون بدورهم بقدر أكبر من الاحترام، ويكون لديهم شعور أكبر بالانتماء إلى مجتمعاتهم المحلية، الأمر الذي من شأنه أن يدفعهم إلى الانخراط بشكل استباقي في بناء أمم عادلة، متقدمة، وشاملة توفر الوعد بالسلام وتمنح فرصة للجميع. إن سكان بلده الصغير والعلماني، الذين يحتفلون اليوم بمناسبة مرور 25 عاما من الديمقراطية، يعيشون معاً في وئام بموجب دستور يكفل ويحمي حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الدين. وفي الختام، شدد على الضرورة الدولية لتعزيز التعددية الثقافية من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، وتعزيزها بآليات فعالة أخرى بالإضافة إلى ذلك.

السيد ر. مونوار (إندونيسيا)، قال: إن الدين والعرق عنصران أساسيان من عناصر الهوية بالنسبة للكثيرين، وأن المهمة المشتركة لتعزيز السلام والتعددية العالميتين، تنطوي على مسؤولية إقامة علاقات وثيقة ومحترمة مع الآخرين من مختلف المعتقدات والأعراق. وباعتبار إندونيسيا واحدة من أكثر دول العالم من حيث التنوع العرقي، فقد كان تعدد الثقافات والتعددية في دمها الوطني. ومنذ الاستقلال، عاش شعبها أيضاً بشغف تحت شعار الوحدة في التنوع، الذي كان

أساس السلام والعدالة والتنمية المستدامة، بل البقاء الوطني. وفي عام 2012، برهن الحدث البرلماني الذي استضافه الحوار بين الأديان، على التزام ورغبة شعوب مختلف الأديان والمعتقدات والأعراق في الدخول في حوار بناء، تعزيز روح الثقة المتبادلة، الاحترام، التفاهم والتسامح.

وفي حين جرى التشديد على ضرورة تكثيف الحوار فيما بين المجتمعات المحلية في إندونيسيا كوسيلة لمنع نشوب الصراعات، لا تزال هناك تحديات، مثل التمييز العرقي والمشاعر الدينية التي يزيد من تفاقمها الافتقار إلى التعليم والتمثيل الضحل للقيم الدينية والمعايير الثقافية. ومما يؤسف له، أن استيعاب جيل الشباب لهذه المواقف يزيد من خطر العنف في المستقبل. وشملت الإجراءات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار على الصعيد العالمي من خلال الحوار بين الأديان، الأعراق والثقافات ما يلي: حثّ مشاركة الزعماء الدينيين في تعزيز التعددية والتسامح والتعايش السلمي؛ تعزيز التعليم الجامع على جميع المستويات؛ العمل باستمرار على التخفيف من وطأة الفقر عن طريق ضمان المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية للأقليات؛ إشراك الناس في الحوار مع القادة الثقافيين والدينيين؛ تحديد السبب الجذري للتطرف الديني؛ وتعزيز دور وسائط الإعلام في القضاء على التحيز، التمييز ضد المرأة، الشوفينية، والتطرف وجميع أشكال التعصب والتمييز الأخرى.

السيد ف. رابي (بنغلاديش): قال إن احترام التنوع الثقافي من بين أفضل الضمانات للسلم والأمن الدوليين، إلى جانب التسامح والحوار والتعاون في جو من الثقة والتفاهم المتبادلين. وفي ولاية راخين في ميانمار، وصف العنف الشديد والاضطهاد الذي تعرضت له أقلية الروهينيغيا بأنه مثال على التطهير العرقي. وكانت نتيجة تلك الإجراءات هجرة جماعية للروهينغيا إلى بنغلادش، التي كانت تستضيف بالفعل مئات الآلاف من الذين فروا في وقت سابق. واعرب عن امتنانه للمساعدة الغوثية والمساعدات الضرورية لإنقاذ حياتهم من جميع الجهات لتخفيف معاناة النازحين الروهينغيا. ومن جانبها، نظمت حكومة بنغلادش الغذاء والمأوى والرعاية الطبية للاجئين.
وكانت بنغلادش بالفعل بلداً يعمل، تمشياً مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، على تعزيز مجتمع سلمي وشامل للجميع من أجل التنمية المستدامة. حيث وجدت مواقع ثقافية ودينية مختلفة في جميع أنحاء الأرض، بينما يحظر الدستور التمييز على أي أساس، ويكرس الحق في ممارسة أي دين وممارسته ونشره، فضلاً عن حق جميع الطوائف الدينية في إنشاء مؤسسات دينية خاصة بها. وأضاف أن البلد يسعى في الواقع إلى تحقيق تنميته الوطنية ومشاركته في الشؤون العالمية على أساس التعايش السلمي، العدالة الاجتماعية، التحرر من الفقر والجوع والاستغلال والعدوان. وبينما أن لدى الناس ديانات ولغات وألوان مختلفة، إلا إنهم جميعاً ينتمون إلى الجنس البشري.

وقال السيد ل. ف دويك غارسيا (كولومبيا)، عضو برلمان الأنديز، إن الحوار البنّاء أساسياً في عملية السلام في بلده، لتحقيق الاتفاق التاريخي، بشأن العدالة الانتقالية الذي شهد نهاية 50 عاماً من الصراع المدمر مع آلاف عديدة من الوفيات والتشرد الداخلي الواسع النطاق. وبموجب ذلك الاتفاق الفريد، قام أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية بنزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. كما تم تعيينهم لإنشاء حزب سيشارك في الانتخابات في البلاد. وقد تابع المجتمع الدولي عملية السلام وأيدها، مما ساعد على تعزيز نجاحه.

إن حقيقة أن الكثير من صراعات العالم كانت ناشئة عن اختلافات دينية أو عرقية، أبرزت أهمية الحوار بين الأديان وبين الأعراق في بناء السلام. وينبغي ألا يكون التنوع الثقافي سبباً للاستبعاد. ويجب أن يكون هناك احترام متبادل وقبول داخل المجتمعات وفيما بينها، مع عدم وجود ثقافة واحدة تسيطر على ثقافة أخرى، ولا تمييز على أسس دينية أو عرقية أو لغوية أو غيرها. ويجب على الحكومات، من جانبها، أن تعترف بالخصوصيات الثقافية لشعوبها وأن تعمل على تغيير المواقف، بحيث يأخذ جميع الأفراد مكانهم الصحيح في المجتمع.

السيدة ز. غريكاني (مولدوفا)، قالت: إن الصراعات القديمة، في جميع أنحاء العالم، يجري إحياءها وإشعالها في صراعات عرقية ودينية جديدة، بما في ذلك في بلدان مولدوفا المجاورة، التي تضعف نفسها بسبب المؤامرات السياسية وعدم الاستقرار. وقالت إن العوامل الداخلية والخارجية هي المسؤولة عن الصعوبات التي تواجهها بلدها، بما في ذلك الصعوبات التي تنشأ نتيجة للالتزامات الملزمة بموجب اتفاقات تهدد قيمها التقليدية والثقافية والمسيحية، وقد تم إبرامها بطريقة غير ديمقراطية. وقد ساعد الموقع المحوري لمولدوفا بين الحضارات المختلفة، على إرساء تقاليدها للتعددية الثقافية والتسامح بين الأعراق، إلا أن الأوقات المضطربة أدت إلى نشوب نزاعات بعد عقود من التعايش السلمي والمتناغم بين شعوبها المختلفة. بيدَ أنه بفضل الجهود الوطنية والدولية المتضافرة، تتزايد الآمال في التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع الذي طال أمده في ترانسنيستريا.

وعلى النقيض من ذلك، أمكن تفادي نشوء نزاع بين الطوائف العرقية في جنوب مولدوفا بطريقة مثالية، من خلال الإجراءات الحكيمة لكلا الجانبين، إلى جانب مساعدة الجهات الفاعلة الخارجية. وكان للكنيسة الأرثوذكسية دور أساس في مواءمة العلاقات بين الطوائف العرقية في مولدوفا التي تواجه في الوقت نفسه حماية عالمها العرقي الآن، حيث يعيش أكثر من نصف قوته العاملة النشطة في أماكن أخرى. وعلاوة على ذلك، تبذل محاولات لتقويض اللغة المولدوفية – التي يتحدث بها نحو ثلاثة أرباع السكان – كوسيلة لتدمير الأمة. وقد أثبت التاريخ الحديث بصورة

مقنعة، أن التنمية تعتمد على التفاهم بين الأديان وبين الأعراق. فالبشر يحتاجون إلى بعضهم البعض، ولذلك يجب توحيد الجهود للتغلب على الخلافات، ومن ثم تحقيق التفاهم المتبادل والسلام والازدهار.

السيدة م. كينر نيلن (سويسرا)، قالت: إن سويسرا، بوصفها بلداً متعدد اللغات يضم أربع لغات وطنية، تتبنى مبدأ التنوع الثقافي. وفي حين أنه لا توجد أقليات في حد ذاتها، يمكن لجميع المواطنين أن يعتبروا أنفسهم أقلية، لأن لكل منهم شيئاً مختلفاً عن البقية. وبمقتضى الدستور السويسري، فإنهم مطالبون بالعيش معاً في تنوعهم، واحترام خصائص الآخرين، وإظهار التضامن، وإظهار الانفتاح على العالم.

وفيما يتعلق بالحوار بين الأديان، قالت إن تجربتها في المؤتمر الأول لقادة الأديان العالمية والتقليدية في كازاخستان، تركت انطباعا مذهلاً عنها، مثلما نشر مؤخراً كتاب بعنوان "*المشاركة المسيحية مع الإسلام: الرحلات المسكونية منذ عام 1910*". ومما يؤسف له أن السلطات اضطرت مؤخراً في سويسرا إلى إغلاق مكان للعبادة يستخدم للتحريض على الكراهية والصراع باسم الدين. وفيما يتعلق بالحوار بين الأعراق، علق متكلم سابق في المناقشة على أنه يجب على السياسيين أن يكونوا قدوة يحتذى بها عند الاتصال في مناقشاتهم البرلمانية، في حين أن سلوك الأعضاء في بعض الأحيان خلال هذه الجمعية كان بعيداً عن المثالية في هذا الصدد. وينبغي للمشاركين بدلاً من ذلك أن يهتموا بقدر أكبر بالاستماع إلى الآراء التي أعرب عنها آخرون. وأوصت بزيارة إلى المعرض الجانبي المتعلق بقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة، السلام والأمن، الذي أظهر الدور البارز الذي تضطلع به المرأة في جهود السلام، واختتمت كلمتها بالإشارة إلى المثل الهندي: الذين يتكلمون كثيرا لديهم أقل وقت للتفكير.

السيد إ. ر. الكواري (قطر)، قال: إن الأحداث والتحولات التي تحدث في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط، تؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز التعددية الثقافية من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق. وعلى الرغم من وجود اتفاقيات ومعاهدات دولية تكفل حقوق الشعوب في تقرير المصير، فإن بعضها ما زال يعاني من القمع في ظل الديكتاتوريات. وكانت النتيجة عدم الاستقرار الذي وفر أرضاً خصبة للتطرف وظهور جماعات إرهابية تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. غيرَ أنه لا يمكن أن يكون هناك حوار بدون الديمقراطية، احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وسيادة الشعوب والدول.

وتعمل قطر على تعزيز دعائم السلام، الاستقرار، سيادة القانون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ورأى أن بناء الدولة يتحقق من خلال التعاون، الاحترام المتبادل والتعايش، بغض النظر عن الدين، الثقافة، والعرق. ومن ثم، فقد أقامت، بالإضافة إلى استضافتها المنتظمة للمؤتمرات الدولية للحوار بين الأديان، مركز الدوحة الدولي للحوار بين الأديان من أجل تعزيز ثقافة الحوار، القبول والتعايش السلمي بين الأديان. كما أنشأت مركز الدوحة لحرية الإعلام

لتعزيز حرية الإعلام كحق من حقوق الإنسان. ودعا الأعضاء إلى الانضمام إلى إدانة جميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك الفظائع الجبانة التي ارتكبت مؤخراً في مقديشيو، والتي أضرت بشدة بسفارة بلده، وأحسبت القائم بالأعمال بين ضحاياه. وستستمر هذه الأعمال ما دام الجناة ومؤيدوهم يواصلون الفرار من العدالة، وإيجاد ملاذ آمن في الدول التي تعزز الإرهاب. الذين يجب محاسبتهم بدلاً من ذلك.

السيد أو. هاف (الدانمرك)، قال: إن من المهم، في عالم يشهد تغيراً جذرياً، أن يَظهر الحوار البنّاء واحترام الآخرين والمجتمعات. غيرَ أنه يتم تقويض هذا الحوار، إذا كذب الأفراد عن الآخرين، ونشروا أخبارا مزيفة، وأرسلوا تغريدات حول قضايا معقدة، وحول الناس. من ناحية أخرى، كان من الممكن إيجاد حلول، إذا شجعت البلدان الحوار والتواصل مع الآخرين. ويجب أن تكون التجارة بين البلدان منصفة وأن تراعي الاختلافات في التنمية والتكنولوجيا. وقد أدت عدم المساواة العميق في توزيع الثروة والموارد إلى إضعاف إمكانيات التنمية من أجل المصلحة العامة.

ويجب على كل مواطن أن يعزز الاندماج من خلال احترام الجميع، بما في ذلك عند التحدث إلى زملائه من البشر أو فيما بينهم، في حين أن التعاون الدولي سيساعد الدول على مكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الساخر للبؤس. وينبغي أن تساعد الدول بطبيعة الحال أولئك الذين تتعرض حياتهم للخطر، دون تشجيعهم على التخلي عن ثقافاتهم ولغاتهم المألوفة، وبلدانهم الأصلية، وتحسين الفرص حتى يتمكن الناس من دعم أسرهم. وفي العالم الغربي، نشأت التنمية في المقام الأول من خلال نية معلنة من الحرية، المساواة، والتضامن كقوى لخلق الفرص والاحترام. ويتمثل جزء حيوي من عملية التنمية وإرساء الديمقراطية في احترام جميع الأقليات. والواقع أن معاملة الأقليات هي الاختبار الأساسي لأي مجتمع. وإذا استبعدت الأقليات وحرمت من الاحترام، فإنها لن تشعر بأي مسؤولية تجاه مجتمعها المباشر، كما أنها لن تسهم في المجتمع الأوسع عموماً.

السيد م. تاسنر فاتوفيك (سلوفينيا)، قال: إن إعلان مدينة كيبيك أعاد تأكيد اعتقاد الاتحاد البرلماني الدولي بأنه يمكن تحقيق التفاهم والقبول المتبادلين كضمانات للتقدم والرفاه للبشرية في عالم مترابط ترابطاً وثيقاً. غيرَ أن تزايد عدد حالات الأزمات والصراعات في جميع أنحاء العالم، يشير بوضوح إلى أن الوضع الراهن في العلاقات الدولية والمصالح الجيوسياسية لم يعد قابلاً للتطبيق. ولكي يكون الناس أحراراً ومتساوين فعلاً في الحقوق، يجب أن تستمر المعركة ضد الفقر وعدم المساواة والتمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو التوجه الجنسي. ويجب أيضاً إعادة توزيع السلع

والثروات بصورة عادلة وعلى قدم المساواة. ولا يمكن تحقيق التطلع إلى إقامة مجتمعات شاملة ومتسامحة إلا من خلال حملات من أجل هذه الحقوق الأساسية.

وبموجب الدستور السلوفيني، فإن الدين والدولة منفصلان، ويكفل لجميع المواطنين حرية التعبير عن معتقداتهم الدينية وغيرها من المعتقدات. وفيما يتعلق بالحفاظ على ثقافات الأقليات وحيويتها وتنميتها، ينبغي التركيز على تلبية الاحتياجات المحددة لتلك المجموعات، وعلى زيادة قبول المجموعات الجديدة. والواقع أن الانفتاح والإيثار لهما أهمية خاصة في العصر الحالي للهجرة الجماعية بسبب الصراعات وغيرها من العوامل. وقبل كل شيء، يجب أن تتوقف الصراعات بين الشعوب، وأن يحل محلها التفاهم المتبادل والقبول. وبصفتهم ممثلين عن الشعب، يجب على البرلمانيين أن يكونوا مثالاً على أعمالهم، بما في ذلك الدفاع عن المساواة في الحقوق، الحريات للجميع، وتعزيز الحوار والتعاون الأوثق كوسيلة للتغلب على الصراع. وفي هذا الصدد، يجب عليهم أيضاً إشراك المواطنين في العمليات الديمقراطية، والعمل على تحقيق المساواة العالمية وسد الفجوات الثقافية التي لم تكن في نهاية المطاف أكثر من نفسية.

السيد م. توماسوني (سان مارينو)، قال: إن على البرلمانيين أن يفكروا في التحديات الراهنة وأن يشككوا في قدرتهم على التنبؤ بالتحولات الاجتماعية – الثقافية والسياسية الجارية ومعالجتها. وقال إن العولمة تخلق اختلالات اقتصادية غير مستدامة سياسياً وغير مقبولة من الناحية الأخلاقية. فبدون ثقافة جديدة قادرة على الحد من أوجه التفاوت والاضطهاد، ستحدث مذبحة حقيقية، تضر بالطبيعة، وتوفر أرضية خصبة للإرهاب. ولذلك، يلزم إعادة التفكير بجدية، بطريقة تأخذ في الاعتبار الثقافات والهويات واحتياجات الاستدامة. علاوة على ذلك، فإن تأثير التكنولوجيات الجديدة يتطلب أشكالا جديدة من الحكومة والتشريعات المنبثقة عن الحوار بين الأشخاص ذوي الهويات والثقافات المختلفة. وفي مواجهة تحديات الهجرة التي تميز المجتمعات بشكل متزايد، يجب على السياسيين أن يسعوا إلى تحقيق التوازن بين العلاقة بين التنوع الثقافي والهوية الفردية، مع تحديد استراتيجية التكامل التي تتيح التعايش السلمي بين الناس من خلفيات ثقافية مختلفة.

وفي السعي إلى التوحيد، فرضت العولمة نموذجاً ثقافياً واحداً فوق كل شيء آخر. ولذلك كان من الأهمية بمكان الحفاظ على التعددية الثقافية بما يتماشى مع مبادئ الديمقراطية، حقوق الإنسان، قواعد الاحترام، عدم التمييز، السلام والعدالة، غير أن الكثيرين دافعوا عن حقوق الإنسان في الوقت الذي كانت فيه القوى المحركة للتغذية هي العكس. ومن شأن هذه المبادئ والقواعد أن تحظى بأقصى قدر من الفعالية من خلال احترام القانون الدولي، فضلاً

عن تعزيز الحوار بين الثقافات والحوار بين الأديان، كخريطة طريق نحو عملية إدماج تحمي الهوية الثقافية وتمنع الصراعات الناجمة عن تعدد التعددية. ولذلك يجب على البرلمانيين، من ضمن جملة أمور، تعزيز احترام الحقوق الأساسية والديمقراطية، والاستثمار في التعاون الدولي والدبلوماسية الثقافية، والعمل بكل الوسائل لإدراجها وكل ما ينطوي عليه ذلك.

وقال السيد ج. تشاغونون (الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية) إن منظمته نشطة بشكل خاص في تعزيز التنوع الثقافي، وأن هناك عدة آلاف من اللغات يتحدث بها العالم، بالإضافة إلى الآلاف من اللهجات. فالتنوع هو في الواقع سمة متأصلة في الإنسانية وتراث مشترك يتم الاحتفال والاحتفاظ به، ولا سيما في العصر الرقمي الحالي، حيث يبرز الاختلاف الترابط أيضاً. غيرَ أن العالم الافتراضي الجديد يمكن أن يساعد على تحسين التفاهم المتبادل، ولهذا الغرض تعمل منظمته على تنسيق التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك ضمان استفادة الصناعات الثقافية من الازدهار الرقمي بقدر الشركات المتعددة الجنسيات.

ويمكن أن تساعد الوظائف ذات الأجور الجيدة في مجال التكنولوجيا الرقمية أيضاً على الحد من أوجه عدم المساواة، شريطة أن يدرس الشباب، ولا سيما الفتيات، المهارات الرقمية كجزء من تعليمهم ويشجعهم على الانخراط في القطاع الرقمي. وينبغي أيضاً توجيه التمويل إلى بناء البنية التحتية اللازمة لتوفير إمكانية الوصول بأسعار معقولة للجميع إلى الإنترنت، خاصة وأن كل وظيفة تنشأ في مجال الابتكار، يمكن أن تولد أربعة أضعاف العدد في القطاعات الأخرى. ويمكن لهذه التدابير أن تعزز الاستقرار الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة، التي تشكل عناصر للتعايش السلمي. وفي عالم من الحريات المدنية والسياسية المتدهورة باستمرار وتآكل الثقة في المسؤولين المنتخبين، يجب على البرلمانات أن تنخرط أكثر مع الجمهور، من خلال مبادرات مثل الالتماسات والمشاورات عبر الإنترنت. وقد مكنت الابتكارات الرقمية من هذا النوع من الشفافية والحوار، مما عزز بدوره الاستقرار اللازم للسلام. ولذلك يجب بذل الجهود لتسخير الثورة الرقمية لتعزيز التعددية الثقافية والسلام العالمي.

رفعت الجلسة الساعة 6:40 بعد الظهر.

جلسة يوم الثلاثاء 17 تشرين الأول / أكتوبر

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 2:40 بعد الظهر. مع تولي السيدة ف. ماتفينكو، رئيسة الجمعية، رئاسة الجلسة.

البند 7 من جدول الأعمال

إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار

(A / 137/7-DR)

وجه الرئيس الانتباه إلى مشروع القرار المتعلق بالبند الطارئ (A/137/7-DR).

السيدة س. ف. حسيني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، *مقرر لجنة الصياغة*، عرضت مشروع القرار، فقالت إن المناقشة العامة بشأن البند الطارئ أتاحت فرصة لتبادل نواحي القلق، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم شعب الروهينيغيا. ولدى إدانة العنف بشدة، دعا المشاركون حكومة ميانمار إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية فوراً إلى المناطق المتضررة، وناشدوا باتخاذ إجراءات دولية سريعة للتخفيف من معاناة شعب الروهينيغيا وتسهيل العودة الآمنة للاجئين الروهينيغيا إلى ديارهم.

وقد أعدت لجنة الصياغة، التي تتألف من أعضاء وفود استراليا، بنغلادش، بنن، كندا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المكسيك، المغرب، سلوفينيا والسودان، مشروع قرار هام يعكس الاهتمام الحقيقي للمجتمع البرلماني العالمي بتعزيز نهاية لمحنة الروهينيغيا. والأمل هو أنه إذا ما اعتمد، فإنه يمهد الطريق للتعاون الوثيق بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان ميانمار في معالجة المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان على النحو المبين. وأثنت على مشروع القرار لاعتماده.

وقالت الرئيسة إنها تعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار.

وقد تقرر ذلك.

وقال مندوب من ميانمار إن اللغة والمطالب القوية المنصوص عليها في القرار قد تؤدي إلى نتائج عكسية وغير متسقة مع الواقع على الأرض. إن المهمة الشاقة لحل هذه الحالة تتطلب المزيد من الوقت والمساحة، فضلاً عن تفهم المجتمع الدولي ومساعدته. ولذلك فإن وفده ينأى بنفسه عن نص وروح القرار.

وقال مندوب من الصين، يدين العنف ضد شعب الروهينيغيا، إنه يتطلع إلى تطبيع الوضع بسرعة، الأمر الذي ينطوي على تعقيد القضايا العرقية والدينية القديمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بدوره من خلال تشجيع الأطراف

المعنية على مواصلة الحوار كوسيلة للمضي قدماً في حل الأزمة ومشكلة اللاجئين الروهينيغيا. ولما كان الأمر كذلك، فإن لدى وفده تحفظات بشأن بعض جوانب القرار.

وقال الرئيس إنه سيتم الإحاطة علماً بالتحفظات التي تم الإعراب عنها، وذكر أن القرار قد اعتمد بتوافق الآراء.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام
من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق

استئناف المناقشة

دعا الرئيس المتحدث الخاص، السيد أ. عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، إلى مخاطبة الجمعية.

قال السيد عثمان التويجري (المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – الإيسيسكو): إن التعددية الثقافية هي سمة دائمة للمجتمعات البشرية التي تضم أشخاصاً من مختلف التوجهات، الخلفيات، المعتقدات، الأعراق واللغات ، مما أدى بدوره إلى إنتاج الخصائص الثقافية والروحية وغيرها من الخصائص التي أعطت المجتمعات هويتها الفريدة. والواقع أن الثقافة، كما ورد في الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 2001، اتخذت أشكالاً متنوعة عبر الزمان والمكان، وهي تجسدت في الطابع الفريد والتعددي لهويات المجموعات والمجتمعات التي تشكل البشرية.

كان للثقافة الإسلامية التي تعود لقرون طويلة تراث غني ومتنوع، يقوم على الحوار والتقارب والتعايش بين أتباع الدين والمجموعات الطائفية والأعراق. مفهوم الفارق، بما في ذلك الدين والأخلاق والأفعال، في الواقع ذكر في القرآن الكريم. إن هذا الاختلاف، الذي تدره الحكمة الإلهية، كان نعمة لم يكن الكثيرون على علم بها. وكما نتعلم من التجربة، كان الحوار خياراً حكيماً يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأهداف النبيلة التي رفعت البشرية، وحققت تقدماً وأوجدت مستقبلاً متيناً. كما أسهم الحوار الجاد والبنّاء بين الثقافات والحضارات وأتباع الدين، إسهاماً كبيراً في تعزيز السلام العالمي وقيم التعايش السلمي. إن الحوار الأقاليمي وفيما بين الأعراق هو أهم عنصر من عناصر هذا التعايش، القائم على مبادئ الديمقراطية والمواطنة البشرية، وهو المقدمة الأساسية لبناء عالم جديد خالٍ من الحروب والأزمات لخدمة المصالح العليا لجميع الشعوب.

وكان الحوار أكثر حيوية من أي وقت مضى في المناخ العالمي الحالي للحروب الأهلية والأزمات المستمرة، ناهيك عن القتل والتشريد العنصري والديني الناجم عن التعصب الأعمى والكراهية المريرة. ولم يكن من شأن هذه الكوارث المروعة أن تحدث لو ساد الحوار البناء، وسخّرت التعددية الثقافية والدينية على نحو فعال لتعزيز الحوار الأقاليمي، وفيما بين الأعراق، وفيما بين الحكومات والشعوب. والأهم من ذلك، أنه لو كانت الحكومات قد شاركت في حوار إيجابي، جاد وناجح، فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لن يكون قد فشل في مهمته في صون السلم والأمن الدوليين. وأعرب عن أمله في أن ينتصر الخير على الشر لإيجاد عالم أكثر إنصافاً، وأكثر أمناً، وسلاما تعيش فيه جميع الشعوب بكرامة خالية من القمع، في مجتمع عالمي يسود فيه احترام الآخرين.

وشكر الرئيس السيد عثمان التويجري على عرضه المستنير، ودعا المندوبين إلى مواصلة بياناتهم بشأن موضوع المناقشة العامة.

السيد ل. كوفير (هنغاريا)، قال: إن الهوية الثقافية هي أصل لا ينفصل عن الهوية البشرية. سعى البشر إلى خلق المجتمعات المحلية التي توفر لهم الأمن والحماية، والاندماج فيها. وقال إن الحفاظ على التنوع الثقافي ينطوي بالضرورة على حماية الحق الأساسي في دعم الهوية المتأصلة في الثقافة المشتركة، بما في ذلك الدين. وبدون وعي بالقيم المشبعة بالثقافة، كان الأفراد غير قادرين على الاعتراف بمصالحهم، مناصرتها، والدفاع عنها. غير أن مجتمعات الأقلية تتعرض للتهديد، إما نتيجة لانعكاسها على الدفاع عن نفسها أو محاولات سلبها لثقافتها وهويتها من أجل تحطيمها إلى وحدات اقتصادية فقط. وفي الوقت نفسه، تزايد استخدام الصراعات الثقافية، الدينية، والعرقية للتشكيك في شرعية الأمم، الأديان، والثقافات بغية تقويض سيادة الدول.

وفي مثل هذه الظروف، كان الحوار ضرورياً لمواجهة التهديد الذي تمثله الشبكة العالمية لمراكز السلطة الخاصة السرية التي تفتقر إلى ولاية المجتمع المحلي، وتعتمد بدلاً من ذلك على الموارد المالية لعرقلة توازن القوى في الحكومات المنتخبة ديمقراطياً. إلا أن انتصار تلك السلطات على الشرعية الديمقراطية ظل محبطاً، بسبب الرغبة الطبيعية للبشر في السيطرة على مصيرهم. وفي تلك الحرب نفسها ضد التنوع، كان المهاجرون والبلدان المضيفة ضحية للتلاعب، مع التهميش كما هو مصيرهم المشترك في نهاية المطاف. ويتحمل البرلمانيون المسؤولية الرئيسية عن وقوع النزاع وحله. ومع ذلك، فإن المعركة الحقيقية تقع بين أولئك الذين يدافعون عن التقاليد، الأديان، والقيم، وأتباع العدميّة الذين رفضوا كل هذه المبادئ. وقال إن التنوع الطبيعي لا يشكل عقبة أمام الازدهار، وإنما هو مورد. ويجب أن يكون الطموح تحقيق الإنصاف وليس التفرد من أجل الأجيال الشابة ومستقبلهم.

السيد ت.شافيري (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، قال: إن التنوع العرقي، الثقافي، اللغوي والديني لا يقل أهمية عن التنوع البيولوجي في بقاء الأرض. والواقع أن تنمية الحضارة تنبع من هذا التنوع، في حين أن العولمة تؤكد الترابط والاعتماد المتبادل بين مختلف الثقافات، الأعراق والأديان. بيدَ أن التناقض هو أن التنوع والاختلاف والشمولية يعززان التنمية والرفاه الاجتماعي، في حين أن التعصب وكراهية الأجانب والتطرف يهددان السلام في الوقت ذاته. فأي صراع بين الحضارات هو أكثر من ذلك، بسبب غياب الحوار أكثر من الاختلافات الثقافية وغيرها من الاختلافات التي يجب احترامها وفقاً للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وبالنظر إلى مهامها التشريعية والتمثيلية والإشرافية، توفر البرلمانات المكان المثالي لهذا الحوار.

وقال إن بلده يقوم ببناء مجتمع متعدد الثقافات، متعدد الأعراق، ومتعدد الثقافات حقاً يسهم الجميع في تنمية جميع الفئات على جميع المستويات. فقد كانت في الماضي تعصف به حرب أهلية كبرى بين بعض جماعاته العرقية الكبيرة، وبفضل الحوار الذي ساعده فيه أصدقاء دوليون، ولكنه ظل يدرك الجروح المؤلمة التي استمرت في المنطقة من الصراع العرقي والديني الذي شن بعد حل يوغوسلافيا السابقة. ولذلك نظمت مؤتمرات دولية مختلفة بشأن الحوار بين الأديان والحضارات، مما ساعد على تحقيق الاستقرار في المنطقة وخارجها. فالحوار والتعاون يحتاجان بالفعل أكثر من أي وقت مضى لمواجهة التحديات الراهنة، بما في ذلك أزمة المهاجرين، التي تغذي التطرف وكراهية الأجانب والتعصب. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جميع الأفراد ينتمون إلى نفس الجنس البشري، بصرف النظر عن خلافاتهم.

قالت السيدة ف. بوستريو (المديرة العامة المساعدة لمنظمة الصحة العالمية – منظمة الصحة العالمية): إن التعاون الذي طال أمده بين منظمتها والاتحاد البرلماني الدولي، قد أثبت أن الحوار البنّاء هو أقوى ضمان لصلة وثيقة بين العلم والسياسة. ولا جدال في أن دور البرلمانيين في تحسين الصحة، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال والمراهقين، بما في ذلك في حالات الطوارئ. غير أن المساواة بين الجنسين ظلت هدفاً عالمياً. وكانت النساء والأطفال الذين يعيشون في تلك الأماكن معرضون للمخاطر بشكل خاص، في حين أن المراهقين في أماكن أخرى يحملون العبء الأثقل، على نحو ما تشير إليه الإحصاءات المتعلقة بوفياتهم لأسباب يمكن الوقاية منها أو علاجها في الغالب. وتضرر المراهقات والشابات بوجه خاص من فيروس نقص المناعة البشرية، في حين أن المضاعفات أثناء الحمل والولادة هي السبب الثاني لوفاة الفتيات في أواسطهن إلى سن المراهقة المتأخرة، حيث يتعرض عدة ملايين منهن في كل عام لعمليات الإجهاض غير المأمونة. وهناك ملايين من الفتيات متزوجات ولديهن أطفال، بما في ذلك تحت ضغط اجتماعي، بينما أصبح آخرون حوامل خارج إطار الزواج. كما أن حالات العنف القائم على نوع الجنس والممارسات

التقليدية الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، كانت أعلى من بين الملايين من النساء والفتيات في سن الإنجاب اللواتي يعشن في حالات الطوارئ.

وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة جميع هذه المسائل، وبالقيام بذلك بشكل حيوي، من أجل العمل مع المجتمعات المحلية وقادتها. ويحتاج البرلمانيون إلى تعزيز هذا الحوار ووضع القوانين والسياسات وفقاً لذلك، بما في ذلك عن طريق جعل قضية صحة المراهقين أساسية في جداول الأعمال الوطنية والعالمية. ومن خلال وظائفهم الرئيسية، يتمتع البرلمانيون بسلطة تغيير حياة النساء والمراهقات ومستقبلهن في حالات الطوارئ، من خلال العمل باعتبارهم صوتهم لضمان الاستماع إلى احتياجاتهنّ الصحية ومعالجتها.

السيدة إيندوزا فرناندیز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، قالت: إنه منذ أكثر من 500 عام، منذ الغزو الاستعماري لأمريكا اللاتينية، الذي أبيد فيه شعوب بأكملها، ونهبت أراضيها في ظل ظلم تاريخي، يجب ألا ينساه ذريتها أبداً. واحتفل الغزاة بالذكرى السنوية للغزو كانتصار، بينما احتفل في بوليفيا بأنه يوم إنهاء الاستعمار، وذلك بفضل مبادرة أول رئيس للشعوب الأصلية في البلد. ومن الأهمية بمكان أن هذه المبادرة تشير إلى انتصار سكان البلد الأصليين في التغلب على التمييز، القمع، والفقر الذي تعرضوا له منذ وقت طويل.

وقالت إن بلدها قد قطعت شوطاً كبيراً لبناء مجتمع تُقبل فيه التعددية الثقافية كقاعدة. وشاركت مجتمعات السكان الأصليين للمرة الأولى في وضع دستور بوليفيا الذي مكن حديثاً الأغلبية من السكان الأصليين وكفل حقوقهم. وقد أذن القانون للجماعات الأصلية بأن تدير نظمها القضائية الخاصة، على سبيل المثال، وأن تقوم مجتمعاتها المحلية بدور نشط في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد. كما أنها جلبت حيوية ثقافية مع الملابس متعددة الألوان والأقمشة المنسوجة التي تصنعها. وأضافت أن الشعوب الأصلية لديها ممثلون في البرلمان، حيث تشغل النساء والشباب عدداً كبيراً من المقاعد. وعلاوة على ذلك، سن البرلمان قانوناً هاماً يسمح للناس بتغيير نوع جنسهم في وثائق هويتهم دون موافقة قضائية مسبقة. وباختصار، فإن البلد يستفيد من تنوعه الثقافي، الذي هو أيضاً جزء من التراث العالمي ووسيلة لكسر الحواجز.

السيد ف. ام. أمورسو (الرئيس الفخري للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط – PAM)، قال: إن الأوقات هامة جداً بالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تشمل المخاوف المشتركة الصراع، الإرهاب، والهجرة الجماعية. إن تصاعد كراهية الأجانب والعنف، المرتبطين بالتعصب الديني ورفض الاندماج في بلدان الإقامة، يهددان ثقافة البحر الأبيض المتوسط القائمة على التعددية والانفتاح العرقيين والدينيين والثقافيين. ومن جانبها، نظمت اللجنة مؤتمراً عن الحوار بين الثقافات والأديان، ودور التعليم في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. وتبادل المشاركون

الممارسات الجيدة وناقشوا حرية العبادة والتعايش الديني في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على تدريب الأئمة.

وفي حين أن الحوار بين الأديان والثقافات يشكل أفضل استجابة متاحة للتهديد بالعنف والتطرف، إلا إنه لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت حقوق الإنسان والحريات الأساسية محمية ومضمونة. بالتالي، فإن البرلمانيين يتحملون مسؤولية وواجب اعتماد القوانين اللازمة لمكافحة الكراهية، التمييز والتعصب، بما يتماشى مع الالتزامات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واللجوء. ولذلك نظمت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بانتظام ندوات لأعضائها من أجل زيادة قدرتهم على العمل. كما أنها تولي أهمية قصوى للاستثمار في التعليم لإتاحة الفرص للشباب للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، لتجهيزهم بشكل أفضل لمواجهة التحديات المشتركة التي قد تؤدي إلى تطرفهم. ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تسامح ولا تسامح بدون حوار واحترام متبادل.

السيد إ. ماخانوف (روسيا الاتحادية)، قال: إن المصالحة بين الأديان وبين الطوائف، بالنسبة لبلاده، التي تجسد التنوع الثقافي والديني، شرط مسبق للتنمية الوطنية، التوحيد والازدهار. وهكذا أُنشئت آليات لتعزيز الحوار بين الأديان وبين الأعراق، والاحترام المتبادل، والتعايش السلمي. ويتم ممارسة جميع الأديان بحرية، وتمت المحافظة على حقوق مختلف الثقافات والأعراق. وكان هناك أيضاً تمييز إيجابي لتعزيز تمثيل المجموعات العرقية في البرلمانات الإقليمية. فبدلاً من أن يكون الناس مقسومين ويضعفون بسبب الخلافات العرقية والدينية، ينبغي أن يجتمعوا ويوفقوا خلافاتهم، مما يجعلهم أقوى من ذلك. كما ذهب المثل، الحمقى هم فقط الذين تتم الاستفادة من أخطائهم، بينما الحكماء يستفيدون من أخطاء الآخرين. غيرَ أنه من الصحيح أيضاً القول إن البعض يسترشد بمصالح خاصة للتمييز ضد الأقليات، وتقويض القيم العالمية للتنوع والتسامح المكرسة في الصكوك الدولية.

وقال إن روسيا الاتحادية، بصفته رائداً في مجالي الهجرة والتبني، يرى أن من الحيوي الحفاظ على علاقات مستقرة وسلمية مع زعماء مختلف الديانات. وقد استغرق رأس المال الاجتماعي وقتاً لتحقيق مكاسب، ولا ينبغي التضحية به لتحقيق الطموح السياسي. وكما قال آينشتاين، فإن القوانين وحدها لا يمكن أن تكفل حرية التعبير؛ يجب أيضاً أن تكون هناك روح التسامح لدى جميع السكان لكي يقدم جميع الأفراد آرائهم. ولذلك، أعرب عن أمله في أن تعزز الجهود المتضافرة التي يبذلها أعضاء الاتحاد هذه الروح، فضلاً عن التعاون والحوار البرلماني الدولي.

السيد س. يادامسورين (منغوليا)، قال: إن المواجهات المثيرة للقلق داخل الدول وفيما بينها، تتجذر أساساً في المنازعات بين الأديان والأعراق. ولذلك يجب على البرلمانيين أن ينظروا بعناية في الكيفية التي يمكن بها للحوار بين الأديان وبين الأعراق أن يعزز التعددية الثقافية والسلام. وفي منغوليا، تشكل حماية الحقوق الأساسية لأقلياتها واحترام

تقاليدها الدينية والثقافية جزءً رئيسياً من سياستها الوطنية. ولذلك فإنه يؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان وبين الأعراق.

إن الاختلافات في الدين والثقافة هي محرك متكرر للهجرة، مما أدى مؤخرا إلى أزمات إنسانية وخسائر في الأرواح على نطاق لم يسبق له مثيل. ومن الضروري تثقيف الجمهور بشأن التحديات التي يواجهها المهاجرون، في حين ينبغي حماية المهاجرين المتضررين من النزاع والمساعدة في نهاية المطاف على العودة طوعا إلى بلدانهم الأصلية. ويجب أن يقوم الحوار على أساس التفاهم والتعاون المتبادلين من أجل تعزيز التضامن ضد العدوان الذي يرتكب باسم الدين وتعزيز التنوع الثقافي والديني. وستواصل منغوليا إدانة تدمير التراث الديني والثقافي في هذا السياق، وتحث على دعم الحفاظ على الكنوز الثقافية.

تولى الرئاسة نائب رئيس الجمعية، السيد أ.عمري (المغرب).

وقال السيد ر. غونزاليز أولوا (الأمين العام لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – PARLATINO) إن هدف "برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي " المكون من 23 عضواً، هو بناء السلام والديمقراطية في منطقة أمريكا اللاتينية، وهو بوتقة من الثقافات، الجماعات، الأديان والأفكار. وكانت الأعداد الكبيرة من المهاجرين إلى المنطقة من القارات الأخرى إثراء، كما جلبت تحديات جديدة. فبالنسبة لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن الحوار هو ممارسة عرفية وممارسة عادية، في حين أن السلام في بلده الذي يوجد فيه كوستاريكا، الذي ليس له جيش ويعارض بنشاط الأسلحة النووية والاتجار بالأسلحة، هو السبيل إلى الوجود. وحدد الاتحاد مثالاً للحوار بين مختلف الثقافات والأمم. ولذلك يجب على أعضائها أن يتحدوا تضامناً مع هذا المنبر في العمل من أجل السلام.

السيدة ب. لوكاتيلي (إيطاليا)، قالت: إن الاحتفال الذي جرى مؤخراً باليوم الدولي للطفلة هو تذكير بالتحديات التي ينطوي عليها تعزيز تمكين الفتيات اللواتي لا تزال حقوقهنّ الإنسانية تنتهك في جميع أنحاء العالم. وتزايدت ممارسات مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج القسري للأطفال في بعض البلدان، وتظهر للمرة الأولى في بلدان أخرى حيث الناس المتنقلين أحضروا معهم تقاليد اجتماعية تعززت كوسيلة للحفاظ على الهوية الثقافية. وظلت آثار الممارسات الضارة المفروضة على الفتيات في سن المراهقة معهنّ مدى الحياة. ولذلك فإن عدم التسامح مطلقاً مع هذه الممارسات أمر لا بد منه، كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق هدف التنمية المستدامة (5) بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع الفتيات والنساء.

وهناك قضية أخرى مرتبطة بنوع الجنس، تتعلق بحقوق مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وقد استمعت لجنة برلمانية إيطالية لحقوق الإنسان مؤخراً إلى أدلة من ممثل عن مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في روسيا، بشأن التمييز والاضطهاد اللذين تعرض لهما من المجتمع المحلي. ويمكن أن يكون للقمع العنيف الذي يتعرض له الأفراد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية نتائج عصيبة ومدمرة، بما في ذلك الوفاة، كما هو الحال في الشيشان، حيث أفادت التقارير بأن العديد من الأفراد الذين يفترض أنهم مثلي الجنس يحتجزون ويعذبون في مراكز احتجاز غير قانونية. ودفعت الدعوات داخل الشيشان لتطهيرها من أقلية جنسية أجراس إنذار شديدة، وشددت على ضرورة الانتقال من التصريحات المبدئية إلى العمل للدفاع عن مجتمع المثليين الروس. وكان مركز سانت بطرسبرغ للإيدز هو الذي وضع المثال من خلال تقديم خدماته لجميع القادمين، دون تمييز ضد أي شخص يمكن أن يعرف بأنه مثلي الجنس.

السيد ت. مبيكوا (جمهورية إفريقيا الوسطى)، قال: إن ارتفاع التطرف، كراهية الأجانب، العنصرية والقبلية، يؤدي إلى الاستبعاد ونشوب العنف بين الأعراق والأديان، والنزاعات الناجمة عن سوء الفهم والتعصب، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. وقال إن بلده لا يزال متأثراً بالحرب الأهلية بين المسلمين والمسيحيين الذين يهددون وحدتهم ونزاهتهم. ولم ينشب الصراع بين هاتين الطائفتين إلا بعد ظهور تحالف سيليكا المتمردين، الذي كان يعتقد أن السكان المسلمين في البلد مهمشون، واستهدفوا بلا هوادة السكان غير مسلمين والمؤسسات. وقد أثارت تصرفاتهم رداً عنيفا للغاية من ميليشيات أنتي بالاكا، التي تتألف في معظمها من أنصار الروحانية، وهم ليس كما يعتقد كثيرون من المسيحيين. وعلى الرغم من أن البلد يمر بمرحلة انتقالية منذ ذلك الحين، فإن الكراهية والتوترات بين الأديان التي أثارتها تلك الأحداث لا تزال قائمة، وكذلك العنف.

وفي ذروة الأزمة، أقيمت منصة للسلام بين الأديان بهدف تشجيع الحوار والتفاهم المتبادل بين المسلمين والمسيحيين على وجه الخصوص، من أجل المصالحة، الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وبناءً على ذلك الهدف، اعترف الدستور الجديد للبلد بالتنوع الثقافي لشعب إفريقيا الوسطى كمصدر للإثراء. ويتم التصدي للتحدي المتمثل في تثقيف الجمهور على أساس هذا المبدأ، عن طريق التوعية وغيرها من المبادرات الرامية إلى تعزيز التسامح وقبول الآخرين، والتغلب على التحامل والتعصب. والواقع أن تعليم المواطنة منذ سن مبكرة هو أفضل وسيلة لتعزيز قيم التسامح، الكرامة، الاحترام، التضامن والعدالة، كجزء من العملية المتواصلة لترسيخ السلام التي يؤدي فيها الحوار بين الأديان وبين الطوائف دوراً لا جدال فيه.

السيدة س. سويهارتو (إندونيسيا)، قال: إن تدابير مكافحة الفساد يمكن أن تعزز جسر التفاهم الذي يجب أن يبنى بين مختلف الجماعات العرقية والدينية، لضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي هي جوهرية لأي ديمقراطية قوية. وبمجرد التوصل إلى حد معين من الفساد، فإن حدوث زيادة طفيفة في الفساد من شأنه أن يؤثر على سلام ذلك البلد، في حين أن زيادة الفساد في بلد ذي مستوى منخفض من الفساد كان له أثر أقل على سلام ذلك البلد.

ولا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام، والعكس بالعكس، مما يعني ضرورة العمل من أجل بلوغ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع. وبالتعاون مع منظمات أخرى، قامت منظمتها– المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد – بتطوير كتيب برلماني عن أهداف التنمية المستدامة لتوفير أمثلة للممارسات والمبادرات الجيدة بهدف تعزيز الدور البرلماني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب على البرلمانيين أن يضمنوا، في جملة أمور، أنه لا يمكن لأي شخص أن يفسد أو يخفي شيئاً في السلطة. ويمكن أيضاً منع الأثر السلبي للفساد، من خلال النهوض بمناقشات مكافحة الفساد في سياق الحوار بين الأديان وبين الأعراق، وحث الزعماء الدينيين وغيرهم على أن يكونوا قدوة يحتذى بها في مكافحة الفساد.

السيدة سولورزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، قالت: إن الثراء الثقافي ينبع من التنوع والاختلاف، الذي يجب أن يتعلم الجميع احترامه من أجل العيش معاً بشكل سلمي. غيرَ أن العديد من الحكومات أبدت شجاعتها لتعزيز التعددية الثقافية، في حين ننسى أن التسامح لا يقتصر على الاعتراف بالاختلافات الدينية والعرقية، بل أيضاً فهمها، وحقيقة أنه لا ينبغي إدانة أي شخص لأنه مختلف. ولذلك يجب على البرلمانيين أن يسعوا إلى تعزيز التسامح والاحترام في جميع أنحاء العالم.

وفي فنزويلا، كان هناك عدة مئات من السياسيين في السجن لكونهم يفكرون بشكل مختلف عن الحزب الحاكم، حيث استخدمت السلطة كذلك احتكار توزيع المواد الغذائية لمعاقبة من هم في المجتمع، وليس بين أفرادها الذين يحملون البطاقة. وكان عدم التسامح هذا أكثر ذكراً بالديكتاتورية، لأنه يغرس الخوف لدى الناس ويمنعهم من التصويت بحرية. وفي هذه الظروف، فإن طريق إنقاذ الديمقراطية هو من خلال برلمانها، ولهذا السبب تود الحكومة الفنزويلية أن تضع حداً لهذه المؤسسة كما هي. فبدون البرلمان والبرلمانيين، لم تكن هناك ديمقراطية. وشكرت جميع الذين أعربوا عن تأييدهم للشعب الفنزويلي في محنتهم الحالية، بما في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي الذي كان يعمل قبل كل شيء لحماية البرلمانات والديمقراطية.

السيد إي. ماكدونالد (أستراليا)، قال: إن الأمة الأسترالية تتألف من أشخاص من أصول وخلفيات وأديان كثيرة، ويولد ربع سكانها في الخارج، وربع آخر مع ولد واحد على الأقل ولد في الخارج. ويرجع الأستراليون في مواليدهم إلى مئات البلدان، ويتحدثوا مئات اللغات، ويتبعوا العديد من الأديان. وكان نصيب الفرد من أستراليا من بين أعلى المستفيدين من اللاجئين من جميع أنحاء العالم. وكان الاستراليون فخورين بمجتمعهم المتعدد الثقافات، واعترف بالتنوع الثقافي باعتباره أحد أعظم نقاط قوتهم في بناء مستقبل ينتمي إليه الجميع. وأستراليا هي أيضا موطن للشعوب الأصلية الأسترالية، التي كانت من أقدم الثقافات المتواصلة على الأرض. كل هذه الخصائص أثرت أستراليا وجعلتها فريدة من نوعها، وكذلك حقيقة أنها لم تشهد حرباً أو تمرد كبير على أراضيها.

ويمكن للبرلمانيين أن يفعلوا الكثير للمساعدة في بناء مجتمع شامل ومتماسك، من خلال التأثير على مواقف المجتمع تجاه المجتمعات المتنوعة ثقافياً ودينياً، وباستخدام المنتدى البرلماني للإبلاغ عن الإنجازات العديدة للمجتمعات التي يمثلونها. وفي أستراليا، فإن العنصرية والتمييز وجميع أشكال التمييز غير قانونية، ويعتبر التحريض على الكراهية العنصرية جريمة. ويضم البرلمان الحالي مجموعة متنوعة من الأعضاء، وكثير منهم يتمتعون بخبرة مباشرة في الحياة كمهاجرين أو أطفال للمهاجرين، فضلاً عن التهميش، التحيز والتمييز. كما أنهم يعرفون فوائد التخلي عن الخوف وعدم اليقين بالنسبة لبلد يقدر الحرية الفردية والمؤسسات الديمقراطية، وحيث يمكن للأطفال أن يكبروا أمام الاختيار بدلاً من الحواجز. وبفعل أعمالهم وكلماتهم، شجع البرلمانيون الأستراليون التعددية الثقافية والسلام.

السيد ل. نابلي (تونس)، قال: أن الجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لضمان السلام في عالم يتسم بتنوع الثقافات والأديان لا يمكن إنكارها، حيث يضطلع البرلمانيون بدورهم من خلال وضع ومراقبة تشريعات تستند إلى قيم المواطنة التي تحترم جميع عناصر هوية. والواقع أن البرلمانيين هم أفضل ضمان للثقة، التفاهم، والسلام الاجتماعي الذي يعزز قبول الآخرين والقضاء على التمييز والعنف اللذين يشعلان التطرف والتعصب. وينبغي أيضاً إقامة حوار بين الأديان وبين الأعراق كوسيلة للحياة، من أجل الحيلولة دون الاستبعاد والتهميش، إنهاء الصراع، وإقامة قنوات اتصال فعالة لضمان الامتثال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتجميع الناس، وإضافة أبعاد أخرى للهوية دون فقدان القيم.

وقد أثبت التاريخ أن الاختلاط الثقافي هو مصدر للبشرية، في حين أن عدم قبول الآخرين يدمر الحضارة. ولما كانت الحدود التقليدية تنمو أكثر من أي وقت مضى في العالم المترابط، فمن الحيوي إقامة نظام قيم عالمي يعكس التنوع الثقافي، وتثقيف الناس لاحترام الآخرين، وتعزيز التسامح والتعايش والتضامن. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل، في جملة أمور، على حل النزاع بالوسائل السلمية، وأن يعالج مسائل ذات صلة مثل عدم المساواة في الثروة، وأن يحسن

الآفاق الاقتصادية للشباب. ويجب أن تستند الحلول المتعلقة بالقضايا المتصلة بالهجرة وإدماج اللاجئين أيضاً إلى التفاهم الثقافي، وأن تأخذ في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصلحة. ويتعين على البرلمانيين الشروع في اتخاذ إجراءات في جميع هذه المجالات، بهدف غرس قيم التسامح والانفتاح ورفض جميع أشكال التطرف، العنف، القولبة والتحيز.

السيد ب. بيلشتوك (بيلاروسيا)، قال: إن التعاون بين الأمم والثقافات أمر حيوي في العالم الحديث، الذي يجب أن يرفض العنف والمواجهة. وبدون هذا التعاون والحوار المفتوح بين الأديان وبين الأعراق، سيكون من المستحيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة لبيلاروسيا، فإن تطوير هذا الحوار يمثل أولوية من أجل الحفاظ على استقرار العلاقات بين جماعاتها العرقية والدينية المختلفة العديدة، التي لا توجد بينها توترات تؤدي إلى نشوب نزاع. وشارك العديد من المنظمات غير الحكومية المسجلة في البلد بنشاط في تعزيز تراثها الثقافي وتقاليدها وتعزيز الصداقة بين شعوبها. وقد اتخذت تدابير لمكافحة جميع أشكال العنصرية، التمييز، كراهية الأجانب والتعصب، في حين أن حقوق وحريات الأقليات القومية، بما في ذلك الحقوق الثقافية، مكرسة في القانون.

وبيلاروسيا مجتمع متعدد الأديان يتعايش فيه أتباع الديانات المختلفة في سلام. وهناك عدة آلاف من المنظمات الدينية تعمل بحرية، وجميع الأديان متساوية أمام القانون. وأضاف أن حرية اختيار الدين وممارسته مكفولة بموجب القانون، وأن للمواطنين حرية مماثلة في تغيير الدين أو عدم اتباع أي شيء. وهناك مفوض للشؤون الدينية والعرقية، وله مكاتب تمثيلية في جميع أنحاء البلد، وأنشئت مجالس استشارية للمساعدة في وضع السياسات فيما يتعلق بتلك الشؤون. وباختصار، فإن شعب بيلاروسيا يعيش معاً في وئام واحترام متبادل، بصرف النظر عن الانتماء العرقي أو العقيدة، وهو ما يمثل رصيداً قيماً للبلد.

السيد م. خون (ميانمار)، قال: إن التماسك الاجتماعي والاستقرار يمكن تحقيقهما من خلال تعزيز الحوار بين الأديان وبين الأعراق، الذي شاركت فيه جماعات في بلده، مؤكدا مجدداً أنه لا يمكن لأي دين أن يتغاضى عن العنف. وباعتبار ميانمار موطناً للعديد من المجموعات العرقية، ولكل منها ثقافتها المميزة والتزامها بأديان مختلفة، كانت من أكثر بلدان العالم تنوعاً عرقياً. وقد عاشت هذه الجماعات دائماً في وئام، مما يشير إلى أن الحالة الراهنة في ولاية راخين لا ترجع إلى صراع ديني أو عرقي، بل كانت تحرض عليها جماعة إرهابية تهدف إلى احتلال الأراضي. وقد شعرت سلطات ميانمار بعمق بالمعاناة والمحنة التي تعاني منها المجتمعات المتضررة، وهي ملتزمة بشكل لا رجعة فيه باستعادة السلام والاستقرار وسيادة القانون. ولم تتغاضى بأي شكل من الأشكال عن أي عنف أو انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأدت أعمال تلك الجماعة الإرهابية إلى تعطيل جهود الحكومة الرامية إلى إيجاد حل ودي ومستدام وسلمي لحالة معقدة، ودفعت النزوح الجماعي للسكان السلميين الهاربين من الإرهاب. وقد قدمت الحكومة المساعدة الإنسانية، دون تمييز، إلى أولئك الذين فروا إلى مناطق الهدوء، وتعهدت أيضاً بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية في راخين. وقد شارك برلمان ميانمار الشاب بجدية في جهود السلام، وحثّ الحكومة على اتخاذ إجراءات سريعة وفقاً للقانون المتعلق بالإرهاب، واستعادة المنطقة إلى درجة طبيعية تسمح بعودة أولئك الذين فروا. ولن يدخر البرلمان جهداً في الاضطلاع بدور هيئة تشريعية فعالة تمثل جميع شعوب ميانمار من خلال مناقشة السياسة بدقة، واعتماد تشريعات ذات صلة، ومساءلة الحكومة.

السيد د. أوبريا (رومانيا)، قال: إن من الأهمية بمكان، في عالم يتضرر بشدة من الكراهية الدينية والعرقية، مناقشة السبل التي يمكن بها للبرلمانات أن تعزز الحوار والتسامح وتقلل الفوارق الاجتماعية على الصعيد الوطني، كما عبر الثقافات والبلدان. وعلى الرغم من أن رومانيا كانت دولة أرثوذكسية، فقد صوتت لزعماء غير أرثوذكسيين خلال آخر انتخابات لها. واللغة الرسمية هي الرومانية، ولكن للأقليات القومية الحق في تلقي تعليم بلغتها الخاصة في جميع مستويات التعليم. وعلاوة على ذلك، فإن حقوق هذه الأقليات يحميها إطار مؤسسي يضم الكيانات المعنية بالعلاقات بين الأعراق والتمييز والمسائل الأخرى ذات الصلة. وتكفل الأقليات الوطنية أيضاً التمثيل البرلماني بموجب دستور البلد. وكل هذه التدابير تعزز السلام الاجتماعي والاستقرار الداخلي.

أما بالنسبة للبرلمان الروماني، فهو منتدى علماني يضم أعضاء من مختلف الأديان ولكنه مع ذلك عضو في الجمعية البرلمانية المعنية بالأرثوذكسية (IAO). ورومانيا لا تعرف أي اضطرابات اجتماعية ناجمة عن اختلافات دينية أو عرقية، كما أنه ليس لديها أية جماعات متطرفة في أراضيها، وهذا كله دليل قوي على فعالية الحوار الجاري داخل البلد ومع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان وقضايا الأقليات.

تولت السيدة ف. بن باديس (الجزائر)، نائب رئيس الجمعية، رئاسة الجلسة.

وقال السيد م. ر. ماجيدي (الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية – APA) إن ممثلي البرلمانات الآسيوية اجتمعوا مؤخراً في بوتان، لتبادل وجهات نظرهم بشأن الحاجة إلى تعزيز واحترام التنوع الثقافي، وتشجيع الحوار بين الأديان وتعزيز السلام في آسيا. وكان الهدف هو الجمع بين جميع الجهود الرامية إلى بناء مستقبل مشترك للشعوب الآسيوية والعالم. إن ازدهار ونجاح جميع الأمم ينبغي أن يتجذر في المصالح المشتركة، التحديات، والقيم التي تسترشد بها الإدارة الديمقراطية للمجتمع. وأتاح العقد الدولي الحالي للتقارب بين الثقافات فرصة فريدة للبرلمانات للانخراط في خطة عملها، وبذل قصارى جهدها لتعزيز التنوع الثقافي مع سد الثغرات الثقافية القائمة بين الأمم.

وقد دأبت الجمعية المكونة من 42 عضواً على تعزيز دور البرلمانات في التنمية على جميع المستويات، كما يتجلى ذلك في قراراتها بشأن طائفة واسعة من المسائل. كما يعلق أهمية خاصة على السلام، الاستقرار، الحوكمة الجيدة، التمكين القضائي، وأفضل الممارسات البرلمانية. وقال إن دور البرلمانات لا غنى عنه في بناء مستقبل من المساواة، العدالة، السلم، والتنمية المستدامة، وهي المجالات التي تحرص فيها الجمعية البرلمانية الآسيوية على التعاون مع المنظمات البرلمانية الأخرى. ولذلك فإنه يتطلع إلى الاستفادة من التجربة الغنية للاتحاد البرلماني الدولي ومن التفاعل مع أعضائه، الذين يرحب بهم للمشاركة في اجتماعاته الخاصة من أجل معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

السيد ل. باريا (بنما)، قال: إن العالم أكثر عولمة وترابطاً، وأكثر تهديداً من أي وقت مضى. وفي حين أن التنوع الديني ليس شيئاً جديداً، فإن الديانات ظلت في السابق ضمن حدودها الجغرافية والثقافية. وفي بنما، هناك تنوع في الأديان المسيحية ،وتنوع متزايد في الديانات الأخرى، وكلها تتعايش في وئام، مع حرية العبادة المنصوص عليها في الدستور. وأدى احترام التنوع والإدماج إلى تعزيز الأمم وتعزيز التماسك الاجتماعي. بيدَ أنه يفترض مسبقاً عدم وجود أي تمييز على أي أساس. كما قال المثل العربي القديم، من الأفضل أن تضيء شمعة بدلاً من أن تلعن الظلام. ويجب على البرلمانيين أن يضيئوا تلك الشمعة، بتشجيع الحوار بين الأديان وبين الأعراق كعنصر أساس لاحترام الآخرين وتعزيز السلام المستدام. كما ينبغي لهم أن يسعوا إلى درء أسباب النزاع المحتمل من خلال سن تشريعات لتعزيز التعايش المتسق والجسور بين المجتمعات والأديان والبلدان.

ويتمثل التحدي في التغلب على المفارقة التقاليد بين والحداثة، خاصة وأن العلم والتكنولوجيا يؤخذان كأدوات للسلطة وليسا تحولاً شاملاً، في حين أنهما يمكن أن يكونا في الحقيقة أدوات للديمقراطية والتعليم والعدالة. فالحوار وسيلة لتوسيع المعرفة المتبادلة من أجل القضاء على جميع أشكال التحيز، حيث تكمن أهمية التعليم في المساعدة على التغلب على الانقسامات الثقافية والدينية. وقد احتفلت بنما، بوصفها جسراً للعالم بحكم موقعها الجغرافي وقناتها، بالتعددية الدينية والعرقية. ومن المؤكد أن هو وغيره من البرلمانيين سيتعلمون الدروس المستفادة من المناقشة ليأخذوها معهم، ويستخدمونها من أجل تعزيز التنوع وتعزيزه في بيئاتهم.

السيد / ع. الأحمد (فلسطين)، قال: إنه في الكفاح الطويل من أجل التحرر الذي يخوضه الشعب الفلسطيني الصامد، كان أبرز إنجاز هو الاعتراف الذي منحته الأمم المتحدة في عام 2012 لدولة فلسطين، التي لن تتخلى أبداً عن حقها في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها. وفي أعقاب التطورات السياسية الأخيرة والتدابير الجارية لاستعادة حكم القانون في تلك الأراضي، فإن الذرائع التي استخدمها المحتل الإسرائيلي للتهرب من عملية السلام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لم تعد تحصل عليها. إن الشعب الفلسطيني ملتزم بالقرارات التي تدعو إلى جملة

أمور منها حل الدولتين لمبادرة السلام العربية، والعمل من أجل حقوق الإنسان الأساسية التي يحرم منها السجناء الفلسطينيون.

وتفخر فلسطين بأنها لم تخترق لا من قبل الإرهاب المنظم، ولا من قبل إرهاب الدولة، على الرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها قوى خارجية، وأنها خالية من الصراع الطائفي والديني. لقد كان الشعب الفلسطيني دائماً، بغض النظر عن الدين، يتطلع إلى ديمقراطية تعددية. وخلافاً لقوة الاحتلال، لم تدعي فلسطين أنها ديمقراطية، في الوقت الذي تمارس فيه القمع والظلم على الآخرين ورعاية المنظمات الإرهابية لاستهداف المدنيين وممتلكاتهم. كما رفضت الانصياع لمحاولات الجماعات الإسرائيلية المتطرفة لتحويل الصراع إلى ديني، من خلال استهداف الأماكن المقدسة في جميع أنحاء فلسطين، وخاصة في القدس، مع غض الطرف عن قوات الاحتلال. وناشد جميع البرلمانات للعمل من أجل حق الشعوب في تقرير المصير، وفي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلاً عن المشاركة في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

السيد ك. أورنفجادر (السويد)، قال: إن التوترات العرقية والصراعات، تؤكد الحاجة إلى بناء التفاهم والقبول المتبادلين على جميع المستويات، التي بدأت بالشمولية وتكافؤ الفرص للجميع والمساواة أمام القانون. فالعلوم والتعليم أدوات رئيسية لتحقيق هذه الغاية، في حين ينبغي اعتبار العولمة فرصة للتعلم المتبادل بدلاً من أن تشكل تهديداً. وينبغي لسياسات الإدماج والمشاركة أن توجه عملية تحديد أفضل الممارسات في عالم يتغير باستمرار، حيث يمكن للتحديات أن تعزز في الواقع تضامناً أكبر وعملاً سياسياً أكثر قوة، بما في ذلك من خلال أنشطة من قبيل المناقشة الجارية بحثاً عن أفكار جديدة. وأشار إلى أن المجتمعات قد ربطت عبر الهجرة لقرون، فقال إنه ينبغي الاحتفال بالمجتمعات المحلية التي تعمل على مساعدة اللاجئين وتوفير ملاذات آمنة للمحتاجين.

وهناك عدد من الأديان في السويد، حيث ينص الدستور على حرية اختيار الدين وممارسته، وهو ما يحظر أيضاً التمييز على أساس الدين أو المعتقد. غيرَ أن البلد علماني نسبياً، وكانت نسبة كبيرة من السكان ملحدين، ولكن المشهد الديني أصبح متنوعاً ومعقداً بصورة متزايدة، نتيجة لوجود المهاجرين. فالسويد في الواقع لديها نصيب من اللاجئين أكثر من أي بلد أوروبي آخر، وهو وضع لا يخلو من التحديات. وفي السياق الأوسع للدعم السويدي للجهود الدبلوماسية الرامية إلى الحفاظ على السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها وإنهاء النزاع هناك، قال إن وفده يتطلع أثناء إقامته في سانت بطرسبرغ إلى فرصة إجراء مناقشة مباشرة ونزيهة للمسألة بروح من التعاون بين الجيران.

السيد أ. آريوبي زازاي (أفغانستان)، قال: إن القدرة والاستعداد للحفاظ على الحوار عبر الحدود أمر حيوي لتحقيق السلام، الاستقرار والتنمية المستدامة. ولا شك أن السلام يمثل أولوية رئيسية لجميع الدول، بما في ذلك أفغانستان التي

عانت الكثير من المعاناة والخسائر في الأرواح في الحرب المتفاقمة ضد الإرهاب الدولي والتطرف، ولكنها دعت دائماً إلى الحوار. وشملت الشروط الأساسية لتحقيق سلام حقيقي ودائم العدالة، المساواة، المساواة بين الجنسين، والاعتراف بحقوق الأقليات. ويجب على البرلمانيين أن يضطلعوا بدورهم من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز التفاهم والتسامح المتبادلين، وبناء عالم من التعايش المتناغم في التنوع، وتعزيز التمتع بالمساواة في الحقوق. ويجب أيضاً تضييق الفوارق الدينية والاجتماعية على الصعيد العالمي، بما في ذلك تمييز المناسبات مثل أسبوع الوئام العالمي بين الأديان في شباط / فبراير من كل عام.

ودعا الأعضاء إلى الانضمام إلى التصدي للتحديات المرتبطة بأعمال الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها وغاياتها اللاإنسانية باسم الدين. كما دعا الى تشكيل لجنة لبحث وحل القضايا الحدودية الدولية الهامة من خلال الحوار والتفاوض مع السلطات في الدول المعنية. ويجب على البرلمانيين الالتزام باتخاذ إجراءات قوية لكبح جماح الحكومات المشاركة في تمويل الإرهابيين وتدريبهم على أراضيهم. وينبغي لهذه الحكومات، علاوة على ذلك، أن تدرك أن الأفواه التي تغذيها ستعود في نهاية المطاف إلى لدغها سعياً وراء هدفها الرئيسي المتمثل في قتل الأبرياء وتدمير المؤسسات العامة.

السيدة م. تريانتافيلو (اليونان)، قالت: إن الاختلافات الثقافية والدينية ينبغي أن تؤدي إلى التقارب والتواصل، بدلاً من أن استخدامها في نزاعات وقود للمنازعات، التعصب، الجريمة، وعدم التسامح مع مواطنين لا حول لهم ولا قوة ومتنوعين ثقافياً. فكانت أسباب عدم الاستقرار وتدفقات اللاجئين والأصولية الدينية مترابطة، في حين كانت التدخلات الإمبريالية، وإمدادات الأسلحة، واللامبالاة إزاء الإصابات بين المدنيين، والإدارة الكارثية لحالات اللاجئين، حقيقة مظلمة. وعلاوة على ذلك، فقد أيد العالم الغربي صعود القادة إلى السلطة لتدميرها بعد عقود فحسب، وهو ما ينبغي أن يكون درساً يتم الاستفادة منه. ولا بد من فتح حوار دولي صريح لاستكشاف الوسائل العملية لتعزيز السلام والقضاء على القوالب النمطية وتخفيف الخلافات والتفاوتات التي تغني بالفقراء والأصليين ضد الأجانب والمؤمنين ضد غير المؤمنين وما إلى ذلك.

وقد أدخلت اليونان مبادرات تركز على السلام والصداقة والتعاون فيما بين الشعوب تمشياً مع قواعد القانون الدولي. وعلى الرغم من الأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها، فإنها رحبت باللاجئين عندما كان الآخرون يرحبون بهم بكراهية الأجانب. كما نظمت مؤتمراً دولياً حول التعددية الدينية، الثقافية، والتعايش السلمي في الشرق الأوسط، وعقدت محفلاً دولياً للحضارات القديمة لاستكشاف التراث الثقافي كوسيلة لتعزيز العلاقات الودية والتعاون الدولي والاستقرار والازدهار. ومن ثم، فإن اليونان تمثل قوة رائدة يحتذى بها في تعزيز قيم السلام والتعددية الثقافية. ويجب على البرلمانيين

من جانبهم أن يسعوا إلى تعميق الديمقراطية وإشراك المواطنين في صنع القرار، القضاء على أوجه عدم المساواة الاجتماعية، تعزيز السلام، نزع السلاح النووي، وتعزيز الاحترام والتسامح إزاء التنوع.

السيد أ. أومري (المغرب)، قال: إن الحوار بين العناصر العرقية والدينية العديدة للمجتمع، يجب أن يكون مفتوحاً وشفافاً ويستند إلى التسامح. وقال إن الموضوع والصعوبات المرتبطة به قد كتبت ونوقشت كثيراً بقدر ما كانت الأسس المنهجية لهذا الحوار قائمة. وفي حين أن التجارب الثقافية تختلف بشكل لا يمكن إنكاره، فإن لها أيضاً سمات مشتركة. والشيء المهم هو الحفاظ على الانفتاح على الحوار والتنوع في طقوس الحياة اليومية، مثل تلك التي تتعلق بالمطبخ أو أشكال التعبير.

وفي المغرب، كان التنوع مبدأ أساسياً يشكل أساس الهوية الوطنية، وهو ما يمثل بوتقة من عدة هويات مختلفة، وهو ما يشير في حد ذاته إلى الانفتاح والحوار داخل المجتمع. كما أن قوة تلك الهوية لا تقدر بثمن في مواجهة التطرف وفي الحرب على الإرهاب. وقد تم بنجاح إنشاء الديمقراطية والتعددية السياسية، على الرغم من المحاولات الرامية إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق كليهما. واعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني في نضاله، واشار الى التأييد الذى حظيت به خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب للأقاليم الجنوبية. لم تكن هناك معركة من الثقافات، الأعراق أو اللغات في المغرب، لأنها كانت كلها جزءً من رؤية واحدة التي مكنت من تنوعهم بحد ذاته.

وحثت السيدة ب. جونسدوتير (أيسلندا) الأعضاء على دعم لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، قائلة إن عملها الرائع أمر بالغ الأهمية لضمان عدم إرغام زملائهم البرلمانيين على ترك المنصب أو سجنهم أو اختفائهم. فالعديد من الديمقراطيات، القديمة والجديدة، كانت في أزمة حادة، ولم تكن هناك حلول لها في الأفق. لم يتم حل المشاكل الحالية بشكل أفضل من خلال تكرار الإصلاحات السابقة. وازداد الطلب على مزيد من مشاركة النساء والشباب، إلا أن تحقيق المساواة بين الجنسين في البرلمان لم يكن كافياً، ولم يعد الشباب في الديمقراطيات المتقدمة مهتمين بالتصويت. وكان من المحزن أن عدداً قليلاً من المشاركين استمعوا حقاً خلال المناقشات الهامة والملهمة في كثير من الأحيان التي تجري في مثل هذه المؤسسة القديمة العهد مثل الاتحاد البرلماني الدولي، ويفضل بدلاً من ذلك التحدث فيما بينهم. وكان هذا السلوك ببساطة وقحاً، وخاصة للبرلمانيين الذين جاءوا من بعيد إلى الكلام. ولم يكن ذلك هو السبيل إلى كسب الاحترام اللازم للنضال من أجل الديمقراطية، الذي كان معرضاً للخطر بشكل واضح.

وقد جاءت بعض أفضل الابتكارات الديمقراطية والقوانين الأصلية والجديدة لحرية المعلومات من الديمقراطيات الجديدة، ومن ثم ينبغي للديمقراطيات القديمة أن تلتمس التوجيه لمعالجة المشاكل التي يشترك فيها العالم بأسره. يجب

أن تنتهي جميع المنافسة الجيوسياسية. بعد ثماني سنوات في منصبها، هي على وشك أن تترك التحديات الصعبة للحياة كبرلمانية وراءها، وستواصل متابعتها كشاعرة وناشطة. وشكرت جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على مساعدتها على مر السنين، وقالت إنها ستواصل دعمهم في سعيهم إلى إيجاد حلول جماعية للمشاكل. كل البشر كانوا واحداً على كوكب الأرض، ودون ذلك لا يساووا شيء.

السيدة م. ديل إسبينياليس (نيكاراغوا)، قالت: إن دستور نيكاراغوا ينص على الحرية والعدالة واحترام كرامة الإنسان، التعددية السياسية، الاجتماعية، العرقية والاعتراف بأشكال مختلفة من الممتلكات والتعاون الدولي الحر، واعترف بأن احترام حق الشعوب في تقرير المصير كمبادئ للأمة النيكاراغوية. كما أن النموذج السياسي للبلد مستوحى من قيم المسيحية، ومُثل الاشتراكية، وممارسات التضامن، وكذلك القيم والمثل العليا للثقافة والهوية النيكاراغوية. وساعدت سياسة التعددية الثقافية بدورها في الحفاظ على الطابع المتعدد الأعراق للبلد، ووضعت مبادئ توجيهية لزيادة تعزيز هذا الطابع، تعزيز التكامل، والمساهمة في الممارسة الكاملة للحقوق الفردية والجماعية للشعوب، من خلال نموذج يعزز أيضاً الإدماج والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات على قدم المساواة. وقد اعترف صراحة بحقوق الشعوب الأصلية في الصكوك الأساسية لأغلبية بلدان أمريكا اللاتينية. وكما قال نائب رئيس بلدها، لا بد من أن يتخلى الناس عن الكراهية والاستياء الذي يلحق الضرر بالمجتمعات والأسر، وأن يفتحوا قلوبهم لمحبة الله التي كانت دافع التغيير.

السيد ج. فيانا (البرازيل)، قال: إن الحوار والتنسيق بين البرلمانات في جميع أنحاء العالم، هما وسائل حل المشاكل العالمية. وكان التنوع مصدراً حيوياً للإلهام بين الناس، ورعاية الإبداع وتمكين نشر المعرفة. إن حركة السكان المحرومين بحثاً عن ظروف معيشية أفضل، واحتياجات القوى العاملة في البلدان المتقدمة النمو، تجمعت من أجل زيادة الهجرة. وفي حين أن وجود الأجانب في المجتمعات التي كانت مغلقة في السابق، كان يغني ثقافياً، ويعزز ازدهاراً أكبر، فإنه يمكن أيضاً أن يخلق صعوبات وتعصب يؤدي إلى ردود فعل قومية وكراهية للأجانب. وأدت المجتمعات المتداعية إلى ظهور مطالب وحقائق جديدة يتعين معالجتها، وكان دور المشرعين، بوصفهم ضامنين للتعايش السلمي والمثمر، لإجراء تغييرات تشريعية وفقاً لذلك. ومن واجبهم، علاوة على ذلك، تعزيز قبول الاختلاف والغير.
والبرازيل دولة متعددة الثقافات، حيث يتبع السكان الديانات والمعتقدات المختلفة، وكثير منهم من أصل إفريقي. والواقع أنه كانت بوتقة من الثقافات تعيش بسلام في تنوع وشعبها متسامح بشكل فريد. وبفضل ثراء التنوع الثقافي والعرقي البرازيلي، كانت قوة إبداعية وحيوية ذات إحساس قوي بالهوية. والتحدي الذي يواجه البرازيل هو ضمان التعليم وتوفير فرص للجميع من أجل بناء مجتمع أكثر إنصافاً وتعزيز كرامة مواطنيها. وهي تحرز تقدماً كبيراً على هذا الصعيد، حيث يضم عدد أكبر بكثير من البرازيليين الجدد في الاقتصاد الرسمي. وفي الختام، دعا المشاركين إلى حضور

المنتدى العالمي للمياه الذي سيعقد في برازيليا في آذار / مارس 2018، مشيراً إلى أنه أكبر حدث دولي يتعلق بالمياه وسيشمل جلسة برلمانية.

السيد م. بوفا (سورينام)، قال: إن سورينام هي من بين أكثر بلدان العالم تنوعاً، ممثلة بعدة مجموعات عرقية مختلفة. وينعكس تنوعه في العديد من اللغات، الأغذية، الأديان، الأنشطة، والممارسات الثقافية للشعب. ووفقاً لتعريف اليونسكو، كانت الثقافة شبكة متشابكة من الخصائص الروحية، المادية، الفكرية، والعاطفية التي تضم مجتمعاً أو مجموعة اجتماعية. فهي ليست مجرد الأدب والفن فحسب، بل هي أيضاً نمط حياة، وحق أساسي من حقوق الإنسان، ونظام قيم، وتقليد واقتناع، وكلها أدوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقال إن الحفاظ على الثقافة لا يقل أهمية عن تطورها، وهو ما يدعو إلى سياسة ثقافية راسخة ترمي إلى تحقيق مجتمع سلمي. وكان الحد من الفقر والتنمية المجتمعية، من بين الشروط اللازمة للتنمية البشرية، الشاملة للجميع، الموجهة نحو الإنسان وتشكيل الأمة، في حين أن التكامل مع مجالات السياسة الأخرى هو مفتاح النجاح.

وينص دستور سورينام على أن التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية تحددها الأمة بحرية، وأن جميع المواطنين ينبغي أن يشاركوا في هذا التطور. وتغطي خطة التنمية الحالية في البلد أيضاً المسائل ذات الصلة بسياسة الثقافة، بما في ذلك تعديل القوانين التي عفا عليها الزمن، التبادل الثقافي والبحث، وتعزيز أشكال التعبير الثقافي المتنوعة والسياحة. كما وافق البرلمان على انضمام البلد إلى اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي. فالجماعات السكانية المختلفة في سورينام تعيش معاً في سلام واحترام متبادل كاملين، وهما أساسان للسلام والازدهار. وأعرب عن أمله في أن تكون سورينام مثالاً يحتذى به للعالم، وأن البرلمانيين، بوصفهم قادة المجتمع، سيضعون نموذجهم ويتصرفون.

وقال مندوب من الصومال إن على البرلمانيين واجب مقاومة أي إغراء تجاه التعصب، العنصرية، كراهية الأجانب والتمييز بجميع أشكاله. وتعتمد الرفاهية الجماعية على ذلك. ووصف أحد عمالقة الأدب في القارة، وول سوينكا، الثقافة بأنها مصفوفة من الإمكانات والخيارات اللانهائية، مضيفاً أن الحجج والاستراتيجيات يمكن استخلاصها من نفس المصفوفة الثقافية لتدهور أو النيل من الجنس البشري، لاسترقاقه أو والتحرر، وقمع أو تعزيز إمكاناته الإنتاجية. لذلك يجب أن يتم الاختيار الصحيح للتغلب على التحديات الملحة في هذا اليوم، بما في ذلك الإرهاب وكره الإسلام وعدم المساواة. وهذه التحديات لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار والتفاهم والمصالحة بوصفهما الطريقتين اللتين تم اختبارهما لفترة طويلة في حل الصراعات، التي ينبغي أن ينصب التركيز عليها من أجل تحقيق السلام والتعددية. إن العنف والتعصب ليسا وسيلة لتسوية الخلافات.

وقد أحرزت الصومال مؤخراً انتعاشاً ملحوظاً منذ سنوات من الصراع والركود، إلا أنها ظلت محبطة بالإرهاب من أشد أنواع العنف. فقبل بضعة أيام فقط، كانت هناك ضحايا في واحدة من أعنف الهجمات الإرهابية في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى الموت والدمار، وأسفر عن مقتل وجرح مئات عديدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف متحداً ضد الإرهاب الذي يدمر الكثير من الأرواح البريئة في جميع أنحاء العالم. فلم يكن للإرهابيين دين ولا إنسانية، وكانوا يستخدمون الدين لتبرير أعمالهم الشريرة، الأمر الذي دعا إلى بذل جهود متضافرة للقضاء على آفاتهم. وأعرب عن امتنانه لجميع البلدان التي جاءت إلى مساعدة البلد، مع إشارة خاصة إلى جيبوتي وتركيا لاستجابتهما السريعة.

السيد ب. تشارلييه (المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر – ICRC)، قال: إنه يود أن يتشاطر تعاطفه مع شعب الصومال بعد تلك المأساة الأخيرة. وشهد العام الحالي الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد البروتوكولين الأول والثاني الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949. وشكلت هاتان المعاهدتان المعياريتان معاً أسس قانون الحرب، وظلت حجر الزاوية في حماية واحترام كرامة الإنسان في الصراعات المعاصرة المسلحة. ومن بين الصكوك التي تم التصديق عليها على نطاق واسع في العالم، عززت حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، من خلال توطيد حدود هامة للطريقة التي يمكن بها مكافحة الحروب. والبروتوكول الإضافي الثاني هو أيضاً أول معاهدة دولية على الإطلاق مخصصة للصراع المسلح غير الدولي، الذي لا يزال أبرز أشكال الصراع في العالم.

وكانت الذكرى السنوية فرصة هامة للتفكير في القيمة الملموسة لقانون الصراع المسلح، والأهم من ذلك، بشأن سبل زيادة تعزيز الامتثال على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، شكر لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي على تنظيمها حلقة نقاش حول هذا الموضوع ذاته. وقال إن القانون الإنساني أداة حاسمة لحماية حياة الإنسان وكرامته عندما ينشأ نزاع مسلح، ويلزم اتخاذ إجراءات لتعزيز احترام القانون، حيث يؤدي البرلمانيون دوراً أساسياً في هذا السياق. وهم في وضع فريد يمكنهم من التأثير على كيفية تشجيع القانون الإنساني الدولي وتعزيزه من قبل الدول. ولفت الانتباه إلى كتيب الاتحاد البرلماني الدولي بشأن القانون الإنساني الدولي الذي يهدف إلى مساعدتهم في هذه المهمة، وحث الأعضاء على الاستفادة منه والتماس الدعم من لجنة الصليب الأحمر الدولية حسب الحاجة.

السيد م. ناغاموتو (غيانا)، قال: إن غيانا هي "طبق سلطة" نموذجي من مختلف الأعراق والثقافات والتقاليد، ولكنها لا تزال تواجه تحديات من إرثها الاستعماري للصراع والانقسام بين الأعراق. بيدَ ان الجار الحالي الفنزويلي قد هدد السلام الحالي غير المستقر، الذي رفض معاهدة لتسوية نزاع حدودي بين البلدين. وكان هذا الجدل يهدد التنمية في غيانا والاستقرار في المنطقة – وهي "منطقة سلم" معلنة. ولذلك يجب إقامة أقوى الروابط بين الشعوب المحبة للسلام في البلدين.

وقد اتحد برلمان غيانا في تعزيز التعددية الثقافية للبلاد من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، تمشياً مع التطلعات الوطنية "شعب واحد، أمة واحدة، مصير واحد"، بل الهدف الدستوري للديمقراطية التضمينية. وجميع حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحماية من التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الاختلافات الدينية أو الثقافية مكرسة في الدستور. وقد شكلت الانتخابات الأخيرة لمنصب تحالف عريض متعدد الأعراق بداية جديدة، وجلبت الآمال في زيادة توسيع القاعدة الاجتماعية للحكم. وأضاف أيضاً أن الشركاء الاجتماعيين اعتماداً على العلاقات بين الأديان وبين الأعراق في البلد، أضافوا بعداً قيّماً من خلال الحوار لعملية تعزيز التعددية الثقافية والوئام الاجتماعي. ومن بين القيم الإيجابية التي شددوا عليها جميعاً، الحب والاحترام لجميع الآخرين، والرغبة في السلام والتعاون، والسعي إلى الحقيقة والعدالة والمعاملة العادلة.

السيد س. كيتر (استراليا)، قال: إن البيان الجديد المتعدد الثقافات الذي أصدرته بلاده "*أستراليا متعددة الثقافات: متحدة، قوية، وناجحة*"، يؤكد من جديد التزام استراليا بمجتمع متنوع، متسامح ومنسجم ثقافياً، ويحدد القيم المشتركة للأستراليين من أجل الاحترام والمساواة والحرية. وكان البيان نتاج مشاورات مع الهيئات العليا والجماعات المجتمعية، بما في ذلك المنظمات المشتركة بين الأديان. وأقرت أستراليا بأن منظمات المجتمع العرقي تحتاج إلى دعم عملي ومالي لكي تزدهر. في جميع أنحاء العالم، كان هناك نسيج غني من التعبير الديني. ومن المثير للاهتمام، في إطار التقاليد المسيحية، شكلت الكنيسة الكاثوليكية الروسية نقطة التقاء بين الكنائس الكاثوليكية، الروسية الأرثوذكسية. وكان من المتوقع أن يكون لكل تقليد الحق في معاملة متسقة من جانب الدولة. وقد استفادت استراليا بطرق عديدة من تنوعها العرقي، الثقافي والديني، الذي ساهم بالمهارات والأفكار في بناء دولة ذات مظهر خارجي وديناميكي، أقامت صلات مع بقية العالم. ومن خلال تقاسم هيكل سياسي ومؤسسي مشترك دون تحيز أو عيب، يمكن أن يستمر المستقبل المشترك، المتسامح والمزدهر معاً.

السيدة س. شميدت ليرمان (الأرجنتين)، قالت: إن شعب الأرجنتين متحد في تنوعه بشأن قضية مالفيناس، حيث أن الحوار مع المملكة المتحدة هو السبيل إلى التوصل إلى حل. وكان الحوار أفضل وسيلة لمعالجة الأزمات الناشئة يومياً في جميع أنحاء العالم. ودعا الحوار إلى التسامح والاحترام الحقيقي للآخرين، من أجل بناء الثقة من خلال الاستماع. واعترافاً بهذه الحقيقة، يجري وضع قانون جديد في الأرجنتين لتعزيز الحق في حرية العبادة المنصوص عليه في الدستور. ويجب تغيير الاتفاقات المبرمة حسب الاقتضاء. وعلى مدى السنوات القليلة القادمة، ستستضيف الأرجنتين اجتماعات ومناسبات دولية مختلفة. وفي حالة الرياضة، يجب أن تكون المرأة ممثلة على نحو أوفى في مجالس إدارتها من أجل زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الرياضية، ولا سيما كرة القدم.

السيد ي. جبور (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، قال: إن بلده في السنوات الأخيرة كان ضحية لسلسلة من الجهود التي تبذلها قوى عالمية كبيرة لتغيير أو تقويض عملية بدأها الشعب الفنزويلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، استخدموا الوسائل السياسية والإيديولوجية ووسائل الإعلام وحتى التهديدات العسكرية. غيرَ أن الشعب الفنزويلي أظهر كرامة وتصميماً على العودة إلى المسار الديمقراطي وإبعاد الإمبريالية التي كانت سائدة لفترة طويلة. وأعرب عن شكره للتضامن الذي أعرب عنه الشعب الفنزويلي وتأييده في هذا الكفاح من أجل الحرية وتقرير المصير، وهو ما ستشهد نتائجه.

السيدة ج. مبامبو موغول (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، قالت: إن بلدها الكبير الغني بالموارد عانى لعقود من الحرب. وقالت إن المناقشات بشأن التعددية الثقافية كلها جيدة جداً، ولكن من الصعب جداً المعاناة التي لحقت بالذين هربوا من الإبادة الجماعية في رواندا، وجلبوا معهم أسلحة، وفرضوا ثقافة عنف. واستمرت مجزرة الشعوب في المقاطعات الشرقية للبلاد منذ وصولهم. وقتل الملايين. ويجب إرسال رسالة إلى المجتمع الدولي بأن الشركات المتعددة الجنسيات تشجع أيضاً ذبح واستغلال الصراعات الداخلية لبيع الأسلحة. وفي الواقع، لم تكن هناك مصانع أسلحة في بلدها. ودعت جميع البرلمانيين الى المساعدة في وقف الفظائع التي ترتكب ضد المرأة بشكل خاص، مشيرةً الى ان الافتقار الى الرد الدولي على الوضع كان مؤلماً. وفي ظل هذا الوضع، فإن احتمال العيش في وئام مع المسؤولين عن المعاناة المستمرة يكاد يكون معدوماً.

السيدة م. مولاروني (سان مارينو)، قالت: إن على السياسيين مسؤولية تعزيز المعرفة بالثقافات من أجل بناء جسور الحب، العدل والعفو، ويجب ألا يخافوا من الحوار. ويمكن للحوار بين الأديان أن يحفز عملاً يستهدف تسوية المنازعات، والعمل من أجل تحقيق السلام المستدام بين الدول والشعوب، حتى في المناطق التي لها تاريخ من الحروب والصراعات. والمستقبل يتألف من العيش معاً، الذي يتطلب الحوار مع الناس المختلفين على أساس أنه ليس تهديداً للهوية، بل هو مصدر ثمين للإثراء. والحوار الحقيقي بين الأديان لم يفضي إلى فقدان سماتها الأساسية؛ بل عزز إعادة اكتشاف وتعزيز ما يوحدهما مع الحفاظ على تنوعها وخصوصياتها. ومن خلال التعليم، بالإضافة إلى ذلك، ستواصل سان مارينو قبول الثقافات المختلفة، ونشر الاحترام المتبادل، وتقديم استراتيجيات للأجيال الشابة لتحقيق حياة شاملة والاعتراف بالآخرين كفرصة للنمو.

وقال مندوب من الجمهورية العربية السورية، متحدثاً في إطار ممارسة حق الرد، إن النداءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب جاءت من جهات دعمت الإرهاب في الواقع، بتوفير الأسلحة والتمويل والدعم العسكري، فضلاً عن العلاج الطبي للإرهابيين المصابين كانت ملطخة بالدماء السورية. وندد بالهجمات الصاروخية التي شنها الكيان الصهيوني على

الأراضي السورية في اليوم السابق، والتي لم تكن فقط مؤشراً على الخوف الذي خلفته انتصارات الجيش العربي السوري على مختلف الجماعات الإرهابية المسلحة، ولكنها أكدت مجدداً علاقته العضوية مع تلك الجماعات. ويجب أن تتوقف المحاولات اليائسة لهذا الكيان الإرهابي للتغلب على هزيمة الإرهابيين على الأرض السورية. ودعا زملائه في الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدانة عدوان الكيان الفظيع الذي يهدد الأمن والسلم في المنطقة.

وقال مندوب من الهند، متحدثاً أيضا في إطار ممارسة حق الرد، إن وفد باكستان قد أساء استخدام منصة الاتحاد البرلماني الدولي في السعي لتحقيق أهداف سياسية، عن طريق تقديم تعليقات غير مبررة وغير مقبولة تتعلق بحالة جامو وكشمير، التي هي جزء من الهند. ولا يمكن لحجج الإيمان الناقضة أن تخفي أجندة العنف والإرهاب. وينبغي أن تنظر باكستان بدلاً من ذلك إلى شعبها، وأولئك الذين يعيشون في كشمير التي تحتلها باكستان، والذين كانوا يشنون معركة مريرة وشجاعة ضد الاعتداء اليومي والتعذيب. ولا تزال الأقليات الدينية والطائفية تواجه التمييز والاضطهاد والهجمات المستهدفة. وتتعرض أماكن عبادة الأقليات للتخريب والتدمير بصورة منتظمة. واستخدمت قوانين التجديف بشكل متشدد ضد الأقليات دون عقاب. ومن ثم، فإن باكستان ستعمل جيدا بتنظيم ترتيب بيتها، وإنهاء تحريضها وتمويلها ودعمها للعنف والإرهاب في الهند وفي أماكن أخرى. إن هيئة الاتحاد البرلماني الدولي الموقرة لا تحتاج إلى دروس في الأخلاقيات أو الإيمان من مركز عالمي للإرهاب.

وقال مندوب من روسيا الاتحادية، وهو يتحدث أيضاً في إطار ممارسة حق الرد، إن المندوب الإيطالي قد مر على موضوع المناقشة، مفضلاً بدلا من ذلك التركيز على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والمتحولين جنسياً في روسيا الاتحادية. ولو كانت قد اختار نهجاً غير مسييس إزاء الموضوع، فقد يكون قد أدرك أن روسيا الاتحادية ليس من بين دول العالم الستة التي فرضت عقوبة الإعدام، كعقوبة على الأشخاص المثليين، أو من بين الـ 70 دولة الأخرى حيث تعتبر علاقات المثليين جريمة جنائية. وفي روسيا الاتحادية، لم يكن مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومزدوجي الميول الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية مستهدفين بالتشريعات أو التدابير القمعية. وأي قيود تقترن بحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأطفال والمراهقين، وحظر الدعاية المتعلقة بالانحراف الجنسي. وعلى النقيض من الصورة التي صورت في وسائط الإعلام الإيطالية، فإن روسيا الاتحادية بلد حر وسعيد.

رفعت الجلسة الساعة 6:30 من بعد الظهر.

لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

مشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية

جلسة يوم الأحد، 15 تشرين الأول/ أكتوبر

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 9:35 صباحاً، مع تولي السيدة ب. تشيرليتسو (بوتسوانا)، رئيس اللجنة الدائمة، رئاسة الجلسة.

إقرار جدول الأعمال

(C-III / 137 / A.1)

تم اعتماد جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي في دكا (نيسان / أبريل 2017)

وتمت الموافقة على المحضر الموجز.

انتخابات المكتب

أعلن الرئيس أن الانتخابات اللازمة لمكتب اللجنة الدائمة قد جرت في الدورة السابقة للجنة الدائمة، وأنه لن تجرى أي انتخابات أخرى في الدورة الحالية. وجرى تذكير أعضاء المكتب بأن بإمكانهم التوصية ببنود للمناقشة في جلسة اللجنة المقبلة، وأن عليهم أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية ذلك اليوم. وعلاوة على ذلك، يمكن لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يقترح مسائل لكي تنظر فيها اللجنة.

إحاطة من رئيس اللجنة

قال الرئيس إن قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2012 بشأن الحصول على الخدمات الصحية، ولا سيما النساء والأطفال، كان له تأثيره. وهو تدعم الشراكة المتزايدة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وقد حدث عدد من التطورات منذ عام 2012، أبرزها اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015. ولذلك، قدم الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي إضافة إلى القرار من أجل تحديثه. وسيقوم المكتب بدراسة الإضافة في اليوم التالي قبل التوصية بما إذا كان ينبغي للجنة أن تؤيده.

مشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية

وقال الرئيس إن عام 2017 يصادف الذكرى الخامسة لخطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية، والذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية. وبغية الاحتفال بهذا الحدث البارز، كان الاتحاد البرلماني الدولي يشرع في حملة عالمية من أجل ديمقراطيات أقوى. وشملت الحملة عريضة على الإنترنت، موجودة على الرابط التالي: https://campaign.ipu.org، والتي تم تشجيع المندوبين على التوقيع والمشاركة مع شبكاتهم.

وأظهر شريط فيديو احتفالا بالذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية.

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية من قبل المقررين المشاركين
(C-III/137/DR, C-III/137/DR-am and C-III/137/M)

السيدة س. ديف (الهند)، المقررة المشاركة، قالت إن تعيين ثلاثة بدلاً من اثنين عادة، من المقررين المشاركين، قد أثبت فعاليته. وقد تمكنا معاً من التوصل إلى توافق في الآراء بسرعة أكبر وصياغة قرار أكثر شمولا ويشمل الجميع. وكان هناك ردود كبيرة على المشروع؛ أُقترح ما يزيد عن 90 تعديلاً من قبل ما يزيد على 15 وفداً وطنياً. وكان من الواضح أن هناك اتفاقاً واسعاً على القيم الديمقراطية الرئيسية مثل الانتخابات الحرة والنزيهة، المساواة بين الجنسين، مشاركة الشباب، حقوق الأقليات وحقوق الإنسان.

فالديمقراطية هي الشكل المفضل للحكومة في العالم. وباعتبارها نظاماً، فإنها تحظى بشعبية لأنها تسمح للناس بالعيش بكرامة واحترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية وتعزيزها. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحقيق الشفافية وتعزيز الديمقراطية والحوكة الجيدة. وأدت الحوكمة الديمقراطية إلى سياسة اجتماعية واقتصادية وسعت من خيارات الشعوب في الحياة، وساعدت على القضاء على الفقر وتلبية احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمقبلة.

وقال السيد إ. أوماخانوف (روسيا الاتحادية)، المقرر المشارك، مستشهداً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 7/62 بشأن الديمقراطية، صحيح أن الديمقراطيات تتقاسم سمات مشتركة، إلا إنه لا يوجد نموذج وحيد للديمقراطية، ولا تنتمي إلى أي بلد أو منطقة معينة. واعترافاً بهذه الحقيقة، تم صياغة القرار بروح من التوافق والتراضي، مع مراعاة آراء الوفود الوطنية، وتجسيد الخبرات الثقافية، العرقية، والدينية المتنوعة للمقررين المشاركين الذين أشاد بهم من مختلف المناطق والخلفيات. وقد أتاح مشروع القرار فرصة في الوقت المناسب للفت الانتباه إلى المسائل الديمقراطية وزيادة الوعي باليوم الدولي للديمقراطية، الذي يصادف كل عام في 15 أيلول / سبتمبر.

السيد ن. شريفر (هولندا)، المقرر المشارك، قال إن مشروع القرار قد انبثق عن روح حقيقية من التعاون الدولي. وكان المقررون المشاركون الثلاثة من مناطق ونماذج ديمقراطية مختلفة، ولكنهم تقاسموا القيم الديمقراطية المشتركة. وإلى جانب الكرامة الإنسانية، كانت الديمقراطية من أهم القيم العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن الديمقراطية هي في صميم المخاوف الإنسانية الهامة، مثل السلم والأمن، التنمية المستدامة، حماية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب والأقليات.

وينبغي النظر إلى الديمقراطية على أنها عملية مستمرة. فهي تتطلب صيانة مستمرة، ويقظة وانفتاحاً على التغيير، ولكنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى مجتمعات أكثر مشاركة وإلى نظم أقل استبداداً. فهي تدل على أكثر من مجرد السلطة والمؤسسات السياسية؛ بل تعني أيضاً المشاركة العامة، الانفتاح، الحصول على المعلومات، الوصول إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان. فالديمقراطية وسيادة القانون وجهان لعملة واحدة، وهما تعزيز الشفافية، والبرلمان المنتخب، والقضاء المستقل. إن غياب الديمقراطية يميل إلى تهيئة الظروف التي تضر بالسلام، العدالة، التنمية والحرية. وكثيراً ما تتسم الدول غير الديمقراطية بالحكم العسكري، الطبقات الدنيا والوسطى الضعيفة، الفساد المؤسسي، والقيود المفروضة على الحريات الدينية وغيرها من الحريات. وترتبط الديمقراطية أيضا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشمل هدف التنمية المستدامة رقم 16 المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية، أهدافاً بشأن إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، وكفالة اتخاذ قرارات مستجيبة، شاملة، تشاركية، وتمثيلية على جميع المستويات.

(ب) المناقشة بشأن مشروع القرار

السيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)، عضو مكتب النساء البرلمانيات، قالت إنه من المستحيل تحقيق ديمقراطية حقيقية دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. وقد رحبت النساء البرلمانيات بمشروع القرار الذي أيد المبادئ الرئيسية للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، بما في ذلك مشاركة الرجل والمرأة على قدم المساواة في الحياة العامة والسياسية، وهو شرط مسبق لتحقيق الديمقراطية الحقيقية، وأيدته تأييداً تاماً. كانت هناك وحدة في التنوع. ولا يمكن تحقيق مبادئ الديمقراطية إلا بالاعتراف بحقوق وحريات بعضنا البعض، وقبول تنوع الثقافات، اللغات، والمجتمعات المختلفة.

السيد ب. أراماواتانونتون (تايلاند)، قال: إنه بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان العالمي للديمقراطية، يود برلمانه أن يؤكد من جديد التزامه بتعزيز الروح الحقيقية للديمقراطية، التي تقوم على الحوكة الجيدة، وحقوق الإنسان والمساءلة. وقد اعتمدت الجمعية التشريعية الوطنية في تايلاند، منذ إنشائها في عام 2014، مجموعة من التشريعات الجديدة، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، سنت قوانين بشأن تعزيز المساواة بين

الجنسين، مكافحة الاتجار بالأشخاص والقضاء على ممارسة عمل الأطفال. وعمل أعضاء البرلمان عن كثب مع الجمهور، وعقدوا اجتماعات منتظمة، حلقات نقاش وندوات مع ممثلي المجتمعات المحلية. وقد نفذت أنشطة لتعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء البلد. وقال إن برلمان تايلاند يدرك أن الشمولية هي مفتاح التنمية التي تركز على الناس، وهي ملتزمة بالعمل من أجل تحقيق الديمقراطية المستدامة والوئام والاستقرار الاجتماعيين. وفي أعقاب استفتاء عام أُجري في آب / أغسطس 2016، اعتمد دستور جديد يمهد الطريق أمام الانتخابات العامة المقبلة. وتبذل جهود لتشجيع الجمهور ووسائط الإعلام والمجتمع المدني على التعبير عن آرائهم من خلال منتديات تعقد في جميع أنحاء البلد. وقال إن تايلاند مستعدة للعمل عن كثب مع الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز التفاهم المتبادل بين البرلمانات، وتعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أرجاء المعمورة.

وقال السيد م. تاسنر فاتوفيك (سلوفينيا)، مستشهداً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 7/62، الذي كرّس الديمقراطية كقيمة عالمية، على أساس الإرادة المعرب عنها بحرية للشعب في تحديد نظمه السياسية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون نظام ملائم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسلوفينيا بلد فتي يقوم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي ملتزمة بنشر القيم الديمقراطية.

ومن المهم تعميم المساواة بين الجنسين في جميع السياسات وعلى جميع المستويات. وكانت المرأة دافعاً قوياً للتنمية. وقد عززت التدابير الرامية إلى تمكين المرأة والقضاء على الممارسات التمييزية، قدرات المجتمعات المحلية على التصدي للتحديات المعاصرة. وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن الديمقراطية والحوكة الجيدة وسيادة القانون، فضلا عن تهيئة بيئة تمكينيه على الصعيدين الوطني والدولي، أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. والواقع أن الديمقراطية كانت من أهم الأسلحة في مكافحة الفقر. وفي حين أن الاتحاد البرلماني الدولي ساعد على تشجيع الديمقراطية العالمية وتعزيزها، فإن على البرلمانيين أن يتخذوا التدابير الوطنية اللازمة وأن يرصدوا تنفيذها. فالديمقراطية كانت شيئاً هشاً وغير ملموس ينبغي الاعتزاز به والحفاظ عليه. وبما أنها تقوم على إرادة الشعب المعرب عنها بحرية، فإنه ينبغي إشراكها أكثر في صنع القرار.

السيد أ. ديساي (الهند)، قال: إن الديمقراطية هي حجر الزاوية في العدالة والسلام والاستقرار؛ مفتاح الحفاظ على التنوع؛ ووسائل التوفيق بين المصالح المختلفة. وقد مكنت الشعوب من تحرير نفسها وتحقيق الحكم الذاتي القائم على ثقافتها وتقاليدها. وقال إن الديمقراطية مشروع عام مشترك، وإن كانت متباينة ومتعددة أيضاً، إذ أنها تطورت وفقاً للاحتياجات والتقاليد المحلية. فكل مجتمع حر له أسلوبه الديمقراطي الخاص الذي يتضمن عناصر مشتركة معينة. وقد

عرفت الديمقراطية بالتباين، الذي أثراه التنوع وعززته التعددية. وفي عالم يتزايد تكامله، يجب فهم الديمقراطية في سياق الترابط وتكييفها مع السيناريو العالمي المتغير. إن هجرة الشباب آخذة في الارتفاع، مما أدى إلى ظهور عالم جديد شجاع: مجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق واللغات.

الهند لديها تقليد طويل من التنوع، من الناس من مختلف الأديان والثقافات والتقاليد التي تعيش معاً في وئام. ويعترف الدستور بمبدأ التنوع الثقافي والديني، وتكمن قوة البلد في ثقافته المركبة. ورحبت الهند بمنتديات مثل الاتحاد البرلماني الدولي باعتبارها سبلاً لتبادل الخبرات والتغلب على التحديات المشتركة. وأشاد برلماناته الأعضاء من أكبر وأصغر وأغنى وأفقر الدول. وعلى الرغم من أنها قد تكون في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية، فإنها تدعم بعضها البعض سعياً لتحقيق الأهداف المشتركة للديمقراطية والتنمية. وتواجه بعض البلدان تحديات مشتركة مثل الأمن الغذائي والتعليم والرعاية الصحية. ومن شأن المبادرات الجماعية أن تساعد على إحراز تقدم في تلك المجالات وغيرها.

السيد أ. كونوروف (كازاخستان)، قال: إن كازاخستان تخطو خطوات كبيرة نحو مزيد من الشفافية والانخراط العامة والمشاركة. وكانت الإصلاحات الدستورية في آذار / مارس 2017 خطوة نحو تعزيز الديمقراطية. وتم نقل السلطات الرئاسية إلى الحكومة وتعزيز دور البرلمان.

ويعيش اكثر من 130 دولة في سلام وصداقة، الامر الذى ابرز قيمة الحوار والتفاهم المتبادل. وقد أصبحت كازاخستان عضواً غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 1 كانون الثاني / يناير 2017 وتتخذ إجراءات بشأن مسائل من قبيل مكافحة الإرهاب وكفالة الاحتياجات الأمنية الأساسية. وبهذه الروح، استضاف البلد مؤخراً الجولة السادسة من المفاوضات بشأن حل الأزمة في الجمهورية العربية السورية. بالتالي فإن مشروع القرار أن تكون أداة مفيدة في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم.

السيدة م. غرين (السويد)، قالت: إنه في السنوات العشرين التي انقضت منذ اعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، يبدو أن العالم أكثر استقطاباً من أي وقت مضى. ولم تكن هناك توترات بين البلدان فحسب، بل أيضاً بين مختلف الجماعات داخل المجتمعات. ومن المهم حماية الأرضية المشتركة التي تم التوصل إليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبناء نظام دولي راسخ له قواعد وقيم مشتركة. وقالت إن وفدها سيقدم تعديلات على جملة أمور منها الفقرة 6 من ديباجة مشروع القرار أثناء عملية الصياغة في الجلسة العامة.

السيد م. كافاكيبيان (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، قال: إن الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية قد اعتمد منذ 20 عاماً على أساس أن الديمقراطية هدف مشترك للجميع، بصرف النظر عن السياقات الثقافية، التاريخية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، ظلت البلدان غير الديمقراطية قائمة. وهذه النظم تقوّض حق شعوبها

في تقرير مستقبلها؛ وبدلاً من ذلك، عزز قادتهم السلطة من خلال إنشاء مؤسسات احتفالية إلى حد كبير. وفي السنوات التي تلت الثورة الإسلامية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تمكن الجمهور العام من التصويت، دون تمييز، في أكثر من 40 انتخابات مختلفة، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية.

وقد شوهد نهج مزدوج في الساحة السياسية الراهنة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تبنى الرئيس ترامب موقفاً مشكوكا فيه، مؤيداً للبلدان التي لا تحترم حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت الضغط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تتمتع بأفضل نظام ديمقراطي في المنطقة. فالولايات المتحدة تطلق على نفسها ديمقراطية، بينما تقوّض المفهوم في مكان آخر.

السيد س. ريباكوف (الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة – IPA CIS)، قال: إن الأمم المتحدة لديها أكثر من 100 يوم دولي في جدول أعمالها، بما في ذلك اليوم الدولي للسلام، واليوم العالمي للطيور المهاجرة. ومع ذلك، لم يكن هناك يوم دولي للنظام البرلماني. وبالنظر إلى التوترات الحالية التي تشهدها الساحة الدولية، اقترحت رابطة الدول المستقلة يوم 30 حزيران / يونيو، وهو التاريخ الذي أنشئ فيه الاتحاد البرلماني الدولي في عام 1889، باعتباره يوماً دولياً للبرلمان. ومن شأن ذلك أن يوفر وسيلة لتثقيف الناس بشأن أنشطة البرلمانيين والبرلمانات في جميع أنحاء العالم. ومن شأن ذلك أيضاً أن يزيد من إبراز الاتحاد البرلماني الدولي، وأن يساعد على تعزيز النظام البرلماني.

السيد ك. درويش (مصر)، قال: إنه من دواعي الفخر لمصر أن الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية قد اعتمد قبل 20 عاماً في القاهرة. وأضاف أن بلده يؤكد من جديد التزامه بالديمقراطية، حقوق الإنسان، وحماية المواطنين المسالمين في سعيهم إلى تحقيق حياة مستقرة ومزدهرة. كما أنها ملتزمة بتعزيز دور المرأة وزيادة تمثيل المرأة في الحياة العامة والسياسية. وفي هذا الصدد، بلغت نسبة النساء البرلمانيات 15 بالمائة لأول مرة في تاريخ البلد. وأعرب عن أمله في إحراز مزيد من التقدم قريباً. ويُمثل الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة أيضاً في البرلمان.

ويمكن استخدام التمييز الديني والعنصري الذي يشهد حالياً في جميع أنحاء العالم لتوليد التنافر. غيرَ أنه يمكن استخدام التنوع لإيجاد أرضية مشتركة، وتبادل المعارف والخبرات، بغية نشر الديمقراطية، تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان.

اللورد دولاكيا (المملكة المتحدة)، قال: إنه يرحب بالمسائل التي أبرزها مشروع القرار والمناقشة الجارية. وفي حين أن الديمقراطية هي الشكل المفضل للحكومة في جميع أنحاء العالم، فمن المهم تحديد القيم الديمقراطية. وينبغي ألا تفرض دولة ما قيمها الديمقراطية على دولة أخرى؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية

مع احترام اختلافاتها. وينبغي النظر في حقوق وحريات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون خارج أوطانهم. فالمواطنة تعني أكثر من مجرد الحق في البقاء في بلد ما. وهي تمنح الحقوق الواردة في الصكوك الدولية مثل إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، ضمن جملة أمور، لضمان الحق في الحياة، الحق في بيئة ملائمة، والحق في الديمقراطية. ودمرت الديمقراطية وسيادة القانون جنباً إلى جنب؛ لم يكن هناك واحد دون الآخر. وينبغي أيضاً تقييم أثر الثورة الرقمية وآثارها على الديمقراطية.

السيد ز. صندوقة (فلسطين)، قال: إن إعلان بلفور الصادر عن المملكة المتحدة في عام 1917 هو السبب الجذري لجميع الكوارث التي حلت بعد ذلك بفلسطين. وساهمت في تشريد الفلسطينيين من وطنهم، مما ترك أكثر من 50 بالمائة من السكان يعيشون في مخيمات اللاجئين الداخلية والخارجية. وبدلاً من إصدار اعتذار، احتفلت المملكة المتحدة بالذكرى السنوية المائة لإنشاء تلك الوثيقة. ولو كانت فلسطين أمة أوروبية، فإن احتلالها الذي دام 50 عاماً كان من المحتمل ألا يكون مقبولاً. ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في حين أن هناك احتلال، لأنه من المستحيل أن تكون قوات الاحتلال ديمقراطية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يتخذ الموقف الذي اعتمدته الأمم المتحدة، والذي دعا إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة في إطار الحل القائم على وجود دولتين.

السيد و. الطبطبائي (الكويت)، قال إن الله خلق البشرية على قدم المساواة. وكانت الثقافات والحضارات المتنوعة مصدرا للثراء وجزءً من حكمته. ويضطلع البرلمانيون بمسؤولية تشجيع التنوع في مجتمعاتهم، ودعم السياسات الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي الكويت، احترام التنوع والتعددية وحقوق الإنسان مبدأ أساسياً لـ 50 عاماً. وبينما كان هذا البلد بلداً ناشئاً، فقد سجل سجلاً طويلاً من الديمقراطية في الشرق الأوسط. وقد التزمت الكويت بمواصلة تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وكانت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي محفلاً مفيداً لتبادل المعارف والخبرات في هذا الصدد.

السيد ب. تشاكونا (زمبابوي)، قال: إن التسامح، الشمولية، المساءلة والشفافية هي العناصر الأساسية لنجاح الديمقراطية. والبرلمانات هي المؤسسات الوطنية الأفضل لحماية وتعزيز الديمقراطية ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد مكنتها وظائفها التشريعية من اعتماد قوانين تتصل بحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الأقليات، تعزيز المساواة بين الجنسين، وكفالة الاستخدام الشفاف للموارد الطبيعية. إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية مكرسة في مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية، وإلى أقليات دينية ولغوية، وترتكز على ديمقراطية ذات مغزى. ويضطلع البرلمانيون

بمسؤولية تعزيز الديمقراطية الوطنية، وكفالة احترام حكوماتهم لحقوق الإنسان الأساسية للمواطنين عموماً، ولمجموعات الأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأيتام، وكبار السن على وجه الخصوص.

وينبغي للبرلمانات الوطنية والأطر الإقليمية، أن تسن وتراقب تنفيذ القوانين الرامية إلى الاعتراف بالأقليات، وضمان حقوقها، وتعزيز التعليم المتعدد الثقافات والمشترك بين الثقافات، وإشراك الأقليات في التنمية الدولية. وينبغي للبرلمانات أيضاً أن تعدّل أو تلغي القوانين والسياسات والممارسات التي تميز ضد النساء والفتيات، وتحول دون الإعمال الكامل لحقوقهن وحرياتهن. وينبغي استخدام تدابير خاصة مؤقتة، مثل نظام الحصص والعمل الإيجابي، لزيادة المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة. وينبغي تخصيص تمويل خاص لتدريب النساء على القيادة السياسية، النشاط السياسي والوفاء بالحصص الجنسانية. وفي سيناريوهات ما بعد الصراع، ينبغي بناء ثقافة الديمقراطية وإدماج المرأة عن طريق ضمان أن تكون عمليات بناء الثقة وبناء السلام مستجيبة للمنظور الجنساني. وينبغي الاستماع إلى أصوات النساء — والاهتمام بها – على مائدة المفاوضات، وينبغي إدماج المنظور الجنساني في جميع جهود بناء السلام، تمشياً مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

السيدة أ. أنغريني (إندونيسيا)، قالت، مستشهدة بالمادة 7 من الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، إن الديمقراطية تقوم على أساس سيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان. وقد اعتمدت إندونيسيا هذا المبدأ من خلال الإصلاحات الدستورية الرامية إلى تعزيز حماية وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومع ذلك، فإن حقوق الإنسان والحريات الأساسية ليست مطلقة؛ ينبغي أيضاً احترام حقوق الآخرين، وهذا هو السبب في أن إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ينص على استثناءات معينة.

ولم يكن هناك شكل واحد يناسب الجميع؛ ينبغي أن تكون الديمقراطية محلية الصنع. ومع ذلك، في كل ديمقراطية، يجب على الناس التمسك بسيادة القانون لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأفراد، بغض النظر عن جنسهم أو سنهم أو عرقهم أو دينهم. ولا ينبغي استخدام القوة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية لقمع الجماعات الدينية أو العرقية أو اضطهادها أو قمعها.

السيدة ف. ديب (الجمهورية العربية السورية)، قالت: إن الهياكل الأساسية الكافية والمواطنين المستنيرين أمران حيويان لتحقيق الديمقراطية. ومن المهم تثقيف الناس وتنمية قدراتهم منذ سن مبكرة. ومن الضروري أيضاً وضع إطار للقوانين المتعلقة بالحقوق الأساسية والوصول إلى العدالة وعدم التمييز وقبول الاختلاف الثقافي. ولا يقتصر دور البرلمانيين على اعتماد مشاريع القوانين فحسب، وإنما أيضاً على الشروع في مقترحات تشريعية والإشراف على تنفيذ القوانين.

والوضع الحالي في بلدها هو دليل على ديمقراطية ناجحة مبنية على السلام، الأمن والاستقرار، وليس على الحرب والدمار. وقالت إن الجمهورية العربية السورية بلد يُحترم فيه التنوع الثقافي، الاقتصادي، الديني والاجتماعي. وتتمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل، وتُمكن من المشاركة الكاملة في الحياة العامة والسياسية. وهي تشهد الآن تدخلات تهدف إلى تقسيمها على أسس عرقية ودينية، وتقويض مواردها وقدراتها، وتدمير مدنها. وتضاعفت معاناة البلد بسبب الحصار الطبي والاقتصادي، بينما كانت الجماعات المسلحة تتلقى الدعم في أهدافها الرامية إلى مزيد من تدميرها. وينبغي ألا تخصص الديمقراطية للقلة: ينبغي أن تكون هناك عدالة لجميع البلدان دون تمييز.

السيدة س. كوترا – كوكوما (قبرص)، قالت: إن الديمقراطية نظام سياسي قديم عانى من قيمه الأساسية: حقوق الإنسان الأساسية، مشاركة المواطنين، الشفافية، المساءلة، والعدالة. وفي الوقت الحاضر، أدت العولمة والتقدم التكنولوجي إلى تقريب العالم، وسمحت بنشر الأفكار. ويمكن الآن تقاسم المعتقدات والقيم على نطاق عالمي.

وفي السنوات العشرين الماضية، قطعت خطوات كبيرة في الأماكن التي كانت فيها القيم الديمقراطية الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية غائبة. غيرَ أن الجهود الديمقراطية الشاملة الرامية إلى تعزيز نوعية حياة المواطنين لم تسفر دائماً عن حرية التعبير، الانتخابات النزيهة والمحاكمات العادلة. واستخدمت دول أخرى الثغرات الديمقراطية كذريعة للتدخل والغزو، القهر والسيطرة؛ أو استغلال الموارد الطبيعية للبلدان المحتلة، وإدانة مواطنيها للجوع والفقر المدقع. وهذه الدول مسؤولة عن آلاف اللاجئين الذين ماتوا في حقول الألغام والبحار والصحاري. ودافعوا عن حقوق اللاجئين يوماً ما؛ في المرة التالية، بنوا جدران على حدودهم. وغضوا الطرف عن المنظمات اليمينية المتطرفة، التي أثارت سوء المعاملة، وحتى أنها قتلت اللاجئين الذين كانوا يحاولون ببساطة الوصول إلى الأمان.

ويجري بناء توافق آراء جماعي لتبرير التضحية بالحقوق والحريات على مذبح المخاوف الأمنية. وكانت حماية البيانات الشخصية من تجميع كميات هائلة من المعلومات وحماية الخصوصية والاتصال عناصر ضرورية للديمقراطية وكرامة الإنسان. وفي الذكرى العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، يجب على البرلمانيين الدفاع عن المفهوم الحقيقي للديمقراطية. ويجب تشر القيم والمبادئ الديمقراطية من خلال الترحيب بالتنوع والتغيير، واحتضان التعددية الثقافية ورفض العزلة.

السيد أ. نيونغابو (بوروندي)، قال: إنه من الصحيح الأخذ بعين الاعتبار الخصائص والسمات الوطنية للديمقراطية. وفي بوروندي، التي شهدت صراعات عرقية، أخذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة لعام 2000 في الحسبان مسائل العرقية ونوع الجنس. ولدى بوروندي ثلاث مجموعات عرقية. وقد نص الدستور على حصص لتمثيلها في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك البرلمان والشرطة. وبالمثل، بلغ الحد الأدنى لتمثيل المرأة في المؤسسات البرلمانية 30

بالمائة. وفي عام 2015، جرت محاولة انقلاب. ومع ذلك، تم إنقاذ الديمقراطية وإعادة تأسيسها. وتعمل المؤسسات الحكومية مرة أخرى على مكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية للبلد بدعم من المجتمع الدولي.

السيد س. محمود (باكستان)، قال: إن حقوق الإنسان عالمية، غير قابلة للتصرف، غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. ويضمن دستور باكستان الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص دون تمييز، ويولي اهتماماً خاصاً لإنشاء مجتمع شامل للجميع. وقد أحرزت باكستان تقدماً كبيراً في ميدان حقوق الإنسان. فقد قامت، على سبيل المثال، بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تعمل على نحو كامل، فضلاً عن لجان وطنية للأقليات وللمرأة. وقد وفرت سلطة قضائية مستقلة، صحافة حرة، ومجتمع مدني نابض بالحياة يوفر ضمانات إضافية لحماية حقوق الإنسان.

وتواجه حقوق الإنسان حالياً تحديات متعددة ومعقدة في جميع أنحاء العالم. ويمكن التغلب على الكثير من خلال مبادئ العالمية، الشفافية وعدم التمييز. وبصفتهم برلمانيين، يجب عليهم تجنب المعايير المزدوجة. ويقع على عاتقهم مسؤولية التعبير عن رأيهم عندما تقوّض الدول، بما فيها دولهم، مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. فعندما تقيد الدول حقوق الإنسان الخاصة بالشعب، كما يحدث في ميانمار وفي فلسطين وفي كشمير، فإن على البرلمانيين أن يرقوا إلى مستوى التحدي وأن يتكلموا في دفاعهم. ولم يستطيعوا أن يجلسوا مكتوفي الأيدي لمجرد أنهم تكلموا ودافعوا عن تلك المبادئ.

السيد م. د. سو (غينيا)، قال: إن من المهم ضمان إجراء انتخابات حرة، نزيهة وشفافة. وليس من المفيد التحدث السلام أو أهداف التنمية المستدامة، إذا لم يعترف مواطنو البلد أنفسهم بزعمائهم السياسيين. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يضطلع بدور أكثر وضوحاً في البلدان التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان، لأن الوقاية أفضل من العلاج.

وقد لعب المراقبون الدوليون دوراً هاماً في الانتخابات، لأن تقاريرهم يمكن أن تؤثر على الديمقراطية في بلد ما في المستقبل. وقد أدى عدم إجراء انتخابات حرة ومنتظمة إلى نشوب نزاعات وتشريد جماعي للسكان. وبإجراء انتخابات منتظمة وشاملة ونزيهة، سيتحقق التقدم في مجالات أخرى.

السيد ر. كاربال سينغ (ماليزيا)، قال، مديناً محنة الروهينيغيا في ميانمار، إنه ينبغي في أي ديمقراطية أن تُحترم مبادئ القضاء المستقل، والانتخابات الحرة والنزيهة، وسيادة القانون. في ماليزيا، كان هناك تآكل للقيم الديمقراطية الأساسية، كما رأينا في استخدام قوانين صارمة لخنق المعارضة، وإسكات منتقدي الحكومة، والحد من الحريات الأخرى. وقد أُلقي القبض على أعضاء البرلمان بسبب مشاركتهم في احتجاجات تدعو إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتم اتهام أحد أعضاء البرلمان المدعو لحضور جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. كما أن استقلال القضاء موضع شك بعد موجة من الاعتقالات ذات الدوافع السياسية. وأعرب عن أمله في أن يدين الاتحاد البرلماني الدولي هذه الأعمال.

وقد أدى التعصب العنصري إلى أن يطل برأسه القبيح في ماليزيا المتعددة الثقافات. ورفض النظام الملكي، وليس سلطات الدولة، الأقلية الصغيرة من المتطرفين الدينيين. وينبغي التصدي لعدم وجود إرادة سياسية لإنهاء التعصب. وينبغي أن يكون الاعتدال، الشفافية، التسامح، وحرية الفكر والتعبير حاضراً في أي ديمقراطية، وألا تتعرض له أي حكومة. ويجب على برلمانات الاتحاد البرلماني الدولي أن تدافع بثبات عن تلك القيم العالمية.

السيدة أ. جيركنس (هولندا)، قالت: إن هولندا تعترف بأن الديمقراطية متنوعة. وفي حين لا ينبغي فرض نماذج الديمقراطية، ينبغي تعزيز مبادئ بناء دولة ديمقراطية. إن حقيقة أن البرلمانيين من جميع أنحاء العالم يمكن أن يجتمعوا معاً لوضع نص مثل مشروع القرار بشأن تقاسم التنوع، هو دليل على أهمية الديمقراطية. وتأكيداً لمبادئ الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، أُتيحت لهم الفرصة لوضع تعريف عالمي للشروط اللازمة لتهيئة بيئة ديمقراطية مستدامة. وكان القرار أداة هامة يمكن لجميع البرلمانات الأعضاء الحالية والمستقبلية أن تشير إليها في جهودها الرامية إلى إقامة مجتمعات ديمقراطية. ويمكن أن تصبح نقطة الانطلاق لتعزيز الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم.

السيد أ. أتيسي (تركيا)، قال: إن التقاسم في التنوع يعني قبول الخصائص التي لا يمكن اختيارها، بدلاً من أن مكافحتها. فالعرق أو الدين، على سبيل المثال، غالبا ما يكونان موروثين من الوالدين، وكان من الصعب، بل ومن المستحيل، تغييرهما. فالديمقراطية الحقيقية تنطوي على محاولة فهم بعضنا البعض.

إن الذين استخدموا الديمقراطية لتحقيق أهدافهم الخاصة يشكلون تهديداً لبقائها. ورأوا أن الديمقراطية شكل من أشكال النقل، وهي وسيلة لنقلهم إلى جهة محددة قبل النزول. وقد يحاول أولئك الذين يحاولون جلب الديمقراطية إلى أمة أخرى ببساطة الوصول إلى مواردها الطبيعية. وعندما يعترف جميع الناس بالديمقراطية، سيكون بمقدورهم تعزيز طريقة معيشة أكثر إنسانية. غير أن الديمقراطية المزيفة كانت سلاحاً قوياً يمكن أن يدمر البشرية.

السيد و. إينيو (إثيوبيا)، قال: إن تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون أمران أساسيان لتعزيز الحوكمة الجيدة والتنمية. وكانت إثيوبيا بلداً ديمقراطياً، فدرالياً ومتنوعاً. وكان لديها 76 مجموعة عرقية مختلفة ممثلة في كل من مجلس الشيوخ والمجلس الأعلى. إن حقوق وقيم جماعاتها العرقية مكرسة في الدستور وغيره من القوانين، مما يحافظ على قوة ووحدة الأمة.

إن تمكين المرأة والشباب وسيلة لإعادة تنشيط الديمقراطية. وفي إثيوبيا، وضعت الأولوية لتعزيز مشاركة المرأة والشباب في الحياة الاقتصادية والسياسية. وبلغ تمثيل المرأة في البرلمان 38 بالمائة وسيستمر العمل نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين.

السيد ر. مارتينيز هيلمو (أوروغواي)، أكد من جديد التزام بلده بالإعلان العالمي بشأن الديمقراطية بمناسبة الذكرى العشرين لإنشائه، فقال إن بلده يتمتع بتقليد طويل يحسد عليه للديمقراطية. بيدَ أنه في الفترة بين عامي 1973 و1985، مرت بدكتاتورية مدنية وعسكرية قاسية. وقبل انقلاب عام 1973، جرت مناقشة حول قيمة البرلمان للديمقراطية. وقال البعض إن البرلمان سمة متأصلة في الديمقراطية. لقد كان أول عمل دكتاتوري هو حل البرلمان.

ومن الواضح أن الديمقراطية لا يمكن أن توجد بدون وجود برلمان قوي يُنتخب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة توفر ضمانات لجميع الأشخاص، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى جماعات الأقليات. وفي عام 1985، استأنفت أوروغواي مرة أخرى تقاليدها الديمقراطية، ونفذت جيلاً جديداً من القوانين والسياسات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والسياسي. وتبذل جهود لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمان. وقال إن الأمر سيستغرق بعض الوقت، ولكن المرأة ناشطة في المجتمع، وكان هناك اتفاق واسع النطاق من جميع الأحزاب السياسية ومن جميع الجوانب.

السيد ز. حمصي (الأردن): أشار إلى أن المرأة قد فازت بنسبة 20 بالمائة من المناصب المنتخبة خلال انتخابات عام 2017 في بلده، فقال إن الأردن يؤمن إيماناً راسخاً بحقوق الإنسان والديمقراطية. وبهذه الروح، كان من دواعي فخره أن تستضيف 1.2 مليون لاجئ سوري، ويوفر لهم فرص الحصول على التعليم والخدمات الأساسية اللازمة للعيش بكرامة. غير أن انعدام الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، أدى إلى ظهور جماعات إرهابية في المنطقة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وبالإضافة إلى ذلك، وطالما ظلت قضية فلسطين دون حل، فإن مبدأ التعددية الديمقراطية سيكون موضع شك دائماً، ولن تتمتع المنطقة أبداً بالاستقرار والأمن.

السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، قال: إن مشروع القرار يمكن أن يفسر على أنه خطة عمل لتنفيذ الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي اعتمد قبل 20 عاماً. وكان أحد التوجهات الرئيسية للقرار هو أن تخدم الدولة الشعب. ولا ينبغي أن يكون الشعب هو الذي يخدم الدولة. كما تم تناول الركائز الثلاث للسلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان في النص.

وتمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، من المهم تعزيز الحوار البرلماني الدولي وتعزيز ثقافة الديمقراطية. فالديمقراطية لا يمكن فصلها عن مبادئ الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. غيرَ أن الديمقراطية لم تولد في الغرب؛ بل إنها قيمة دولية تكفل الحق السيادي للدول في أن تختار بحرية مسارها الإنمائي القائم على إرادة الشعب. ومن المهم وضع مؤشرات تقدم الديمقراطية، حيث أن كل دولة فريدة من نوعها ولديها خبراتها

الخاصة بالتنمية الديمقراطية. وينبغي أن تقوم الديمقراطية على التقاليد الثقافية، التاريخية والدينية لبلد ما. ومن الضروري إقامة توازن بين المبادئ العالمية للديمقراطية والنظم الديمقراطية المحددة للدول المختلفة.

السيدة ج. السماك (البحرين)، قالت: إن بلدها قد اتخذ خطوة أقرب إلى نظام شامل للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وإن مبدأ الديمقراطية مكرس في الدستور. وأضافت أن التقاليد تتغير في البحرين: إذ يجري تدريجياً القضاء على الممارسات التمييزية ضد المرأة، وتعزيز الحوكمة. وهناك فصل بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية في الحكومة، وهو ما يكفل وجود قضاء مستقل، وينص على حماية حقوق الإنسان. واضطلع البرلمانيون بدور رقابي فيما يتعلق بالهيئات القضائية، وكفلوا مراعاة التشريع لحقوق الإنسان والديمقراطية.

السيد ب. ف. نيتوبي (تشاد)، قال: إنه ينبغي، في نفس الوقت الذي يحتفل فيه البرلمانيون بالذكرى العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، أن يذكروا بالدور الذي اضطلعوا به في تطوير الديمقراطية. وقال إن التنوع هو اللبنة الأساسية للدول التي تحترم فيها الحقوق والحريات الفردية احتراماً تاماً. التنوع ينطوي على طرق مختلفة للتفكير والعمل، ولكن دون تمييز. ويجب أن تتيح الديمقراطية الشاملة لجميع المواطنين العيش بكرامة. وفي تشاد، كان الناس بحاجة إلى الشعور بأنهم أحرار، وأن تنوعهم يُحترم في التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية للبلد.

السيد أ. السيد أوكونلولا (بنن)، أكدّ من جديد التزام بلده بتنمية الديمقراطية العالمية واحترام حقوق الإنسان، فقال إن بنن كانت من أوائل البلدان في غرب إفريقيا التي استحدثت نظاماً ديمقراطياً للحكم في أعقاب مؤتمر وطني عُقد في عام 1990. ثم أُجريت انتخابات حرة وشفافة، وأصبحت المؤسسات الديمقراطية في البلد راسخة. ويلزم الآن بذل جهود متضافرة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث أن المرأة لا تمثل سوى 10 بالمائة من البرلمانيين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري وضع قانون لزيادة تمثيل المرأة إلى 30 بالمائة في الانتخابات المقبلة في عام 2019.

السيدة س. رادرودرو (فيجي)، قالت: إنه من المهم بالنسبة لديمقراطية نامية صغيرة مثل فيجي، التي تأثرت بشدة بالانقلابات العسكرية، أن تكون أركان الديمقراطية مكرسة، مثل القضاء المستقل، إجراء انتخابات حرة ونزيهة، برلمان مستقل، وحماية حقوق الإنسان. وبالنظر إلى الانتخابات المقبلة لعام 2018، فإن فيجي ملتزمة بتحقيق ديمقراطية حقيقية، بما في ذلك من خلال تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 16 بشأن السلام، العدالة، والمؤسسات القوية.

وقال السيد س. الجبوري (العراق)، إن التنوع الديني وموازنة القوى يُحترمان في العراق، التي هي موطن لكثير من الأقليات. وقد أُجريت انتخابات حرة ونزيهة، وتمثل النساء 25 بالمائة من جميع البرلمانيين. وفي حين أن الديمقراطية وحقوق الإنسان مفاهيم لها قيمتها، فقد عانى البلد من الحرب والصراع على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي احتل أكثر من ثلث الأراضي العراقية. وعلى الرغم من أن جزءً كبيراً من تلك الأراضي قد تم تحريره

الآن، فقد دمر تنظيم الدولة الإسلامية التراث التاريخي للموصل، وارتكب العديد من الجرائم ضد الشعب العراقي. وقد أسفرت أعمال تنظيم الدولة الإسلامية عن مقتل مئات الآلاف من العراقيين، وترك العديد من الأطفال اليتامى، ودمرت العديد من المنازل. ويجب على المنظمات الدولية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اتخاذ قرارات تدين تلك الأعمال. ولا بد من اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز الديمقراطية في العراق وفي أماكن أخرى، وليس مجرد الحديث عنها في المؤتمرات الدولية.

السيد أ. أدلركروتز (فنلندا)، قال: إن الكثير قد قيل عن نسبية الديمقراطية. ولئن كان صحيحاً أن الديمقراطية تتخذ أشكالاً عديدة، فإن قيمها الأساسية لا يمكن أن تكون موضع نزاع. ويجب أن تستند الديمقراطية إلى جميع الأشخاص ذوي الفرص والحقوق والمسؤوليات المتساوية، بصرف النظر عن جنسهم أو عرقهم أو ميولهم الجنسية أو دينهم. فالديمقراطية والاستقرار يسيران جنباً إلى جنب؛ فإن الانتكاسات الأخيرة في هذا الصدد أثارت القلق. في تركيا، يجري التحايل على الحريات الصحفية ودرجة الديمقراطية. في ميانمار، يتعرض الروهينغيا للاضطهاد؛ وفي فنزويلا، أدى فشل الديمقراطية وتزايد السلطوية إلى تدمير الأسس التي يقوم عليها مجتمع فعال. وكما قال ممثل الجمهورية العربية السورية، فإن الحرب والتدمير لا يؤديان إلى الديمقراطية. وعلى الجانب الآخر، أدى منع سماع أصوات الشعوب إلى الاضطرابات. أدى القمع إلى الحرب والدمار. فالديمقراطية هي مفتاح الاستقرار وقيمها مطلقة وليست نسبية.

السيد ك. د. أبيفون (توغو)، قال: إنه على الرغم من عدم وجود نموذج وحيد للديمقراطية، فلا بد من وجود قواعد ومبادئ ديمقراطية معترف بها عالمياً. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن القادة في بعض البلدان سيجردون تخريب الديمقراطية لتحقيق أهدافهم الخاصة. وفي غياب نموذج محدد، أُجريت انتخابات غير منظمة ومزورة في كثير من البلدان، ولا سيما في إفريقيا. ونتيجة لذلك، تمكن أولئك الذين في السلطة من تعديل القواعد والقوانين أو قمع جماعات الأقليات، مما أدى إلى حالات مثيرة للفتنة. وعلى الرغم من اتخاذ خطوات عامة لاستعادة الانسجام، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمة دولية رائدة، أن يكون قادراً على توقع مثل هذه الحالات ومنع حدوثها. ومن شأن إجراء انتخابات ديمقراطية أن يكفل إحلال السلام في إفريقيا.

السيدة س. كامران (باكستان)، قالت: إن احترام حقوق الإنسان والانتخابات العادية والحقيقية هما عنصران أساسيان من عناصر الديمقراطية. فالحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان عنصران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم. وأدى غياب مؤسسات ديمقراطية قوية إلى فساد وضعف سيادة القانون. وينبغي أن تشمل التدابير الرامية إلى تعزيز الديمقراطية، الجهود الرامية إلى تثقيف المجتمع بالقيم الديمقراطية. ولهذا السبب، اعتمدت باكستان مؤخراً قراراً لجعل التربية المدنية الديمقراطية جزءً إلزامياً من المناهج الدراسية.

لقد دخل العالم دائرة كاملة في السنوات العشرين منذ اعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية. وفي الماضي، كانت هناك دعوات إلى إنشاء نظم ديمقراطية؛ والآن، تدين المؤسسات الديمقراطية لانتهاكها حقوق الإنسان. وتشمل الأمثلة الحديثة محنة 1.2 مليون من مسلمي الروهينغيا، أكبر مجتمع عديم الجنسية في العالم. ويتعرضون للاضطهاد من جانب حكومة ميانمار الديمقراطية، التي ترأسها أونغ سان سو كي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام للخدمات المقدمة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتطبق المبادئ الديمقراطية بشكل غير متساو في فلسطين وفي كشمير. ولا بد من تثبيط التدخلات العسكرية على أساس إنساني، لأنها تؤدي إلى الاضطرابات والنزاعات والحروب الأهلية، كما يتضح من حالة ليبيا. ويجب تعزيز دور المنظمات الإنسانية مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لتعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

وقال السيد إ. أوماخانوف (روسيا الاتحادية)، المقرر المشارك، إن ثراء النقاش دليل على رغبة البرلمانيين في دعم المبادئ الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وسوف ينظر المقررون المشاركون بعناية في جميع التعديلات المقترحة والبيانات التي أُدلي بها أثناء المناقشة. وسيبذل كل جهد ممكن لإدراج تلك المنظورات بطريقة غير متحيزة وتعاونية في النص النهائي.

وشكر الرئيس المتحدثين على إسهاماتهم القيمة، وقال إن اللجنة ستجتمع لصياغة القرار في جلسة عامة بعد ظهر اليوم.

ورفعت الجلسة الساعة 12:00 ظهراً.

جلسة الثلاثاء 17 تشرين الأول/ أكتوبر

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 2:40 من بعد الظهر، مع تولي السيدة ب. تشيريليتسو (بوتسوانا)، رئيس اللجنة الدائمة، رئاسة الجلسة.

انتخابات المكتب

أشار الرئيس إلى أن مجموعة أوراسيا اقترحت، في الجمعية العامة الـ 136 في بنغلادش، أن يشغل مندوب أرمينيا مقعدها الشاغر في المكتب. وقد وافقت اللجنة الدائمة من حيث المبدأ. وقد تم الآن تأكيد السيدة س. إيسايان (أرمينيا) بوصفها المرشحة لمجموعة أوراسيا. واعتبر الرئيس أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذا الترشيح.
وتمت الموافقة على الترشيح.

مشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية

(ج) صياغة واعتماد مشروع القرار في الجلسات العامة

(C-III/137/DR and C-III/137/DR-cr)

ذكر الرئيس بأن الصياغة في الجلسة العامة قد أجريت في جو تعاوني. وقد نوقش عدد كبير من التعديلات المقترحة واعتمد في نص القرار.

السيدة س. ديف (الهند)، المقررة المشاركة، قالت إنها كانت أول تجربة مثمرة كمقرر مشارك. وقد بين كل من المناقشة وعملية الصياغة في الجلسة العامة أن البرلمانيين، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية والسياسية، وافقوا على أن الديمقراطية هي المثل الأعلى المشترك، وإن كان ذلك لا يتخذ بالضرورة نفس الشكل في كل بلد. وقد اختلفوا في بعض الأحيان حول أفضل السبل لنقل رسالتهم، ولكن ليس على جوهرها. وعلى الرغم من مرور 20 عاماً على اعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، فإنه لا يزال ذا أهمية كما كان دائماً. وبالإضافة إلى إدراج العديد من التعديلات المقترحة على القرار، بذلت جهود أيضاً لتعكس التطورات الجديدة، ولا سيما صعود العالم الرقمي، فضائله، وأخطاره وأثره على تقاسم المعلومات والأفكار. وهكذا فإن الصيغة النهائية للقرار تتضمن القيم الثابتة والتحديات الناشئة التي تواجه الديمقراطية.

وأشار السيد ن. شريفر (هولندا)، المقرر المشارك، إلى أن المقررين المشاركين اقترحوا إدخال تعديلين طفيفين على الصيغة النهائية للقرار. وينبغي تعديل الصياغة الواردة في الفقرة 1 من المنطوق على نحو طفيف لجعله متماشياً مع قرار الأمم المتحدة 7/62 بشأن تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وعلى نفس المنوال، ينبغي تعديل الفقرة 2 من المنطوق لمواءمتها مع مصطلحات الأمم المتحدة المتعلقة بالأقليات. ولم تغير التغييرات جوهر تلك الفقرات.

ووافقت اللجنة على التعديلات المدخلة على مشروع القرار.

ودعا الرئيس اللجنة إلى أن تقرر ما إذا كانت ستعتمد مشروع القرار المتعلق بمشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، بصيغته المعدلة.

واعتمد مشروع القرار، في مجموعه، بصيغته المعدلة، بالتزكية.

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

قررت اللجنة تعيين السيد إ. أوماخانوف (روسيا الاتحادية)، المقرر المشارك للقرار، مقرراً للجمعية العامة الـ 137.

الأعمال التحضيرية للجمعيات المقبلة

(أ) موضوع القرار التالي الذي ستعده اللجنة

قال الرئيس إن المكتب نظر في ثلاثة مقترحات بشأن موضوع القرار التالي الذي قدمته كندا والجمهورية العربية السورية والمغرب. وبعد تبادل كامل وصريح للآراء، قرر المكتب تقديم اثنين من المقترحات إلى اللجنة، وهما *تعزيز التعاون بين البرلمانات بشأن الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمة*، الذي اقترحه المغرب؛ و*حق المواطنين في الدواء والعلاج والآثار السلبية لعدم وجودهما*، التي قدمته الجمهورية العربية السورية. ودعت مندوبي البلدان المعنية إلى تقديم مقترحاتهم.

السيد أ. تويزي (المغرب)، قال: إن الهجرة تمثل تحدياً بالنسبة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. وبينما كانت هناك زيادة في كراهية الأجانب في أوروبا نتيجة للهجرة، فإن الحروب في الجمهورية العربية السورية والعراق لم تؤد إلا إلى زيادة تدفقات الهجرة. وعلاوة على ذلك، كان من المقرر أن يصبح تغير المناخ، وهو قضية عالمية أثرت بالفعل على البلدان النامية، عاملاً رئيسيا للهجرة. وفي ضوء ذلك، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يتخذ موقفاً وأن يعطي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، هذه المسألة الأهمية والوضوح اللذين تستحقهما. وينبغي أيضاً إجراء دراسة عن اتجاهات تدفق المهاجرين قبل انعقاد الجمعية المقبلة.

السيدة ف. ديب (الجمهورية العربية السورية)، قالت: إن المرض يؤدي إلى المشقة والمعاناة. وكانت صحة المرء مصدراً للثروة، إلا أن المرض لم يكن دائماً موضع تقدير كاحتياجات إنسانية. وكان العلاج لبعض الحالات الصحية باهظ التكلفة بحيث لم يتمكن الأفراد من تحمل تكاليفه. والواقع أن العديد من الناس ماتوا بسبب أمراض قابلة للشفاء لمجرد أنهم لم يتمكنوا من تحمل الدواء اللازم. ويجري إنشاء احتكارات في سوق الأدوية، مما يجعل بعض الأدوية ميسورة

التكلفة والبعض الآخر باهظ التكلفة. نتيجة لذلك، كان هناك خطر من أنه عندما تتفشى الأوبئة، لن يكون لدى الحكومات الوسائل اللازمة لدفع ثمن الأدوية أو اللقاحات اللازمة. ويجب على البرلمانيين أن يدفعوا إلى سن تشريعات لحماية حق المواطنين في الدواء والعلاج والرعاية الإنسانية العامة.

ودعا الرئيس اللجنة إلى البت في مسألة التصويت على موضوع القرار التالي.

وقررت اللجنة بأغلبية 21 صوتاً مقابل 16 صوتاً قبول اقتراح المغرب: "تعزيز التعاون البرلماني الدولي بشأن الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية".

وقال الرئيس إنه وفقاً للممارسة المعتادة، ستناقش اللجنة هذا الموضوع خلال الجمعية الـ 138في مارس / آذار 2018، وسيصدر مشروع القرار في الجمعية الـ 139 في أكتوبر / تشرين الأول 2018. وسيأتي مقرر واحد من المغرب. وينبغي أن يحدد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مقرراً ثانياً، وفقاً لقواعد اللجان الدائمة. وسيتم تقديم أسمائهم فيما بعد.

وقد تقرر ذلك.

(ب) جدول أعمال اللجنة في الجمعية 138 للاتحاد البرلماني الدولي

قال الرئيس إن المكتب نظر أيضاً في اقتراح قدمته بلجيكا لعقد حلقة نقاش أثناء انعقاد الجمعية الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي بعنوان "دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على الميول الجنسية وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات والمثليون ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين LGBTI". وبعد مناقشة كاملة وصريحة، قرر المكتب التوصية بهذا الاقتراح إلى اللجنة. ومع التسليم بأن هناك آراء قوية بشأن هذا الموضوع، فإن جميع المسائل المتصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان تدخل في نطاق اختصاص اللجنة. وينبغي ألا يكون هناك أي موضوع خارج الحدود، وجميع الآراء ستكون موضع ترحيب. ولم يُقصد من مناقشة الفريق أن تفضي إلى قرار أو وثيقة ختامية. غير أنه سيسهم في إبراز حالة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين عموماً، ويشجع المندوبين على معرفة كيفية معاملة هؤلاء الأشخاص في بلدانهم.

وقال ممثل بلجيكا، الذي قدم الاقتراح، إن الفقرة 4 من إعلان مدينة كيبيك الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2012 تؤكد أن التمييز على أساس الميل الجنسي غير مقبول. واعتبر التوجه الجنسي والهويات الجنسانية التي انحرفت عن القاعدة الجنسية الغيرية أمراً مشكوكاً فيه أخلاقياً في بعض البلدان وبعض الديانات. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون

التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية للفرد سبباً لتجريمهم أو التمييز ضدهم، ولا سيما في المجالات التي لا علاقة لها، مثل السكن أو الحصول على الخدمات الصحية أو العمل. مجرد كونه مثلي الجنس أو من المتحولين جنسياً لا ينبغي أن يكون مبررا للمضايقات، والتعذيب، أو ما هو أسوأ. المثليات والمثليون ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين LGBTI هم من بني البشر، ويحق لهم التمتع بنفس حقوق الإنسان الأساسية مثل أي شخص آخر.

وأيد ممثل هولندا الاقتراح، وقال إنه من المهم التمسك بالمبدأ القائل بأن جميع البشر متساوون.

ورحبت ممثلة كندا بالاقتراح، وقالت إن مجتمع المثليات والمثليون ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين LGBTI أقلية ليس لها صوت. وبصفتهم برلمانيين، فإنهم مسؤولون عن الوقوف والدفاع عنها. وينبغي تعديل عنوان الموضوع ليشمل مفهومي الهوية الجنسانية والتعبير.

وقال ممثل المملكة المتحدة إنه عمل برلمانياً مثلي الجنس علناً لمدة 25 عاماً. ولئن كانت اللجنة تقدر، بالنسبة للبعض، أن المسألة ستكون صعبة، فلا يوجد بلد على وجه الأرض لا يوجد فيه مثلي الجنس. غير أنهم لم يواجهوا التمييز في بعض الأماكن فحسب، بل يعيشون في خوف على حياتهم، وذلك ببساطة بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم.

وأعرب ممثل إيطاليا، الذي أعرب عن تأييده للتعديل الذي اقترحه الوفد الكندي، عن عواقب عملية وفورية لهذا التمييز. وقد قام الفريق الاستشاري المعني بالصحة، على سبيل المثال، بزيارة مركز ممتاز لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز خلال فترة وجوده في سانت بطرسبرغ. ومع ذلك، فقد تبين أن بعض الناس شعروا بعدم القدرة على الاستفادة من خدماته خوفاً من الاعتراف بأنهم مثلي الجنس، وكان هذا هو وصمة العار المرتبطة بالتوجه الجنسي.

وقالت ممثلة ألمانيا، إن وفدها يؤيد بقوة الموضوع المقترح لأنه موضوع هام يؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم.

وقال ممثل كوبا، الذي يؤيد الموضوع المقترح، إنه إذا وافق البرلمانيون على وجوب معارضة التمييز، فينبغي أن يكونوا قادرين على معالجة هذه القضية بجميع مظاهرها.

وقال ممثل سان مارينو إن التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية أمر غير مقبول في عام 2017. ومن شأن مناقشة هذا الموضوع أن يثبت الكيفية التي يجب أن تستمر بها الديمقراطية في التطور بما يتمشى مع المجتمع المتغير.

وقال ممثل ماليزيا إنه يؤيد الاقتراح، نظرا لأن المحظورات سائدة في المناطق في جميع أنحاء العالم حيث لا توجد مثل هذه المحافل للنقاش. ومن ثم ستكون المناقشة خطوة نحو تحويل الأعراف الاجتماعية والتصدي للجهل الذي يحيط بهذه المسألة.

وأشارت ممثل روسيا الاتحادية، رداً على ممثل إيطاليا، إلى أن الخدمات التي تقدمها مراكز فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وغيرها من مراكز الرعاية الصحية في بلده متاحة لجميع الأشخاص دون تمييز.

وقال ممثل السويد إنه من المهم أن نبين أن البرلمانيين، بوصفهم ممثلين للشعب، تمكنوا من مناقشة جميع أنواع التمييز المختلفة التي يواجهها الناس.

ودعا الرئيس اللجنة إلى الموافقة على اقتراح إجراء مناقشة مع العنوان بصيغته المعدلة: دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على الميول الجنسية والهوية الجنسانية، ووضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات والمثليون ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين LGBTI
وقد تقرر ذلك.

ما يستجد من أعمال

دعا الرئيس السيد هـ. ميلات (بنغلادش)، رئيس الفريق الاستشاري المعني بالصحة، إلى تقديم الإضافة المقترحة من الفريق إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2012 المعنون "*الحصول على الصحة كحق أساسي: دور البرلمانات في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه تأمين صحة المرأة والطفل*".

وقال السيد هـ. ميلات (بنغلادش)، رئيس الفريق الاستشاري المعني بالصحة، إن قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2012 بشأن الحصول على الصحة هو أداة هامة أكد الصحة بوصفها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، مع التركيز على النساء والأطفال، قد ألهم العديد من البرلمانات لاتخاذ إجراءات. غير أنه منذ اعتماده في عام 2012، كان هناك عدد من التطورات على الساحة الدولية، بما في ذلك اعتماد أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق (2016-2030). كما تضمنت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي (2017-2021) أهدافا تتعلق بصحة المرأة والطفل والمراهق. ومن أجل ضمان استمرار أهمية قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2012، اتخذ الفريق الاستشاري المعني بالصحة زمام المبادرة بصياغة إضافة للقرار، مع إسهامات من منظمة الصحة العالمية والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، لتعكس أحدث التطورات العالمية.

وقال الرئيس إن المكتب قرر أن يوصي اللجنة بأن تؤيد الإضافة إلى القرار.

ورحب ممثل قبرص بفكرة استعراض القرارات لمراعاة التطورات الجديدة. وبينما يوافق النص على الهدف العام للقرار، فإن النص لا يشير إلا إلى إشارة عامة إلى الحق في الخدمات الإنجابية. وقال إن الوقت قد حان لكي يتكلم الاتحاد البرلماني الدولي بصورة أوضح عن مسألة الإجهاض، وهي مسألة تؤثر على المرأة في جميع أنحاء العالم.

السيد هـ. ميلات (بنغلادش)، قال: إنه في حين أن الإجهاض لم يرد ذكره مباشرة في الإضافة، فإن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية يشكل أبعاداً هامة للوصول إلى الصحة، وسيظل موضوعاً للمناقشة داخل الفريق الاستشاري.

وأيدت اللجنة الإضافة إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2012.

وعقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة 3:35 بعد الظهر.

لجنة السلام والأمن الدوليين

جلسة الثلاثاء، 17 تشرين الأول/ أكتوبر

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 9:20 صباحاً، برئاسة السيدة ل. روخاس هرنانديز (المكسيك)، رئيس اللجنة الدائمة.

إقرار جدول الأعمال

(C-I / 137 / A.1.rev)

تم اعتماد جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة المعقودة في الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي في دكا (نيسان / أبريل 2017)

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

انتخابات المكتب

قال الرئيس إن المكتب يتضمن وظيفتين شاغرتين. وترغب مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في ترشيح السيد هـ. كامبامباتي (الهند) لإكمال ولاية مندوب هندي آخر كان قد عُيّن وزيراً. وترغب مجموعة الاثنتي عشر زائداً في تسمية السيدة ل. سيريتوغلو كيرت (تركيا).

وقد تقرر ذلك.

وقال الرئيس إنه حدثت عدة تطورات رئيسية في مجال السلم والأمن الدوليين منذ الدورة السابقة للجنة في بنغلادش. أولا، أُعتمدت معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 تموز / يوليو 2017 وفتح باب التوقيع عليها في 20 أيلول / سبتمبر 2017. ويجب على خمسين بلداً أن تصدق عليها قبل أن تدخل حيز النفاذ؛ وحتى الآن، لم تفعل ذلك سوى ثلاث دول. وثانياً، بدأت المشاورات بشأن الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة لتلك المنظمة. وتضمنت المقترحات خططاً لتحديد أولويات منع نشوب الصراعات، على الأساس المنطقي الذي يتمثل في أن أفضل طريقة لمنع الأزمات هي تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وثالثاً، من المقرر أن يُعقد في نيسان / أبريل 2018 في الأمم المتحدة في نيويورك حدث رفيع المستوى بشأن الحفاظ على السلام. وأعرب عن أمله في أن يكون مشروع قرار اللجنة "استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة"، المقرر اعتماده في آذار / مارس 2018، إسهاماً رسمياً في عمليات الأمم المتحدة الرامية إلى الحفاظ على السلام. وأخيراً، بصفتها ممثلة للاتحاد البرلماني الدولي، كانت ستحضر أسبوع جنيف للسلام 2017 في تشرين الثاني / نوفمبر. وشملت المواضيع المدرجة في جدول الأعمال منع الصراعات، العنف الجنساني، التماسك الاجتماعي، وبناء القدرات.

حلقة نقاش حول دور البرلمان في رصد عمل القوات المسلحة الوطنية المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

قال الرئيس، في معرض تقديمه للمناقشة، إن الأمم المتحدة ليس لديها جيش خاص بها؛ بدلاً من ذلك، اعتمدت على مساهمات الدول الأعضاء. وينبغي أن تتماشى عمليات النشر مع القواعد والمبادئ الدولية، بما فيها القواعد والمبادئ الواردة في كتيب الاتحاد البرلماني الدولي المعنون "*الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن: المبادئ والآليات والممارسات*" (2003). وعلى الرغم من أن البرلمانات ينبغي أن تكون قادرة، من منظور حسن الإدارة، على المشاركة في اتخاذ قرار بإرسال قوات مسلحة إلى الخارج، وأن تتمكن من رصد أدائها، إلا أنه ليس الحال كذلك من الناحية العملية على الدوام.

وقال السيد ج. بورن (مساعد المدير، رئيس شعبة السياسات والبحوث في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة – DCAF)، إنه مع 62 دولة عضواً، كان اختصاص منظمته هو تعزيز الحوكمة الجيدة للأمن، وهو قطاع لا يضم القوات المسلحة فحسب، بل يشمل أيضاً الشرطة، أجهزة الأمن، شركات الأمن الخاصة، وقوات حفظ السلام. وقال إن مفهوم حفظ السلام يتطور. وعلى نحو متزايد، يجري نشر حفظة السلام كتدبير وقائي، بدلاً من أن يكون قد حدث بالفعل بعد وقوع الضرر. وبناء على ذلك، فإن حفظ السلام لا يقتصر على إشراك القوات المسلحة فحسب، بل يشمل أيضاً المدنيين والشرطة، الذين يشكلون عنصراً هاماً من عناصر بناء الأمة والحوار. بيدَ أن حفظة السلام قد انتهكوا في بعض الحالات حقوق الذين أرسلوا لحمايتهم، بما في ذلك عن طريق الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي. وللبرلمانات دور هام تؤديه في منع الإفلات من العقاب ورصد سلوك القوات في الخارج. وكان العديد من المندوبين الحاضرين من بلدان تشارك قواتها بصورة دائمة في بعثات الأمم المتحدة المتكاملة. غير أن الحكومات – وليس البرلمانات – ممثلة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية. وفي الواقع، لم يكن هناك سوى برلمان واحد في العالم له سلطة حقيقية، وإن كانت محدودة، فيما يتعلق بنشر القوات: البرلمان الأوروبي. ومع ذلك، على الرغم من أن عمليات نشر القوات تصنف على أنها قضية تتعلق بالأمن القومي، مما يعني أن بعض المعلومات مصنفة، فإن الرصد البرلماني والرقابة أمران أساسيان.

ويوجد حالياً 15 عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشمل أفراد الشرطة والموظفين المدنيين والعسكريين. وكانت أكبر البلدان المساهمة بقوات هي إثيوبيا، بنغلادش والهند؛ كانت بعض البلدان نشطة جداً، والبعض الآخر أقل من ذلك. ويمكن للبرلمانات أن تلعب دوراً في هذا الصدد، وتسأل لماذا لم تكن حكوماتها نشطة وما إذا كانت

تستطيع، أو ينبغي لها، أن تفعل المزيد. كما أن للاتحاد الأوروبي عدداً من بعثات حفظ السلام العسكرية والمدنية الجارية، التي تضم قوات من دوله الأعضاء، كما فعلت منظمة حلف شمال الأطلسي.

وقد كشفت أبحاث منظمته أن البرلمانات غالباً ما تفتقر إلى السلطة الدستورية اللازمة للمشاركة في نشر القوات في الخارج. وحتى في الحالات التي توجد فيها أطر دستورية جيدة، قد لا تتوفر للبرلمانات الموارد أو التمويل أو الخبرة اللازمة للتعامل مع الإطار الدولي، أو الإشراف على المسائل العسكرية والأمنية، أو زيارة القوات في الخارج. وبطبيعة الحال، كانت البرلمانات غير مجهزة في كثير من الأحيان لاتخاذ القرارات السريعة التي تتطلبها هذه الحالات العاجلة، على الرغم من أن بعض البرلمانات قد استحدثت حلول في هذا الصدد. وكان للبرلمانيين وظائف عامة ينبغي تطبيقها لإعطائهم رأي في القرارات المتعلقة بنشر القوات. فعلى سبيل المثال، يمكنهم استخدام وظائفهم التشريعية لاعتماد تشريعات إطارية، تنظم نشر القوات أو الموافقة على قوانين محددة تحدد الولاية والأساس المنطقي لكل بعثة على حدة. وأتاحت الموافقة البرلمانية والإشراف على الموازنة الوطنية سبيلاً آخر للتدخل، نظراً لأن هناك حاجة في بعض الأحيان إلى اعتماد إضافي في الموازنة لعمليات الطوارئ. والواقع أن الرقابة على الموازنة في العديد من الدول هي نقطة الدخول للبرلمان لكي يكون لها رأي في عمليات النشر. وفي بعض البلدان، يمكن للبرلمانيين أن يوافقوا أو يرفضوا بعثات السلام وأن يرتبوا جلسات استماع مع قادة عسكريين رفيعي المستوى. غير أنه من المهم ضمان أن المشاركة البرلمانية لا تنتهي ببساطة بمجرد الموافقة على عملية لحفظ السلام – فالرصد والرقابة ضروريان بعد نشر القوات.

وفيما يتعلق بصنع القرار على الصعيد الدولي، كانت هناك فرص عديدة للبرلمانات للدخول في المناقشات المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وفي الحالة الأولى والأقوى، يتعين على البرلمانات أن تمنح الموافقة قبل صدور أي قرار عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو أي منظمة دولية أخرى. وبعد هذه النقطة، ستكون الحكومات ملتزمة بالفعل، ولذلك فإن أي تدخل لاحق قد يكون متأخراً عن ممارسة أي تأثير حقيقي. وفي الحالة الثانية، أعطت البرلمانات موافقتها بعد اتخاذ قرار دولي ولكن قبل اتخاذ أي قرار وطني بشأن نشر القوات. وفي الحالة الثالثة، لعب البرلمان دوراً تشاورياً فقط. وقد يتم إبلاغه قبل نشرها أو بعده، ولكنه لا يلعب دوراً في عملية صنع القرار، بل يقتصر على المناقشة ورصد القوات والإشراف عليها. وفي الحالة الأخيرة، لم تشارك البرلمانات في العملية على الإطلاق، حيث تتخذ السلطة التنفيذية جميع القرارات.

وكان هناك عدد من الممارسات البرلمانية الجيدة فيما يتعلق بنشر القوات. على سبيل المثال، يمكن للبرلمانات أن تسن تشريعات خاصة، إما كقانون إطاري ينظم نشر القوات، بصفة عامة، أو كقانون محدد ينظم بعثة معينة لحفظ السلام.

ومن الأمثلة الأخرى: الموافقة على أن عمليات النشر التي تقل عن حد معين ستعفى من الموافقة البرلمانية؛ وضمان أن تقدم السلطة التنفيذية تقارير منتظمة عن الوضع إلى البرلمان أو إلى لجنة مختارة محددة، خلف أبواب مغلقة؛ وتحديد مدة قصوى للانتشار، وهو ما يعني أنه إذا اضطرت القوات إلى البقاء في بعثة لفترة أطول، فسيتعين على الحكومة أن تبدأ عملية الموافقة مرة أخرى.

وقال السيد ب. باتيل (الهند)، واصفاً مساهمة قوات حفظ السلام الهندية في بعثات السلام في جميع أنحاء العالم، إن الهند هي من بين البلدان الرئيسية المساهمة بقوات. وقال إن الحالة الأمنية تنطوي على تحديات ويزداد الطلب على حفظ السلام على نحو متزايد، ودعا قوات حفظ السلام ليس فقط للحفاظ على السلام، ولكن أيضاً لمعالجة التحديات المعقدة، التي لا تعد ولا تحصى، مثل المساعدة في العملية السياسية، إصلاح النظام القضائي وضباط الشرطة والتدريب، إعادة توطين المشردين داخلياً، نزع سلاح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين . وفي ضوء ذلك، فإن النهج والموارد الحالية غير كافية. ولتحسين فعالية عمليات حفظ السلام، ينبغي للبلدان المساهمة بقوات تضطلع بدور أكبر في صنع القرار وأن تشارك في جميع مراحل العملية. وينبغي أن تكون البعثات متأصلة في الحقائق على أرض الواقع، وأن تستند إلى الموارد المتاحة. وينبغي تكريس مزيد من الموارد المالية والبشرية لبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع، بغية تيسير التسويات السلمية عن طريق التفاوض. ونظراً لأن فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتوقف على القوات المسلحة لدولها الأعضاء، فإن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أمر أساسي.

وفي ظل ديمقراطية قوية مثل الهند، كان الرصد والإشراف حاسمين من أجل محاسبة القوات المسلحة الوطنية. وينبغي لآليات الرصد أن تمكن القوات المسلحة من التعلم من التجربة، وأن تدعم معايير السلوك وأن توازن قيمها مع قيم المجتمع الأوسع. ومن شأن الإشراف الفعال، الذي تقوم به عادة سلطة مدنية، أن يعزز الشفافية ويحمي حقوق الإنسان للقوات المسلحة، مع الحفاظ على الفعالية والانضباط العسكريين. وفي الهند، اتخذت الرقابة البرلمانية على القوات المسلحة شكل مناقشات، واقتراحات، ووقت استجواب، وطلبات للحصول على معلومات عندما كانت هناك حاجة إلى موازنة إضافية. كما تم دراسة مشروعات القوانين من قبل لجان مختارة في البرلمان.

السيد ع. الرويعي (الكويت)، قال إنه في حين أن نشر قوات حفظ السلام بما يتماشى مع القواعد الدولية يعتبر خطوة إيجابية عموماً، فإنه ينبغي أيضاً مراعاة الآثار السلبية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالإفلات من العقاب على حفظة السلام، تساءل عما إذا كانت هناك أية تقارير أو قواعد أو مبادئ تنظم سلوك القوات في بعثات السلام. وعلاوة على ذلك، قال إنه يود أن يعرف لماذا لا توجد عمليات لحفظ السلام في سيناريوهات معينة من حالات الصراع، مثل تلك التي تحدث في الجمهورية العربية السورية.

وقال إن حفظ السلام يتطور نحو منع نشوب الصراعات، غيرَ أن السياسيين لا يأخذون دائماً في الاعتبار الوقاية. وعندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات، فإن حقيقة أن بعض البلدان تتصرف بسرعة، بينما يأخذ البعض الآخر وقتهم، يجعل من الصعب إطلاق بعثات حفظ السلام على وجه السرعة، مما يضع القدرة على صون السلم في خطر. وتساءل، في هذا الصدد، عن سبب مساهمة إثيوبيا وبنغلادش والهند أكثر من غيرها في قوات حفظ السلام، في حين أن البلدان الأخرى لم تفعل شيئاً تقريباً للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

السيد ج. س. خان (باكستان)، قدم عرضاً عاماً لمساهمات بلده في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، فقال إن الأمم المتحدة أُنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وضمان السلم والأمن الدوليين. ولكن الأوقات المتغيرة تدعو إلى تغيير الأمم المتحدة. فالعمل الجماعي مطلوب ضد الإرهاب العالمي، وهو خطر لا يقتصر على منطقة، أو دولة، أو دين، أو عقيدة. ومنذ الهجوم الذي وقع في 11 أيلول / سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، عانى كل بلد تقريباً من البلدان الإسلامية، على أيدي الإرهابيين. ولم يتحمل أي بلد في هذا الصدد أكثر من باكستان؛ على مدى العقدين الماضيين، شهدت خسائر بشرية ومادية واقتصادية هائلة. ومع ذلك، فإن هذه الوحشية أخفقت في كسر عزم البلد على استئصال ومكافحة جميع أشكال الإرهاب.

وكانت باكستان من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في الأمم المتحدة. غيرَ أنه نظراً لأن حفظة السلام ليسوا في قتال فعلي، فإن قرار وزع القوات يقع على عاتق الحكومة. وينبغي أن يشارك البرلمانيون، بوصفهم ممثلين للشعب، في هذه العملية. وافق البرلمان على ميزانية الدفاع. ومن ثم ينبغي استشارته بشأن عمليات حفظ السلام. وينبغي لوزارة الدفاع أيضاً أن تقدم تقريراً إلى البرلمان في نهاية البعثة. وليس للأمم المتحدة سلطة لمحاكمة أفراد حفظ السلام الذين ارتكبوا انتهاكات؛ فإنها لا تستطيع إلا إعادتهم إلى وطنهم. ولذلك، فإن البرلمانات هي الأقدر على توفير الرقابة وضمان تقديم العدالة. وأخيراً، إذا أريد لحفظ السلام أن يستمر كأداة للسلم والأمن الدوليين، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكفل أن تكون للبعثات ولايات واضحة، وأن توفر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذها. وبصفتهم برلمانيين، تقع على عاتقهم مسؤولية مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق ولايتها وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز.

السيدة ج. موراييس (البرازيل)، قالت: إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تكتسي أهمية خاصة في وقت يتسم بعدم الاستقرار الجيوسياسي الكبير. وبصفتها عضواً في لجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب البرازيلي، قامت بزيارة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي كانت تخضع للقيادة العسكرية البرازيلية في الفترة من 2004 إلى 2017. وقد ساعدت التجربة على إبراز الدور الهام الذي ينبغي للبرلمانات القيام به في مثل هذه

البعثات. وقد بدأت للتو بعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم العدالة في هايتي، وهي تهدف إلى تدريب الشرطة، تعزيز سيادة القانون، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وهذا هو السبب في أن القوات العسكرية وحدها لا تكفي لدعم عمل بعثات حفظ السلام .

السيد ب. منغوني (جنوب إفريقيا)، قال: إن بلده مساهم مهم بقوات في إفريقيا وخارجها. ويجب تعزيز الرقابة البرلمانية لضمان معالجة مسألة إساءة استعمال السلطة أو الاستغلال الجنسي التي يرتكبها أفراد حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أنشئت محاكم عسكرية متنقلة لمعالجة ادعاءات الإيذاء التي يرتكبها جنود حفظ السلام في جنوب إفريقيا. كما يجري إعداد مشروع قانون بشأن الانضباط العسكري، الذي سيحكم أيضاً سلوك قوات حفظ السلام. وفي جنوب إفريقيا، كان على الحكومة أن تبلغ البرلمان عندما تقوم بنشر قواتها ولماذا. وقد كلف الدستور اللجان البرلمانية برصد عمليات حفظ السلام، التي قامت بها من خلال القيام بزيارات للقواعد، وتلقي تقارير فصلية وسنوية من وزارة الدفاع، وإثارة أسئلة برلمانية بشأن بعثات حفظ السلام.

وقال السيد هاي ها فو (فيتنام)، إن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تحترم استقلال البلد المعني وسيادته الوطنية، وأن تلتزم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما. ويجب أن تكون للبعثات التي يوافق عليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولاية واضحة وأهداف ملموسة تستند إلى معايير غير منحازة.

ومنذ عام 2014، شاركت فيتنام في عدد من عمليات حفظ السلام كجزء من التزامها بالاندماج العالمي والمشاركة في البعثات المشتركة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وقد وافق البرلمان على تشريع لتيسير مشاركة فيتنام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد استخدمت سلطاتها التشريعية والإشرافية لضمان التزام فيتنام بقواعد الأمم المتحدة. غيرَ أنه ينبغي تعزيز الرقابة البرلمانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الحكومات أن تنشر تقارير منتظمة عن موازنة وموارد ووضع بعثات حفظ السلام للمساعدة في بناء القدرات والتعاون الدولي. وترحب فيتنام بالدعم الدولي من حيث المعدات والتدريب على اللغات الأجنبية، وتبادل المعارف من أجل تعزيز قدراتها وتمكينها من مواصلة المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد أ. عباسي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، أشاد بخدمة حفظة السلام وأولئك الذين فقدوا أرواحهم من أجل القضية، فقال إن طبيعة عمليات حفظ السلام قد تغيرت على مر السنين. ولم يطلب من حفظة السلام فقط الحفاظ على السلام، بل أيضاً لتسهيل الحوار السياسي، إعادة إدماج المقاتلين السابقين، تعزيز حقوق الإنسان واستعادة سيادة القانون. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن يلتزم حفظة السلام بأعلى معايير السلوك. وقد أدى سوء استخدام قوات حفظ السلام إلى تشويه سمعة الأمم المتحدة وتقويض أهداف بعثات حفظ السلام. ويجب على الأمين العام

للأمم المتحدة أن يواصل تنفيذ سياسته المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً، وأن يتخذ إجراءات حاسمة عندما يحدث سوء سلوك وإساءة معاملة. وينبغي الحرص على إدارة الادعاءات بشكل صحيح، ودعم حقوق الضحايا وضمان تعاون الجناة أثناء التحقيقات. ويجب تفادي تسمية والتشهير بالبلدان التي ارتكب رعاياها إساءة معاملة. وينبغي لبرلمانات البلدان المساهمة بقوات، أن ترصد سلوك رعاياها لمساعدة الأمم المتحدة على التصدي لسوء المعاملة. وعلاوة على ذلك، فإن للاتحاد البرلماني الدولي دوراً هاماً يؤديه في تشجيع ودعم برلماناته الأعضاء لمكافحة سوء السلوك في الميدان.

السيد س. إسماعيلوف (أذربيجان)، قال: إن أذربيجان أنشأت، كجزء من الجهود الرامية إلى المساهمة في عمليات حفظ السلام الدولية، وحدات وكتائب حفظ سلام متخصصة ومدربة تدريباً جيداً. كما ساعدت المشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام الذي تقوده منظمة حلف شمال الأطلسي، على بناء قدرات البلد في مجال حفظ السلام وضمان تدريب القوات وفقاً لمعايير منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد نشرت قوات أذربيجانية في عدد من بعثات حفظ السلام، بما في ذلك كوسوفو والعراق، وكجزء من تحالف لمكافحة الإرهاب في أفغانستان. وقد أثنى قادة عملياتهم على قوات حفظ السلام في البلد لما أبدوه من احتراف وانضباط.

السيد د. باتشيكو (البرتغال)، قال: إن بلده ساهم في قوات حفظ السلام كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وكان للحكومة أغلبية برلمانية كبيرة لدعم قراراتها. وعلى الرغم من أن البرلمان يشارك في صنع القرار، فإنه لم يبلغ دائماً بنتائج عمليات حفظ السلام. ويتعين على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن ترسل تقارير منتظمة إلى البرلمانات، لا إلى الحكومات وحدها.

وكثيرا ما تم رفض الزيارات الميدانية، وهي جانب هام من جوانب الرقابة البرلمانية، لأسباب أمنية، على الرغم من أنه لم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه الأسباب صحيحة، أو كانت عذرا لمنع البرلمانيين من رؤية ما يحدث على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن برلمانه يؤيد القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة والحكومات للحفاظ على السلام، إلا إنه ينبغي أن تشارك البرلمانات بشكل أكبر في هذه العملية.

السيد م. الجودر (البحرين)، تساءل عما إذا كان مصطلح "حفظ السلام" يصف بشكل كاف دور القوات التي كثيراً ما يتم نشرها أثناء استمرار النزاع. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في معرفة الدور الذي يؤديه حفظة السلام في حالات الصراع، نظراً إلى أنهم لا يستطيعون التدخل بين الأطراف المتحاربة.

وتهدف عمليات حفظ السلام إلى الحفاظ على السلام، نشر الديمقراطية، تعزيز سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، قامت قوات حفظ السلام بإساءة معاملة الأطفال والمدنيين واستغلالهم جنسياً. وقال إنه

يود أن يعرف لماذا لا توجد لدى الأمم المتحدة آلية مناسبة لمعالجة هذه الحالات. وأخيراً، تساءل عن الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي في مساءلة الأمم المتحدة.

السيد ر. أوزيل ندونغ (الغابون)، قال: إن البرلمان ينبغي أن يشارك في مرحلة قبل التدخل أو بعده، وإن لم يحدث ذلك في الواقع العملي. وفي البلدان التي لديها نظم سياسية أخرى، يكون نشر قوات حفظ السلام من مسؤولية الرئيس أو رئيس القوات المسلحة، رهناً بترتيبات البلد الدستورية. وعلى هذا النحو، فإن البرلمان سيكون متردداً في التدخل، حتى لو رأى ذلك. ويمكن أن يؤدي الضغط الذي يمارسه الجمهور ووسائل الإعلام إلى مناقشة برلمانية، ولكن الحكومة لا يمكن أن تجبر على احترام رأي البرلمان. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أن ينشئا قواعد تنظم بعثات حفظ السلام التي يجب على جميع البلدان أن تلتزم بها.

السيد ك. بكّار (الأردن)، قال: إن دور حفظة السلام هو الحفاظ على السلام والتمسك بمبادئ العدالة والمساواة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تساءل عما إذا كان يتعين على حفظة السلام الحصول على مؤهلات محددة أو اتخاذ بعض الدورات، قبل أن يتمكنوا من المشاركة في البعثة. ففي الأردن، على سبيل المثال، أنشئ معهد لتطوير قدرات قوات حفظ السلام.

وقد اعتمد الأردن نهجا مزدوجاً لحفظ السلام. أولا، شارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وثانياً، أرسل المستشفيات الميدانية والعاملين في المجال الطبي لتقديم المساعدة إلى المدنيين المتضررين. ويبدو أن الأمم المتحدة تعمل بمعايير مزدوجة؛ فقد تركت بعض دولها الأعضاء في حالة من القمع. فعلى سبيل المثال، لم يتم تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي مضى عليها عقود من الزمن بشأن حالة إسرائيل وفلسطين. إسرائيل ببساطة تجاهلتها. ومن المؤكد أن هذا الوضع يستدعي اتباع نهج أكثر إلزاماً لوضع حد لقمع الشعب الفلسطيني من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية.

ويشارك الأردن مشاركة كاملة في الحرب على الإرهاب، ويقوم بعدد من الأنشطة الإنسانية، وعلى الرغم من مواجهة تحديات اقتصادية حادة وعجز كبير في الموازنة، فقد خصص تمويلاً كبيراً لهذه الجهود. وقف الأردن جنبا إلى جنب مع البلدان التي تعاني من المجاعة والتشريد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتضافر لاتخاذ إجراءات وقائية لتجنب المزيد من الكوارث ونشر السلام والأمن.

السيد أ. سينماليزا (الإكوادور)، قال: إن بلده يشارك، بالتعاون مع تشيلي، في عمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية في هايتي. ويجري الآن سحب قوات حفظ السلام تدريجياً بعد انتهاء البعثة. وقد انتقل الاهتمام الآن إلى

ضرورة تدريب أفراد الشرطة الوطنية الذين سيتولون في نهاية المطاف دور ضمان القانون، النظام وحماية المدنيين. وهو نهج ينبغي تكراره في بعثات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام.

السيدة ل. كاميرون (المملكة المتحدة)، قالت: إن العمل معاً من أجل السلام يمكن أن يحقق التنمية المستدامة وبناء المجتمعات التي تضم أشد الفئات ضعفاً، وضمان شمولية الجميع. وقالت إنها، بوصفها عضواً في لجنة التنمية الدولية التابعة لبرلمان المملكة المتحدة، قامت بزيارة بلدان مزقتها الصراعات. وأشد الفئات تضرراً من الحرب هم الأشخاص الذين لا يملكون صوتاً في المجتمع، ولا يستطيعون فعلياً أن يغادروا، وأنهم يتمتعون بقدر محدود من التمكين الاقتصادي ويحرمون نتيجة الحرب.

وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تسعى إلى منع نشوب الصراعات أو التخفيف من حدتها، وأن تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، حتى يمكن للمجتمعات التي خربتها الحرب أن تخلق السلام، الفرص، والأمل لجميع مواطنيها. ويجب أن يتمتع البرلمانيون بإمكانية الوصول إلى جميع المعلومات المتاحة وإجراء الرصد والإشراف على القوات، بما في ذلك من خلال القيام بزيارات وسماع أدلة الخبراء. وينبغي أن تكون عملية حفظ السلام خاضعة للمساءلة وشاملة، مع مراعاة احتياجات أشد الفئات ضعفاً، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وينبغي أن تؤدي النساء والأشخاص ذوو الإعاقة دوراً في مفاوضات السلام وبناء السلام.

السيد و. موتومبا (زمبابوي)، قال: إن الأمم المتحدة اعتمدت سياسة عدم التسامح مطلقاً بشأن إساءة استخدام قوات حفظ السلام للسلطة. ويجب أن تتخذ البلدان المساهمة بقوات خطوات، رصد سلوك قواتها لحفظ السلام. كما أن للبرلمان دوراً حيويا في صنع القرار والرصد.

وفي زمبابوي، حددت السلطات التنفيذية والتشريعية مشاركة القوات الزمبابوية في عمليات حفظ السلام. وكان مطلوبا من السلطة التنفيذية إبلاغ البرلمان، وتحديد الأسباب التي دعت إلى نشر القوات. وللبرلمان سلطة استعراض، ومناقشة، أو إقرار، أو رفض أي نشر من هذا القبيل. ولذلك فإن للبرلمان دوراً رئيسياً في صنع القرار والرقابة على قوات حفظ السلام الوطنية. وبصفتهم برلمانيين، ينبغي أن يزوروا القوات في الخارج وأن يحصلوا على تغذية مرتدة من الموظفين العاملين بشأن خبراتهم وتحدياتهم وظروف خدمتهم.

السيد أ. ل. س. سيباغالا (اوغندا)، اعرب عن حزنه ازاء الهجوم الإرهابي الذى اسفر عن مصرع عشرات الاشخاص في الصومال، قائلاً ان النقاش يفتقد الى تقارير من اعضاء اللجنة الذين زاروا قوات حفظ السلام في مهام السلام. وقال إن المعلومات المتعلقة بالتحديات التي تواجهها بعثات حفظ السلام كانت مفيدة.

وتساءل عن كيفية اختلاف عمليات صنع السلام، بناء السلام، إنفاذ السلام وحفظ السلام على وجه الدقة؛ سواء أكانت قوات حفظ السلام قادرة على أداء كل وظيفة من تلك المهام؛ وكيف تتفادى أن تصبح وضع مقاتلة أو متشابكة في الأوضاع السياسية. وأخيراً، بوصفهم برلمانيين، لا يستطيعون الوقوف متفرجين وتركهم لعدد قليل من البلدان لتوفير القوات التي تشتد الحاجة إليها. وتساءل عن كيفية نشر المعلومات المتعلقة بعمليات حفظ السلام والطلبات المتعلقة بالقوات، وكيف يمكن للبرلمانيين والبرلمانات الأعضاء والاتحاد البرلماني الدولي أن يزيدوا من تعزيز الوعي بعملية المساهمة بقوات.

السيدة ج. كاتوتا (زامبيا)، قالت: إن زامبيا شاركت في عدد من عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، ولا سيما في موزامبيق، أنغولا، السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. والدور الشامل الذي تضطلع به لجنة الأمن الوطني في برلمان زامبيا، هو ضمان ألا تضع الحكومة سياسات يمكن أن تعرض علاقاتها للخطر مع البلدان المجاورة. ولذلك، فإن البرلمانيين لعبوا دوراً هاماً في تعزيز السلام والأمن وحل الصراعات، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي.

وقد أعاقت قوانين السرية والخصوصية قدرة البرلمانيين على العمل بطريقة شفافة. وأتاحت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي فرصة للتواصل مع صانعي القرارات من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وبصفتهم ممثلين عن الشعب، يجب على البرلمانيين محاسبة الحكومات ورصد سلوك القوات المسلحة الوطنية في عمليات حفظ السلام. وقد آن الأوان لقادة العالم أن يشركوا البرلمانات بنشاط في إدارة الصراعات والوقاية منها على مستوى أعلى بكثير. ويجب أن تكفل البرلمانات أيضاً أن تتوفر لها الموارد اللازمة للإسهام بفعالية في بناء السلام، منع الصراعات والأمن الدولي.

السيد م. الامين خليفة (السودان)، قال: إنه نظراً لأن الهدف الرئيسي لعمليات حفظ السلام هو حماية المدنيين من المعتدين، تساءل عما إذا كان من الممكن القيام بأي عمل تمهيدي لإرساء الأساس لعمليات حفظ السلام وضمان نجاحها. فعلى سبيل المثال، سيكون من المثير للاهتمام معرفة التدابير التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بمحنة المسلمين الروهينيغيا في ميانمار.

وقال السيد ج. بورن (مساعد المدير، رئيس شعبة السياسات والبحوث في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة)، إن أربعة مجالات رئيسية للقلق قد ظهرت مراراً وتكراراً خلال المناقشة الغنية والمثيرة للاهتمام. أولا، ينبغي الإشارة إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي ليس له دور رسمي في عمليات حفظ السلام. بيدَ أنه يمكنهم، بوصفهم أعضاء في لجنة السلام والأمن الدوليين، إنشاء مجموعات فرعية من البلدان المساهمة بقوات أو بعثات محددة بغية إنشاء محفل للمناقشة. وثانياً، فإن الإفلات من العقاب وإساءة استعمال السلطة هما من المسائل الخطيرة التي تستحق

اهتماماً أوثق وربما حلقة نقاش منفصلة. وثالثاً، يجري الاضطلاع بمختلف بعثات الأمم المتحدة التي تغطي طائفة واسعة من البرامج المتصلة بالسلام، بما في ذلك صنع السلام، بناء السلام وإنفاذ السلام. ومن غير المرجح أن يكون جندي منخرط في بعثة واحدة قادراً على الاضطلاع بمهام أخرى. وينبغي مواصلة مناقشة مستقبل حفظ السلام، وكيفية تغييره لتلبية مطالب القرن الحادي والعشرين. وأخيراً، ينبغي للبرلمانيين أن يشعروا بالقدرة على التساؤل عن سبب كون بعض البلدان من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، في حين أن البعض الآخر لم يكن كذلك.

نقاش حول تنفيذ القرار السابق على الحرب الإلكترونية (هانوي، 2015)

عرض الرئيس أعضاء فريق المناقشة: السيد د. ستوفاشر، رئيس مؤسسة السلام ICT4؛ والسيد ك. جاير، رئيس فريق تنسيق سياسة الفضاء الالكتروني، وزارة الخارجية الاتحادية، ألمانيا.

وقال السيد د. ستوفاشر (رئيس مؤسسة السلام ICT4)، إن أحد المحاور الرئيسية لمنظمته، وهي شركة ICT4Peace، كانت الدفاع عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الجديدة للأغراض السلمية، وتعزيز الأمن الالكتروني وسلميته، وفضاء إلكتروني مفتوح ومجاني. منذ إنشائها في أوائل 2000، تغير المشهد بشكل ملحوظ. حيث أنه هناك الآن مليارات المستخدمين للأنترنيت، مع ما يصحب ذلك من آثار إيجابية وسلبية. وقد أدت التكنولوجيا إلى التواصل في جميع أنحاء العالم، وتدفق المعلومات بسرعة، وتطوير أدوات غير مكلفة وطرق جديدة للتفاعل، بما في ذلك بين الناس والحكومات. غير أنه لا يمكن اعتبار الفضاء الإلكتروني أمراً مفروغاً منه؛ لم يقتصر الأمر على الطعن من قبل المجرمين والقراصنة والإرهابيين، وإنما يستخدم أيضاً لأغراض استراتيجية. وفي ضوء ذلك، عملت منظمته مع كبرى شركات وسائط التواصل الاجتماعي لمعالجة مشكلة المحتوى الإرهابي. وقد ساعدت هذه المبادرة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة في بناء نظام موحد لإدارة المعلومات، مع مراعاة الحاجة إلى جمع وتحليل وتبادل البيانات من أجل صنع القرار في الأزمات التي من صنع الإنسان أو الطبيعية، مع حماية تلك البيانات أيضاً. وشارك أيضا أصحاب المصلحة، بمن فيهم الضحايا والمنظمات غير الحكومية، في إنتاج بيانات أصبحت الآن جزءً مهماً جداً من عمليات حفظ السلام. وأدى ذلك إلى مجموعة كاملة من التحديات الأخرى مثل تعلم كيفية تمييز الأخبار الحقيقية عن الأخبار المزيفة، حماية المصادر، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وقد تطورت التكنولوجيا بوتيرة سريعة: كل ستة أشهر، ظهرت أدوات جديدة، وكثير منها مفتوح المصدر أنتجها متطوعون. بل إن الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة تستخدم حتى هذه الأدوات لرصد حدوث خطاب الكراهية، وهو

مؤشر مبكر على جرائم أخرى. ولذلك يجري توفير التدريب على كيفية استخدام تلك الأدوات الجديدة للموظفين العاملين في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية.

وقد دفع تحدي الأمن الالكتروني العديد من الحكومات إلى البدء بتسليح نفسها لأغراض هجومية ودفاعية. وكان هناك تآكل في الثقة بين الحكومات وبين الحكومات والمواطنين وبين الشركات والأفراد. وبصفتهم برلمانيين، عليهم أن يضغطوا على حكوماتهم من أجل وضع استراتيجيات وطنية للأمن الالكتروني، ورصد تنفيذها لاحقاً، ودفع برامج بناء القدرات للحكومات والبرلمانات والسكان الأوسع على حد سواء. وهناك حاجة أيضاً إلى تشريعات جديدة ومحدثة لمراعاة الجرائم الالكترونية الجديدة والناشئة. وقد استثمرت بلدان كثيرة أيضاً في مجموعات وطنية للاستجابة لحالات الطوارئ. ومن المهم أيضاً إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، نظرا لأن العديد من أحدث الأدوات كانت في أيدي القطاع الخاص.

وعلى الصعيد الدولي، بدأ العمل، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وهناك مجال بارز للتقدم يدور حول قواعد السلوك المسؤول للدولة في الفضاء الالكتروني. وثمة تطور هام آخر يتمثل في استخدام تدابير بناء الثقة التي تستكشفها حاليا الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها. وقال إن من المؤسف أن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات +10 (القمة العالمية لمجتمع المعلومات +10) وأهداف التنمية المستدامة، لم يوجه تركيزا كافيا على أهمية الأمن الالكتروني وبناء القدرات، لأن تلك القضايا هي قضايا إنمائية. ويجب أن تكون البلدان النامية قادرة على اكتساب القدرات والأدوات اللازمة للمشاركة الكاملة في المناقشات الدولية.

والحاجة إلى منع ومكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية مجال جديد ومثير للقلق في مجال التنمية. وبناء على دعوة من لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قامت منظمته بتحليل بعض التهديدات وتقييم ما تقوم به الشركات للقضاء على المحتوى الإرهابي. وهناك حاجة إلى إشراك المجتمع الأوسع في الجهود الرامية إلى مكافحة هذه المسألة، وربط ما يحدث في العالم الحقيقي بما يجري مشاهدته على الإنترنت. وكثيراً ما تكون الشبكات الاجتماعية الكبيرة في الأخبار، ولكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما الشركات الناشئة، تشكل مصدر قلق كبير. وهي تستخدم بشكل متزايد من قبل الجماعات الإرهابية، ولكن لم يكن لديها الوسائل اللازمة لمعالجة المشكلة أو لم تكن مهتمة بها. ويجري العمل حالياً لوضع شروط الخدمة أو المبادئ التوجيهية المجتمعية التي تسمح للشركات بإزالة المحتوى الإرهابي. ويجري أيضاً استكشاف الخوارزميات كوسيلة لتحديد هذا المحتوى، لأن حجم المشكلة هائل. ولذلك ينبغي بذل الجهود لوضع محتوى إرهابي وأخبار مزيفة – تحد آخر متنام – على جدول أعمال الأمن العالمي إلى جانب الجريمة الالكترونية. وفي هذا الصدد، قامت شركة

ICT4Peace ببناء منصة لتبادل المعارف لمساعدة الشركات على مكافحة المشكلة. وعلى المدى الطويل، لم يكن المحتوى الإرهابي جيداً لأعمالهم أو لرفاه موظفيهم. ولهذا السبب، لا بد من بذل جهود متضافرة وجماعية للقضاء عليها.

وقال السيد ك. جاير (رئيس فريق تنسيق سياسة الفضاء الالكتروني، وزارة الخارجية الاتحادية، ألمانيا)، إن فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يولد فرصا هائلة، مثل العلوم والبحث والاتصالات العالمية والنمو الاقتصادي والتنمية. وفي الوقت نفسه، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تولد مزيداً من الاعتماد والاعتماد المتبادل بين البلدان، مما يزيد من إمكانية حدوث مواطن ضعف جديدة وعوامل هجومية جديدة. وفي وقت سابق من ذلك العام، أثرت هجمات البرمجيات الخبيثة على مئات الآلاف من الحواسيب والبنى التحتية الحيوية في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستخدم على نحو متزايد للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، على غرار ما شهدته الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، على سبيل المثال. ومن ثم، يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضرب الصميم السياسي للدول الحديثة.

ووفقا لدراسة أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام 2013، من بين البلدان الـ 114 التي لديها برامج وطنية للأمن الالكتروني، أعطى 47 بلداً دوراً في مجال الأمن الالكتروني لقواته المسلحة، وهو تطور يشكل تهديداً للأمن الدولي. وفي السنوات الأربع التي تخللت ذلك، هذا العدد قد زاد. وقال إن الأضرار التي لحقت بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشبه إمكانات الأسلحة النووية. غيرَ أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كثيراً ما تستخدم في الصراعات الدولية، في حين أن الأسلحة النووية لم تستخدم إلا مرتين – عندما لم تكن نتائجها مفهومة تماماً. ويمكن التخفيف من المخاطر الأمنية التي تشكلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال نهج يعزز نفسه: وضع قواعد دولية تحكم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنفيذ تدابير بناء الثقة لإثارة الثقة المتبادلة حتى تلتزم الدول بهذه القواعد؛ وتوفير بناء القدرات لضمان أن تلتزم جميع الدول بهذه القواعد وتدابير بناء الثقة.

وقد ظلت الأمم المتحدة تعمل على وضع قواعد ومعايير سلوك الكتروني دولية منذ عام 1998، تحضيراً لمبادرة روسية في الجمعية العامة. وقد أُنشئ فريق الخبراء الحكوميين المناظر في عام 2005 واجتمع عدة مرات لمناقشة التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وفي عام 2013، قدم الفريق تقريراً تاريخياً ينص على أن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ينطبقان على الفضاء الإلكتروني وضروريان لصون السلم والأمن الدوليين. وقد عرضت الاجتماعات اللاحقة رؤى بشأن كيفية تطبيق القانون الدولي، ووضعت معايير طوعية بشأن سلوك الدول.

وفي آخر اجتماع للفريق، في عام 2016، رسم الخبراء صورة أكثر دقة للتهديد وحددوا التهديدات الناشئة، مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية أو الوكلاء. وعلاوة على ذلك، تم تقييم انتشار أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخبيثة التي يمكن أن تعطل أو تعوق وظائف الإنترنت؛ وتقوّض أمن البيانات، الأصالة، توافرها، وسلامتها؛ وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما نظرت في القواعد والمبادئ غير الملزمة لسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني، واقترحت عددا من الآليات للاستجابة للحوادث الإلكترونية. فعلى سبيل المثال، أُقترح استخدام مخططات تقييم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونماذج شدة الحوادث، وإجراءات الإخطار الرسمية لتمكين الدول من إبلاغ بعضها البعض بالمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطلب المساعدة أو تقديمها. كما تم إحراز تقدم بشأن مسألة بناء الثقة، مع اتخاذ تدابير مختلفة، مثل وضع مستودعات لبناء الثقة والتدابير الشاملة لعدة أقاليم، وتقديم التوجيه بشأن نقاط الاتصال والنماذج والإجراءات. كما طرحت أفكار بشأن بناء القدرات، بما في ذلك أهمية التوعية وتعزيز التعليم والتدريب المهني وتقاسم المعلومات وإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في تدابير بناء القدرات.

بيدَ أنه في نهاية المطاف، وبسبب الانقسامات العميقة بشأن كيفية تطبيق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يتوصل الفريق إلى اتفاق على تقرير نتائج بتوافق الآراء أو تقديم توصيات للعمل في المستقبل. نتيجة لذلك، فإن العملية التي أطلقتها في البداية المبادرة الروسية لعام 1998 ربما كانت تسير الآن على مسارها. وعلى الرغم من إحراز تقدم هائل في ذلك الوقت، يجب أن يستمر الزخم نحو بناء فهم عالمي للقواعد المنطبقة على الفضاء الإلكتروني. وليس كافياً مجرد الدخول في حوار مع البلدان ذات التفكير المماثل، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى نُهج مجزأة ومتباعدة. ومن مصلحة الجميع ضمان وجود بيئة تكنولوجية للمعلومات والاتصالات مفتوحة، آمنة، مستقرة، يمكن الوصول إليها، وسلمية، والتي بدونها ستترك وراءها دول أقل تكاملاً.

ومع ذلك، كانت القواعد جزءً واحداً فقط من اللغز. وإن الضمانات تقتضي أن تلتزم الدول بالقواعد وتتخذها في شكل تدابير لبناء الثقة وبناء القدرات. وقال إن المنظمات الإقليمية هي الأفضل في متابعة تدابير بناء الثقة، لأن الصراعات تنشأ عموماً بين الجيران القريبين وليس بين الدول البعيدة. وفي أوروبا، أصدرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) تدابير لبناء الثقة والشفافية في عامي 2013 و 2016. وتتخذ تدابير مماثلة من جانب رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) ومنظمة الدول الأمريكية (OAS) والاتحاد الإفريقي. غير أن بناء القدرات في مجال الأمن الإلكتروني هو أفضل نهج من خلال إقامة شراكات ثنائية وثيقة، لأنها مسألة حساسة. ويتطلب طلب بناء القدرات قيام دولة تكشف عن المجالات التي تكون فيها ضعيفة.

وفي الختام، أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً هائلة، ولكنها فتحت أيضاً عددا أكبر من عوامل الهجوم. غيرَ أنه يشكل تهديداً مشتركاً تواجهه جميع الدول؛ بالتالي، يمكن للدول، من خلال التصدي لها معاً، أن تبني الثقة والأمن.

السيد أ. كليموف (روسيا الاتحادية)، قال: إن كل اختراع بشري طبيعي له آثار إيجابية وسلبية. وقال إن روسيا الاتحادية تعرضت لمئات من الهجمات الإلكترونية الخطيرة جداً. ونشأت 30 بالمائة من الهجمات من الولايات المتحدة، في حين أن 2 بالمائة فقط من الهجمات على الولايات المتحدة نشأت من روسيا الاتحادية. وقال إن اقتراح بلده إنشاء لجنة مخصصة من أجل المصلحة المشتركة لم يتلق أي رد من الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن روسيا الاتحادية على استعداد لإنشاء اللجنة كتدبير لبناء الثقة.

وكان هناك نوعان رئيسيان من الهجمات الإلكترونية: من ناحية الجريمة التجارية والمنافسة غير المشروعة؛ من ناحية أخرى، الحرب السياسية، التي تشمل التدخل في الشؤون الداخلية للدولة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمشياً مع قرار الاتحاد البرلماني الدولي المعنون "دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، الذي اعتمده في الجمعية الـ 136 في بنغلادش، أنشأ مجلس روسيا الاتحادية لجنة لحماية سيادة البلد، ومنع التدخل في شؤونها الداخلية. ورصدت اللجنة بنشاط التطورات الإلكترونية وتبادل المعلومات مع المجتمع الدولي. ولم تشارك روسيا الاتحادية في تصدير الأيديولوجيات؛ لم يكن لها مصلحة في تأليب الشرق ضد الغرب. ومع ذلك، في حين أن بلده يبحث عن أصدقاء – وليس أعداء – لم يكن على وشك التجارة في سيادته.

وترحب روسيا الاتحادية بالديمقراطية التي تمنح الناس الحق في اتخاذ قراراتهم. ومع ذلك، فإنها ضد الديمقراطية المصدّرة، حيث يضع الجهات الفاعلة الخارجية، وليس الشعب، جدول الأعمال. ولا يمكن لأي بلد أن يكافح ويحل بمفرده الاستخدامات السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآثارها؛ فإن الحل يكمن في التعاون الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تود روسيا الاتحادية أن تهيئ مناخاً من الثقة، يمهد السبيل لإجراء تقييم سياسي للآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد استجابات ملائمة. وقال إن بلده على استعداد للعمل في الداخل وبالتعاون مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى لضمان احترام المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

السيد ينغدا ني (الصين)، قال: إن الأمن الإلكتروني مسألة من مسائل الأمن والسيادة والتنمية في كل بلد. فبدلاً من أن يكون الفضاء الإلكتروني ساحة معركة، ينبغي أن يستخدم كأداة لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز

السلام، الاستقرار والرفاهية في المجتمعات. وهناك حاجة إلى ثلاثة شروط أساسية لتحقيق الأمن الإلكتروني. أولاً، يجب أن يكون معنى الأمن الإلكتروني مفهوماً تماماً. إن سيادة الأمة لا تغطي فقط أرضها وجوها وبحرها، بل أيضاً فضاءها الإلكتروني. على الرغم من أن الإنترنت أداة عالمية، لا ينبغي أن تنتهك سيادة الفضاء الإلكتروني لأي بلد. وينبغي احترام الحق في اختيار مسار مستقل لتطوير الفضاء الإلكتروني وتطبيق سياسات إدارة الإنترنت الخاصة به. وينبغي أن يكون لكل بلد الحق في المشاركة المتساوية في إدارة الفضاء الإلكتروني. ولا ينبغي لأي بلد أن يسعى إلى الهيمنة الإلكترونية أو التدخل في الشؤون الداخلية الأخرى، أو الاشتراك في الأنشطة الإلكترونية أو دعمها، التي تقوّض الأمن القومي لبلد آخر. ثانياً، يجب اتخاذ تدابير جماعية لتجنب الحرب الإلكترونية. ولا يمكن لأي بلد أن يحقق الأمن وحده؛ فإن تعزيز الأسلحة في الفضاء الإلكتروني لن يعزز الأمن، بل سيؤدي إلى سباق تسلح، ويؤدي إلى نشوب نزاع. ويجب على المجتمع العالمي أن يتحول أولاً من مسار تنمية الأسلحة الذي يسير جيداً، ونزع السلاح في وقت لاحق. ويجب ألا يصبح الفضاء الإلكتروني ساحة أخرى من الحروب. ثالثاً، ينبغي بناء نظام حكم منظم وديمقراطي ووضع مدونة لقواعد السلوك في الفضاء الإلكتروني الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب على الدول أن تلتزم بالقانون الدولي وأن تحترم سيادة بعضها البعض، وأن لا تتدخل في شؤونها الداخلية، أو أن تقوّض مصالحها عبر الإنترنت. ويتعين على البرلمانيين أن يضطلعوا بدور من خلال تشجيع حكوماتهم على وضع سياسات للتعاون السلمي، الآمن والمفتوح في الفضاء الإلكتروني، والدخول في حوار على أساس الاحترام المتبادل لتمهيد السبيل لإقامة نظام دولي ومتعدد الأطراف وشفاف. العالم كله يشارك نفس المصير. بالتالي، فإن الفضاء الإلكتروني الآمن والمستقر والمزدهر أمر حيوي للجميع.

السيد جونغ سوب تشونغ (جمهورية كوريا)، قال: إنه مثلما يواجه العالم هجمات إرهابية حقيقية على أيدي متطرفين عنيفين، فإن أنماطا مماثلة تتكشف أيضاً في الفضاء الإلكتروني. إن جمهورية كوريا، وهي بلد ذات معدل انتشار مرتفع على الإنترنت، في وضع فريد بسبب المواجهة العسكرية الجارية بين الكوريتين. وتبذل الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا قصارى جهدها للامتثال لقرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2015 بشأن الحرب الإلكترونية واتخاذ تدابير للمتابعة. بيدَ أن هناك حاجة إلى وضع قواعد ومعايير دولية تحكم الفضاء الإلكتروني لضمان استخدامها للأغراض السلمية. وبينما بذلت محاولات سابقة لوضع قواعد عالمية، لم تحرز المناقشات الدولية تقدما يذكر. وينبغي أن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي كمنتدى لتعزيز النقاش حول الموضوع، بما في ذلك قضايا مثل الاحتجاج بالحق في الدفاع ضد الهجمات الإلكترونية، وتطبيق قانون الحرب على العمليات الإلكترونية، والتعامل مع انتهاكات القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني.

السيد أ. سووانمونكول (تايلاند): قال: إن التهديدات الإلكترونية أثرت سلباً على القطاعين العام والخاص على حد سواء في تايلاند. وقد أبلغ عن وقوع 800 3 اعتداء في السنوات الأخيرة، وشملت الغالبية العظمى منها الغش أو التسلل أو الرموز الضارة. وهناك حاجة إلى اليقظة لمنع الهجمات التي يمكن أن تهدد الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي. وقال إن بلده اتخذ تدابير للتصدي لظهور تهديدات جديدة: فقد أنشئت لجنة للأمن الإلكتروني؛ وضعت سياسة وطنية جديدة بشأن الأمن الإلكتروني؛ وتم تعديل قانون الجرائم الحاسوبية لتوفير حماية أكثر فعالية للبنية التحتية الحيوية. وهناك عدة مشاريع قوانين أخرى قيد الإعداد، بما في ذلك مشروع قانون لحماية البيانات. وقد صيغت تشريعات تراعي المبادئ الدولية وحقوق المواطنين وحرياتهم – على شبكة الإنترنت وخارجها– والحاجة إلى الحيلولة دون التهديدات الإلكترونية. وتمشياً مع قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2015 بشأن الحرب الإلكترونية، شارك مختلف أصحاب المصلحة في وضع تشريعات جديدة، وعُقدت منتديات عامة لتشجيع الحوار مع الجمهور وقطاع الأعمال التجارية.

السيدة س. تقوي (البحرين)، قالت: إنها تتساءل عما إذا كان قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2015 بشأن الحرب الإلكترونية قد دفع الأمم المتحدة إلى اتخاذ أي تدابير مماثلة. منذ عام 2006، كان المشرّع البحريني يدرك الحاجة الملحة لتطوير التشريعات الحديثة ونظم الأمن لمنع الحرب الإلكترونية وحماية المواطنين من الهجمات الإرهابية من خلال أحدث التقنيات. وقد تم سن العديد من التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك قانون عام 2014 بشأن الهجمات الإلكترونية والتهديدات الإلكترونية التي سعت إلى تحقيق التوازن بين حقوق المواطنين والتزاماتهم والإجراءات التي يمكن أن تشكل خطراً على السلام من خلال الحرب الإلكترونية. ويجري أيضاً اتخاذ نهج وقائي إزاء الجريمة الإلكترونية.

وإن الاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت يشكل تهديداً خطيراً لسلامة واستقرار الأسر والمجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، أصدرت البحرين قانوناً لحماية الأطفال في عام 2014، بغرض معالجة الإساءة الجنسية عبر الإنترنت، وهي مسألة كانت تعمل عليها بالتعاون مع المملكة المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وأنشئت مديرية عامة لتقديم معلومات عن مختلف أنواع الجرائم الإلكترونية، وتعزيز الاستخدام المسؤول لوسائط التواصل الاجتماعي، وتقديم تفاصيل عن كيفية تقديم المواطنين للشكاوى. وقد ساعدت هذه التدابير على الحد من الجرائم الإلكترونية في البحرين وتحسين الأمن العام، دون انتهاك التزامات البلد الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

السيدة ل. إي. سيريتوغلو كيرت (تركيا)، قالت: إن الأعمال الإلكترونية الخبيثة التي يقوم بها الإرهابيون والمجرمون تشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي، وتقوض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقالت إن بلدها واجه العديد من

التهديدات الإلكترونية، واتخذ خطوات لتأمين نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تم تشكيل مجلس الأمن الإلكتروني، ووضعت استراتيجية وطنية للأمن الإلكتروني وتنفيذ خطط العمل ذات الصلة. وقالت إن بلدها يعمل عن كثب مع مختلف المنظمات الدولية، بما فيها منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويتشارك معارفها بشأن القضايا الإلكترونية في المحافل الإقليمية. وتركيا عضواً مؤسساً في المنتدى العالمي للخبرات الإلكترونية، ورعت مركز حلف شمال الأطلسي للتعاون الإلكتروني للدفاع عن التميز. وقال إن الخصائص التحويلية للفضاء الإلكتروني تتطلب تعاوناً دولياً. وفي ضوء ذلك، ستواصل تركيا عملها على الصعيد الدولي بغية إيجاد حلول فعالة لجعل الفضاء الإلكتروني – والكوكب – آمناً ومضموناً.

السيدة س. كامران (باكستان): قالت إن الجرائم الإلكترونية والحرب الإلكترونية تشكل أخطاراً متزايدة، مع أساليب عمل متطورة، تشكل تهديداً خطيراً للأمن العالمي. ومن بين التهديدات التي تشكلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كانت سرقة المعلومات، تلفيق البيانات، الفيروسات الحاسوبية، والتخريب، مسائل تتعلق بالأمن القومي. وتمشياً مع قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2015، بشأن منع الحرب الإلكترونية، تم اتخاذ عدد من التدابير في باكستان. وفي عام 2016، أقر البرلمان قانون منع الجرائم الإلكترونية الذي يجرم الجرائم ذات الصلة ويمثل خطوة هامة في منع الجرائم الإلكترونية والحرب الإلكترونية. وأنشئ مركز وطني للجريمة الإلكترونية لمكافحة الجريمة الإلكترونية، كما يجري إعداد مشروع سياسة رقمية. وكان الفضاء الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالة من التطور والتقارب المستمرين. ولذلك فإن القوانين المستحدثة والتدابير الاستباقية، تعتبر حيوية لضمان حسن أداء جميع المؤسسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في جميع أنحاء العالم. واعترافاً بهذه الحقيقة، اتخذت باكستان خطوات تشريعية للحد من التهديدات لأمنها الإلكتروني. ومع ذلك، فإنها لا تزال تواجه مثل هذه التهديدات، ولذلك فهي مفتوحة لتدابير بناء الثقة. وبصفتهم برلمانيين، يجب عليهم أن ينقلوا خطورة التهديد الذي يواجه برلماناتهم وأن يشجعوا على بذل جهود تعاونية لمنع الجريمة الإلكترونية والحرب الإلكترونية.

السيد و. الرويعي (الكويت)، قال: إنه ينبغي زيادة التشديد على بناء الأمن، والتعاون والثقة بين المجتمعات والحكومات. ومن المهم تحديد المسؤولية القانونية والجنائية لمرتكبي الهجمات الإلكترونية، لأنها تشكل خطراً على الأمن الوطني. وفي الكويت، اعتمدت تشريعات لمكافحة الجريمة الإلكترونية، ولكن ينبغي أيضاً تنظيم هذه الظاهرة من قبل الحوكمة الدولية. وقد واجهت الكويت في الماضي مشاكل في الوصول إلى الإنترنت. والآن، بعد أن تمكنت من دخول الفضاء الإلكتروني بحرية إلى حد ما، تساءلت عن أفضل السبل للتنسيق مع الدول الأخرى، لا سيما عندما تكون تلك البلدان نفسها في حالة هجوم إلكتروني. وبمجرد تحديد المسؤوليات القانونية عن هذه الهجمات، تشمل الخطوات

التالية تدابير بناء الثقة، وتحقيق التوازن الصحيح بين حرية التعبير وحق الوصول إلى الإنترنت، والحقوق والالتزامات المدنية المنصوص عليها في الصكوك الدولية.

السيد أ. عباسي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، قال: إن تكنولوجيات المعلومات تطبق على كل جانب من جوانب الحياة اليومية العصرية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ولهذه التكنولوجيات والفضاء الإلكتروني إمكانات كبيرة للتنمية الوطنية والتعاون الدولي. وعلى الجانب الآخر، يمكن استخدامها بشكل ضار لتقويض المصالح الوطنية والاستقرار الدولي. ويجري استغلال الفضاء الإلكتروني من قبل الإرهابيين والمتطرفين الذين استخدموه لنشر أفكارهم المدمرة، وتجنيد وتدريب أتباعهم، وتنفيذ هجمات إلكترونية. وفي ضوء ذلك، فإن التعاون الدولي له أهمية قصوى في معالجة العواقب الخطيرة لتلك التهديدات. ولذلك ينبغي تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة على الفضاء الإلكتروني.

وينبغي أن تكون جميع البلدان قادرة على الاستفادة من إمكانيات التقدم والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء الإلكتروني دون تمييز. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول والمنظمات الدولية أن تضع تدابير لبناء القدرات في جدول الأعمال، وأن تتشارك الدول المتقدمة معارفها وخبراتها مع البلدان النامية. وينبغي عدم استخدام الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة لعرقلة حصول البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة. وقال إن هناك حاجة إلى مزيد من الحوار، وأن الاتحاد البرلماني الدولي يؤدي دوراً هاماً في تيسير تبادل المعارف. وينبغي لجميع البلدان أن تتعاون من أجل ضمان أمن واستقرار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتصدي لاستخدامها لأغراض خبيثة ومزعزعة للاستقرار.

السيد مازورا أورتيز (كوبا)، قال: إن السبيل الوحيد لمنع الحرب الإلكترونية هو ما إذا كانت جميع الدول تعمل معاً. وينبغي تعزيز التعاون الدولي على المستويات السياسية، التشغيلية، والتقنية لمنع وتخفيف الجرائم الإلكترونية التي تضر بالأمن الدولي. وينبغي أن يكون هناك تشريع لمكافحة الاستخدام غير المشروع للتكنولوجيات الحاسوبية لأغراض إثارة عدم الاستقرار السياسي. وهذه الظاهرة تشكل طريقة غير تقليدية للحرب من أجل أهداف تخريبية. وينبغي سن صكوك قانونية لمنع الاستخدام غير المشروع والسري للأنظمة الحاسوبية لمهاجمة الدول الأخرى، والإرهاب الإلكتروني، وعسكرة الفضاء الإلكتروني، والتجسس على الحكومات والمجتمعات بأكملها. وقال إن بلده ما زال يشعر بخيبة عميق إزاء الاستخدام السري وغير القانوني من جانب الأفراد والمنظمات والدول لنظم الحواسيب في الدول الأخرى لمهاجمة بلدان ثالثة، نظرا لقدرتها على إثارة صراعات دولية.

وتكمن أكبر قوة لبلده في رأس مالها البشري المرموق، ولا سيما المهندسين والفنيين الذين كانوا في طليعة مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أعطى البلد أولوية للسياسات الشاملة الرامية إلى زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع الكوبي، وتلبية الاحتياجات المتزايدة من المعلومات والخدمات في البلد، والإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، مع تعزيز رفاه مواطنيها. وقد أتاح استخدام نظام تشغيل مجاني في كوبا إمكانية تصفح الإنترنت بأمان وبشكل مستقل، مع الحفاظ على السيادة التكنولوجية. وباعتبارهم برلمانيين، يجب عليهم المساهمة في المبادئ التوجيهية الدولية الأساسية بشأن الاتصالات السياسية في العصر الرقمي، وإدارة الإنترنت والأمن الإلكتروني.

السيد م. المحرزي (الإمارات العربية المتحدة)، قال: إن المناقشة قد ساعدت في تزويد البرلمانيين بأفكار بشأن كيفية معالجة تطور التشريعات الوطنية المناسبة. وقد أحرز بالفعل تقدم في هذا المجال في الإمارات العربية المتحدة. وقد سن قانون في عام 2012 لإنشاء لجنة وطنية معنية بالأمن الإلكتروني، ولإنشاء شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحماية أمن البيانات وسريتها. كما تم تعديل قانون الجرائم الإلكترونية.

السيد س. س. سيبابيلا (ناميبيا)، قال: إن زيادة استخدام شبكة الإنترنت قد أدت إلى ارتفاع حاد في الهجمات الإلكترونية. واليوم، كثيراً ما تنطوي الصراعات السياسية والعسكرية على البعد الإلكتروني. وقد حول الفضاء الإلكتروني المجتمع العالمي، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وربط الناس، ووفر أساليب جديدة للاتصال والتعاون. ومع ذلك، فإن النمو في الفضاء الإلكتروني وزيادة الاعتماد عليه ينبغي أن يقابلهما جهود عالمية للحفاظ على أمنه. وكان البرلمانيون، بصفتهم ممثلين للشعب، في وضع فريد يؤهلهم للتأثير على شكل ومضمون سياساتهم الوطنية للأمن الإلكتروني. ويجب على اللجان الدائمة البرلمانية أن تكفل سن التشريعات المناسبة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجرائم الإلكترونية، تنفيذها، استعراضها وتحديثها بانتظام، مع مراعاة الالتزامات الإقليمية والدولية ذات الصلة، واحترام حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية.

وفي ناميبيا، أجرت لجنة برلمانية دائمة رقابة على النشاط الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجري حاليا إعداد مشاريع قوانين بشأن الأمن الإلكتروني والمعاملات عبر الإنترنت والوصول إلى المعلومات. وشملت الجهود الرامية إلى زيادة الخبرة في مجال الأمن الإلكتروني في البلد دورات جامعية، ومنتدى لإدارة الإنترنت وحلقة عمل تهدف إلى تشجيع تبادل المعارف والمعلومات بين البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في ناميبيا وغيرها من البلدان الإفريقية. ما يجري إعداده هو المفتاح: اليوم، والجريمة الإلكتروني أثرت على أوروبا، وغداً، سوف تؤثر على إفريقيا.

السيد ح. علي نيمير (السودان)، قال: إنه نظرا لأن الأمن الإلكتروني مسألة حيوية، يجب بذل جهود من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين، الإقليميين والمحليين لمواجهة تحديات العالم الحديث. وبصفتهم برلمانيين، ينبغي أن يتحركوا بسرعة لضمان تحديث القوانين اللازمة. وفي السودان، عملت لجنة وطنية معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاشتراك مع الوزارة الحكومية المعنية. وقد اعتمدت تشريعات تجرم العقوبات الإلكترونية وتحدد عقوباتها. وكان تبادل المعلومات فيما بين الخبراء تدبيراً هاماً لبناء الثقة وتعزيز القدرات في مجال الفضاء الإلكتروني. غير أنه ينبغي ألا يستخدم للتدخل في السياسة الوطنية.

وقال السيد ك. بكّار (الأردن): إن الجماعات المتطرفة والإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكتيكات الحرب الإلكترونية لتجنيد الشباب لقضيتهم، وهندسة الأعمال العدائية وتشويه صورة الإسلام نفسها، إيمان التسامح. كما لعبت وسائل الإعلام دوراً رئيسياً. ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن ينكر أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة اليومية للمواطنين. ومن هذا المنطلق، تساءل عن أفضل السبل للتوفيق بين حرية التعبير عبر الإنترنت والحاجة إلى تعزيز التنظيم، الإشراف، والرصد للأطراف التي تستخدمها لأغراض خبيثة. ولا بد من إيجاد توازن بين حماية حقوق الإنسان والحصول على المعلومات، مع ضمان الأمن الجماعي. وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سلاحاً خطيراً. ورؤية جماعية ضرورية لحماية حقوق الإنسان، الدفاع عن الأمن الوطني والسيادة، الحماية من التدخل وحماية الأجيال الجديدة من التهديدات الناشئة.

السيد ر. ماشينغورا (زمبابوي)، قال: إن المناقشة جاءت في الوقت المناسب. وقارن أعضاء فريق الخبراء التهديدات الأمنية الإلكترونية للحرب النووية والكيميائية. وإذا كان الأمر كذلك، تساءل المرء عما إذا كانت المخاطر والأخطار الهائلة التي يشكلها الفضاء الإلكتروني تجعل الحدود الجغرافية عديمة الفائدة أساساً.

وقد واجهت زمبابوي ثلاث فئات رئيسية من التهديدات: القراصنة الذين استغلوا نقاط الضعف في النظام من أجل المتعة، أو الإدلاء ببيانات سياسية؛ المجرمين الفرديين أو المنظمين بدافع من المكاسب الاقتصادية؛ والهجمات من القوات المسلحة الأجنبية، وكالات الاستخبارات، الجماعات الإرهابية، وحتى الموظفين الحكوميين الساخطين، الذين أفرجوا أحياناً عن معلومات حساسة. واتخذت عدة مبادرات: كانت السياسة الوطنية المتعلقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متسقة مع قرار هانوي بشأن الحرب الإلكترونية، وتم سن عدد من القوانين لتنظيم الاتصالات الرقمية، حماية البيانات والخصوصية، ووضع جرائم جنائية مقابلة. وشملت تدابير بناء الثقة مشاريع القوانين المتعلقة بحماية البيانات والجريمة الإلكترونية والمعاملات عبر الإنترنت.

السيدة كيم نغان نغوين ثي (فيتنام)، قالت: إنه منذ اعتماد القرار المتعلق بالحرب الإلكترونية في عام 2015، اعتمدت فيتنام تشريعات لحماية المعلومات على الإنترنت ومنع الحرب الإلكترونية. ويجري أيضاً إعداد مشروع قانون بشأن الأمن الإلكتروني بهدف منع التهديدات الإلكترونية والتصدي لها ومكافحة المؤامرات الإرهابية التي يمكن أن تقوض السلام والأمن الوطني. غير أنه من المهم ضمان إدراج منظور جنساني.

السيدة ج. جوردا (فرنسا)، قالت: إن التوسع الاستثنائي للإنترنت قد أدى إلى تمزيق الحدود بين الدول، وإزالتها فعلياً، وانفجار مفهوم الحياة الخاصة. وفي مواجهة التهديدات الإرهابية والاستخدام الخبيث للفضاء الإلكتروني، كانت الاستجابات الدولية والوطنية والجماعية أساسية لاستعادة الثقة. وفي عالم من الحرب والعنف الأعمى، لن تكون مهمة سهلة، ولكنها ليست مستحيلة بأي حال من الأحوال. وكان القرار الذي اتخذ في هانوي بمثابة مخطط للعمل والتعاون من أجل حماية الدول ومواطنيها من خطر الحرب الإلكترونية. وبصفتهم برلمانيين، فإنهم الآن بحاجة إلى اتخاذ خطوات، حيث تطورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسرعة، لإثارة الثقة بين ناخبيهم وبناء الأمن. وقد انعكست لجان مختلفة في فرنسا على قرار هانوي، ونفذت خططاً محلية ووطنية، وتعاونت مع نظرائها الأوروبيين لحماية وضمان رفاه سكانها. غير أنه يلزم إحراز تقدم على الصعيد العالمي من أجل إدارة تأثير الفضاء الإلكتروني وتحسين الأمن الإلكتروني. فمن ناحية، يمكن اختراق نظم الدفاع الوطني؛ ومن ناحية أخرى، يتعرض الأطفال لخطر الانتحار بسبب المحتوى عبر الإنترنت.

وقال السيد د. ستوفاتشر (رئيس مؤسسة ICT4Peace)، إنه أثار إعجابه الجهود التي يبذلها المشاركون من أجل اللحاق بما كان موضوعاً صعباً وسريع التطور. وبصفتهم برلمانيين، عليهم أن يدفعوا حكوماتهم إلى اتخاذ تدابير الأمن الإلكتروني اللازمة. وكان قرار هانوي نقطة انطلاق ممتازة. والتحدي الحقيقي، بالطبع، يكمن في تحقيق التوازن الصحيح بين احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، مع مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الإرهاب. العديد من شركات وسائل الاعلام الاجتماعية لديها ولاياتها القضائية في الولايات المتحدة، حيث كان شريط حرية التعبير مرتفعاً بموجب التعديل الأول للدستور. بيدَ أنه إذا كان من الواضح أن المحتوى ينطوي على خطاب يحض على الكراهية أو التحريض على العنف، فينبغي إزالته. وأصبحت الأمور أكثر حداثة عندما وصف محتوى ينتقد الحكومة بأنه إرهابي. وتقوم شبكات التواصل الاجتماعي الآن بنشر تقارير الشفافية التي تفصل الطلبات الواردة من الحكومات لإزالة المحتوى.

وقال السيد ك. جاير (رئيس فريق تنسيق السياسات الإلكترونية، وزارة الخارجية الاتحادية، ألمانيا)، إن العديد من المخاوف قد أثيرت فيما يتعلق بتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأمن والسيادة الوطنيين. وقد أقر بأن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ينطبقان على الفضاء الإلكتروني، غيرَ أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لبناء فهم عالمي لكيفية تطبيقها. وسيكون الميثاق والاتفاقيات الدولية، وكذلك تقارير فريق الخبراء الحكوميين، أساساً صلباً للعمل والمناقشات المقبلة.

ورفعت الجلسة الساعة 10:05 صباحاً.

جلسة يوم الأربعاء 18 تشرين الأول/ أكتوبر

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 11:00 صباحاً مع تولي السيدة ل. روخاس (المكسيك)، رئيس اللجنة الدائمة، رئاسة الجلسة.

جلسة استماع حول الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

وقال الرئيس إن الهدف من جلسة الخبراء هو إبلاغ أعضاء الاتحاد بشأن هذا الموضوع. وستكون أيضاً بمثابة نقطة وسيطة في منتصف الطريق من خلال عملية صياغة القرار. ولا ينبغي للبرلمانيين أن يناقشوا مضمون القرار أو مواقفه أو صياغته بل بالأحرى المفاهيم التي سيتناولها. وينبغي للمندوبين، في مداخلاتهم، أن يقدموا للمقررين المشاركين التوجيه. ودعت أيضاً المندوبين الذين يرغبون في تقديم مساهمات كتابية إلى الأمانة. وقدمت أعضاء فريق المناقشة.

السيد هـ. ج. برينكمان (رئيس قسم السياسات والتخطيط والتطبيق، مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة – PBSO)، قال: إن الأمم المتحدة أنفقت 71 مليار دولار أمريكي على الاستجابة للأزمات على مدى العامين الماضيين. غيرَ أنه ما زال هناك بعض حالات تفشي العنف أو الانتكاسات الخطيرة جداً، على سبيل المثال، في جمهورية إفريقيا الوسطى، جنوب السودان واليمن. ولذلك استعرضت الأمم المتحدة عمليات بناء السلام واعتمدت عدة قرارات بشأن استدامة السلام. وكانت أربعة عناصر رئيسية في صلب القرارات. أولاً، اعترفت القرارات بأن بناء السلام مطلوب قبل النزاع وخلاله وبعده، على النقيض من النهج التقليدية التي تركز على جهود ما بعد الصراع. وثانياً، هناك حاجة إلى استراتيجية متماسكة وشاملة لا تتناول السلام والأمن فحسب، وإنما أيضاً التنمية وحقوق الإنسان والاستجابة الإنسانية. وستراعي هذه الاستراتيجية الطبيعة المتغيرة للنزاع، بما في ذلك صعود الجماعات المسلحة من غير الدول. وثالثاً، أكدت القرارات على الملكية الوطنية الشاملة التي تجاوزت الحكومات وشملت جهات

فاعلة أخرى مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولا سيما البرلمانات. وتشير الدلائل إلى أن الاستبعاد السياسي هو السبب الأبرز وراء فشل اتفاقات السلام. وكانت المشاركة الفعالة للمرأة فعالة بشكل خاص في جعل اتفاقات السلام تستمر لفترة أطول. رابعاً، كانت الشراكات ضرورية، ليس فقط مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولكن أيضاً مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي، والمؤسسات المالية، مثل البنك الدولي.

إن قرارات السلام تتلاءم مع صورة أكبر للمناقشات التي تجري في الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، كان السلام متشابكاً طوال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأكملها. وكان هناك اعتراف بأن السلام والتنمية المستدامة مفهومان متكاملان يعزز كل منهما الآخر. وكان الصراع العنيف أكبر عقبة أمام التنمية المستدامة. كما أن العديد من العوامل الدافعة للصراع العنيف، مثل أوجه عدم المساواة الاجتماعية، الاقتصادية وإدارة الموارد الطبيعية، ترتبط أيضا بالتنمية المستدامة. وكان من المهم معالجة تلك المحركات في وقت مبكر. وتقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الحكومات الوطنية. وكان من الضروري اتباع نهج يركز على الناس.

وقال السفير ج. باشلر (الممثل الخاص لجنوب القوقاز، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – OSCE) إن العالم تأخر كثيراً في العمل على بناء السلام وإدارة الصراعات. وكانت بعض المواثيق والأوراق الرئيسية المتعلقة بالسلام والتنمية قائمة منذ أوائل التسعينات، ولكن المشكلة لم تتحسن منذ ذلك الحين. والواقع أن عدد الصراعات يتزايد. وشملت أسباب العنف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وحقيقة أن الصراعات الداخلية أصبحت دولية.

ونجحت الوساطة في الصراع جزئياً لأنها ساعدت على الحد من العنف. غيرَ أنه من الشائع أن تستأنف الصراعات في غضون خمس سنوات من تلك الوساطة. وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى أكثر من نصف الصراعات أي وساطة على الإطلاق. وعندما حدث ذلك، كان معظمها في أوروبا وأقل في إفريقيا وآسيا.

وكان بناء السلام مسعى طويل الأجل، ويجب أن يبدأ في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يقوم على نظم الوقاية والإنذار المبكر. غيرَ أن هذه النظم لم تكن متطورة أو مفهومة من قبل القادة السياسيين. وتقع على عاتق البرلمانات، جنباً إلى جنب مع الأوساط الأكاديمية، مسؤولية التأكد من أن نظم الإنذار المبكر والوقاية أكثر قوة وهضما للقادة السياسيين.

وكان هناك العديد من الصكوك، المجموعات والأموال التي تركز على ذروة النزاع، وعلى الفترة التي تلي مباشرة الصراع. يجب أن يكون هناك المزيد من التدخلات قبل خمس سنوات من الصراع وخمس سنوات بعده. ويجب أن تكون مقاربات التدخل مصممة خصيصاً. ويجب أن تعالج الأسباب الجذرية للحالة. وكان من المهم أيضاً التعامل مع الجهات الفاعلة المحلية بدلاً من الدخول بطريقة من أعلى إلى أسفل. فعلى سبيل المثال، ينبغي لوحدات الوساطة

المحلية أن تدعم كبار الوسطاء من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بشأن القضايا المحلية مثل المياه والبيئة وصنع الدستور.

وكانت الأموال متاحة لإدارة ما بعد الصراع، بناء السلام والتنمية والاستجابة الإنسانية. في بعض الأحيان كان هناك الكثير من الأموال ولكن ليس ما يكفي من الخبرة. ومن الأهمية بمكان ضمان عدم استخدام الأموال في الفساد أو الجريمة.

وقال السيد ج. بورن (مساعد المدير، رئيس شعبة السياسات والبحوث في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة)، إن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة هو مؤسسة دولية تهدف إلى وتعزيز الحوكمة الجيدة لقطاع الأمن امتثالاً لسيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية. وقد تغير المشهد الأمني على مدى الأربعين عاماً الماضية. وكانت أنواع التهديدات مختلفة وتشمل الآن الإرهاب، والتهديدات الإلكترونية، وحالات الطوارئ الصحية. ويجب أن تكون الردود على هذه التهديدات شاملة. ونتيجة لذلك، أصبح تركيز قطاع الأمن أكثر تركيزاً على بناء السلام والتنمية.

وقد تحولت نُهج بناء السلام نحو الوقاية. وتشمل الوقاية معالجة دوافع الصراعات. وينبغي للبرلمانات أن تقيّم إلى أي مدى تتصدى قطاعاتها الأمنية لمحركات الصراع مثل الاستبعاد، الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والهجرة غير الخاضعة للرقابة. وقال إن التنمية المستدامة مهمة في هذا الصدد. وأهم أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة هي المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والسلامة الحضرية (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة)، والعدالة (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

وعلى الرغم من أن العديد من الصراعات متجذرة في قضايا اجتماعية أوسع، فإن الأمن ما زال يقوم بدور مركزي. وقد يؤدي سوء إدارة قطاع الأمن إلى تصعيد العنف. ويجب أن يكون مقدمو الأمن مثل أجهزة الشرطة والجيش وأجهزة الاستخبارات فعالين وخاضعين للمساءلة لضمان حماية كافية للمواطنين. ويجب على البرلمانات أن تكفل احترام القطاع الأمني للديمقراطية وسيادة القانون وأن تعالج التهديدات الأمنية بطريقة فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة.

ومن المهم وضع الأفكار المذكورة أعلاه موضع التطبيق. وللقيام بذلك، أنشأ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة أدوات حول كيفية مساهمة البرلمانيين في الأمن. وستستند مجموعة الأدوات هذه إلى الوظائف الخمس للبرلمانات، وهي الوظائف التشريعية، الموازنة، الرقابة، الانتخابية، والتمثيلية. وستطبق مجموعة الأدوات أيضا على مجالات مواضيعية محددة: حالة الطوارئ، البعثات في الخارج، الأمن

في المناطق الحضرية، الإرهاب، الاتجار بالبشر، الجريمة المنظمة، الأمن الخاص، نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأمن الإلكتروني. وسأل عما إذا كان المندوبون يرغبون في إضافة المزيد من المواضيع إلى القائمة.

تولى الرئاسة السيدة س. تقوي (البحرين)، عضو مكتب اللجنة الدائمة.

طلب السيد ب. مرجانه (الجمهورية العربية السورية) إدراج خمس نقاط في مشروع القرار. أولاً، إن الحفاظ على السلام شرط أساسي للتنمية المستدامة. ثانياً، ينبغي للبرلمانات أن تضغط على حكوماتها لتنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ثالثاً، يحق لجميع البلدان أن تضع برامجها الخاصة بالتنمية المستدامة دون إشراف من أطراف أخرى. كما أن للبلدان الحق في التمتع بتبادل عادل ومنصف مع الشركاء. رابعاً، يجب على المجتمع الدولي أن يواجه الإرهاب باستنزاف موارده المالية وأيديولوجيته. وخامساً، يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يدين التدخل التركي في الأراضي السورية الذي حدث بدعم من المنظمات الإرهابية وفي انتهاك للاتفاقات الدولية.

السيد ك. أورنفجادر (السويد)، قال: إن التنمية هي مفتاح السلام، والسلم عامل أساسي للتنمية. ولا يمكن أن يحدث ذلك دون احترام حقوق الإنسان. إن الديمقراطية النابضة بالحياة أداة حيوية لمنع الصراعات والحصول على سلام مستدام. وأظهرت التطورات الأخيرة في حقبة ما بعد الربيع العربي أنه لم تكن هناك طرق مختصرة في الديمقراطية أو السلام. إن سيادة القانون، والمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة، والقضاء المستقل لا تقل أهمية حيوية عن ديمقراطية حيوية وذات مصداقية بوصفها انتخابات حرة ونزيهة. وشكل الشمول أيضاً أمراً حيوياً لأن الاستبعاد كان محركاً للنزاع. وكان جزء من الشمولية هو المساواة بين الجنسين. ولا ينبغي مناقشة أي شيء بشأن المرأة بدون وجود النساء. وأسهمت تجارب المرأة في حل الصراعات.

السيد ك. بكّار (الأردن)، قال: إن بناء السلام يجب أن يكون شاملاً وأن يركز على الوقاية. وقال إن التنمية المستدامة لها نفس القدر من الأهمية، ولكنها تتطلب إقامة شراكات، وروح الفريق ومشاركة جميع الأطراف. والجهود الدولية، بالإضافة إلى الجهود المحلية، ضرورية لدعم القيم العالمية مثل المساواة والعدالة. وقد اتخذ المجتمع الدولي قرارات عديدة ولكن لم تحترمها جميع البلدان. فعلى سبيل المثال، كانت هناك قرارات كثيرة بشأن الأسلحة النووية، غيرَ أن بعض البلدان واصلت تطويرها. وقد أدى التدخل الأجنبي إلى تكثيف الصراع في الشرق الأوسط. وفي الأردن، أدت التدخلات الإنمائية من صندوق النقد الدولي ومنظمات أخرى أيضاً إلى تدهور اقتصادي.

وسأل عن أفضل مسار للأردن. وتساءل عما إذا كان ينبغي للبلد أن يبدأ بالأمن أو التنمية المستدامة، وما إذا كانت التنمية المستدامة كافية. إن الأردن بلد محاط بالصراع. كما أنه يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية بما في ذلك

الفقر والعجز التجاري. وقد بذل البلد جهوداً للتوفيق بين السلام والتنمية المستدامة التي يمكن أن تكون نموذجاً للآخرين.

استأنفت السيدة ل. روخاس، رئيس اللجنة الدائمة الرئاسة.

السيد م. الجودر (البحرين)، قال إن التنمية المستدامة ينبغي أن تأتي قبل أي أهداف أخرى. وينبغي أن يشمل ذلك مفاهيم مثل حقوق الإنسان، الاستقرار، السلام، العدالة والتجارة. كما أن الصلة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع ككل هي أيضاً مفتاح التنمية. وقال إن التنمية المستدامة مهمة لأنها الصلة بين الأجيال الحالية والمقبلة.

وهناك صعوبات سياسية، اقتصادية، تكنولوجية وبيئية تتعلق بالتنمية المستدامة. وشمل بعضها الفقر، التلوث والإفراط في استغلال الموارد.

وقد أدت التنمية المستدامة في بعض الأحيان إلى نشوب صراع بين الشمال والجنوب مع أشد البلدان فقراً. بيدَ أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لتحقيق منافع متبادلة من التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، من شأن التوزيع الأفضل للثروة أن يحد من الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

السيدة س. تقوي (البحرين): قالت إن التنمية المستدامة والسلام مرتبطتان. غير أن بعض البلدان حققت تنمية مستدامة ولكنها تأثرت سلباً بالتدخل الخارجي. وفي البحرين، تراجعت المؤشرات الاقتصادية بعد تدخل البلدان المجاورة. وحدث الشيء نفسه في ليبيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ آلية تمنع التدخل الخارجي.

وقال السيد أ. وير (برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح – PNND)، إن القرار ينبغي أن يبرز أهمية نزع السلاح في السلام والتنمية المستدامة. وكان هناك عدد من الأسباب وراء ذلك. فأولاً، كانت الصراعات أكثر تدميراً للتنمية عندما تستخدم الأسلحة، سواء كانت أسلحة صغيرة، أو أسلحة خفيفة أو أسلحة أكثر تدميراً مثل الألغام الأرضية. وكثيراً ما تكون آثار الأسلحة طويلة الأجل، ويمكن الشعور بها حتى بعد حل الصراعات. ثانياً، تشكل سباقات التسلح تهديداً للسلام. وكثيراً ما يضع المجتمع الدولي عقوبات على البلدان المشاركة في سباقات التسلح، ولكن الجزاءات تحول دون التنمية. ثالثاً، بلغت موازنة الأسلحة العالمية 1.7 تريليون دولار أمريكي سنوياً. ويمكن إعادة تخصيص هذا التمويل لأغراض التنمية المستدامة. رابعاً، نص ميثاق الأمم المتحدة على وجوب أن تعمل الدول على نزع السلاح لإطلاق الموارد اللازمة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. ولم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء بشأن هذا الشرط لأن الخمسة الدائمين استفادوا من سباق التسلح. غيرَ أن الجمعية العامة كانت نشطة جداً في هذا الشأن. وينبغي للاتحاد أن يتعاون مع الجمعية العامة.

السيد أ. سوواتمونكول (تايلاند)، قال: إن بلده يؤيد الالتزام بإقامة صلات أقوى بين السلام، الأمن والتنمية المستدامة. وتعلق تايلاند أهمية كبيرة على عمليات حفظ السلام التي تركز على تحقيق التنمية المستدامة عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وقد ارسلت تايلاند اكثر من 27 الف جندي في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وشارك البلد بصفة خاصة في مبادرات بناء القدرات التي مكنت مناطق الصراع من أن تصبح أكثر قدرة على الصمود.

واستندت خطة التنمية الوطنية في تايلاند إلى فلسفة الاقتصاد الكافي. وقد شجع البلد نهجاً محوره الإنسان إزاء التنمية المستدامة، وشجع تبادل المعارف وأفضل الممارسات فيما بين البلدان. كما أن إشراك المرأة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمجتمع سلمي وشامل للجميع. وقد أصدر برلمان تايلاند مؤخراً قانونين أساسيين أبرزا الصلات القائمة بين التنمية المستدامة والسلام.

السيد م. المحرزي (الإمارات العربية المتحدة)، قال: إن الإمارات العربية المتحدة تعمل على تحسين السلام والأمن، وهي الأولى في المنطقة من أجل التنافس والتنمية المستدامة. وإحدى العقبات التي تعترض التنمية هي الصراع. وكان سبب العديد من الصراعات هو التدخل الخارجي عادة من قبل القوى الأجنبية مع المصالح في بلد معين. وقد أدى التدخل إلى تدمير العديد من البلدان في الشرق الأوسط. ونظراً لعدم تنفيذ مجلس الأمن لقراراته، يجب إيجاد حلول بديلة.

السيد هـ. علي نيمير (السودان)، قال: إن معظم الصراعات تحدث في البلدان النامية، وتؤدي إلى عدم الاستقرار والتخلف. وقد عانى السودان من صراعات داخلية كثيرة، شملت أسبابها إدارة الموارد والتدخل الدولي والدين. وقد عانى السودان أيضاً من جراء الحصار الذي دام عقدين. ويجب على الأمم المتحدة أن تساعد البلدان على التغلب على مشاكله وبناء السلام والتنمية.

السيدة ل. إي. سيريتوغلو كورت (تركيا)، قالت: إن على المجتمع الدولي أن يساعد تركيا على حماية حياة النساء والأطفال فضلاً عن تأمين حدود البلد.

السيد ص. الخثلان (المملكة العربية السعودية)، قال: إن التدخل الأجنبي هو أحد العقبات الرئيسية أمام الأمن والتنمية. وينبغي أن يؤكد القرار المقبل القرار السابق بشأن دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وينبغي أن يتضمن أيضاً بنداً يتعلق بالآليات العملية التي يمكن من خلالها تطبيق القرار.

السيد ن. شيخي (المغرب)، قال: إن التنمية المستدامة والسلام مترابطان. وتحقيق السلام هو تحقيق الاستقرار. وبمجرد تحقيق الاستقرار، ستتحسن مؤشرات التنمية. لقد واجه المغرب فترة صعبة بعد الربيع العربي، ولكنه يمر الآن بتحول ديمقراطي.

وينبغي أن يؤكد مشروع القرار على ضرورة توطيد الديمقراطية كطريق لتحقيق السلام والاستقرار. ومن شأن ذلك أن يوفر الظروف اللازمة للتنمية المستدامة. وينبغي أن يؤكد القرار أيضاً ضرورة منع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول. وفي الشرق الأوسط، كان للتدخل الأجنبي نتائج مأساوية. وسأل عما هو مطلوب من البرلمانيين لتعزيز العلاقة بين السلام والتنمية المستدامة.

وقال الرئيس إن القرار يجب أن يجعل مفهوم الحفاظ على السلام ذا صلة بدور البرلمانيين. وطلبت من الخبراء أن يوضحوا كيف ينبغي القيام بذلك.

السيد هـ. برينكمان (رئيس قسم السياسات والتخطيط والتطبيق، مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة – PBSO)، أن النقاش المبكر كان أساسياً. ومن الأهمية بمكان النظر في مظالم السكان قبل نشوب الصراعات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للبلدان أن تعالج أوجه عدم المساواة بين مختلف الفئات. كما ينبغي أن تكون حريصة على كيفية تقديم الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية. وقد أثرت التصورات العامة تأثيراً كبيراً على الثقة وشرعية الحكومة. وأظهرت البحوث أن أيًا من الكمية والجودة ولا الطرف الذي يقدم الخدمات مهم. وما يهم هو ما إذا كانت هناك آلية للحوار يمكن للمواطنين أن يعربوا عن مخاوفهم. وتؤدي البرلمانات دوراً هاماً نظرا لأن هذه الآليات هي نفسها. ومن خلال التفاعلات مع ناخبيها، ستكون البرلمانات في وضع أفضل لمعالجة أي تصورات سلبية.

وكان هناك ضغط هائل، لا سيما في البلدان المانحة، لمبادرات بناء السلام لتحقيق النتائج. بيدَ أن بناء السلام عملية طويلة الأجل تتراكم فيها النتائج بمرور الوقت. ويجب على البرلمانات أن تتأكد من تخصيص الأموال للمسائل الأكثر إلحاحاً، مثل بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة المحايدة. وكانت خطوة إيجابية أن أهداف التنمية المستدامة عالمية على النقيض من الأهداف الإنمائية للألفية التي قسمت الشمال والجنوب. صحيح أن التدخل الخارجي عادة ما يجعل الصراعات الوطنية تستمر لفترة أطول. ولذلك، كان ذلك أحد نواحي القلق الهامة.

وقال السفير ج. باشلر (الممثل الخاص لجنوب القوقاز، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا): إن القرار يجب أن يشجع البلدان على التقيد بالمعايير العالمية لبناء السلام مع التصدي للتحديات المحلية أيضاً. وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم

المتحدة يحظر التدخل الأجنبي، فقد ظهر مرة أخرى في شكل دعم وحماية إنسانيين. ومع ذلك، كان هناك فرق كبير بين الحماية باسم الجغرافيا السياسية، والحماية من العنف والجرائم. وليس كل تدخل أجنبي يتعلق بالحماية وبناء السلام.

وينبغي أن يكون المشرّعون مسؤولين عن ضمان الاتساق بين التنمية المستدامة، السلام المستدام، وحقوق الإنسان في بلدانهم. وبالنظر إلى جدول الأعمال الواسع، من الضروري الاستمرار في التركيز. وينبغي أن ينصب التركيز على الاستجابة المبكرة والوقاية. ويمكن للبرلمان أن يضطلع بدور هام هناك، كما فعل في سويسرا. وقد أصدرت الحكومة السويسرية ائتمانا إطارياً مدته أربع سنوات لتنفيذ تشريعات بشأن حقوق الإنسان والسلام. وقد أعطى هذا الإطار للبرلمانيين قدراً كبيراً من السلطة لاقتراح الاستراتيجيات ومراقبة الإجراءات الحكومية.

أهداف التنمية المستدامة أهداف التنمية المستدامة والأمن وحفظ السلام. وهذه الأهداف مفقودة من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري العمل على تحقيق الأهداف على نطاق عالمي.

وقال السيد ج. بورن (مساعد المدير، رئيس شعبة السياسات والبحوث في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة)، إن البرلمانات من أفضل أدوات منع نشوب الصراعات ما دام الناس يتكلمون مع بعضهم البعض. وينبغي للبرلمانات أن تتأكد من أن الموازنة متوازنة بشكل جيد. وينبغي للبرلمانيين أن يحللوا مدى قدرة قطاعهم الأمني على معالجة عوامل الصراع في الداخل والخارج. وعلى الرغم من أنه ينبغي للبرلمانيين أن يدفعوا إلى الاستجابة والوقاية المبكرين، يجب توزيع جدول الأعمال إلى مهام أكثر تحديداً.

السيد أ. كاروني (سويسرا)، المقرر المشارك، قال: إنه أخذ علماً بالمدخلات المقدمة من أعضاء فريق المناقشة والمندوبين. ولما كان هناك توافق في الآراء على أن السلام والتنمية المستدامين مترابطان، فإنه سيكون نقطة الانطلاق للقرار. وسيتضمن القرار إشارات إلى وثائق أخرى مثل القرار المتعلق بدور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. غيرَ أنه لن يعيد صياغة الوثائق القديمة لأنها أداة جديدة. ويمكن للبرلمانات أن تتخذ عدداً من التدابير الرامية إلى تحقيق السلام. وبوجه عام، ينبغي لها أن تعتبرها عقلية لرؤية الترابط بين السلام والتنمية وأن تأخذها في الاعتبار في عملها اليومي. وعلى نحو أكثر تحديداً، ينبغي للبرلمانيين تشجيع السلطة التنفيذية على إدراج مفهوم الحفاظ على السلام في السياسة الخارجية. وينبغي لها أن تكفل تخصيص الحكومات لأموال كافية للمشاريع، كما كان الحال في سويسرا. ويمكنها أن تعزز سيادة القانون والحوكمة الجيدة وآليات الحوار والشمول. وأخيراً، لعب دور رئيس في منع العنف قبل الانتخابات وخلالها وكذلك في عمليات المصالحة.

قالت السيدة م. فارغاس بارسينا (المكسيك)، المقررة المشاركة، إنها ستأخذ بعدد من الأفكار في القرار. وشملت هذه التدابير ما يلي: ينبغي أن ينتهي استغلال الموارد؛ فإن بعض البلدان قد حققت التنمية ولكنها تعرضت بعد ذلك لتدخل من بلدان أخرى؛ بدلاً من استخدام الأموال للأسلحة، ينبغي للحكومات أن تستخدمها لأغراض التنمية المستدامة؛ يجب أن تشارك المرأة وأن يُدافع عن حقوقها؛ لم يكن هناك سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام. وأدى التدخل الدولي إلى انهيار السلام؛ تحقيق السلام هو تحقيق الاستقرار. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية توجيه آراء المواطنين؛ يجب استخدام الموارد الأمنية لضمان الوصول إلى العدالة للجميع.

ورحبت بخطة السنوات الأربع من برلمان سويسرا التي ترصد الحكومة وتشارك البرلمانيين. وكان البرلمان سلاحاً لمنع الصراعات.

رفعت الجلسة الساعة 12:50 بعد الظهر.

لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة

جلسة الأثنين، 16 تشرين الأول/ أكتوبر

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 2:55 بعد الظهر، برئاسة السيد أ. سيسي (مالي)، نائب رئيس اللجنة.

إقرار جدول الأعمال

(C-II/137/A.1)

تم اعتماد جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة المعقودة في الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي في دكا (نيسان / أبريل 2017)

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

انتخابات المكتب

وقال الرئيس إن هناك وظيفتين شاغرتين. وقد رشحت المجموعة الإفريقية السيد م. جلاب (الجزائر)، ورشحت مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السيدة د. سوليز (الإكوادور).

وتمت الموافقة على الترشيحين.

مساهمة برلمانية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام 2017

وقال الرئيس إن الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستعقد في بون وستشترك في رئاستها حكومتا ألمانيا وفيجي. وسيقوم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان فيجي والبرلمان الألماني (البوندستاغ) بتنظيم اجتماع برلماني في الدورة 23 لمؤتمر الأطراف، من أجل إتاحة الفرصة للبرلمانيين للحصول على

معلومات مباشرة عن تغير المناخ والتفاعل مع خبراء رفيعي المستوى. وكان الاتحاد البرلماني الدولي يعمل جنباً إلى جنب مع كلية لندن للاقتصاد وجامعة كولومبيا في دراسة عن التشريعات المتعلقة بتغير المناخ. وسيعرض المتكلم الأول العناصر الرئيسية للدراسة.

وقالت السيدة أ. أفيرتشينكوفا (زميلة الأبحاث الأقدم في كلية لندن للاقتصاد)، لقد ارتفع متوسط درجة الحرارة العالمية كل عام منذ عام 1888، ويعتبر عام 2016 هو أكثر السنوات ارتفاعاً للحرارة المسجلة. ولذلك فإن الحاجة الملحة للتصرف في تغير المناخ واضحة جداً. وقد وضع معهد غرانثام للأبحاث، وكلية كولومبيا للقانون، والاتحاد البرلماني الدولي قاعدة بيانات لمساعدة البرلمانات الوطنية على التصدي لهذا الاستعجال. وتتبع قاعدة البيانات تشريعات تغير المناخ وقضايا المحاكم في 177 بلداً.

وفي عام 1997، وهو العام الذي اعتمد فيه المجتمع الدولي بروتوكول كيوتو، كان هناك نحو 70 من قوانين وسياسات تغير المناخ في جميع أنحاء العالم. واليوم، هناك 1400بين عامي 2009 و 2013، فهناك نمو ملحوظ في النشاط السنوي للبرلمانات في جميع أنحاء العالم، مع اعتماد 120 قانوناً كل عام. واعتباراً من عام 2013 فصاعداً، انخفض النشاط التشريعي السنوي، مع اعتماد 60 إلى 70 قانوناً كل عام. ويعتقد أن الانخفاض قد شهد تحولاً في التركيز على التنفيذ بدلاً من التشريع. وكانت البلدان النامية أكثر نشاطاً على نحو متزايد في سن تشريعات تغير المناخ. ويتزايد عدد خطط التنمية الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما في البلدان النامية.

وكان ثلثا البلدان لديها قوانين خاصة بتغير المناخ، ولكن 90 بالمائة من قوانين المناخ تتعلق بقطاع الطاقة. ونتيجة لذلك، ظلت الطاقة منخفضة الكربون، مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، الدوافع الرئيسية للتشريعات المتعلقة بالمناخ.

وكانت المحاكم نشطة جداً أيضاً. وتضمنت قاعدة البيانات ما يزيد على 260 قضية من قضايا المحاكم التي تتناول مسألة تغير المناخ باعتبارها شاغلاً رئيسياً لها، أو باعتبارها إحدى حججها الرئيسية. وهناك أيضا 20 قضية تعالج التشريعات وصنع السياسات. وهذه هي الحالات التي رفعت فيها المنظمات غير الحكومية دعوى على الحكومات بسبب افتقارها إلى الطموح بشأن تغير المناخ.

وكانت قاعدة البيانات مورد مفتوح على الإنترنت يتضمن 1370 قانوناً. وكان من الممكن البحث حسب المنطقة والبلد ونوع التشريعات وكذلك بالنسبة لقضايا المحاكم. ورحبت بالأسئلة التي طرحها البرلمانيون بشأن كيفية استخدام قاعدة البيانات.

وقال الرئيس إن العضوين المقبلين في البرلمان قد أعدا مشروع وثيقة ختامية سيعتمده المشاركون في الاجتماع البرلماني الذي سيعقد في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في بون. ومن المهم تبادل الآراء بشأن الوثيقة واقتراح التحسينات.

وقالت السيدة ب. هوهن (ألمانيا، المقررة المشاركة للاجتماع البرلماني في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف)، إنه سيعقد اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي في الدورة 23 لمؤتمر الأطراف، وشجعت خبراء الطاقة والمناخ من البرلمانات الوطنية على الحضور. وسيتخذ البرلمانيون الذين يحضرون الاجتماع البرلماني في الدورة 23 لمؤتمر الأطراف قراراً بشأن الوثيقة الختامية في بون.

وكانت أعلى درجات الحرارة المسجلة في السنوات الثلاث السابقة. وكانت هناك العديد من الظواهر الجوية القاسية، مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير. والبلدان التي ليست مسؤولة عن تغير المناخ تعاني أكثر من غيرها. وقال إن اتفاق باريس كان معلماً بارزاً في معالجة تغير المناخ، لأنه يضطر البلدان إلى تحديد الأهداف الوطنية والالتزامات الملزمة قانوناً. وكان على البرلمانيين واجب تحقيق تلك الأهداف، ولا سيما هدف الحد من زيادة درجة الحرارة إلى 2 وحتى 1.5 درجة مئوية. وعلى الرغم من أنه في ظل الرئيس ترامب، يمكن للحكومة الفيدرالية الأمريكية أن تنفصل عن الإجراءات المناخية، فإن العديد من السياسيين على مستوى الدولة حريصون على المشاركة.

كان هناك ثلاثة مستويات للنظر فيها. على الصعيد السياسي، كانت علامة جيدة على أن 168 بلداً قد صدقت على اتفاق باريس. وينبغي للبرلمانيين تشجيع الدول الأخرى على التصديق عليه. وينبغي للدول أن تضع خطط عمل وطنية، وأن تضع تدابير ملموسة للتخفيف من آثارها. وهناك حاجة أيضاً إلى مزيد من الطموح لتحقيق تلك الأهداف. على الصعيد التقني، ينبغي للبلدان أن تضع قواعد ومتطلبات قوية وأن تخلق فرصاً ملموسة لزيادة الطموحات. وعلى الصعيد العملي، سيطلق المجتمع الدولي عدداً من المبادرات المتعلقة بالمناخ في بون، بما في ذلك خطة من فيجي للحد من زيادات درجات الحرارة إلى حد أقصى قدره 1.5 درجة مئوية. وقال إن الخطة مهمة نظراً لأنها تقدم منظوراً جزرياً صغيراً. وكان هناك أيضاً اقتراح بإطلاق شبكة دولية للبرلمانيين المهتمين بزيادة مصادر الطاقة المتجددة. وكانت الطاقة المتجددة تنافسية للغاية، ويمكن أن تساعد أيضاً على خلق فرص العمل. وقد أنشأت ألمانيا 370 ألف وظيفة في مجال الطاقة المتجددة. ولذلك كان من الممكن الجمع بين القضايا المناخية وأهداف التنمية المستدامة، والمساعدة على مكافحة الفقر والجوع والمشاكل الاجتماعية والتمييز بين الجنسين. ومن الضروري تبادل الآراء والخبرات بشأن الطاقة المتجددة.

وقال السيد ج. أوساميت (فيجي)، عضو فريق النقاش، إن تغير المناخ مسألة في الوقت الراهن وليس في المستقبل، وأنه يؤثر بالفعل على الدول الجزرية الصغيرة مثل فيجي. وكانت المحيطات مشكلة خاصة مع ارتفاع مستويات سطح البحر، التي تزيل القرى، تدمر أماكن الدفن التقليدية، وتقلل من إمكانية الحصول على الغذاء. وتحمّض المحيطات يقتل الشعاب المرجانية. وانتشرت الأمراض المنقولة بالنواقل، مثل حمى الضنك. والفواكه تزهر في أوقات لا يمكن التنبؤ بها. وأصبحت الأعاصير من الفئة 5 والفيضانات الشديدة هي القاعدة. وسوف يستغرق حدث طقس رئيس واحد فقط للقضاء تماماً على دولة جزرية صغيرة مثل فيجي. كما أنه من المحتم أن يؤدي تغير المناخ إلى حدوث تشريد، ويجب أن يكون العالم مستعدا لتقديم المساعدة.

وفي الدورة 23 لمؤتمر الأطراف، ستعطي رئاسة فيجي صوتاً للدول الجزرية الصغيرة، حيث يعتبر تغير المناخ مسألة حياة أو موت. وكان اتفاق باريس خطوة هائلة، ولكن يجب أن تكون الدول أكثر طموحاً. وتختفي بلدان المحيط الهادئ مع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين. يجب على الدول الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ما لا يزيد عن 1.5 درجة مئوية. ومن الضروري أيضاً إتاحة الأموال للدول الجزرية الصغيرة لأغراض التكيف.

السيد هـ. ب. كامبامباتي (الهند)، قال: إن هناك حاجة إلى بذل جهود جماعية للتقليل إلى أدنى حد من العواقب الكارثية لتغير المناخ. ومن الجدير بالثناء أن عدداً متزايداً من البلدان النامية يشرّع في التصديق على اتفاق باريس. ومن المهم أيضاً احترام تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو. ويتعين على مؤتمر الأطراف 23 أن يؤكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن خفض انبعاثات غازات الدفيئة تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو، عملاً بمبادئ الإنصاف والمسؤولية المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها. ويجب أن تتماشى برامج العمل الشاملة لتنفيذ اتفاق باريس مع تلك المبادئ.

وأيدت الهند القرارات التي أُتخذت في إطار خطة عمل بالي، ولا سيما تلك المتعلقة بتقديم الدعم في مجال نقل التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات إلى البلدان النامية. وتوفر الخطة فرصاً للتخفيف دون المساس بالنمو الاقتصادي. وهناك حاجة أيضاً إلى زيادة الدعم المالي للبلدان النامية لتنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف. وينبغي أن توفر الأمم المتحدة مزيداً من الوضوح بشأن صندوق المناخ الأخضر ونوع التمويل المتاح. وعلى سبيل المثال، رحب بالمعلومات عن التوازن بين القروض والمنح، وكذلك التوازن بين تمويل التكيف مقابل التخفيف. ومن الحيوي الحفاظ على المبادرات التي تحركها البلدان للتصدي لتغير المناخ، مثل المساهمات المحددة على الصعيد الوطني في اتفاق باريس.

وقال إن الهند ملتزمة التزاماً عميقاً بمعالجة تغير المناخ، واتخذت عدداً من التدابير. فعلى سبيل المثال، وضعت الحكومة خارطة طريق للمساهمات المحددة وطنياً لفترة ما بعد عام 2020، وأدخلت سياسة وطنية بشأن البيئة.

السيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)، قالت: إن مجلس الاتحاد قد أولى اهتماماً كبيراً لتغير المناخ، ونظم عدداً من الفعاليات. فعلى سبيل المثال، عُقدت في عام 2015 جلسة استماع برلمانية بشأن برنامج عمل ما بعد عام 2015 ناقش فيها المشاركون التدابير العملية لخطة عام 2030 بما في ذلك تغير المناخ. وبالمثل، شاركت روسيا في المنتدى الدولي المعنون "المرأة من أجل الطاقة في المستقبل" في أيلول / سبتمبر 2017.

ويمكن للبرلمانيين حل قضية تغير المناخ، من خلال سن القوانين وتبادل الممارسات الجيدة. ويمكن أن يكون عمل الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة مفيداً للاتحاد البرلماني الدولي. وجمعت الجمعية العامة خبرات جميع البلدان المنتمية إلى رابطة الدول المستقلة واستخلصت نتائجها. وقد أصدرت الجمعية العامة أكثر من 50 قراراً طوال تاريخها، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتغير المناخ. ويمكن لروسيا الاتحادية أيضاً أن يوفر للدول الأخرى إطاراً تشريعياً متيناً بشأن تغير المناخ.

السيد ل. ف. تامابوا (ساموا)، قال: إن برلمان ساموا يود تعديل الوثيقة الختامية للاتحاد البرلماني الدولي بطريقتين. أولا، يجب أن تحدّ الوثيقة ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية. ويجب على البرلمانات أن تجعل حكومات البلدان الملوثة الكبيرة أن تبذل المزيد. وثانياً، يجب أن تذكر الوثيقة الحاجة إلى تبسيط العملية التي تلقت بها البلدان الصغيرة والضعيفة تمويلاً من أجل تغير المناخ من أجل لتدابير التكيف. وكان النظام الحالي معقداً جداً وبيروقراطياً، وجد الكثيرون صعوبة في الحصول على الأموال.

ومن المهم أيضاً الحصول على دعم القوى العظمى التي كانت في المحيط الهادئ في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولا سيما ألمانيا التي كان لدى ساموا علاقة خاصة معها.

السيد ك.كيدي (جزر مارشال)، قال: إنه ينتمي إلى فيجي وساموا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة من المحيط الهادئ. وكان تغير المناخ تهديداً وشيكاً، وانتهاكاً لحقوق الإنسان. وبوصفها دولة منخفضة الارتفاع، لا تلال أو جبال، فإنها تهدد وجود جزر مارشال ذاتها. وبالنظر إلى أن الدول الجزرية الصغيرة هي من البلدان المساهمة الصغيرة في تغير المناخ، فإن من المجحف أن تضطر إلى التعامل معها. ويجب على كل من البلدان الكبيرة والصغيرة أن تبدي القيادة على الفور بشأن هذه المسألة.

السيدة و. بني مصطفى (الأردن)، قالت: إن الوثيقة الختامية ينبغي أن تعبر عن أسفها لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق باريس. وكان الانسحاب من الاتفاق هو التخلي عن مسؤولية مشتركة تجاه بلدان أخرى. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البلدان الصناعية التي تسببت في أكبر قدر من التلوث.

وبالإضافة إلى مبلغ 100 بليون دولار أمريكي المخصص للإجراءات المتعلقة بحماية البيئة، ينبغي أن يكون هناك صندوق لدعم اللاجئين في مجال تغير المناخ. يجب أن يكون هناك نظام يتم من خلاله ربط الطاقة المتجددة بشبكة الكهرباء بشكل مستمر. وينبغي أيضاً دعم مشاريع الطاقة المتجددة وتمويلها، على سبيل المثال من خلال القروض أو المنح، للسماح للبلدان ذات الدخل المنخفض بالاستفادة.

وقال الرئيس إن تغير المناخ جريمة ضد الإنسانية، ومن المؤسف أن الولايات المتحدة قد انسحبت. لم تخش البرلمانات الولايات المتحدة، وبالتالي يمكن أن تتحدث بصوت أعلى من الحكومات.

وقال السيد د. فورسيلليني (سان مارينو)، إن تغير المناخ يعزى إلى الأنشطة البشرية والأحداث الطبيعية على السواء. وينبغي للبلدان أن تنظر في المشكلة من منظور متعدد التخصصات، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. وينبغي لجميع البلدان أن تفكر على الصعيد العالمي، وأن تنفذ إجراءات محلية. وقد أصبحت الاستدامة ملحة، ويتعين على كل برلمان أن يقوم بدوره في التصدي لتغير المناخ. كما أن الاتصال ونشر المعلومات أساسيان.

السيد ك. عبد الله (الكويت)، قال: إنه ينبغي أن يشرح أعضاء فريق المناقشة لماذا لا تركز البرلمانات بما فيه الكفاية على تغير المناخ. وسيكون من المفيد معرفة من الذي يدمر المناخ وإلى أي مدى. ومن ثم ستفهم البلدان مسؤولياتها على نحو أفضل. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى للتكاليف الباهظة المترتبة على نقل التكنولوجيا والمعرفة. فالتغير المناخي ليس واجباً للبرلمانات الفردية بل واجباً عالمياً.

السيد ويليام (سيشيل)، تكلم باسم سيشيل وفيجي، فقال إنه سيقدم إعلاناً من تسع نقاط من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الأمانة العامة. وطالب بإتاحته في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

السيد ل. لوريت (الإكوادور)، قال: إن من المهم تحقيق التوازن الصحيح بين التنمية الاقتصادية والشواغل البيئية. وينبغي أن تكون البلدان المساهمة بأكبر قدر في تغير المناخ هي أول من يوقع اتفاقات. وهناك حاجة ملحة لتنفيذ اتفاق باريس. ورحب بالوثيقة الختامية. وفي عام 2008، عدلت الإكوادور دستورها للاعتراف بحقوق الطبيعة. وكانت هذه خطوة هامة نحو حماية البيئة.

السيدة و. أ. خان (بنغلادش): قالت إن المناطق الساحلية في بنغلادش تُغمر كل يوم تقريباً بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر. ومع ذلك، لم تسهم بنغلادش كثيراً في تغير المناخ. ومن الأهمية بمكان أن تنتقل المفاوضات في بون من المناقشات المفاهيمية إلى المزيد من العمل التقني. وخلصت التحليلات إلى أنه سيكون هناك ارتفاع في درجة الحرارة العالمية يبلغ 2.7 درجة مئوية حتى لو نُفذت جميع المساهمات المحددة وطنياً بنجاح. وينبغي للبلدان أن تضمن أن

مساهمتها المحددة وطنياً، تعكس أعلى طموح ممكن لها في ضوء الظروف المحلية وتوصيات العلم. ويجب على البلدان الغنية أن تنشئ اقتصادات صفرية الكربون بمرور الوقت عن طريق التخلص التدريجي من الانبعاثات العالية. وهناك حاجة ملحة لتوفير الدعم المالي الكافي للبلدان النامية من أجل مبادرات التكيف والتخفيف. ويجب على المجتمع الدولي إحراز تقدم نحو تشغيل 100 مليار دولار سنوياً. وينبغي أن تحصل البلدان النامية على أموال مناخية بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تكون عملية التخصيص شفافة.

وقال السيد ج. فخرو (البحرين)، إنه ينبغي للبرلمانيين أن يضغطوا على الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى التي لم توقع على اتفاق باريس لإعادة النظر فيها. فالعولمة لا تقتصر على الاقتصاد فحسب، بل تتعلق أيضاً بالاستدامة وحقوق الإنسان وحماية البيئة.

السيد ع. حمايل (فلسطين)، قال: إن بلده اتخذ عدداً من التدابير بشأن تغير المناخ. على سبيل المثال، كانت أول دولة في الشرق الأوسط توقع على اتفاق باريس. وبالمثل، أعدت خطة عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأنشأت يوماً وطنياً للبيئة. غيرَ أن هذه التدابير اعتمدت على نقطتين: أولاً، ينبغي أن يكون لفلسطين السيطرة على أراضيها، وثانياً، ينبغي أن تحصل فلسطين على تمويل وموارد كافية.

السيد ن. الأزرق (المغرب)، قال إنه ينبغي لجميع البرلمانيين أن يؤيدوا توصيات الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف 22). وأعرب المغرب عن أسفه لانسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس. ويأمل البلد في تحقيق 42 بالمائة من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020، و 52 بالمائة بحلول عام 2030. وفي عام 2016، افتتح المغرب أيضاً أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم.

السيد هـ. جوليان – لافيرير (فرنسا)، قال: إن نجاح مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ هو إخفاقات مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ. وفي كوبنهاغن، لم تعبر البلدان الصناعية، التي ساهمت بأكبر قدر من التغير المناخي، عن تضامنها مع البلدان النامية، التي كانت ضحية الخط الأمامي. غير أن الشعور بالتضامن كان مفهوماً في باريس. ويجب أن تعكس التشريعات الوطنية هذا التضامن. وكان من الحيوي تنفيذ أكثر مما تم الاتفاق عليه في باريس، أو أن البلدان لن تحقق الهدف المتمثل في درجتين مئويتين. وبالنظر إلى النقص في الأموال، ينبغي منح مساعدة القطاع العام للمبادرات التي تعود بالنفع على كل من المناخ والتنمية في وقت واحد. والواقع أن الحكومة الفرنسية زادت مؤخراً موازنتها للمساعدة الإنمائية بمقدار 6 بلايين يورو، وأن نصفها يجب أن يمارس سياسات من هذا القبيل. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توقع على مبادرات مماثلة.

السيد إي. حسين آدم (السودان)، قال: إن البلدان المتقدمة النمو هي المساهم الرئيس في تغير المناخ. ولذلك، كانت هناك حاجة إلى تقديم الدعم المالي إلى البلدان النامية التي لم تتسبب في ذلك، ولكنها كانت الضحية الرئيسية لها. ولم يكن من الممكن تحقيق الاستدامة في ضوء تدهور المناخ العالمي. وينبغي للبرلمانيين إصدار تشريع للتخفيف من شدة تغير المناخ.

وقالت السيدة أ. أفيرتشينكوفا (زميلة الأبحاث الأقدم في كلية لندن للاقتصاد)، إن فريق الولايات المتحدة لا يمكنه الانسحاب رسمياً من اتفاق باريس إلا بعد مرور أربع سنوات على تقديم الإخطار. وكان من الممكن ألا يسحبوا، رهناً بنتائج الانتخابات المقبلة. وعلاوة على ذلك، وقعت أعداد كبيرة من رؤساء البلديات والمحافظين الأميركيين وثلث سكان الولايات المتحدة إعلاناً أعربوا فيه عن رغبتهم في البقاء في الاتفاق.

وقالت إنها لا توافق على أن البرلمانات ليست نشطة في مجال تغير المناخ. والواقع أن الكثيرين جعلوه من أولوياتهم. وأظهرت أبحاثها أن هناك نحو 1400 قانون وسياسة مطبقة في جميع أنحاء العالم، نصفها تم إقرارها من قبل البرلمانات. وما كان ينخفض هو المعدل السنوي للنشاط التشريعي لأن البلدان تمر بمرحلة التنفيذ. وكانت هناك بالفعل بيانات جيدة عن الجهة المسؤولة عن الانبعاثات. وكان يعتقد أن 60 إلى 70 بالمائة تأتي من احتراق الوقود الأحفوري. وأحالت المندوبين إلى دراسة حديثة بعنوان "مختبرات الكربون" التي تتبع معظم الانبعاثات إلى 90 مؤسسة حول العالم. وبعض هذه المؤسسات مملوكة للدولة، والبعض الآخر شركات مملوكة للقطاع الخاص، وغيرها من الصناعات التي تديرها الحكومة.

وكان العمل على وضع قوانين نموذجية وتبادل الخبرات وسيلة فعالة جداً لمساعدة البرلمانات. وأثنت على شبكة الطاقة المتجددة. وقالت إنها ستكون أيضاً سعيدة لتبادل الخبرات في قانون تغير المناخ في المملكة المتحدة.

وقالت السيدة ب. هوهن (ألمانيا، المقررة المشاركة للاجتماع البرلماني في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف)، إن أعضاء البرلمان يسيرون على الطريق الصحيح. وأصبحت مصادر الطاقة المتجددة خياراً تنافسياً وأسعارها واقعية. وكانت الخطوة التالية هي ضمان تركيب مصادر الطاقة المتجددة. وقال إن البرلمانيين مهمون جداً لأنهم يمثلون الصلة بين المستوى المحلي والوطني. وينبغي للبرلمانات أن تنفذ قوانين وطنية ذات أثر محلي.

وقال السيد أوساميت (فيجي)، عضو فريق المناقشة، إن اتفاق باريس كان نجاحاً كبيراً ولكنه يجب أن ينبض بالحياة. ويمكن للبرلمانيين أن يضطلعوا بدور جدير بالذكر في ذلك. ويجب أيضاً أن يكون هناك مزيد من الطموح بشأن التزامات باريس. وينبغي أن يقتصر الاحترار إلى 1.5 درجة أو أقل. وإلا فإن الدول الجزرية الصغيرة ستختفي.

مناقشة حول إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة

قدم الرئيس أعضاء فريق المناقشة، بمن فيهم المقرران المشاركان اللذان سيصوغان قراراً سيعتمد في الجمعية الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف.

السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، المقرر المشارك، قال إن الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان حصول الجميع على طاقة ميسورة التكلفة، موثوقة، مستدامة وحديثة. غير أن أكثر من بليون شخص ما زالوا لا يستطيعون الوصول إلى شبكات الكهرباء. ويمكن أن يكون أحد الحلول لهذه المشكلة أنظمة طاقة متجددة خارج الشبكة، ولا سيما في المناطق النائية في البلدان النامية. وكانت الطاقة المتجددة خارج الشبكة، مثل الطاقة الشمسية، فعالة من حيث التكلفة، مستدامة، موثوقة، ومرنة وبأسعار معقولة. ويمكن أن يساعد أيضاً على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل وزيادة الدخول. وكان أحد قصص النجاح هو وجود منطقة نائية في شمال إفريقيا مع عدم وجود شبكات كهرباء يستخدم فيها الناس الألواح الشمسية لضخ المياه لأغراض الري.

ولم تصل التكنولوجيا إلى المناطق النائية في البلدان النامية. وذلك لأن القطاع الخاص كان أكثر ميلاً للانخراط في مشاريع كبيرة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وترتبط المشاريع الصغيرة بمخاطر مالية أعلى نظراً لأن تكلفة التقييم والترخيص والمشتريات كثيراً ما تكون مماثلة للمشاريع الكبيرة، مما يجعل كل كيلوواط أكثر تكلفة. وبالمثل، فإن المشاريع الصغيرة تنطوي أيضاً على مخاطر سياسية أعلى لأنها تتطلب المشاركة على الصعيدين الوطني والمحلي. ولا يوجد حل أو سياسة واحدة لأن كل منطقة مختلفة. وكانت بعض المناطق أكثر مدفوعة من الناس، والبعض الآخر تدار من قبل

الحكومة وغيرها من قبل شركات الكهرباء المحلية. ولهذا السبب، يلزم وجود منصة مخصصة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

السيد ق. أ. دونغ (فيتنام)، المقرر المشارك، إن أغلبية الطاقة في فيتنام تنتج عن الوقود الأحفوري، الغاز والطاقة الكهرومائية. غيرَ أن إمدادات الطاقة لا يمكن الاعتماد عليها، وتوجد مشكلة مع تلوث الهواء وتغير المناخ. وهناك إمكانيات كثيرة لاستخدام موارد الطاقة المتجددة، ولكن الحكومة لديها موازنة محدودة. ونتيجة لذلك، اضطرت فيتنام إلى الاعتماد على القطاع الخاص لتطوير الطاقة المتجددة. ومنذ عام 2014، اتخذت فيتنام عدداً من التدابير نحو استخدام الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، رفع الوعي العام بكوارث تغير المناخ وكيفية التحول إلى الطاقة المتجددة. وأصدرت أيضاً معايير لتكنولوجيا الطاقة المتجددة، وتقدم التدريب على تكنولوجيات الطاقة المتجددة الجديدة.

وأعرب عن رغبته في اقتراح إطار حوافز لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة. وفوق كل شيء، من المهم تطوير سوق تنافسي للكهرباء والتأكد من أن أسعار الكهرباء يمكن أن تحقق أرباحاً معقولة للقطاع الخاص. في مرحلة تطوير المشروع، يجب على الحكومات خفض الضرائب على المواد المستوردة وتقديم الدعم للإنتاج المحلي. ومن شأن ذلك أن يساعد على خفض التكاليف. وينبغي للحكومات أيضاً أن تهيئ شروطاً ائتمانية مواتية للقروض، وتقدم الدعم لتخليص الأراضي. وفي مرحلة التشغيل، ينبغي أن تقلل من ضريبة الشركات، وأن تزيد معدلات الاستهلاك، وأن تقدم إعفاءات في مجال حماية البيئة. وينبغي أن تكون هناك ضمانات بأن الكهرباء المتجددة في خطة خاصة يمكن شراؤها بسعر معقول. وينبغي للحكومات أيضاً أن توفر الهياكل الأساسية للأراضي، مثل الاتصالات الشبكية.

ومن المهم أيضاً الحصول على الدعم من البلدان المتقدمة النمو، على سبيل المثال، في نقل التكنولوجيات الخضراء. وينبغي للبرلمانات أن تزيد من تعاونها في مجال تنمية الطاقة المتجددة، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة.

وقال السيد أ. ويتمان (كبير موظفي البرامج في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة – IRENA)، إن المهمة الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة المتجددة تدعم التحول إلى الطاقة المتجددة. وكانت إمدادات الطاقة التقليدية مركزية إلى حد كبير، وعلى نطاق واسع، وتستند إلى الوقود الأحفوري. بيد أن الطاقة المتجددة كانت قابلة للتخفيض وتراجعت تكاليفها بشكل كبير في السنوات الأخيرة. كما أنها مصدر ديمقراطي جداً للطاقة، لأن الناس يستطيعون الوصول إليه بشكل فردي دون أن يكونوا متصلين بشبكة. وقد رأى قطاع الطاقة التقليدي أحياناً أن الطاقة المتجددة تشكل تهديداً. تقوم الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بتنظيم منتدى للمشرعين حول الطاقة المتجددة دعت إليه جميع المندوبين.

وكان أحد غايات أهداف التنمية المستدامة هو زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك. والواقع أن قطاع الطاقة آخذ في التحول، وأصبحت الإضافات الصافية إلى طاقة التوليد أعلى بالنسبة للطاقة المتجددة من الموارد غير المتجددة في السنوات الخمس السابقة. حالياً، تمثل الطاقة المتجددة لحوالي ربع إنتاج الكهرباء. ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم.

وهناك غاية آخري من أهداف التنمية المستدامة هو الحصول على الطاقة. وكانت النظم خارج الشبكة حيث تجتمع مصادر الطاقة المتجددة والطاقة. وهناك أدلة تشير إلى أن النظم خارج الشبكة تُستخدم، ولكنها لم تسجل في الإحصاءات. فعلى سبيل المثال، لم يكن لدى الكثير من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إنتاج مسجل للطاقة الشمسية، إلا أن مئات الألوف من الألواح الشمسية كانت تستورد كل عام. وهذا يعني أن نحو مليار شخص غير متصلين بالشبكة، لديهم في الواقع إمكانية الحصول على الطاقة الشمسية. ويجري جمع الأموال بسرعة كبيرة، مع نسبة كبيرة من تلك الأموال تذهب إلى شركات الطاقة الشمسية المدفوعة أولاً بأول. وكثير من هذه المبادرات يحدث دون مساعدة حكومية. واستثمرت الحكومات أيضاً مبالغ كبيرة في الطاقة الشمسية في جميع قطاعات التنمية المستدامة، من الصحة إلى التعليم والاتصالات. وينبغي للبرلمانيين أن يشجعوا هذا النوع من الاستخدامات الشاملة لعدة قطاعات للطاقة المتجددة، لا سيما لأنها أرخص الحلول. وأحد المجالات التي لم يكن هناك نمو كبير فيها هو الطاقة الحيوية. وكان للطاقة الحيوية القدرة على زيادة إنتاج الكهرباء وتقديم الحلول التي تجمع بين إدارة النفايات وإنتاج الأغذية وتوليد الكهرباء. غير أن التقدم بطيئاً حتى الآن.

ولم يكن هناك حل أو سياسة واحدة تناسب الجميع. فكل بلد مختلفاً. وقد فضل البعض حلولاً من القطاع الخاص، ولدى البعض منها حلول للمنافع وغيرها من الحلول الحكومية. ومع ذلك، ينبغي للبلدان أن تدرك أن الطاقة المتجددة ليست مؤسسة خيرية، ولكن الأعمال التجارية تنافسية بشكل متزايد. وأطر السياسات التي عملت هي أطر ذات توجه عام واضح وتدابير داعمة، بما في ذلك أهداف مصادر الطاقة المتجددة، والجداول الزمنية، والعمليات. وكان من الضروري إيلاء الاهتمام لتفاصيل صغيرة مثل كيفية الوصول إلى الشبكة ومن سيدفع ثمنها.

ويمكن للبرلمانيين اتخاذ إجراءات بشأن المشتريات وتقديم الدعم للقطاع الخاص. وكثيراً ما كانت المشكلة الأكبر هي توسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة نظراً لأنها تنطوي على العديد من المخاطر. وعلى الرغم من وجود العديد من المستثمرين المستعدين، إلا أنهم كانوا دائماً متوترين بشأن مخاطر البلد. ويمكن للبرلمانات أن تساعد في تعبئة التمويل الخاص بتقديم الضمانات.

وقال الرئيس إن مشروع القرار سَيُعد على أساس المناقشة اللاحقة.

وقال السيد ب. بونسومبون (تايلاند)، إن العديد من الشركات التايلاندية يمكن أن تسهم في أهداف التنمية المستدامة مع الـ 17 المدرجة في مؤشر داو جونز للاستدامة. وحددت تلك الشركات أهدافها الخاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وقد أدت السياسة الحكومية المتعلقة بالطاقة المتجددة إلى نمو كبير ومستمر في استهلاك الطاقة المتجددة مع استثمار كبير من القطاع الخاص. وتهدف تايلاند إلى زيادة حصة استهلاك الطاقة المتجددة إلى 30 بالمائة بحلول عام 2036. وعلى مدى أكثر من عقد من الزمان، شجعت البلاد المجتمعات المحلية على الاعتماد على الذات في مجال الطاقة الخضراء.

وأوصى الوفد التايلاندي بأن تشجع البرلمانات على زيادة استيعاب الطاقة المتجددة، وأن تشجع عمليات البحوث وتضمن كفاءة استخدام الطاقة. وينبغي للبرلمانات أيضاً أن تشجع استثمارات القطاع الخاص، وأن تعزز المعرفة ونقل التكنولوجيا على الصعيدين الوطني والدولي، وأن تصدر تشريعات لتسهيل تنمية الطاقة المتجددة. ويجب أن تتضمن المناهج الدراسية حماية البيئة ومعرفة أهداف التنمية المستدامة.

السيدة س. م. دينسا (رومانيا)، قالت: إن البرلمان الروماني اتخذ عدداً من التدابير في مجال الطاقة. فعلى سبيل المثال، عدلت قانوناً يروج لمصادر الطاقة المتجددة، وجعلت استراتيجية الطاقة في رومانيا لعام 2030 شرطاً ملزماً قانونياً. كما أقر البرلمان قانوناً بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأعرب عن أمله في إنشاء سجل للإقناع. ومن شأن هذه التدابير أن تزيد التعاون بين الدولة وقطاع الأعمال.

وأعرب الوفد الروماني عن رغبته في تقديم عدة مقترحات لمشروع القرار. أولاً، ينبغي أن يشدد القرار على أهمية وضع سياسات وصنع قرارات تتسم بالشفافية، الشمول، والخضوع للمساءلة بشأن الطاقة المتجددة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تكون المشاورات العامة إلزامية في جميع الإجراءات الحكومية والبرلمانية ذات الصلة. وثانياً، ينبغي الإشارة إلى أهمية وجود استراتيجية وطنية للطاقة في الأجل المتوسط والطويل تلبي أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تقوم الاستراتيجية على توافق الآراء السياسية، والدعم العام الواسع النطاق، وأساس قانوني قوي، وأطر مؤسسية ومالية ملائمة. ثالثاً، يجب أن يبرز القرار الحاجة إلى تحسين الأطر التنظيمية الوطنية التي تضع قواعد للتعاون بين صانعي السياسات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. ورابعاً، يجب أن تضع تدابير تهدف إلى ضمان توفير الطاقة الآمنة والمستدامة بأسعار معقولة.

السيدة أ. ثيولوغو (قبرص)، قالت: إن القطاع الخاص هو الركيزة الأساسية لاقتصاد الدولة، وبالتالي ينبغي أن يكون لاعباً رئيسياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للقطاع الخاص أن يلقى الكثير من الفضل في العديد من البحوث والتطورات التكنولوجية في مجال الطاقة. وينبغي إشراكه ليس فقط في الإنتاج والتوزيع، وإنما أيضاً في إعداد

أي استراتيجية في المستقبل. وعلى الرغم من التقدم، لا تزال العديد من الشركات تفشل في الاعتراف بمسؤوليتها ومساهمتها في مجال الطاقة النظيفة. وعندما تركت الشركات الخاصة وحدها تركز على الفوائد المالية، ولم تدرج أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمالها للنمو. وهذا هو الحال في قبرص التي تتعافى من أزمة اقتصادية. ويجب على البرلمانات الوطنية أن تصدر التشريعات وتدقق في سياسة الحكومة لإشراك القطاع الخاص. ولا يمكن للبلدان أن تحقق خطة عام 2030 إلا بالتعاون الصادق بين جميع قطاعات المجتمع.

السيد هـ. ب. كامبامباتي (الهند)، قال: إن البرلمانيين يتحملون مسؤولية تيسير مشاركة أكبر لأصحاب المصلحة مثل القطاع الخاص في دورة توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها بكاملها. وتنفذ الهند برنامجاً وطنياً للطاقة الشمسية، شهد مستويات عالية من مشاركة القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يقوم البلد بتركيب مجموعة واسعة من العبوات الشمسية، وتشجيع الأسر على تركيب نظمها الشمسية على السطح. وكانت الهند أيضاً رائدة في منصة عالمية مع فرنسا بعنوان التحالف الدولي للطاقة الشمسية. ومن المهم التأكد من أن الشركات لا تجتذب فقط الفوائد الاقتصادية ولكنها تنظر أيضا في الآثار الاجتماعية.

السيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)، قالت: إن القوانين لا صلة لها بالموضوع ما لم تتبعها الحكومة بالبرامج والتمويل. وعلى الرغم من أن روسيا لديها موارد هيدروكربونية كبيرة، فإنها تتطلع نحو الطاقة المتجددة. وكان البلد يولد الطاقة الشمسية في العديد من المناطق النائية، على سبيل المثال، في سيبيريا. وشملت التدابير الأخرى اعتماد مرسوم حكومي بشأن آلية حوافز للطاقة المتجددة، واعتماد برنامج حكومي بشأن كفاءة استخدام الطاقة. كما تعتزم روسياً سن قانون يخضع المؤسسات والمناطق لمراقبة الطاقة.

وينبغي أن يشدد القرار على أهمية تخصيص المنح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تدريب الموظفين على الموضوع.

السيد س. كيم (جمهورية كوريا)، قال: إنه تم إحراز تقدم كبير في مجال الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، بلغ الاستثمار العالمي في مصادر الطاقة المتجددة رقماً قياسياً، وشكلت الطاقة المتجددة نحو ثلث الطاقة العالمية للطاقة. وعلى الرغم من أن كوريا شهدت أيضاً نمواً كبيراً في الطاقة المتجددة، فإن القدرة الإجمالية لا تزال منخفضة جداً. ولمعالجة هذه المسألة، اعتمدت الحكومة خطة لتنفيذ الطاقة المتجددة تهدف إلى توليد 20 بالمائة من جميع الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وبالمثل، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص شجعت على إلزام المؤسسات العامة بتثبيت معدات الطاقة المتجددة. وأعدت الحكومة أيضا التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة الخضراء، ووضعت برامج لدعم التوليد لتشجيع الاستثمار الخاص.

وقال السيد ج. الحاي (الإمارات العربية المتحدة)، إنه ينبغي للبرلمانات أن تهيئ ظروفاً مواتية تشجع مشاركة القطاع الخاص في الطاقة المتجددة. وينبغي عقد ندوات مع خبراء من القطاعين العام والخاص، المنظمات المحلية والإقليمية، فضلاً عن جماعات حقوق الإنسان. ومن الضروري أيضاً إقامة حوار مستمر بين الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين والمجتمع المدني.

وقال إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعلق أهمية كبيرة على برامج التنمية المستدامة، حماية البيئة والتحسين الاجتماعي والاقتصادي. وقد اتخذت الحكومة مبادرات بشأن الطاقة النظيفة. فعلى سبيل المثال، كانت هناك محطة للطاقة الشمسية في أبوظبي، وستكون الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تمتلك الطاقة النووية.

وقالت السيدة د. دلاكود (جنوب أفريقيا)، إن جنوب أفريقيا لديها أحد أفضل البرامج في العالم بشأن الطاقة المتجددة: *برنامج مشتريات منتجي الطاقة المستقلين للطاقة المتجددة*. ويهدف البرنامج إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص، وخلق فرص عمل خاصة للفئات المحرومة، وتعزيز مشاركة الشركات المحرومة سابقاً في تشكيلة مصادر الطاقة. وقد أسفرت حتى الآن عن نتائج إيجابية كثيرة. فعلى سبيل المثال، استقطب البرنامج 200 مليار روبية من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأنتج 6222 ميغاواط من الكهرباء المتجددة من عمليات شراء مستقلة للطاقة. وأنشأت أيضاً 30000 وظيفة وأنتجت ما يربو على 15 بليون روبية هندية للمبادرات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك تمكين الشباب.

السيد ي. بي (الصين)، قال إن الصين تعمل على تحسين تشكيلة مصادر الطاقة لديها. وهي ملتزمة باستخدام الطاقات النظيفة والمنخفضة الكربون، وتعزيز الاستخدام الفعال للوقود الأحفوري. وقال ان الصين اتخذت عدداً من الاجراءات بما في ذلك سن قوانين حول الطاقة المتجددة. كما أدخلت نظاماً للرصد والتقييم لضمان الاستخدام الفعال للطاقة المتجددة، ولا سيما على الصعيد المحلي. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كان البلد أكبر مستثمر للطاقة المتجددة بطاقة تبلغ 36 بالمائة من مجموع الطاقة. قدمت الصين حوافز وتوجيهات للمؤسسات الخاصة، 100 منها ظهرت في أكبر 500 شركة ذات كفاءة في استخدام الطاقة في العالم. في عام 2016، خلق سوق الطاقة المتجددة أيضاً 3.4 مليون وظيفة.

السيدة و. أ. خان (بنغلاديش)، قالت إن الطاقة عنصر أساسي في القضاء على الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وقد اتخذت حكومة بنغلادش العديد من التدابير لتعزيز الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، اضطر جميع البرلمانيين إلى إنفاق نصف مخصصاتهم السنوية للتنمية في مشاريع الطاقة المتجددة. وقد تم توسيع عدد الحوافز المالية لتشمل مطوري مشاريع الطاقة المتجددة والمستثمرين. ويتوافر التمويل من المؤسسات الحكومية والمصارف الخاصة على

حد سواء. وكان هناك أيضاً إعفاء واجب على بعض المنتجات المتجددة مثل الألواح الشمسية والمصابيح الموفرة للطاقة.

السيد أ. إسماعيلي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، قال: إن المصدر الرئيس للطاقة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو الوقود الأحفوري، ولكن البلد لديه أيضاً إمكانات كبيرة للطاقة المتجددة. وقد نفذت إيران سياسة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، كانت هناك إعفاءات ضريبية، وضمان شراء الكهرباء المتجددة من القطاع الخاص. ومن المهم أيضاً زيادة الوعي بالفوائد البيئية والاقتصادية للطاقة المتجددة.

وقال السيد د. فورسيلليني (سان مارينو)، إن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق إلا إذا قام المجتمع بأسره بدوره. وستشارك الاتفاقات بين القطاعين العام والخاص في كل من البرلمانات والقطاع الخاص. ومن المهم بصفة خاصة إشراك القطاع الصناعي وقطاع التعليم. والعمل المحلي لتحسين الظروف العالمية هو الطريقة المثلى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيدة ج. (زمبابوي)، قالت: إن زمبابوي لديها إمكانات هائلة من الطاقة الشمسية. وينبغي للبلد أن يسخر هذه الإمكانات إلى جانب طاقات نظيفة أخرى لتسريع النمو الاقتصادي. ويجب على الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة أن تعمل معاً لزيادة حصة البلد من الطاقة المتجددة. ومن المبادرات القائمة بالفعل حملة توفير الطاقة المستدامة للجميع. وينبغي للحكومة أيضاً أن تضع خططا للطاقة، وأن توفر الدعم المالي وأن تلغي التعريفات الجمركية والإعانات غير المنتجة. وينبغي للشركات أن تجعل عملياتها أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وأن تشكل شراكات بين القطاعين العام والخاص. يمكن للمستثمرين توفير المال للتكنولوجيا النظيفة ودعم حلول الطاقة داخل وخارج الشبكة. ويمكن أن تسهم الصناعة والحكومة والأوساط الأكاديمية في الابتكار التكنولوجي. وينبغي لمجموعات المجتمع المدني أن تدرب منظمي المشاريع، وأن تشترك في الدعوة وأن تطلب المساءلة. ويجب أن تظهر وسائل الإعلام أيضاً إرادة لزيادة الوعي.

السيدة ف. ساروندا غانغ (إندونيسيا)، قالت: إنه ينبغي للحكومات أن تنشئ آلية تعاونية بين أصحاب المصلحة في أهداف التنمية المستدامة يجب أن تكون متاحة محلياً. وينبغي أن تشمل أيضاً قضايا التنمية المستدامة في مجال التعليم، وتوضيح دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويجب أن تتوفر لوائح واضحة من حيث الحوافز والشراكات التقنية على السواء. ومن الضروري إيجاد سبل أكثر ابتكارا لتعبئة الموارد. ويلزم توفير الأموال لتشجيع القطاع الخاص على صياغة سياسة مؤسسية تقوم على التنمية المستدامة. وينبغي للحكومات أن تيسر نقل التكنولوجيات الخضراء من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية.

وقد أقرّ البرلمان الإندونيسي عدداً من القوانين، مثل قانون حماية البيئة وإدارتها. وعلى الرغم من أن إندونيسيا لديها طاقة هائلة من الطاقة الكهرومائية، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة الحيوية، فإنها لا تستخدم سوى 2 بالمائة من تلك الإمكانات.

السيد س. كافسيوغلو (تركيا)، قال: إن تركيا لديها بالفعل حصة كبيرة من الطاقة المتجددة مقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي، ولكنها تأمل في زيادة ذلك بحلول عام 2030. ولديها إمكانيات ضخمة في مجال الطاقة المتجددة مع القدرة على استخدام الطاقة الهيدروليكية، الريحية والطاقة الحرارية الأرضية. وكانت حصة الطاقة الهيدروليكية أكبر ولكن الرياح والطاقة الشمسية من المتوقع أيضاً أن تزيد. وفي إطار مشروع "يكا"، يجري بناء مزارع الرياح التي تبلغ 1 000 ميغاوات في خمس مناطق مختلفة مع التركيز على الإنتاج المحلي.

السيدة أ. مولدر (هولندا)، قالت: إن جميع أعضاء البرلمان يجب أن يكونوا سفراء لأهداف التنمية المستدامة. وينبغي لدافعي الضرائب تمويل الانتقال إلى الطاقة المتجددة، كما كان الحال في هولندا. ويتعين على الحكومات استخدام الأموال المتجددة لتمويل عملية الانتقال بطريقة مستدامة. وقد منح مصرف التنمية الهولندي FMO، قروضاً للاستثمارات عالية المخاطر، على سبيل المثال، تلك التي في البلدان ذات المخاطر العالية. إنها استراتيجية كانت تؤتي ثمارها. وكانت هولندا حريصة على الوفاء بالتزامات باريس سواء مع الاتحاد الأوروبي أو مع بلدان أخرى.

السيد إ. حسين آدم (السودان)، قال: إن السودان يتمتع بإمكانات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية، ولكنه لم يتمكن من تسخيرها بسبب الحصار. وقال إن البلد يعمل الآن من أجل الطاقة المتجددة. وعلى وجه الخصوص، تتخذ الحكومة تدابير لإشراك القطاع الخاص عن طريق الحوافز.

السيد ن. الأزرق (المغرب)، قال: إن القطاع الخاص له دور لا غنى عنه، وهو ما يتجلى في تجربة بلدة ساليه المغربية. وأنشأت البلدة شراكة بين القطاعين العام والخاص للإضاءة العامة. وتمثلت أهداف الشراكة في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والحد من استهلاك الطاقة، وجعل الضوء أكثر سهولة، لا سيما في الأحياء الفقيرة. وعلى الرغم من أن الشراكة لم تتمكن إلا من خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 600 طن سنوياً، سيكون هناك تخفيضات أكبر بكثير إذا ما نفذ المشروع على نطاق واسع. ومن المهم تشجيع إقامة شراكات مماثلة بين القطاعين العام والخاص في أماكن أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبرلمانات أن تصدر قوانين لتشجيع مشاركة الشركات المتعددة الجنسيات. ويجب على الحكومات أيضاً أن تبحث عن تمويل، مثلا، من صناديق تمويل الأنشطة المتعلقة بالكربون.

قال السيد ز. حمصي (الأردن)، إن أزمة اللاجئين قد فرضت ضغوطاً هائلة على اقتصاد الأردن. ومع ذلك، فقد اعتمد البلد استراتيجية 2020 للطاقة المتجددة، وأقر قوانين تهدف إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة المتجددة. وقد أقامت الحكومة عقود وتعهدت بشراء الطاقة المتجددة من الشركات الخاصة. ومن المهم أيضاً تخزين الطاقة المتجددة. وتغير إنتاج الطاقة المتجددة من يوم لآخر ومن موسم إلى آخر. ويجب توفير كمية كافية بأسعار يمكن أن تتحملها البلدان النامية.

السيد ك. عبد الله (الكويت)، قال: إن الكويت لا تستطيع أن تفعل الكثير من الطاقة الشمسية بسبب تلوث الهواء من الغبار. كما كانت هناك عدة تحديات أخرى تتعلق بالطاقة المتجددة، مثل نقص التخطيط، وسوق محدودة، ونقص الأموال لدى البنوك غير الراغبة في الاستثمار. وفي الوقت الحاضر، لم يحصل القطاع الخاص على ما يكفي من التشجيع. وهناك ثلاث طرق لتشجيع مصادر الطاقة المتجددة: إرغامها على المجتمع، إذكاء الوعي أو إعطاء الحوافز. وطلب من أعضاء فريق المناقشة ما هو أفضل حل للكويت.

وقال السيد أ. جعفر (البحرين)، إن على جميع البلدان أن تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقة المتجددة، من خلال تقديم الدعم والحوافز المالية. ويجب على البرلمانيين إصدار قوانين لتشجيع المواطنين على استخدام الطاقة المتجددة. وكانت دول الخليج تستثمر المزيد في مجال الطاقة المتجددة، وتستعد لفترة ما بعد النفط. وتأمل البحرين في زيادة حصتها من الطاقة المتجددة إلى 10 بالمائة بحلول عام 2035.

السيد س. سيكاتل (ليسوتو)، قال: إن التحدي الذي تواجهه البلدان النامية يهيئ بيئة مؤاتيه للاستثمار. ولم يحظ هذا التحدي إلا بقدر ضئيل من الاهتمام، لأن الشركاء التجاريين لديهم مصلحة في إبقائه على هذا النحو. وعلى الرغم من وجود إمكانيات هائلة للطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة الكهرومائية في البلدان النامية، فإن التكنولوجيا والتمويل يكمنان في مكان آخر. ويجب معالجة هذا التناقض.

السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، المقرر المشارك، قال: إنه ليس هناك شك في أن البلدان حريصة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والسؤال هو كيفية تحقيقها. ليس هناك عصا سحرية. والتكنولوجيا تتطور دائماً. ويمكن للكويت أن تستخدم الطائرات بدون طيار لتحديد المشاكل في إنتاج الطاقة.

وقد قدمت بلجيكا حوافز مالية كثيرة للطاقة المتجددة. وفي الوقت الحاضر، فإن نسبة تتراوح بين 10 و 15 بالمائة من الأسر المعيشية تملك لوحة شمسية، وليس بسبب أهداف التنمية المستدامة، بل لأنها مثيرة للاهتمام من الناحية المالية. وبالنظر إلى الطلب، يمكن بعد ذلك إنتاج الألواح الشمسية بكميات كبيرة مما أدى إلى انخفاض الأسعار.

وكان دور البرلمانات أساسياً في تعزيز الطاقة المتجددة في البلدان النامية. ويجب على البرلمانات أن تعتمد سياسات وتصدر تشريعات. وعليها أن تنشئ منابر لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وعليها أن تدرج الطاقة المتجددة في التعليم وأن تعزز البحث والتطوير. وكانت الشراكات بين القطاعين العام والخاص حلاً واحداً ولكن ليس من السهل دائماً تنظيمها. كما أن إشراك المجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية، لأن السياسة من أعلى إلى أسفل لن تنجح.

السيد س. أ. دونغ (فيتنام)، المقرر المشارك، إنه ينضم إلى السيد غريفروي. وكان القرار صعباً لأنه كان يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص، ليس فقط على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن على وجه التحديد للاستثمار في الطاقة المتجددة. وكانت الطاقة المتجددة قطاعاً واسعاً جداً يتراوح بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية. لم يكن هناك حل "مقاس واحد يناسب الجميع".

وقال السيد أ. ويتمان (كبير موظفي البرامج في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة – IRENA)، إن ممثل الكويت قد لخص بشكل جيد النهج الحكومية الثلاث تجاه الطاقة المتجددة: زيادة الوعي، مجتمع القوة من خلال التنظيم أو دفع الناس من خلال الحوافز. ولكل هذه السياسات مكان يعتمد على الظروف. وباعتبارها منتجاً كبيرا للنفط حيث كانت الطاقة رخيصة نسبياً، فإن الكويت ربما تضطر إلى إجبار المجتمع أو استخدام الحوافز. وكان من المهم أيضاً تغيير عادات التبذير. فعلى سبيل المثال، كان تسخين المياه باستخدام الكهرباء مفرطاً جداً في البلدان المشمسة حيث يمكن استخدام سخانات المياه بالطاقة الشمسية بسهولة. وأثنى على بنغلادش والهند اللتين شجعت حكومتهما الحلول خارج الشبكة على النقيض من إفريقيا. والأسواق موجودة، والتكنولوجيا متاحة، وكان هناك طلب كبير على الطاقة. وقد يكون خلق الوعي وتقديم حوافز صغيرة كافياً للبدء. وبعد ذلك، ستؤدي الطاقة إلى تنمية اقتصادية وسيريد الناس استخدامها أكثر فأكثر.

رفعت الجلسة الساعة 5:55 بعد الظهر.

جلسة الثلاثاء 17 تشرين الأول/ أكتوبر

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 4:40 بعد الظهر. مع السيد أ. سيسي (مالي)، نائب رئيس اللجنة، رئيساً.

حلقة نقاش حول استخدام العلوم والبحوث لتحقيق أعلى المعايير الصحية

تولى الدكتور ف. بوستريو، المدير العام المساعد، منظمة الصحة العالمية، رئاسة الجلسة.

وقال مدير المناقشة إن المناقشة كانت جزءً من التعاون الجاري بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية، لضمان أن تكون الأدلة العلمية على علم بالعمل البرلماني، سواء كانت السياسة، أو التشريع، أو التمويل، أو الدعوة أو المساءلة. وكانت الصحة بعداً حيوياً في الخطاب السياسي. وحدد الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية العديد من التحديات في صحة المرأة والطفل والمراهقين التي نشأت في المناقشات البرلمانية. وشملت تلك التدابير التحصين، والصحة الجنسية والإنجابية والأوبئة. وينبغي أن يناقش المشاركون في المناقشة البرلمانية بشأن الصحة في بلدانهم، ومنافع دعم تلك المناقشة مع العلم. وطلبت من المتكلمة الأولى، السيدة ن. لوه، أن تشارك آرائها بشأن الكيفية التي يمكن بها للبرلمانات أن تقيم صلات مع الأوساط العلمية والبحثية. كما يجب أن توضح كيف يمكن للبرلمانيين الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة.

السيدة ن. لو (زامبيا)، قالت: إن أعضاء البرلمان يجب أن يكونوا على علم بالتطورات العلمية. ومع ذلك، لم يكن من المناسب لهم الحصول على معلومات غير مباشرة، من مكتبة مثلاً. يجب عليهم الحصول عليها مباشرة من الباحثين أنفسهم. ومن خلال الاتصال المباشر بالعلماء، اكتشفت زامبيا سبب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الفتيات الصغيرات اللواتي لم يولدن بعدوى. ويرجع ذلك إلى زواج الأطفال. ومن ثم يمكن للحكومة أن تستجيب على نحو ملائم من خلال خطة استراتيجية وحملة وإطار قانوني. ومن المهم أن تستند هذه التدابير إلى الأدلة. ويتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار بيانات علمية قوية عن معدلات زواج الأطفال ومعدلات الإصابة به، ليس فقط فيروس نقص المناعة البشرية، بل أيضاً مرض الزهري، السيلان وسرطان عنق الرحم. وبدون أدلة، كان من الصعب إقناع الناس بوجود مشكلة. يجب على البرلمانيين الكفاح من أجل المزيد من المال للدخول في البحث العلمي.

وطلبت مديرة الجلسة المتكلم الثاني، السيدة ب. لوكاتيلي، مناقشة تجربة إيطاليا في التعامل مع تردد اللقاح. وينبغي أن توضح كيف اتخذت إيطاليا إجراءات ضد نشر المفاهيم الخاطئة والأساطير والأخبار الكاذبة التي عارضت التحصين.

[3]

السيدة ب. لوكاتيلي (إيطاليا)، عضو في فريق المناقشة، قالت إن نشر الأفكار المضللة والمضادة للعلماء، والأخبار المزيفة والخدع، لم يكن حديث العهد في إيطاليا ولم يقتصر على الصحة. وعلى الرغم من أن اللقاحات قد قضت على العديد من الأمراض، مثل شلل الأطفال، فإن جزءً معيناً من السكان الإيطاليين لم يثق بها. وكانت وسائل الإعلام عنصراً أساسياً في توجيه الرأي العام، وأقنعت خطأ أكثر من نصف الآباء بأن اللقاحات يمكن أن تسبب أمراض خطيرة. ونتيجة لذلك، كانت الصحة العامة تعاني. فعلى سبيل المثال، لم يكن لدى إيطاليا سوى 85 بالمائة من التغطية باللقاحات ضد الحصبة، في حين أن 95 بالمائة منها بحاجة إلى أن تكون آمنة من المرض. ولذلك، كان

البلد هو الأول في أوروبا والخامس في العالم في حالات الحصبة. وقد أجبر هذا الوضع الحكومة على اتخاذ إجراءات وإدخال قانون يجعل إلقاح 12 طفلا إلزامياً، وتم خفضها في وقت لاحق إلى 10. ورداً على القانون، اتهم السياسيون والعلماء بأنهم تحت إبهام شركات الأدوية الكبرى. وقد استند القانون في الواقع إلى أدلة علمية أثبتت الآثار الإيجابية للقاحات. وعلى الرغم من أنها كانت خطوة جيدة، فقد جاء القانون متأخراً جداً. يجب على البلاد ضمان تنسيق أفضل لمواجهة الأخبار الكاذبة وإنشاء لجنة علمية مستقلة. ويجب أن توجه الأدلة القائمة على العلم النشاط السياسي، وينبغي للحكومات أن تثقف الناس في وقت مبكر.

وقال مدير الجلسة إن تخطيط السياسات ليس مجرد عملية تقنية لترجمة العلم والمعرفة إلى السياسة، بل يتطلب إجراء حوار مستمر بين خبراء الصحة وصنّاع السياسات. غيرَ أن نشر معلومات غير دقيقة يقوّض ذلك الحوار. وطلبت من المتكلم الثالث، السيدة إ. بايبارينا، أن تشرح كيف يمكن للبرلمانيين سد الفجوة. كما ينبغي لها أن تناقش كيفية ضمان أن تكون النتائج العلمية القوية المستنيرة للسياسة الصحية مستمرة.

وقالت السيدة إ. بايبارينا (وزارة الصحة في روسيا الاتحادية، عضو لجنة السياسات والتنسيق في برنامج الإنجاب البشري التابع لمنظمة الصحة العالمية)، إنه من الضروري معارضة حركة مكافحة اللقاحات ومنع انتشار الأمراض. ومن الضروري وضع آلية لتعزيز التفاعل بين خبراء الصحة والبرلمانيين. وفي روسيا، عملت وزارة الصحة ومجلس دوما الدولة ومجلس الاتحاد في تعاون وثيق مع بعضهما البعض، ونُفذت العديد من المشاريع المشتركة. وترأس وزارة الصحة العديد من أبرز مراكز البحث العلمي في روسيا، واستخدمت مستشارين يتمتعون بسلطة علمية كبيرة وخبرة ومعرفة. وشاركت مجموعات العمل المعنية بصحة الأم والطفل في كل من أعضاء وزارة الصحة والخبراء الطبيين، مما يعزز تبادل المعلومات بصورة موثوقة ودقيقة. وكانت إحدى المسائل التي نوقشت هي الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وكان التواصل أساسياً في تغيير الأنماط السلوكية للناس، وكانت الاختبارات التشخيصية مهمة أيضاً. ونتيجة للجهود المذكورة أعلاه، كان البرلمان الروسي مطلعاً على النتائج العلمية الرئيسية.

وسأل مدير الجلسة المتكلم الرابع الدكتور أ. ريوس عما إذا كان هناك توتر متأصل بين العلم والسياسة، وما إذا كان من الممكن حل ذلك التوتر.

وقال الدكتور أ. ريوس (أستاذ مشارك، جامعة تكساس)، عضو في الفريق، إن الصالح العام، كما دعا إليه إيمانويل كانط، ينبغي أن يسود دائماً. ومن الأهمية بمكان العودة إلى هذا المبدأ عند تحليل التوتر بين العلم والسياسة. وكان أحد أسباب التوتر هو تصور كل مخيم من جهة أخرى. وقد رأى العلماء أن السياسيين مطلعين على المعرفة والفهم، في حين رأى السياسيون أن العلماء يمتصون في برج عاجي. والواقع أن العلم قد عمل على مدى القرون القليلة

الماضية على نطاق صغير نسبياً. وقال إنه كان مهتماً بالتحليل بدلاً من التوليف. وقد سعى إلى فهم الطبيعة بدلاً من التنبؤ بسلوكها. ومع ذلك، فإن العالم يمر بمرحلة انتقالية ويجب أن يصبح العلم الآن أكثر جرأة. ويمكن حل هذا التوتر إذا رأى المعسكران بعضهما البعض ليس ككيانين مختلفين، بل اثنين من الكيانات. ويجب على السياسيين فهم كيفية ممارسة الأساليب العلمية، ويجب أن يقدر العلماء كيفية تحرك السياسيين لعملهم. ووان كلاهما كان يعمل من أجل الصالح العام.

تحدث أوغست كومت عن الإيثار. سيكون من المفيد إدخال مدونة دولية للأخلاقيات بين العلماء مشابهة لقسم أبقراط للأطباء. وسيلتزم العلماء بتحقيق الصالح العام. ومن المهم الابتعاد عن هاجس المجتمع بالنمو.

وطلب مدير الجلسة من المتكلم الخامس السيد ب. كاكاتيل، أن يناقش تجربته في إنشاء آليات بين واضعي السياسات، العلماء والمجتمع المدني في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وطلبت منه أن يتقاسم الدروس والتوصيات الرئيسية للبرلمانيين.

وقال السيد ب. كاكاتيل (مدير الشراكات البرنامجية، الابتكارات وجمع الأموال، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز)، إن تكلفة علاج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أوائل التسعينيات تبلغ 100000 دولار أمريكي للشخص الواحد في السنة. وفي عام 2017، انخفضت إلى 75 دولاراً للشخص الواحد في السنة. وبالمثل، فإن العلاج الذي كان متاحاً فقط في العالم المتقدم، أصبح متاحاً للجميع الآن. ومن المهم تحليل ما جعل هذا النجاح ممكناً. وكانت البيانات أساسية، ولكن البيانات دون إجراءات كانت عديمة الجدوى. أولاً، من الضروري تحليل كيفية الحصول على المعلومات التي من شأنها أن تؤدي إلى العمل. وفي حالة الفتيات الصغيرات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في زامبيا، فإن المعلومات المتعلقة بزواج الأطفال ستأتي من المجتمعات المحلية بدلاً من العلماء. ثانياً، من الضروري إشراك الزعماء السياسيين من جميع قطاعات المجتمع في الحوار. فعلى سبيل المثال، سيكون للتخفيضات في أسعار أدوية فيروس نقص المناعة البشرية آثار تجارية واقتصادية وقانونية وصحية. ولذلك، يجب أن تكون لجميع هذه القطاعات مدخلات. ثالثاً، يجب أن يكون هناك حوار مثمر بين صناع السياسات والعلماء حول كيفية تنفيذ البيانات التي يتلقونها. ورابعاً، يجب على صناع السياسات الحصول على البيانات في الوقت المناسب والحصول على ردود فعل في الوقت الحقيقي على النجاحات والفشل. وينبغي أيضاً بذل جهود للحد من العقبات التي تحول دون اتخاذ إجراءات. فعلى سبيل المثال، من غير المرجح أن يتخذ بلد ما إجراءات بشأن ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية قبل الانتخابات مباشرة.

وقال مدير الجلسة إن منظمة الصحة العالمية كانت لديها تجربة مماثلة مع لقاح التهاب السحايا بالمكورات السحائية. من خلال كسر الصمت، تمكن العلماء من تطوير لقاح في غضون ثلاث سنوات. وهو يستخدم الآن في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي كانت تعاني من مشكلة خطيرة في هذا المرض. وكان من الممكن تحقيق النجاحات في مجال الصحة العمومية، ولكنه طلب عدة اختبارات لضمان تقديم المعرفة إلى صانع القرار في الوقت المناسب.

ومن المهم أيضاً مناقشة كيفية تعامل الحكومات مع حالات التفشي، مثل وباء زيكا وايبولا. وتسببت حالات التفشي في تعقيد إضافي في ضرورة اتخاذ القرارات بسرعة. كما أنها تتطلب إنفاذ التدابير التي كثيراً ما ينظر إليها على أنها غير ديمقراطية، مثل القيود المفروضة على السفر والحجر الصحي.

وقال ممثل بنغلادش، إن بنغلادش تستخدم التطبيب عن بعد والصحة المتنقلة والعلاج القائم على الأدلة لخفض الإقامة في المستشفى ونفقات المرضى. وكانت البحوث والتكنولوجيا ضرورية في كل من العلاج والوقاية. وقال إن المسألة ليست مسألة مناقشة، وإنما مسألة تتطلب اتخاذ إجراء.

وقال ممثل جنوب أفريقيا إن وجود بيئة بحثية شاملة ومستدامة في إفريقيا أمر حيوي. وسيتطلب ذلك إشراك السياسيين فضلاً عن ضخ مبالغ مالية ضخمة لا تملكها إفريقيا. وفي إفريقيا، كان النهب بالجملة للموارد المالية، من خلال التدفقات المالية غير المشروعة، وتآكل القواعد، وتحويل الأرباح وغيرها من آليات التهرب الضريبي، أمراً شائعاً. ودعا البرلمانات الى التحدث الى الشركات متعددة الجنسيات، ووقف عمليات النهب بالجملة للمالية، وخاصة في قطاع التعدين الإفريقي. وكان النهب يحرم القارة من الموارد التي تشتد الحاجة إليها، والتي يمكن أن تكون مفيدة لقطاع الرعاية الصحية.

وقال ممثل سلوفينيا إن شيخوخة السكان وزيادة متوسط العمر المتوقع يعنيان ضمان توفير الرعاية الصحية المناسبة أولوية. وقال إن سلوفينيا تدرك أهمية الاستثمار في العلم والبحث. وشاركت في بعض البنى التحتية للبحوث الدولية، مثل البنية التحتية لعلوم الحياة الأوروبية للمعلومات البيولوجية. وفي عام 2016، أسس البلد أيضاً أكثر من ثلاثمائة برنامج بحثي. وكان الاتحاد البرلماني الدولي عنصراً هاماً في الجهود الرامية إلى تقديم معايير رعاية صحية أعلى. ومع ذلك، فإن الأمر متروك للبرلمانيين لضمان وضع التدابير في التشريعات الوطنية، وتخضع لآليات المراقبة والرصد وتنفيذها تنفيذا فعالاً.

وقال ممثل الأردن إن كلاً من السياسيين والعلماء لعبوا دوراً في الرعاية الصحية. قدم العلماء من جميع أنحاء العالم البحوث، في حين يمكن للسياسيين التعامل مع الواقع المحلي. وفي الأردن، قدم المكتب المركزي للإحصاء ومجلس السكان الأعلى للبرلمانات معلومات ذات صلة بالسياسة الصحية.

كما أن الزواج المبكر آخذ في الارتفاع في الأردن. وبعد إجراء التحليلات، اكتشفت الحكومة أن أقل قليلاً من نصف حالات الزواج المبكر وقعت بين الفتيات السوريات اللاجئات. ورد البرلمان بإصدار لائحة تتضمن بعض الشروط المتعلقة بالزواج المبكر. أولاً، يجب ألا يكون الرجل متزوجاً من زوجة أخرى. ثانياً، يجب ألا يقل عمر الفتاة عن 15 سنة. وثالثاً، يجب أن تكون الفتاة قادرة على الذهاب إلى المدرسة.

وقبل إصدار قانون حديث بشأن الصحة النفسية، شكل البرلمان لجنة مشتركة تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل العلماء والأطباء النفسيين والسياسيين. وبفضل اللجنة، كان جميع أصحاب المصلحة على دراية جيدة ويمكنهم التوصل إلى تشريع عالي الجودة. كانت السياسة والعلوم مترابطة.

وقال مدير الجلسة إن المشاكل الصحية لا تقتصر على الحدود، كما يتضح من مشكلة زواج الأطفال بين اللاجئين السوريين. وكثيراً ما ينظر إليها على أنها شكل من أشكال الحماية للأسر السورية في الأردن.
وقال ممثل الإمارات العربية المتحدة إن بلده يولي اهتماماً خاصا للصحة والبحوث. وقال إن البلد يرغب في الانتقال من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وأنشأت عدة مراكز بحثية، وأطلقت استراتيجية وطنية للابتكار، وأنشأت صندوق محمد بن راشد للابتكار بقيمة 2 مليار درهم. وأنشأت أيضاً مديرية داخل وزارة الصحة تهدف إلى صياغة أفكار جديدة ومبتكرة في قطاع الصحة.

ويجب على البرلمانيين أن يصدروا القوانين الصحية، وأن يزوروا المراكز الصحية والبحثية للبقاء على إطلاع. وينبغي للبرلمانات أن توقع مذكرات تفاهم مع المراكز الصحية المعتمدة، وأن تشكل أوجه تآزر معها. وينبغي لها أن تحث الحكومات على إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأن تشجعها من خلال الحوافز. وينبغي للبرلمانات أن تضمن وجود تمويل مناسب وكافٍ للرعاية الصحية. وينبغي أيضاً أن تشجع على إجراء المزيد من البحوث الصحية، وأن تضمن أن تكون التجارب السريرية على البشر والحيوانات متمشية مع مبادئ حقوق الإنسان.

وقال مدير الجلسة إن صندوق الابتكار يمثل تطوراً هاماً، وسيساعد العديد من البلدان. وكانت البحوث السريرية حيوية بالفعل، وينبغي أن تسترشد بالمصالح العامة وكذلك المصالح الخاصة.

وقال ممثل باكستان إن هناك حاجة إلى أدلة علمية قوية لإبلاغ التشريعات والسياسات المتعلقة بتعزيز النظام الصحي. غيرَ أن قدرة البرلمانات على تطبيق الأدلة العلمية في مجال الرقابة والتشريع كثيراً ما كانت مقيدة بسبب نقص الموارد. وهناك حاجة إلى سد هذه الفجوة، وذلك مثلاً بتوفير المزيد من الموارد المالية، وبناء خدمات البحوث البرلمانية. وقد أدخل مجلس الشيوخ في باكستان بعض الإصلاحات الجوهرية. فعلى سبيل المثال، ضاعفت موارد المكتبة المركزية.

فالوصول إلى معلومات موثوقة، حسنة التوقيت ومحايدة سياسياً أمر أساسي من أجل حسن سير الهيئات التشريعية الديمقراطية.

وقال ممثل سان مارينو إن على الحكومات أن تنقل النتائج العلمية إلى مجتمعاتها. ويمكنهم القيام بذلك على عدة مستويات، من خلال أصحاب المصلحة أو المجتمعات الصناعية. ويمكنهم القيام بذلك بطرق مختلفة، مثل تطبيق النتائج على مجالات محددة أو من خلال النشر أو الاتصال. وكان البحث العلمي مهماً بشكل جوهري لتحسين نوعية الحياة والتنمية البشرية. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد على تطوير علاجات لبعض الأمراض التي تهدد الحياة. وينبغي للبرلمانات في جميع أنحاء العالم أن تكفل للمواطنين إدراك إمكانات العلم والبحث.

وقال ممثل السودان، إن البحوث الصحية شرط أساسي لجميع البلدان. وقد استفادت البلدان المتقدمة تقليدياً من الاكتشافات والتكنولوجيات الطبية، مما أدى إلى تحسين المعايير الصحية، وإلى تحسين نوعية الحياة. وينبغي أن تتلقى البلدان المنخفضة الدخل الدعم لإنشاء مراكز بحوث وطنية خاصة بها. وعلى الرغم من الحصار، كان السودان يعمل بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية لتحسين الصحة في البلاد. وكان أحد التطورات الإيجابية هو الجهود المبذولة للتغلب على أمراض مثل شلل الأطفال، التهاب السحايا والإيدز. وطلب زيادة التعاون بين البلدان والمنظمات للتغلب على الأمراض. وقد خصص السودان موازنة للبحوث الصحية.

وقال ممثل بنما، إن الوقاية هي أهم جانب من جوانب الرعاية الصحية. ويجب أن تكون هناك صلة قوية بين العلم والبرلمان لتحقيق هذا الهدف. وحتى الآن، كان العلماء قد اختبروا فقط أربعة مفاهيم لقاح فيروس نقص المناعة البشرية. وسأل عما إذا كان من الممكن الحصول على لقاح فيروس نقص المناعة البشرية المعطل، كما هو الحال مع شلل الأطفال.

وقال ممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إن بلده من أكثر البلدان النامية تقدماً من حيث توفير الرعاية الصحية لشعبها. ووضع البلد عدداً من الاستراتيجيات، السياسات والقوانين الوطنية المتعلقة بالدواء والعلاج. وقال إن نقل المعرفة والتكنولوجيا أمران حيويان في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً في البلدان النامية. يجب أن تلعب النتائج العلمية دوراً محورياً في صياغة التشريعات والسياسات المتعلقة بالصحة في البرلمان. وينبغي أن يشارك البرلمانيون بأفضل الممارسات.

وقال مدير الجلسة إن نقل التكنولوجيا مهم جداً لتحقيق الإنصاف في العالم.

وقال ممثل الهند، إن الهند عملت بنشاط على تعزيز العلم والبحث كوسيلة لتحسين الحصول على الرعاية الصحية. واتخذت الحكومة نهجاً متعدد التخصصات للبحوث الصحية وكفلت الأموال الكافية لها. أعطى المجلس الهندي للبحوث الطبية الأولوية للبحوث والابتكار في مجال التحديات الصحية، ولا سيما المحرومين. ومن المهم بصفة خاصة الاعتراف بسكان القبائل الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة ويعانون من أمراض مختلفة. ولذلك أنشأت الحكومة منتدى بحوث الصحة القبلية لمعالجة مخاوفهم الصحية المحددة.

وعلى مر السنين، حسّنت الهند البنية التحتية الصحيّة بشكل ملحوظ. وإلى جانب تعزيز الخدمات الصحية المتنقلة وعبر الإنترنت، شارك البلد أيضاً في تطوير تكنولوجيات ميسورة التكلفة لإنتاج العقاقير والخدمات الطبية. وهناك أيضاً العديد من برامج الزمالات الدولية والوطنية لتمكين الخريجين من التدريب في مجال البحوث الطبية الحيوية. وكان ترجمة نتائج البحوث إلى عمل أفضل طريقة لتحقيق أفضل المعايير الصحية الممكنة.

وقال ممثل المغرب، إنه لا يمكن للبلدان أن تنكر أهمية البحث العلمي في صنع السياسات. كما يجب أن تأخذ في الاعتبار المخاطر الصحية البيئية مثل تلك الناجمة عن الغذاء. وينبغي للبرلمانات أن تتصدى للمعلومات الخاطئة، ولا سيما في اللقاحات، وأن تضمن ألا تعمل صناعة المستحضرات الصيدلانية حصراً للمصالح تجارية. العلاجات الطبيعية يمكن أن تحل محل بعض الأدوية الصيدلانية مثل تلك المتعلقة بالتهاب المفاصل. ويجب على جميع البلدان أن تتطلع إلى الطب الوقائي، حيث تلعب التغذية والرياضة دوراً أساسياً.

وقال مدير الجلسة إن فريق الخبراء الاستشاري الاستراتيجي التابع لمنظمة الصحة العالمية (SAGE) بشأن التحصين، قدم توصيات بشأن اللقاحات التي يمكن استخدامها في بعض البلدان. وكانت المجموعة مستقلة تمامًا عن أمانة منظمة الصحة العالمية وكذلك عن صناعة المستحضرات الصيدلانية. وأجرت مناقشات علنية.

وقال ممثل الجزائر إن عدد الأطباء في الجزائر قد زاد بشكل كبير منذ الاستقلال، ولكن الكثيرين هاجروا إلى البلدان المتقدمة. وفي الجزائر، كانت الرعاية الصحية مجانية لكل من المقيمين وغير المقيمين. ومع ذلك، فإن ظهور بعض الأمراض المعدية وبعض الأمراض غير المعدية، مثل السرطان، كانت مشكلة رئيسية. ولم تكن الصلة بين العلم والسياسة مجرد حلقة مزدوجة بل رابطة ثلاثية، تضم كلا من الحكومات والبرلمانات. وعلى الصعيد الحكومي، يتلقى رئيس الجزائر تقارير علمية وسياساتية مباشرة. وعلى المستوى البرلماني، هناك فريق للرصد العلمي لضمان اعتماد البرلمان على المعرفة الصحيحة.

يجب على البرلمانيين التأكد من أن العلم لم يصبح عقيدة. ولا يمكن النظر إلى العلم بمعزل عن كونه مرتبطاً بالعديد من جوانب المجتمع الأخرى مثل الدين والأخلاق. فعلى سبيل المثال، كان لبعض الآفات الطبية قضية اجتماعية.

وقال ممثل جمهورية كوريا، إن وسائط الإعلام يجب أن تعزز السياسات القائمة على العلم، مثل سياسات مكافحة التدخين. وأظهرت البحوث أن التبغ كان سيئا بالنسبة للصحة وأن معدلات التدخين انخفضت مع ارتفاع الأسعار. لكن العديد من السياسيين كانوا يترددون في رفع السعر. وأحد أسباب ذلك التردد هو أن وسائط الإعلام تصور التبغ على أنه شعبي بين السكان ذوي الدخل المنخفض، ومريح للأشخاص الذين يعانون من التوتر. ونتيجة لذلك، كان ينظر إلى رفع أسعار التبغ على أنه تحرك ضد إرادة ذوي الدخل المنخفض. وينبغي للبلدان أن تنشئ منبراً للمناقشة، حيث يجتمع الباحثون وواضعو السياسات ووسائط الإعلام لمناقشة السياسات على أساس الأدلة العلمية. وينطبق نفس الشيء في حالة الأوبئة.

وقال ممثل إندونيسيا، إن الاقتصاد والصحة لا ينفصلان، ولا سيما بالنسبة للمرأة. وتمكن الإناث الأصحاء من الوصول بشكل أفضل إلى سوق العمل وزيادة الإيرادات، مما أدى بدوره إلى حفز التنمية الاقتصادية. ويهدف برنامج التأمين الصحي الوطني في إندونيسيا إلى الوصول إلى جميع السكان بحلول عام 2019. وينبغي لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن يعززوا التجارة في المستحضرات الصيدلانية بجعلها ميسورة التكلفة. وينبغي لهم أيضاً دعم البحوث الصحية والتنمية، وأن يتبادلوا أفضل الممارسات، ولا سيما فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية. وشدد على ضرورة تطوير تعاون متعدد القطاعات بشأن الإنصاف في الصحة من خلال إجراء تدريب شامل ودراسة المحددات الاجتماعية للصحة. وقد خصصت إندونيسيا خمسة بالمائة من موازنتها لتحسين الصحة، حيث أنفق أكثر من نصفها على الوقاية وتعزيز الصحة. ويدعم البلد البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية المتعلقة بالأمراض المعدية وغير المعدية، التي تؤثر أساسا على البلدان النامية. وعملاً بإعلان الدوحة بشأن أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، ينبغي للبلدان النامية أن تتمتع بالمرونة في التحايل على حقوق الملكية الفكرية من أجل تحسين فرص الحصول على الأدوية.

وقال مدير الجلسة، إن الأدلة والمعرفة من الناحية الاقتصادية يمكن أن تؤثر بدرجة كبيرة على صانعي القرارات والممولين.

السيدة ن. لو (زامبيا)، قالت: إن الصحافة تكتسي أهمية بالغة، لأنها يمكن أن تدمر أو تبني. وتميل إلى استخدام أساليب الإبلاغ المثيرة، في حين أن العلم يجب أن يكون واقعياً. يجب على العلم والبحوث إشراك الصحافة جنباً إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين.

وكان العديد من أصحاب المصلحة، وخاصة السلطة التنفيذية، مهتمين بالأموال التي جاءت من التبغ. غير أنهم لم يولوا اهتماما للتدمير الذي سببه التبغ في المجتمع. ويجب على البرلمانات أن تدفع جدول أعمال مكافحة التدخين عن طريق جمع أكبر قدر ممكن من البحوث عن السرطان الناجم عن التبغ.

وشددت على ضرورة وضع العلم والبحث والتكنولوجيا معاً واستخدامها بفعالية كمشرعين.

السيدة ب. لوكاتيلي (إيطاليا)، عضو في فريق المناقشة، قات: إن الموضوع ليس مسألة مناقشته، بل أن المسألة تتطلب اتخاذ قرارات استناداً إلى الأدلة العلمية. في إيطاليا، يميل السياسيون إلى "متابعة" بدلا من "القيادة". وكثيراً ما يتخذون القرارات وفقاً للتيار السائد، ولكن التيار الرئيس ليس صحيحاً دائماً، كما هو الحال مع اللقاحات. وكان من الصواب وضع بعض المسؤولية على وسائط الإعلام، ولكن يجب على البرلمانيين أيضاً الوفاء بالتزاماتهم. وكان زواج الأطفال مشكلة حقيقية في مخيمات اللاجئين في الأردن. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة كانت إيجابية، فإن الأردن لم يتخذ التدابير الصحيحة للتصدي لها.

وقال الدكتور أ. ريوس (أستاذ مشارك بجامعة تكساس)، عضو في الفريق، إن هناك فجوة واسعة بين الدول المتقدمة والنامية بشأن الملكية الفكرية. ومن الأهمية بمكان أن تصبح البلدان مستقلة وأن تعزز الإبداع والابتكار. ويجب ألا تخاف البلدان من التوصل إلى حل وسط من أجل الصالح العام.

وقال السيد ب. كاكاتيل (مدير الشراكات البرنامجية والابتكارات وجمع الأموال، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز)، إنه سيتناول ثلاث نقاط. فأولاً، إن دور التكنولوجيا يغير العالم ولكنه لا يغير كيف يتفاعل واضعو السياسات والعلماء مع بعضهم البعض. ومن المهم تقييم الكيفية التي يمكن بها استخدام التكنولوجيا عبر البلدان. ولم يكن هناك سبب يجعل البحث مجالاً واحداً فقط من العالم. ثانياً، ينبغي أن يكون هناك المزيد من الاستثمار في الابتكار الذي يحل المشاكل الحقيقية على أرض الواقع. وثالثاً، يجب على البلدان إشراك المجتمعات المحلية وترجمة الموارد إلى نتائج لأكثر الناس احتياجاً.

وقال مدير الجلسة، إن العيش حياة صحية ومرضية هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وأساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والبرلمانات في وضع فريد يمكنها من تحقيق هذا الهدف. وعليها أن تعطي الأولوية للإجراءات القائمة على الأدلة، وأن تضمن الاستثمار المالي وأن تتخذ القرارات لضمان شمولية الجميع، بما في ذلك النساء والأطفال.

رفعت الجلسة الساعة 6:30 بعد الظهر.

اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

جلسة الأحد، 15 تشرين الأول/ أكتوبر

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 2:40 بعد الظهر. مع السيد أ. أفسان (السويد)، رئيس اللجنة الدائمة، رئيساً.

إقرار جدول الأعمال
(C-IV / 137 / A.1)

اعتمد جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 في دكا (نيسان / أبريل 2017)

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

انتخابات المكتب

قال الرئيس إن المكتب قد أوصى السيدة أ. د. دغبان – زونفيدي (توغو) بملء الشاغر بالنسبة للمجموعة الإفريقية.
وقد تقرر ذلك.
وقال الرئيس إن المكتب أوصى بتعليق عضوية السيدة غ. أورتيز غونزاليس (المكسيك) والسيدة أ. بيمنديا (كازاخستان) بسبب عدم حضورهما الاجتماعات.

وقد تقرر ذلك.

حلقة النقاش: البعد البرلماني للأمم المتحدة – 20 عاماً من التعاون

قال الرئيس إن المناقشة ستركز على دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية وعلاقاتها مع الاتحاد البرلماني الدولي. وفي ربيع عام 2018، ستناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار الأمم المتحدة الذي يصدر مرة كل سنتين بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. لقد كان الوقت مناسباً للتفكير في الرؤية الأصلية وراء العلاقة، والنظر في كيفية البناء على قصة النجاح. وقدم المتحدثين الذين سيقدمون عروض.

قالت السيدة أ. فيليب (مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية، الاتحاد البرلماني الدولي) إن المواطنين يشعرون بخيبة أمل من جانب المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، لأنها تفتقر إلى الشفافية والمساءلة. وهناك حاجة إلى سد الفجوة الديمقراطية في هذه المنظمات، وذلك مثلاً بإضافة بعد برلماني. فالعلاقات الدولية لم تعد من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها، وإنما من جانب جميع ممثلي الشعب، سواء من الأغلبية أو المعارضة. وكانت هناك حاجة إلى علاقة ثنائية الاتجاه. وستتلقى الأمم المتحدة اقتراحات من البرلمانات الوطنية، على سبيل المثال، عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي. وسيعتمدون الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات وغيرها من الوثائق. ثم تقوم البرلمانات الوطنية بتنفيذ تلك الوثائق على الصعيد الوطني باعتماد تشريعات وتخصيص موازنة وضمان الرقابة.

كانت هناك حملة لجمعية برلمانية للأمم المتحدة منذ عقود عديدة. وسيتألف هذا التجمع من برلمانيين منتخبين وطنياً يشرفون على عمل الأمم المتحدة. وقال إن نهج الاتحاد البرلماني الدولي مختلف. وقد سعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز الاتصالات والتواصل المستمر بين الأمم المتحدة والبرلمانيين بشأن مناقشات مواضيعية محددة. كما دفعت أيضاً إلى إشراك البرلمانيين في الوفود الوطنية التي حضرت اجتماعات الأمم المتحدة. ولا يكفي الاعتراف ببساطة بقيمة عنصر برلماني في الأمم المتحدة. يجب أن يكون البرلمانيون أيضاً جزءً من المحادثة. وبعد ذلك، سيكونون في وضع أفضل لنقل المعارف إلى برلماناتهم.

وكانت هناك معالم مؤسسية عديدة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وقد شملت توقيع اتفاقيات تعاون، منح صفة مراقب للأمم المتحدة إلى الاتحاد البرلماني الدولي، وإنشاء الدائمة للشؤون الأمم المتحدة لدى الاتحاد البرلماني الدولي. وهناك أيضاً العديد من طرائق العمل. وسيقوم الاتحاد البرلماني الدولي بجمع قرارات ومقررات ونتائج أخرى من البرلمانيين وضخها في مداولات الأمم المتحدة. وقد اتبعت بانتظام إجراءات الأمم المتحدة، وكفلت للبرلمانيين حضور اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية، وحددت المساحات التي يمكن للبرلمانيين فيها تبادل وجهات نظرهم على أفضل وجه. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مناسبات منتظمة في سياق اجتماعات الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بتغير المناخ والهجرة. وفي متابعة لتلك الأحداث، قدم الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً إلى البرلمانيين وشجع على اتخاذ

مزيد من الإجراءات البرلمانية. وقد حقق التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بعض النتائج الجيدة. وعلى الرغم من أن الاتحاد البرلماني الدولي يتمتع بقدرة محدودة، إلا أنه كان تنظيماً هائلاً من حيث العضوية والتوعية. وكانت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تقترب من الاتحاد البرلماني الدولي للحصول على الدعم بشكل متزايد.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في السنوات الخمس عشرة الأولى من التعاون، فإن العلاقة وصلت إلى هضبة تحتاج إلى التغلب عليها. ولا تزال هناك خمسة تحديات واسعة على الأقل. أولاً، هناك عدم تماثل بين المدخلات السياسية التي يمكن للبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي تقديمها للأمم المتحدة مقابل ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة في المقابل. فالمساهمة السياسية من الاتحاد البرلماني الدولي لم تؤخذ دائماً على عاتق الأمم المتحدة. وكانت الأمم المتحدة أكثر استعداداً للاعتراف بدور البرلمانات في مساعدة الحكومات على الالتزام بالالتزامات المتفق عليها. وكان مفتاح جعل المناصب البرلمانية أكثر صدى في الأمم المتحدة هو للبرلمانيين، لتعزيز علاقة أكثر نشاطاً مع ممثليهم الدائمين لدى الأمم المتحدة. على سبيل المثال، ينبغي للبرلمانيين أن يطلبوا المزيد من جلسات الاستماع مع السفير أو مع الوزير المسؤول عن هذه القضية. ثانياً، هناك موارد محدودة. وقد زاد عمل الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة على نحو مطرد في السنوات الأخيرة. نتيجة لذلك، لم يكن من الممكن دائماً متابعة الالتزامات، كما كان الحال بالنسبة لمشروع إعلان اسطنبول لعام 2011: الشراكة العالمية المتجددة والمعززة من أجل تنمية أقل البلدان نمواً. وقد تضمن الإعلان قدراً كبيراً من المضمون بشأن دور البرلمانات، ولكن الاتحاد البرلماني الدولي لم يتمكن من حشد الأموال لتنفيذ خطة العمل. ثالثاً، اعتمدت الأمم المتحدة على القطاع الخاص والمجتمع المدني كشركاء بشكل أكبر من اعتمادها على البرلمانات. وفي أحسن الأحوال، نوقشت المشاركة البرلمانية باعتبارها امتدادا للمجتمع المدني. رابعاً، لم يكن البرلمانيون على علم دائماً برؤية البعد البرلماني في الأمم المتحدة. وقد يرجع ذلك إلى أن البرلمانيين كانوا مشغولين جداً بالقضايا المحلية، أو لأن الاتحاد البرلماني الدولي لم يقدم معلومات كافية للبرلمانيين. وقد تكون هناك أيضاً مشاكل مع قدرات استيعابية خاصة للبرلمان. وخامساً، كانت عمليات الأمم المتحدة طويلة وشاقة، ولم يكن لدى البرلمانيين دائماً الوقت أو الرغبة في التعامل معهم. وهناك حاجة إلى تحديد الأولويات.

ويصدر الأمين العام للأمم المتحدة كل سنتين تقريراً عن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، الذي يعقبه قرار للجمعية العامة. وسيصدر التقرير والقرار المقبلان في عام 2018. وثمة حاجة حالياً إلى مزيد من المعلومات عن الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة مع البرلمانات الوطنية. ورحب الاتحاد البرلماني الدولي بأية معلومات أو توصيات سينقلها إلى الأمم المتحدة. كما أنه سَيُبقي الأعضاء على علم بذلك. ويهدف القرار إلى

استخلاص العلاقة الثلاثية بين الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمانات الوطنية ونظام الأمم المتحدة بأسره – سواء في المقر أو الأفرقة القطرية. وفي الماضي، لم تميل الأفرقة القطرية إلى رؤية البرلمانات كشريك. ففي البلدان النامية، على سبيل المثال، تعتبر البرلمانات متلقية للمساعدة التقنية. وبالمثل، استعانت الأفرقة القطرية بالذهاب إلى الحكومات للتحدث إلى البرلمانات. بيدَ أن الحالة آخذة في التغير وأصبحت العلاقة التفاعلية المباشرة أكثر وضوحاً الآن. ويأمل الاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من البرلمانيين، في جعل علاقاته مع الأمم المتحدة شراكة استراتيجية.

السيد داوسون (كندا)، عضو في حلقة النقاش، قال: إن وجهات نظر الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي تختلف حتماً. وقد انتخبت غالبية حكومات العالم بأقل من أغلبية الأصوات الشعبية؛ ومن ثم فإن قلة قليلة من الحكومات يمكن أن تدعي أنها تمثل جميع شعوبها في الأمم المتحدة. ومن خلال الاتحاد البرلماني الدولي، يمكن لجميع البرلمانيين، من الحكومة والمعارضة، أن يُسمعوا أصواتهم في الأمم المتحدة. ومن النادر أن ترسل الحكومات برلمانيين لمتابعة عمل الأمم المتحدة. وللاتحاد البرلماني الدولي ولجنته الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة بعض الوزن في الأمم المتحدة، وكانا المنبرين الحقيقيتين الوحيدين اللذين يمكن للبرلمانيين المعارضين أن يتكلما فيهما. وبوصفه عضواً في اللجنة، تمكن من حضور مؤتمرات الأمم المتحدة وأعرب عن آراء مختلفة تماماً عن آراء حكومته. ومن المهم الحفاظ على هذا الملف الشخصي، لأن آراء البرلمانيين في المعارضة مسألة هامة. وللأسف، فإن هؤلاء البرلمانيين الذين شاركوا في الأمم المتحدة كثيراً ما لم يقدموا الكثير من ردود الفعل إلى برلماناتهم. ولا بد من تحسين الاتصالات في هذا الصدد. كما أتاحت له الفرصة لزيارة بعثات الأمم المتحدة الميدانية، على سبيل المثال في هايتي. وهناك، عملت الأمم المتحدة مع المدارس، المستشفيات، نظم الأمن، المنظمات غير الحكومية والبلديات، ولكنها لم تعمل مع البرلمانات. وكانت هذه مشكلة نظراً لأن الممثلين المنتخبين كانوا أقرب إلى الشعب، بالتالي ينبغي أن يشاركوا في إجراءات الأمم المتحدة على أرض الواقع. ولا ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يتكلم فحسب، بل يتصرف أيضاً بالإصرار على النشاط البرلماني في الأمم المتحدة، ولا سيما في الميدان. وفي كندا، كان أعضاء مجلس الشيوخ ينشئون لجنة جديدة لبحث كيف يمكن أن تساعد مشاريع القوانين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وستضمن اللجنة مناقشة جدول أعمال التنمية المستدامة في جميع مراحل العملية التشريعية.

وطلب الرئيس من البرلمانيين أخذ الكلمة رداً على العروض التي قدمها أعضاء الفريق. وينبغي على البرلمانيين أن يفسروا التحديات التي يواجهونها في سماع أصواتهم في الأمم المتحدة. وينبغي عليهم أن اقتراح طرق لزيادة فعالية العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وينبغي لهم أيضاً تقديم مقترحات ملموسة بشأن القرار الجديد.

السيد أ. أزاد (بنغلادش)، قال: إن الشفافية والمساءلة يشكلان بالفعل مشكلة على الصعيدين العالمي والوطني. كما شكلت الهجرة وتغير المناخ تحديات كبيرة. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للاتحاد البرلماني الدولي تعبئة الأموال وتصحيح النقص في الموظفين. وتساءل عما إذا كان من الممكن أن يبلغ الاتحاد البرلماني الدولي عن إنفاق الأموال على بعثات الأمم المتحدة الميدانية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتساءل عما إذا كانت هناك مجالات محددة يلزم فيها التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يعمل وليس الكلام فقط.

السيد د. داوسون (كندا)، قال: إن الاتحاد البرلماني الدولي لا يملك الموارد المالية والبشرية اللازمة لقضاء فترة أطول من بضعة أيام في البعثات الميدانية. فالبلدان تفضل أن تنفق المزيد من الأموال على الدفاع عن المبادرات السلمية التي يمكن للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة القيام بها معاً. نتيجة لذلك، لم يكن لدى الاتحاد البرلماني الدولي آلية للإبلاغ عن حالات الإخفاق في البعثات الميدانية للأمم المتحدة. ومع ذلك، أسهم الاتحاد البرلماني الدولي في الدبلوماسية من خلال توفير منصة للبرلمانيين للتواصل.

وقالت السيدة أ. فيليب (مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية، الاتحاد البرلماني الدولي)، إن نوعية العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي هي انعكاس للعلاقة بين الحكومات والبرلمانات على الصعيد الوطني. وفي كثير من الحالات، لم تكن الحكومات تُطلع البرلمانيين بانتظام على موقفها بشأن القضايا الرئيسية في الأمم المتحدة. ومن المهم تشجيع البرلمانيين ومساعدتهم على المطالبة بحقوقهم وطلب المزيد من المعلومات. وعلى أقل تقدير، ينبغي للبرلمانيين أن يتلقوا ويناقشوا تقرير بلدهم إلى الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ولم تكن هناك أجوبة فورية على نقص التمويل. وقد اجتذب الاتحاد بعض الأموال من خارج الموازنة، وأُطلق برامج في مجالات جديدة مثل مشاركة الشباب في السياسة وتغير المناخ ومكافحة الإرهاب. بيدَ أنه يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات. وعلى الرغم من أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يتمكن من القيام بوظيفة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، إلا أنه يمكنه الانخراط في أعمال وقائية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تجمع البرلمانات معاً لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، مثل تهميش الشباب والمساواة بين الجنسين. وبتحقيق ذلك، ستتحسن نوعية العلاقة مع الأمم المتحدة تلقائياً.

السيد ف. بوربانو (الإكوادور)، قال: إن التحدي الأكبر يتمثل في ضمان أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي صوت شعوب العالم. ويجب أن يكون التنوع الممثل في برلمان كل بلد ممثلاً تمثيلاً متناسباً في وفد ذلك البلد إلى الاتحاد

البرلماني الدولي. وبذلك فإن موقف الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة سيكون أقوى بكثير. فقدَ البرلمانيون حيزاً سياسياً أمام المجتمع المدني والمنظمات الخاصة، لأن الأحزاب السياسية تبتعد عن الشعب. ومن الأهمية بمكان أن يُشرّع التشريع وفقاً لاحتياجات الناس ويجعل الناس أقرب إلى السلطة. كما أن على البرلمانيين مسؤولية تعزيز القضايا العالمية بين المواطنين. وفي الإكوادور، لم تلتفت وسائل الإعلام الوطنية إلى قرار صدر مؤخراً بشأن نزع السلاح. وأظهرت أن الناس لا يتلقون معلومات عن القضايا العالمية.

السيدة س. ل. كريكسيل (الأرجنتين)، قالت: إن البرلمانيين الذين حضروا اجتماعات الأمم المتحدة يتحملون مسؤولية تقديم التغذية الراجعة إلى برلماناتهم ومجتمعاتهم المحلية. وفي عام 2017، شاركت مع زميلة لها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وبعد المنتدى، قرر البرلمان الأرجنتيني وضع سجل لجميع مشاريع القوانين الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيضمن السجل إشراك جميع المشرعين في العملية، وليس فقط السلطة التنفيذية. وحثت جميع البرلمانات على اعتماد سجل مماثل، ربما في إطار العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، من أجل توحيد الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وقالت السيدة أ. فيليب (مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية، الاتحاد البرلماني الدولي) إن الشراكات أساسية في إنشاء سجل. ويجب وضع الآليات الصحيحة لضمان تحديث السجل على أساس منتظم. فعلى سبيل المثال، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي سجلاً بشأن تشريعات إدارة المياه بمساعدة واترليكس (Waterlex). ويمكن النظر أيضاً في إنشاء سجلات في مجالات أخرى.

وعلى الرغم من أن الاتحاد قد اتخذ قرارات عديدة، فإنه لم يكن من الجيد دائماً متابعتها. وقد يكون من المفيد إنشاء شبكات مواضيعية من البرلمانيين متحمسين لقضايا معينة من شأنها أن تساعد الاتحاد البرلماني الدولي على التقدم. وهناك أيضاً أمثلة على الآليات المؤسسية التي أبقت الاتحاد على المسار الصحيح. فعلى سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الزمت البلدان بإبلاغ البرلمانات عندما كانت قيد الاستعراض وشجعتهم على تقديم المدخلات. وبعد ذلك ستعاد استنتاجات لجنة الأمم المتحدة إلى البرلمانات.

فالتمثيل هو في واقع الأمر صورة من صور الاتحاد البرلماني الدولي مقارنة بالأمم المتحدة. وكانت وفود الاتحاد البرلماني الدولي ممثلة لجميع الفصائل السياسية داخل البرلمانات. وعلى الرغم من أنه كان نادراً، فقد كانت هناك أوقات اعترفت فيها الأمم المتحدة بالحاجة إلى العمل مع البرلمانات، بما في ذلك المعارضة. فعلى سبيل المثال، وافقت الأمم المتحدة على توفير تمويل لبرلمانيين، أحدهما من المعارضة وواحد في الحكومة، لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً في عام 2011.

السيد د. داوسون (كندا)، قال: إن الاتحاد البرلماني الدولي ليس جيداً في إبلاغه بالعمل الجيد الذي قام به. ومن شأن تشجيع النساء والشباب على المشاركة في الحياة السياسية أن يعزز التمثيل. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن هناك حاجة إلى مزيد من العمل. وشجع المندوبين على حضور المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب في أوتاوا.

السيد أ. تومي (المغرب)، قال: إن الحكومات هي التي تتفاوض بشأن الاتفاقات الدولية، من ثم تعتمدها والبرلمانات أو ترفضها. ومع ذلك، ينبغي للبرلمانات أن تشارك في العملية برمتها، بما في ذلك في المفاوضات. ومن ثم ستعكس الاتفاقات على نحو أفضل آراء الشعب. وكان هناك المزيد من الموارد المتاحة للحكومات لأنشطة الأمم المتحدة أكثر من الاتحاد البرلماني الدولي. وبما أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يكن لديه سوى فريق صغير، فلم يكن له وزن كبير على الصعيد الدولي. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يعزز وجوده في الأمم المتحدة، وكذلك في منظمات أخرى مثل منظمة التجارة العالمية. وعليه أن تقدم تقريراً إلى البرلمانات الوطنية قبل اعتماد الاتفاقات حتى تتمكن من مناقشة جميع المسائل ذات الصلة. ويتعين على الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أن يحدد الأولويات لضمان استخدام موارده المحدودة على نحو أكثر فعالية.

السيد أ. ف. ع. المنصور (السودان)، قال: إن برلمان عموم إفريقيا، الذي عمل مع الاتحاد الأفريقي، كان نموذجا ممتازاً يحتذى به. وقد اضطلع بالعديد من المشاريع المشتركة، مثل إنشاء مركز علمي في أديس أبابا. ويمكن للأمم المتحدة أن تكرر مشاريع مماثلة في مناطق أخرى. وهناك قضايا من قبيل الإرهاب والاتجار بالأشخاص تحدث على الصعيد الوطني، ويجري تجريمها في القانون الوطني. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة يجب أن تعالج مثل هذه القضايا، يجب أن تشمل المحادثة أيضاً التجارب الوطنية والإقليمية. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة أن يتطلعا إلى منظمات المجتمع المدني، مثل منظمة الشفافية الدولية التي تعمل بالفعل مع العديد من بلدان الأمم المتحدة لرصد الإنفاق الحكومي.

السيد د. داوسون (كندا)، قال: إن الاتحاد البرلماني الدولي يتمتع بموارد أكبر مما كان عليه، وقد أحرز تقدماً كبيراً في علاقته بالأمم المتحدة. وهذا ما يدعو إلى التفاؤل. وكان برلمان عموم إفريقيا من أفضل الأمثلة على التعاون بين البلدان.

وقالت السيدة أ. فيليب (مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية، الاتحاد البرلماني الدولي)، إنه من النادر أن ترفض البرلمانات القرارات التي تضعها الحكومات في صيغتها النهائية. ونتيجة لذلك، كان من المهم جداً حقاً إشراك البرلمانيين في أقرب وقت ممكن وفي عملية التبني برمتها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد صيغت الاتفاقية بطريقة شاملة للغاية، ولم تشرك البرلمانيين فحسب بل أيضاً

المنظمات غير الحكومية والرابطات. ومنذ البداية، كان هناك شعور بالملكية يؤدي إلى معدلات تصديق أسرع. وبالمثل، فإن ذلك يعني أن البرلمانيين في وضع جيد لضمان التنفيذ والمتابعة.

ووافقت على أنه ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يعزز وجوده في الأمم المتحدة وأن يحدد الأولويات. غيرَ أنه من غير المرجح أن يكون برلمان عموم إفريقيا نموذجاً للأمم المتحدة. لقد كانت منظومة الأمم المتحدة معقدة إلى حد كبير وليس من دون مشاكل. وظل إصلاح مجلس الأمن على جدول الأعمال منذ عقود. واعتمدت الجمعية العامة مئات القرارات التي لم تُعطَ الكثير من الوزن أو المتابعة. ولن يكون من المفيد إنشاء هيئة أخرى بعيدة عن واقع بلدان محددة. وعلاوة على ذلك، فإن برلمان عموم إفريقيا هو مؤسسة تكامل تهدف إلى التحرك تدريجياً نحو نظام واحد. وفي المقابل، فإن الأمم المتحدة هي رابطة للدول الأعضاء، لكل منها موقفه وصلاحياته.

السيد أ. البهبهاني (الكويت)، قال: إن التعاون بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية مطلوب لمعالجة أزمات اليوم. وعلى الرغم من أن البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي يساهمان في أعمال الأمم المتحدة، لا تزال هناك تحديات كثيرة وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون. ولا ينبغي أن يقتصر دور البرلمانات الوطنية في الأمم المتحدة على إقرار أو سن الاتفاقيات. وينبغي أن يكون البرلمانيون قادرين على التعبير عن نواحي قلقهم وآرائهم، والمساعدة في وضع السياسات والمشاركة في عمليات صنع القرار. ويدعو البعض أيضاً إلى مزيد من المساءلة والشفافية.

وقالت السيدة ب. سامباتيسيري (تايلاند)، إنه ينبغي للبرلمانيين مساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على فهم الثقافات المحلية عند تنفيذ مختلف برامج جدول أعمال التنمية المستدامة. وينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أيضاً أن تقيم علاقة أكثر تنظيماً وتكاملاً مع البرلمانيين الأفراد. ومن ثم يمكن للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة أن يتعاونا بشأن مواضيع محددة. وأيدّ برلمان تايلاند المنظور البرلماني المعرب عنه في تقرير المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وسوف تعتمد تايلاند على التقرير مع وكالات الأمم المتحدة المحلية. كما سيتعاون السفير التايلاندي لدى الامم المتحدة مع البرلمانيين التايلانديين.

السيدة أ. شيبايا (زمبابوي)، قالت: إن من مسؤولية البرلمانيين ضمان تصديق بلدانهم على الصكوك العالمية ومواءمتها مع التشريعات المحلية. وينبغي للبرلمانيين أيضاً أن يكفلوا أن حكوماتهم مستعدة وتخصص الأموال الكافية للالتزامات العالمية. ومن الملّح والضروري أن تعمل الأمم المتحدة مع البرلمانات من خلال الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان والتنمية الحيوية.

السيد أ. فولاتا (نيجيريا)، قال: إن الأمم المتحدة أُنشئت أساساً لتفادي الحروب. غيرَ أنها لم تتمكن من القيام بذلك لأنها تحت إملاء خمسة أعضاء دائمين يتمتعون بحق النقض. ويجب على المجتمع الدولي أن يضفى الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن، وأن يصبح الاتحاد البرلماني الدولي عضواً فيه. ويجب على جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن يعملوا أيضاً على إلغاء صلاحيات حق النقض.

السيد س. سويندرغارد (الدانمرك)، قال: إن الحكومة الدانماركية تمنح البرلمانيين الدانماركيين وقتاً أقل لإنفاقه في جمعيات الأمم المتحدة. ولذلك فإن الاتحاد البرلماني الدولي ضروري في تمثيل الجناح البرلماني للعمل. غيرَ أنه من المهم أن يعرب المندوبون في الاتحاد البرلماني الدولي عن آرائهم بدلاً من آراء بلدانهم. وعندئذ فقط يمكن للبرلمانات أن تمثل حقاً.

السيد ل. أواتارا (بوركينا فاسو)، قال: إن الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن يعمل على نفوذه وحضوره البارز بين سكان العالم حتى يتم النظر إليه على أنه شريك جاد. واستخدمت الأمم المتحدة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للاقتراب من الشعب. كما نفذت مشاريع محددة غير ربحية شاركت فيها المواطنين. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يفعل الشيء نفسه. ويجب على البرلمانات أيضاً مناقشة مقترحات الأمم المتحدة ونقدها.

السيدة س. بوشبا (الهند)، قالت: إن المبادرات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي لإرساء بُعد برلماني في الأمم المتحدة مهمة جداً. وستنشأ نتائج مثمرة من جهود الاتحاد البرلماني الدولي لإشراك البرلمانيين في عمليات صنع القرار وتعزيز الشراكات، بشأن المجالات ذات الأولوية مثل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وتتطلب التحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر التعاون الدولي. ويتطلب التعاون من المنظمات الدولية أن تكون منفتحة وخاضعة للمساءلة. وكان لإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أهمية حيوية لأن المنظمة يجب أن تكون أكثر اتساقاً مع حقائق اليوم.

وسألت عن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تجعل الاتحاد البرلماني الدولي أكثر عالمية، وكيف يمكن للبرلمانيين أن يدعموا الاتحاد البرلماني الدولي في جهوده الرامية إلى إنشاء بُعد برلماني في الأمم المتحدة.

السيدة ف. نوردن (ماليزيا)، قالت: إن الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يكون أكثر حزماً في تعامله مع الأمم المتحدة. وتتمثل إحدى الاستراتيجيات لزيادة الثقة في إعطاء الأولوية لبعض المسائل وإشراك جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في العمل. وتتمثل الاستراتيجية الثانية في العمل جنباً إلى جنب مع الحكومات المعنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون العملية التي تعين بها الأمم المتحدة أمينها العام شفافة وشاملة لجميع الدول الأعضاء. وينبغي لمجلس الأمن أن يوصي بأكثر من مرشح واحد للجمعية العامة.

وقال اللورد موريس أوف أبيرافون (المملكة المتحدة)، إن ميثاق الأمم المتحدة يسمح بالعمل العسكري في الدفاع عن النفس تحت سلطة مجلس الأمن. وفي حالة كوسوفو، أصدر مجلس الأمن قراراً يؤكد الأزمة الإنسانية ولكنه لم يمنح سلطة محددة لاتخاذ إجراءات. وقد تصرفت تسعة بلدان على أي حال، وأدت إلى إراقة الدماء. وأوضح مثال كوسوفو كيف ينبغي للجمعية العامة أن تكون قادرة على إعادة النظر في الميثاق إذا لم تكن ملائمة للحقائق السائدة اليوم. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى التفكير في ضرورة إعادة النظر في الميثاق عندما تنشأ كارثة إنسانية هائلة.

وقالت السيدة أ. فيليب (مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية، عضو في الاتحاد البرلماني الدولي)، إن الأمم المتحدة ليس لديها أسلوب منتظم للانخراط، وأن تجربة كل بلد مختلفة. وفي بعض الأحيان، عملت الأمم المتحدة مع فرادى البرلمانيين، وأحيانا مع اللجان البرلمانية، وأوقات أخرى في تقديم المساعدة التقنية. وقالت إن الاتحاد البرلماني الدولي كان يحاول وضع مبادئ توجيهية بشأن كيفية مشاركة أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشكل أفضل مع البرلمانات الوطنية. وحتى الآن، لم يفلح ذلك إلى حد كبير، إذ واجه مقاومة كبيرة من النظام ومن الحكومات. وشجعت المندوبين على إجراء محادثات حول هذه المسألة في برلماناتهم، والانخراط مع ممثلي الأمم المتحدة القطريين، وتغذية الخبرات الجيدة للاتحاد البرلماني الدولي.

وهناك بعض الأمثلة على الممارسات الشاملة في الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، أرسلت الحكومة الأسترالية برلمانيين، أحدهما من المعارضة وواحد في الحكومة، إلى الأمم المتحدة كل خريف. غيرَ أنه في مثل هذه الحالات، كان هناك تناقض في دور البرلمانيين فيما يتعلق بحكومتهم والأمم المتحدة.

فالأمر ليس بالنسبة للأمم المتحدة، وإنما لعضوية الاتحاد البرلماني الدولي لجعل الاتحاد البرلماني الدولي أكثر عالمية. وقال إن الأمانة تبذل كل ما في وسعها لتشجيع كونغرس الولايات المتحدة على الانضمام إلى المنظمة. وينبغي للبلدان أيضا أن تشجع غير الأعضاء الآخرين داخل منطقتهم على الانضمام.

وكان هناك قدر كبير من الضغط لجعل عملية انتخاب الأمين العام للأمم المتحدة أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة. في الانتخابات السابقة، تمت دعوة المرشحين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث يمكنهم تقديم أنفسهم والرد على الأسئلة. ولم يقدم مجلس الامن سوى مرشح واحد، الا ان اعضاء الامم المتحدة وافقوا على انه الاكثر تأهيلاً. غير أنه كان من الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في هذا المجال. وستعالج مسألة إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة في الدورة المقبلة بشأن تنشيط الجمعية العامة.

وقال السيد د. داوسون (كندا)، عضو في فريق النقاش، إن تنقيح ميثاق الأمم المتحدة سيكون مشروعاً طويلاً ومعقداً ولكنه مع ذلك ضروري. ويأمل الاتحاد البرلماني الدولي في أن يكون هناك حوالي 45 برلمانياً شاباً من

الكونغرس الأمريكي في مؤتمر أوتاوا. وكان الاتحاد البرلماني الدولي أقل تأثيراً دون عضوية الولايات المتحدة. وأعرب عن أسفه لأن البرلمانيين ينفقون وقتاً أقل مع الوفود الحكومية في الأمم المتحدة. وصحيح أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تكيف مشاريعها مع البيئة المحلية.

وقال الرئيس إن الاتحاد يأمل أن تكون جميع البلدان، وليس الولايات المتحدة فقط، أعضاء في يوم واحد.

حلقة نقاش: دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحوكمة الدولية: ما المسار للمضي قدماً؟

قال الرئيس إنه من الضروري التمييز بين العمل السياسي والتنفيذي للأمم المتحدة. ولا توجد هيئة أخرى لصنع القرار أكثر أهمية في العمل السياسي من الجمعية العامة، حيث أنها تمثل جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن يناقش المندوبون مدى فعالية تمثيل الجمعية العامة لنواحي قلق المجتمع الدولي. وينبغي لها أيضاً أن تناقش مدى ملاءمة مداولات الجمعية العامة لبقية العالم. وقدم المتحدثين على الفريق.

وقال السيد ت. كريستنسن (الدانمرك)، رئيس الموظفين السابق لرئيسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عضو في الفريق، إن العلاقات الدولية تتغير بسرعة. وأصبح العالم أكثر تعدد للأقطاب، ولم تعد الحكومات أبرز اللاعبين، وكانت الجهات الفاعلة غير الحكومية أكثر نشاطاً. ولذلك فإن دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالنظر إلى أن مجلس الأمن لم يجر إصلاحه ولم يكن فعالاً في نظر كثير من الدول الأعضاء، فإن الناس يتطلعون أكثر فأكثر إلى الجمعية العامة لإيجاد حلول لها. وتبذل الأمم المتحدة جهوداً لتعزيز الجمعية العامة ورئيسها. وكان هذا التحول في السلطة لصالح الجمعية العامة أكثر وضوحاً في انتخاب الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في عام 2016. وكانت العملية الانتخابية أكثر شمولاً وشفافية، واختار مجلس الأمن مرشحاً، تعتبره الدول الأعضاء على أنه الأكثر تأهيلاً.

لقد كان عام 2015 عاماً ناجحاً بالنسبة للأمم المتحدة نظراً لخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس. وتم التفاوض على الاتفاقات في المنتديات الحكومية الدولية، ولكن مع مدخلات وتعاون قويين من أصحاب المصلحة الآخرين الذين لم يكن من الممكن تحقيق أي منها بدونها. وشمل أصحاب المصلحة هذا المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأقاليم، المدن، المشرعين والبرلمانات. ويتمثل التحدي الآن في إبقاء تلك الائتلافات حية ومشاركة في مراحل التنفيذ. وفي عام 2017، كان أهم حدث هو انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات.

وركزت جلسة الاستماع التي عقدها الاتحاد الدولي والامم المتحدة قبل انعقاد المؤتمر على المحيطات، بالتالي، ساعدت على بدء المفاوضات، وإشراك أصحاب المصلحة وإطار الموضوع للحكومات. وقد أدت مزامنة جداول الأعمال بهذه الطريقة إلى نتائج مثمرة.

والجمعية العامة هي المؤسسة التداولية العالمية الرئيسية. وكانت عضويتها عالمية، حيث أن لكل بلد صوت واحد. وقال إن عملها مهم طوال العام، وليس فقط خلال الاجتماع السنوي لرؤساء الدول والحكومات. وصحيح أن الجمعية العامة أصدرت العديد من القرارات غير المعقولة. ومع ذلك، فقد اتخذت أيضاً بعض القرارات الهامة بشأن القضايا العاجلة، مثل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد أصبح دور رئيس الجمعية العامة أكثر تيسيراً. فعلى سبيل المثال، قام الرئيس، أثناء انتخاب الأمين العام الجديد في عام 2016، بتنظيم حوارات غير رسمية مع المرشحين لإيجاد مزيد من الشفافية. وسيقدم المرشحون بيانات، ويحرون المقابلات، ويجتمعون مع الصحافة والسفر. وبالمثل، بدأ الرؤساء في تنظيم اجتماعات هامة على مدار السنة مثل الاجتماعات المتعلقة بأقل البلدان نمواً، والإرهاب، وإصلاح مجلس الأمن. كما طُلب منهم تقديم قرارات وقيادة المفاوضات.

وسيقدم أنطونيو غوتيريس قريباً خطة إصلاح للسلم، الأمن، التنمية والإدارة الداخلية. ومن الأهمية بمكان أن تقدم إليه الدول الأعضاء أكبر قدر ممكن من الدعم. وأعرب عن أمله في أن لا تعوق الدول الأعضاء المؤيدة لإصلاح مجلس الأمن المقترحات. وشملت الإصلاحات إنشاء محطة خاصة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من شأنها أن تمكن من المشاركة المستمرة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. ولم تكن هناك رغبة في إصلاح تقسيم العمل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتن وودز. كما تأمل الاصلاحات في زيادة قدرة الامم المتحدة على المستوى القطري مع زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا. وينبغي أن تكون هذه عملية مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومات والبرلمانات. وحث الأعضاء على دعم مواصلة تعزيز الرئيس نفسه. وفي الوقت الحالي، لم يكن للرئيس سوى خمسة موظفين دائمين، ولم يتغير الموقف الذي جرى تناوبه كل عام، حيث لم يطرأ أي تغيير تلقائي على مخصصات المعرفة والموازنة للمكتب خلال 15 عاما.

وينبغي للبرلمانيين أن يشاركوا في أعمال الجمعية العامة عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك من خلال وفودهم الوطنية. وينبغي أن يطرحوا أسئلة حكوماتهم، وأن يشاركوا على الصعيد القطري، وأن يدعموا إصلاحات الأمين العام وأن يشاركوا في مناقشات الجمعية العامة.

طلب الرئيس من السيدة م. بارتوس، عضوة المناقشة التالية، مناقشة ما إذا كانت الجمعية العامة تؤدي دوراً رئيسياً في الحوكمة العالمية. كما ينبغي لها أن تناقش مدى ملاءمة قراراتها وعملياتها لبلدها.

السيدة م. بارتوس (هنغاريا)، قالت: إن على الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أن يعملا معاً لخدمة الإنسانية والصالح العام. وإن مركز المراقب، والمكتب في نيويورك، وقرارات الجمعية العامة كلها ساعدت على توطيد تلك العلاقة. وقد مهد الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تأسس في عام 1889، الطريق لإنشاء الأمم المتحدة، وهو دليل على أهمية الدبلوماسية البرلمانية.

لم تحدث التعددية تلقائياً. فهي تتطلب من جميع البلدان أن تدرك أن من مصلحتهم الدخول في حوار. إن الجمعية العامة هي محفل فريد يمكن فيه إجراء هذا الحوار وحيث يمكن للدول الأعضاء أن تكون ذات سيادة ومتساوية.

وكانت هنغاريا عضواً في فريق المساءلة والاتساق والشفافية. ودعا الفريق إلى تعزيز الاتصال بين مجلس الأمن والجمعية العامة فضلاً عن زيادة الشفافية. وقال إن هنغاريا تؤيد تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة وتحسين أساليب عمل لجانها الرئيسية. ومن الضروري التوصل إلى توافق في الآراء، وتعزيز التعاون مع المجتمع بأسره لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن للاتحاد البرلماني الدولي دوراً رئيسياً يؤديه هناك. ويجب أن تشجع البرلمانات الوطنية على ترجمة أحلام الأمم المتحدة إلى لغة المواطنين العاديين. وعلاوة على ذلك، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية أن تجعل عمل الأمم المتحدة أكثر وضوحاً، مما يساعد على تعزيز شرعيتها. ولم يكن البرلمانيون على دراية عامة بعمل الأمم المتحدة لأنه لا يظهر عادة في جدول أعمال البرلمانات الوطنية. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يكون جسراً بين الأمم المتحدة والشعب، وأن يساعد على تنشيط الجمعية العامة.

قال السيد ي. بيتكوليا (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، إن ميثاق الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين. وأعرب وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن تأييده لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز سلطة الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيس للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن معارضته لأي محاولات لتقويض سلطة الجمعية.

وقد فشلت الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في التصدي للفظائع المرتكبة في العراق وسورية. ولم تفعل شيئاً يذكر فيما يتعلق بحالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويجب أن يصبح مجلس الأمن أكثر ديمقراطية، وأكثر تمثيلاً للبلدان النامية. وينبغي للأمم المتحدة أن تتجنب العقوبات لأنها تسبب المعاناة لسكانها المستهدفين. وينبغي أن تنظر دائماً في الآثار الطويلة الأجل والقصيرة الأجل للعقوبات قبل فرضها.

وينبغي للاتحاد أن يعمل جنباً إلى جنب مع المحافل والهيئات الدولية الأخرى، وأن يتخذ تدابير قانونية لمعالجة المسائل المذكورة أعلاه.

السيد س. دو (الصين)، قال: إن هناك تغييرات عميقة تحدث في نظام الحوكمة العالمية. وعلى الرغم من أن الحوكمة العالمية هي مهمة المجتمع الدولي بأسره، فقد لعبت الجمعية العامة للأمم المتحدة دوراً رئيسياً. ويهدف قرار الجمعية العامة لعام 2017 المعنون "الأمم المتحدة في مجال الحوكمة الاقتصادية العالمية" إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وينبغي أن تشجع الأمم المتحدة المناقشات، وأن تعزز التعاون المربح للجانبين، وأن تجد حلاً شاملاً للتحديات، وأن تعزز توافق الآراء وتعتمد إجراءات موحدة. وعندئذ فقط من الممكن بناء نظام عادل، فعال، مفتوح، شفاف ومفيد عالمياً. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يعزز العلاقات مع الأمم المتحدة. وقال إن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز الحوكمة العالمية، ومن ثم تهيئة المزيد من الظروف المواتية للسلم العالمي والتنمية المستدامة.

السيد ت .أ. كريستنسن (الدنمارك)، رئيس الموظفين السابق لرئيسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عضو في الفريق، قال: إن الصين تلعب بالتأكيد دوراً متزايد الأهمية في الأمم المتحدة. ويجب أن تدعم الحوكمة الاقتصادية العالمية، والسيناريوهات المربحة للجانبين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. والدول الأعضاء مهتمة فعلاً باعتماد روح متماسكة وتعاونية. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك رغبة في إنشاء منبر يجمع بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقال إنه يوافق على أنه لا ينبغي التشكيك في أهمية قرارات الجمعية العامة. ومن الضروري إقامة توازن بين المصالح الخاصة لدول أعضاء محددة والصالح العام العالمي. وقد حاول رئيسا الدورة الحادية والسبعين والثانية والسبعين للجمعية العامة، إنشاء هذا التوازن من خلال مواءمة جدول أعمال التنمية المستدامة مع جدول أعمال الجمعية العامة. بيدَ أنه يتطلب قدراً كبيراً من المرونة من جانب الحكومات. ولا ينبغي للبلدان أن تأخذ التعددية على أنها أمر مسلم به، بل ينبغي أن تطورها على أساس مستمر.

السيدة م. بارتوس (هنغاريا)، قالت: إن هنغاريا عضو في فريق المساءلة، الاتساق والشفافية وتقوم بدور نشط في تحديث مجلس الأمن. وتؤيد هنغاريا رؤية الأمين العام الجديد، الذي يهدف إلى إنشاء أمم متحدة قوية وفعالة ومسؤولة. ويجب أن تتسم الأمم المتحدة بالشفافية وأن تكون مرئية لشرعيتها.

السيد ت. نغوين (فيتنام): قال إن فيتنام تؤيد بقوة قيام الأمم المتحدة بإصلاح أكثر فعالية في التصدي للتحديات العالمية. وينبغي أن تركز الإصلاحات على ثلاثة مجالات. أولاً، يجب أن تمثل أعمال الجمعية العامة، مجلس الأمن

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل أفضل لروح ميثاق الأمم المتحدة. ثانياً، ينبغي أن تسهم جميع الأنشطة الإنمائية على نحو أفضل في تحقيق الأهداف الإنمائية. وثالثاً، ينبغي أن تكون هناك ضوابط وتوازنات أفضل، وتعزيز التنسيق، وتخفيض البيروقراطية، وزيادة تقاسم الأعباء، وتحسين قدرة الموظفين.

وقد وضعت فيتنام خطة استراتيجية للفترة 2017-2031 أعطت الأولوية للمجالات الرئيسية الأربعة لأهداف التنمية المستدامة: الناس، الكوكب، الازدهار والسلام. وسعت الخطة إلى إقامة شراكة بين الأمم المتحدة والحكومات الوطنية. وأظهرن أن الإجراءات الإنمائية يمكن أن تكون فعالة عندما تقدم الأمم المتحدة الدعم للدول الأعضاء.

السيد ب. باتيل (الهند)، قال: إن الجمعية العامة تكمن في صميم نظام الحوكة العالمية. ومع ذلك، فقد أُعتبرت أقل أهمية من مجلس الأمن أو الهيئات الأخرى الأقل تمثيلاً مثل مجموعة العشرين. وكانت المبادرات الأخيرة الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة جديرة بالثناء. فعلى سبيل المثال، انتخبت الجمعية العامة الآن رئيساً ونائبا للرئيس ورؤساء اللجان الرئيسية قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انعقاد الدورات. وقد عزز الإصلاح تنسيق العمل بين اللجان والجلسة العامة. غير أنه يلزم بذل مزيد من الجهود الحثيثة لتنشيط الجمعية. ولم يكتمل أي إصلاح للأمم المتحدة دون معالجة المسائل الحرجة، مثل تغيير تكوين مجلس الأمن لكي يعكس على نحو أفضل الحقائق المعاصرة. وهذا يتطلب التمديد لعضوية كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

السيد ت .أ. كريستنسن (الدنمارك)، رئيس الموظفين السابق لرئيسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قال: إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وافقت على أن مجلس الأمن بحاجة إلى إصلاح، ولكن لا يمكن الاتفاق على كيفية إصلاحه. وعلى وجه الخصوص، لم يكن هناك موقف موحد بشأن حق النقض. وقدمت ليختنشتاين اقتراحاً حول الإصلاح بشأن الحد من استخدام حق النقض الذي أيدته نحو 100 دولة عضو. ومن شأن الاقتراح أن يلزم الأعضاء الدائمين بتقديم تفسير عندما يستخدمون حق النقض، ويشجع على الامتناع عن التصويت في الأزمات الإنسانية. وستكون إصلاحات السيد غوتيريس أكثر تركيزاً على القدرة التنفيذية للأمم المتحدة، على سبيل المثال في الميدان. وأعرب عن أمله في ألا تجعل البلدان إصلاحات السيد غوتيريس مرهونة بإصلاح مجلس الأمن، ومن ثم فإن الأمم المتحدة لن تحقق تقدماً.

وأثنى على خطة فيتنام بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لإصلاحات السيد غوتيريس أن تساعد الدول الأعضاء على تنفيذ هذه الخطط الوطنية. وتتمثل إحدى الأفكار في أن تسهّل الأمم المتحدة الحوار بين الحكومات

والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة مثل المستثمرين ومقدمي التكنولوجيا. والواقع أن الحكومات تعتبر أن الأمم المتحدة غير فعالة إذا قدمت خطة وطنية، ولكنها لم تتلق أي رد أو دعم في المقابل.

إن رؤية الأمم المتحدة على الصعيد القطري ليست جيدة. وقد بذل الرئيس الحالي للجمعية العامة، بيتر طومسون، جهوداً كبيرة لتوصيل رسالة الأمم المتحدة على نحو أفضل. فعلى سبيل المثال، كتب إلى جميع رؤساء الدول يحثهم على وضع أهداف التنمية المستدامة في المناهج المدرسية.

السيدة ك. شوجات (باكستان)، أشادت بالجهود المبذولة لتعزيز التعاون والمشاركة بين الأمم المتحدة، البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وقد أسفرت المشاركة في قضايا من قبيل حقوق الإنسان، تغير المناخ والتعليم عن نتائج مثمرة على مدى العقد الماضي. وعلى الرغم من أن الترابط بين الاقتصادات قد زاد من الازدهار، لم تكن جميع البلدان تتمتع بفوائدها. وفي حين أن بعض المؤسسات خضعت للإصلاح، فإن الأمر يحتاج إلى المزيد من أجل أن تعكس على نحو سليم الأهمية المتزايدة للاقتصادات الناشئة. ويجب أن يكون نظام الحوكة العالمية أكثر شمولية، وأن يعطي الجهات الفاعلة غير الحكومية دوراً أكبر. ووافقت على أنه ينبغي للبلدان أن تنخرط بشكل أفضل في المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولكن من المهم أيضاً ضمان احترام السيادة الوطنية عند الاستجابة للقضايا العالمية. واقترحت أن يشكل الاتحاد البرلماني الدولي هيئة استشارية تتألف من برلمانيين للمساعدة في حل النزاعات. ويمكن لأعضاء الهيئة أن يتغيروا تبعاً للمسألة المعروضة على مجلس الأمن. ويمكن أن يكون استشارة أعضاء البرلمان المستنيرين ذوي المعرفة القوية بالقضايا العالمية قيمة لا تقدر بثمن في التوصل إلى حلول.

السيدة إ. نورسانتي (إندونيسيا)، قالت: إن البرلمان الإندونيسي يقدر جهود الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وقبل كل شيء، يؤيد الإعلان الصادر من 10 نقاط، والذي يهدف إلى تبسيط الإجراءات، وإضفاء الطابع اللامركزي على القرارات، وتعزيز المزيد من الشفافية، الكفاءة والمساءلة. ومن الأهمية بمكان أن يشارك الاتحاد البرلماني الدولي بشكل أكبر في إصلاح الأمم المتحدة. وللقيام بذلك، يجب أن يظل على اتصال بفريق العمل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد أ. تومي (المغرب): قال إن بعثتي الأمم المتحدة، وهما السلام والتنمية، ترتبطان ارتباطاً وثيقاً. وقد نجح جدول أعمال التنمية المستدامة في الجمع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويصر العديد من البلدان المتقدمة جداً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من العمل الدولي. وكان لدى الأمم المتحدة موارد كبيرة، بما في ذلك 50000 موظف وموازنة قدرها 5.4 بليون دولار أمريكي لكل فترة سنتين. ويجب أن تجمع هذه

الموارد معاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للنظام النقدي، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن يكون أكثر مرونة وأن يوفر المزيد للبلدان النامية.

وقال السيد أ. موتر (كبير مستشاري الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد البرلماني الدولي)، إن دور مجموعة العشرين آخذ في الازدياد على الرغم من أنه لا يزال غير محسوب إلى حد كبير، نظراً لأن الاجتماعات تعقد تماماً خلف الأبواب المغلقة. وهذا يتناقض تماماً مع الجمعية العامة التي تُبث على شبكة الإنترنت في كل دورة. ومع ذلك، كان لمجموعة العشرين دور في الحوكمة الاقتصادية العالمية بشكل أكبر دور من الجمعية العامة.

إن عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة ليست دائماً منصفة لجميع البلدان. وعملت الجمعية العامة على أساس "صوت واحد لكل بلد". وعلى الرغم من أن المبدأ يبدو ديمقراطياً للغاية، تساءل عما إذا كان يمكن تمثيل الشعب حقاً دون النظر إلى مختلف فئات تلك البلدان. وكان لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نظام مرجح للتصويت، حيث كانت البلدان التي ساهمت في زيادة رأس المال تتمتع بصوت أكبر. ومع ذلك، فإن ذلك يعني أن البلدان النامية أقل قلقاً. وتساءل عما إذا كان من المعقول النظر في نظام تصويت مرجح قائم على السكان في الجمعية العامة من أجل تمثيل شعوب العالم بشكل أفضل.

السيد أ. ف. المنصور (السودان)، قال: إن إقامة حوار سيكون خطوة بناءة إلى الأمام. وقد اتفق المجتمع الدولي على عدد من المسائل وكان له العديد من المبادئ الأخلاقية المشتركة. وقد يساعد ذلك على تحقيق نتائج جيدة. ومن الأمور الإيجابية أن المجتمع الدولي يدرك بالفعل المسائل الحيوية. ويجب أن يكون هناك مزيد من روح التعاون والشعور بالقيم المشتركة بين البرلمانات. وينبغي أن تتماشى إصلاحات الأمم المتحدة مع الطموحات الأخلاقية، وأن تجعل المجتمع الدولي أكثر قرباً من بعضه البعض.

السيدة م. بارتوس (هنغاريا)، قالت: إن هناك مسألتين عاطفيتين هامتين في تنشيط الأمم المتحدة. أولاً، يجب على جميع الأطراف الفاعلة أن تثق ببعضها البعض. وثانياً، يجب أن تتاح لجميع البلدان فرص متساوية للمشاركة في الحوكمة. ويمكن تحقيق هذا الحلم بالعمل معاً. ووافقت على أن المجتمع الدولي يسير على الطريق الصحيح. ومن المهم إيجاد المزيد من الأدوات ومواصلة الحوار، بما في ذلك داخل الاتحاد البرلماني الدولي، لدعم بعثة الأمم المتحدة.

السيد ت. أ. كريستنسن (الدانمرك)، رئيس الموظفين السابق لرئيسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عضو في فريق المناقشة، قال: إن فريق العمل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة هو أحد أفضل المحافل لتقديم مقترحات. وهي الهيئة التي قررت عملية اختيار الأمين العام، وناقشت طبيعة دور رئيس الجمعية العامة. وعلى الرغم من أن إصلاح مجلس الأمن سيجعل قراراته أكثر شرعية وفعالية، فإنه لن يساعد الدول الأعضاء على تحقيق جميع أهدافها. فعلى

سبيل المثال، لن يساعد ذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن الإصلاحات التي يقوم بها الأمين العام في مجال التنمية هي مفهوم معنون "استدامة السلام" يتمازج من السلام والتنمية المستدامة معاً. ويمكن للبلدان أن تعالج إصلاح مجلس الأمن وإصلاح التنمية في آن واحد.

وكانت مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة من أصعب الأسئلة. ورأت حكومات كثيرة أن مبدأ السيادة الوطنية في الأمم المتحدة لا يسمح بإشراك المجتمع المدني. وفي الوقت ذاته، كان هناك اعتراف بأن الجهات الفاعلة غير الحكومية ضرورية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولم تكن المعايير المتعلقة بمن يمكنه المشاركة في الاجتماعات واضحة. وقال إن فريق العمل المخصص يعمل على وضع هذه المعايير، على الرغم من أن الدول الأعضاء تفضل أن تقرر الاجتماع بالاجتماع.

ولن يكون نظام التصويت المرجح على أساس السكان طريقة صالحة للمضي قدماً. ولن تقبل أي دولة عضو حالة تقوَّض فيها دولة عضو أخرى سيادتها. وفي عام 1945، أنكرت البلدان عمداً دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية. بل تركت مؤسسات بريتون وودز. غير أن الولاية العالمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تتيح الآن الحصول على موارد مالية واقتصادية في الأمم المتحدة.

وقال الرئيس إن البرلمانات الوطنية ستشارك على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن يكون هناك تعاون أكبر في جميع العمليات الرئيسية للأمم المتحدة. وأشار قرار عام 2016 إلى لجنة الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة بشؤون الأمم المتحدة بوصفها هيئة قيِّمة في تحقيق هذا الهدف. وحث المندوبين على تقديم مقترحات بشأن قرار عام 2018.

السيدة ب. تورسني (رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة)، قالت: إنه ينبغي للجنة أن تبدي القيادة في التوقيع على عريضة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تعزيز المجتمعات الديمقراطية.

رفعت الجلسة الساعة 6:20 بعد الظهر.

منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

جلسة الاثنين 15 تشرين الأول/ أكتوبر

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 10:10 صباحاً مع تولي السيدة م. أوسورو (أوغندا)، رئيس مجلس المنتدى، رئاسة الجلسة

إقرار جدول الأعمال

(FYP/137/A.1)

تم اعتماد جدول الأعمال.

انتخاب عضو واحد في مجلس المنتدى

قالت السيدة ز. هلال، أمين منتدى البرلمانيين الشباب، إن مجموعة أوراسيا رشحت السيد ب. ماكين (كازاخستان).

السيد ب. ماكين (كازاخستان)، قال: إن كازاخستان قد أوجدت ظروفاً مواتية لتعزيز إدماج الشباب ومشاركتهم في المجتمع. فعلى سبيل المثال، قدمت منحاً دراسية دولية مكنت أكثر من 12000 شاب من الدراسة في أفضل الجامعات في جميع أنحاء العالم. كما أطلقت برامج للتعليم التقني والمهني حتى يتمكن الشباب من اكتساب المهارات اللازمة للاضطلاع بأعمال متخصصة.

وعمل برلمان كازاخستان على نحو وثيق مع المجتمع. وقد توسع دوره مؤخراً بطرق نوعية وكمية. وقد زاد عدد النواب وأصبح البرلمان ككل أكثر تمثيلاً، ولا سيما للنساء ورجال الأعمال. وشارك الشباب بنشاط في الإصلاحات السياسية، واتخذوا مناصب في المجالس المحلية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه لمثل هذه المبادرات. ومن المهم تشجيع التفاعل الطويل الأجل والحوار بين الثقافات، وتبادل المعلومات، والعمل المشترك لمعالجة المشاكل العالمية مثل الإرهاب وسياسة الشباب.

وانتخب المنتدى بالتزكية المرشح.

وقال الرئيس إنه يشجع أعضاء منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي على التقدم بطلب للحصول على شواغر في لجان الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، بغية تعزيز منظور الشباب في جميع أنحاء المنظمة.

تحديثات قطرية حول مشاركة الشباب

وقالت السيدة ز. هلال، أمينة منتدى البرلمانيين الشباب، إن نسبة 1.9، 14.2 و26 بالمائة فقط من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم تقل أعمارهم عن 30 و 40 و 45 على التوالي. وكان الاتحاد البرلماني الدولي يحاول زيادة الوعي على الصعيد العالمي بأهمية مشاركة الشباب. ويمثل الشباب نصف سكان العالم، ومع ذلك فإنهم غير ممثلين تمثيلاً كافياً في البرلمان. وفي عام 2010، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي قراراً يشجع الحكومات والبرلمانات، الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على دعم مشاركة الشباب. ويمكن أن تشمل التدابير المتخذة في هذا الصدد اعتماد نظام الحصص ومواءمة سن الأهلية لشغل المنصب مع سن التصويت. وقالت إن العمل من أجل تعزيز مشاركة الشابات في الحياة السياسية يتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى أنهن يتعرضن للتمييز المزدوج استناداً إلى سنهنّ ونوعهنّ.

وقال الرئيس إن المنتدى سيستمع إلى الأعضاء بشأن مشاركة الشباب في المناطق الإفريقية، العربية، وآسيا والمحيط الهادئ. وقالت إنها ستفتح الباب أمام الوفود.

السيد ر. إغبوكو (نيجيريا)، قال: إن نيجيريا قد أقرت مؤخراً مشروع قانون "ليس صغير جداً ليعمل"، الذي يخفض سن الأهلية لشغل الوظائف العامة من 40 إلى 25 عاماً. وعلاوة على ذلك، فإن المؤتمر الإقليمي للبرلمانيين الشباب في إفريقيا قد عقد مؤخراً في نيجيريا. وقد حضر المؤتمر نحو 21 بلداً، ركزت على تمكين الشباب وإدماجهم في المجتمع. وفي المؤتمر، قرر البرلمانيون الشباب تكرار مشروع قانون نيجيريا في مختلف الدول. كما حث المشاركون القادة في جميع انحاء العالم على دعم اقامة تجمعات شبابية، للعمل كمجموعات للدعوة، والتعبير عن مخاوف الشباب

للحكومة. ويشجع الاتحاد البرلماني الدولي إدماج الشباب في معظم لجانه. وتنظر اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم أيضاً في اقتراح لتقديم حوافز للوفود التي تضم برلمانيين شباب. ولا يمكن لمنتدى البرلمانيين الشباب أن ينجح ما لم يحظَ بدعم من القيادة.

قالت السيدة ر. المنذري (عمان)، إن سلطنة عمان شجعت مشاركة الشباب، بما في ذلك من خلال تقديم جائزة للعمل التطوعي. وقد حقق الشباب العماني العديد من النجاحات في مجالات متنوعة مثل العلوم والأدب والتصوير الفوتوغرافي والرياضة. كما كانوا نشطين في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث ناقشوا المشاكل والحلول الاجتماعية. وهناك مجلسان في البرلمان يمكن أن يشارك فيهما الشباب. كما قدم مجلس التعليم العماني منظوراً للشباب في السياسة. ويجب أن يجد منتدى البرلمانيين الشباب طرقاً للاستفادة من الثروة التي يمكن أن يحققها الشباب، وأن تترجم مساهماتهم إلى مشاريع عملية.

السيد أ. ريفو (مالديف)، قال: إن الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان سريلانكا نظم مؤخراً الاجتماع الإقليمي للبرلمانيين الشباب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وركز الاجتماع على دور البرلمانيين الشباب في النهوض بالجمعيات الشاملة والسلمية ومنع التطرف العنيف. وشارك ما مجموعه 39 رجلاً و 9 نساء من 11 بلداً. وبلغ متوسط عمر المشاركين 39 سنة. وقد شارك المشاركون في مناقشة مثمرة للغاية وتوصلوا إلى إجراءات موصى بها. وكانت سجلات الاجتماع متاحة على الإنترنت.

السيدة إ. أفاناسيفا (روسيا الاتحادية)، قالت: إن مشاركة الشباب أمر بالغ الأهمية. يجب على المؤسسات العامة تعليم الشباب كيفية التعامل مع السياسة. ويجب على البرلمانات أن تهيئ الظروف اللازمة لتشمل الجيل الأصغر سناً. وينبغي أن يكون الشباب قادرين على الانخراط مع سلطاتهم المحلية والتقدم من هناك. في روسيا، يمكن للشباب البدء في المشاركة في السياسة في سن 16. ويمكنهم أن يُنتخبوا لسلطات رفيعة المستوى في سن الثامنة عشر، وأن يصبحوا عضواً في مجلس الدوما في سن 21. وكان هناك نظام للبرلمانات والحكومات الشبابية في روسيا. وأنشأت الحكومة أيضا المدرسة الروسية للسياسة، وهناك العديد من المنتديات المحلية والدولية التي يمكن أن يشارك فيها الناشطون الشباب.

السيد س. إلو (فنلندا)، قال: إن الأجنحة السياسية للشباب كانت أداة قيمة للشباب في فنلندا. وقد ساعدت الشباب ليس فقط على الانخراط في السياسة، ولكن أيضاً للحصول على التغطية الوطنية المطلوبة للانتخاب. وكثيراً ما كان من الأصعب على الشباب دخول السياسة مقارنة بالأشخاص الأكبر سناً الذين كان لديهم المزيد من

الاتصالات والمال. ويجب على البرلمانات أن تتخذ خطوات لتمكين المرأة حتى لا تفوّت مواهب ومهارات نصف السكان. وسلط الضوء على مجالين من نواحي القلق يتعلقان بالشباب في السياسة: ارتفاع معدل البطالة بين الشباب (يصل إلى 50 بالمائة في بعض البلدان الأوروبية)، وأزمة الهجرة وإمكانية تطرف الشباب. ودعا البلدان الأخرى إلى التعليق على نواحي القلق هذه.

السيد ي. ماويني (ملاوي)، قال: إن بلده أنشأ لجنة تنظر في مشاركة الشباب. وقد اعتمدت اللجنة تدابير لضمان مشاركة الشباب في ثلاثة انتخابات فرعية مقبلة. ومن المهم أن يكون الشباب في مناصب قيادية.

السيد س. فارشان (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، قال: إن جميع الناس متساوون بغض النظر عن العرق أو لون البشرة أو أي سمة أخرى. وينبغي أن تقوم العلاقات بين البلدان على تعزيز السلام ومنع التطرف الديني. وكانت الوحدة الدينية والمساواة بين الناس قوية ضد التمييز الديني والعنف.

السيدة س. بوشبا (الهند)، قالت: إن الهند تتيح فرصاً للشباب للمشاركة في العملية السياسية، من المستوى المحلي إلى البرلمان. ومجلس النواب يضم 33 عضواً شاباً، ومجلس الشيوخ يضم 12 حزباً سياسياً أيضاً أجنحة للشباب. لعبت أجنحة الشباب دوراً هاماً في تشكيل وتعزيز سياسة الحزب، ولكن أيضاً في تمرير رسالة الحزب إلى الشعب. وكان برلمان الشباب أيضا مبادرة هامة جداً. وينبغي للبرلمانيين الشباب أن يكونوا أكثر اطلاعاً على عمل الاتحاد حتى يتمكنوا من الاجتماع وتبادل الأفكار.

تولى الرئاسة السيدة إيتاماري تشوك (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

السيد أ. شيبايا (زمبابوي)، قال: إنه ينبغي لجميع البلدان أن تقدم تقريراً عن التقدم الذي أحرزته في مجال مشاركة الشباب. ولدى زمبابوي وزارة ولجنة برلمانية تركز على مشاركة الشباب. كما ضمت زمبابوي برلمانيين شباب في وفد الاتحاد البرلماني الدولي. وشملت بعض التحديات التي تواجه مشاركة الشباب عدم كفاية التمويل والبطالة. وينبغي للبرلمانات أن تضع سياسات تشجع مشاركة الشباب. ويلزم القيام بحملة توعية لاطلاع الشباب على الفرص السياسية المتاحة لهم.

السيد و. الطبطبائي (الكويت)، قال: إن الشباب هم القادة المستقبليون والعوامل الرئيسية للتنمية. ولم تعد سياسة الشباب قضية محلية أو إقليمية ولكنها قضية دولية. ويجب إشراك الشباب في الأنشطة السياسية، الاقتصادية والثقافية. وعلى الرغم من بعض الأمثلة الإيجابية على مشاركة الشباب، كانت هناك أيضاً العديد من التحديات. فعلى سبيل

المثال، الجيل الأكبر سناً يمسك بالسلطة ويمنع الشباب من القيام بدور أكثر نشاطاً. وقد ردت حكومة الكويت بإنشاء وزارة الدولة لشؤون الشباب. ومن الضروري إيجاد حلول أخرى لتشجيع مشاركة الشباب.

السيدة س. توهين (بنغلادش)، قالت: إن أبو الأمة البنغلادشية قد بدأ حياته السياسية في سن مبكرة جداً وكان مصدر إلهام للكثير من البرلمانيين الشباب. وقد أُنشئ منتدى البرلمانيين الشباب لتعزيز مشاركة الشباب في البرلمانات واتخاذ القرارات على الصعيد العالمي. وشاركت مشاركة قوية من البرلمانيين الشباب في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 في دكا. ومع ذلك، فإن 2 بالمائة فقط من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم تقل أعمارهم عن 30 عاماً، و 26 بالمائة فقط هم دون سن 45 عاماً. وكان من الأرجح أن يشارك الأشخاص الذين شاركوا سياسياً منذ سن مبكرة في السياسة في وقت لاحق. وقد اتخذت حكومة بنغلادش العديد من الخطوات لإشراك الشباب في السياسة، بما في ذلك من خلال التنمية الرقمية. وكثيراً ما لم تسمع أصوات الشباب عن القضايا التي تؤثر عليهم.

السيد ص. الرميثي (الإمارات العربية المتحدة)، قال: إن بلده وقّع على العديد من معاهدات حقوق الإنسان بشأن مشاركة الشباب. ويقوم البرلمان برصد الاتجاهات وتحليلها باستمرار. وقد عينت الحكومة وزيرة للشباب تبلغ من العمر 22 عاماً، واعتمدت استراتيجية وطنية للشباب، وبذلت جهوداً في وسائط التواصل الاجتماعي للتواصل مع الشباب. كما تم عقد قمة بعنوان "مجلس محمد بن زايد للأجيال المقبلة"، حيث يمكن للشباب أن يجتمعوا مع خبراء حكوميين. كما أتاح منتدى الشباب الإماراتي مساحة أكبر للحوار.

السيدة د. الزير (إندونيسيا)، قالت: إن مجلس النواب في إندونيسيا قد أصدر لائحة تخصص 20 بالمائة من الموازنة الوطنية للتعليم. وهناك العديد من الأنظمة الأخرى التي تعزز مشاركة الشباب في الشؤون العامة. والحد الأدنى للسن هو 25 عاماً للمرشح لرئاسة البلديات و 30 عاماً للمحافظين. وفي الوقت الراهن، كان 70.9 بالمائة من البرلمانيين الإندونيسيين أقل من 40 عاماً. وبفضل تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الاجتماعية، أصبح الشباب الإندونيسيون أكثر اهتماماً بالسياسة. ولم يعدوا مجرد مستهلكين للأخبار بل أيضاً منتجين لها.

السيدة س. تقوي (البحرين)، قالت: إن البحرين اتخذت عدداً من المبادرات في إطار استراتيجيتها الوطنية للشباب. فعلى سبيل المثال، قدمت جائزة الملك حمد لتمكين الشباب التي شجعت المشاركة في التنمية المستدامة والرياضة. وكان هناك أيضاً حدث مدينة الشباب 2030، ومشروع سفير الشباب العربي وجائزة ناصر بن حمد الدولية للإبداع الشبابي. وكان للبرلمان أيضاً لجنة للشباب. بعض التحديات التي يواجهها الشباب البحريني هي البطالة، والحصول على التعليم الجيد، والبقاء على اطلاع على التطورات التكنولوجية. ودعت البرلمانات إلى تشجيع مشاركة الشباب في العملية السياسية، على سبيل المثال، من خلال التشريعات أو حملات التوعية أو برلمانات الشباب.

السيد جل مازورا أورتيز (كوبا)، قال: إن سن الأهلية للمناصب العامة قد انخفض من 20 إلى 16 عاماً منذ ثورة عام 1959. والآن، فإن نسبة 8.5 بالمائة من الممثلين في المجالس الإقليمية والوطنية تقل أعمارهم عن 30 عاماً، وهناك 52 عضواً من البرلمانيين الشباب عموما. والشباب هم الحاضر والمستقبل. ومن واجب أخلاقي أن تعمل البلدان معاً وأن تعزز مشاركة الشباب. ومن الأهمية بمكان ضمان توفير خدمات جيدة للجميع دون تمييز، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم المجانيين.

السيدة ب. ج. كينويندو (بوتسوانا)، قالت: إن مفتاح زيادة مشاركة الشباب هو التأكد من أنهم يعرفون ما هو البرلمان، وكيف يمكن أن يخدم مصالحهم. وقالت إن بوتسوانا تعمل مع العديد من المنظمات غير الحكومية والجامعات في هذا الصدد. وقالت إن البلد يبحث أيضاً عن طرق مبتكرة للوصول إلى الشباب. وكان رئيس الجمعية الوطنية حاليًا في حملة "اعرف برلمانكم" في جميع أنحاء البلاد. وقالت إنها عقدت اجتماعاً عن الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات الصغيرات، وستدرج توصياته في مشروع السياسة العامة. وأظهرت المبادرة أن وسائل التواصل الاجتماعي ساعدت على الاستفادة من خبرات الشباب في البرلمان.

وقال السيد د. فورسيلليني (سان مارينو)، إن 36 بالمائة من البرلمانيين تقل أعمارهم عن 40 في سان مارينو. والرئيسان الحاليان أيضاً تحت سن الأربعين، وكان هناك رئيس سابق من الإناث دون سن الثلاثين. وقد اعترفت اليونسكو بهذه الإنجازات بوصفها شهادة استثنائية على الديمقراطية التمثيلية. والتعليم والتدريب مهمان لضمان أن يسهم الشباب إسهاماً حقيقياً في السياسة والمجتمع.

السيد د. ج. ميتوكب (بنن)، قال: إنه ينبغي للبلدان أن تركز بقدر أكبر على الوسائل التي تمكّن الشباب من الوصل إلى السلطة. لم يكن كافياً اختيار الممثلين الشباب لمجرد أنهم شباب. كما يجب أن يكونوا مرشحين أقوياء، وأن يكون لديهم شعور جيد بالمسؤولية والمواطنة.

السيد ف. دي موسي (تشيلي)، قال: إن أقل من 10 بالمائة من البرلمانيين في تشيلي هم دون سن الخامسة والعشرين. وكثيراً ما يصدر الأشخاص الذين يسيطرون على السلطة قوانين لخدمة أنفسهم ومنع المرشحين الجدد من الحصول على مناصبهم. في الواقع، كان هناك العديد من المرشحين الشباب في تشيلي ولكن عدد قليل من البرلمانيين الشباب. ومن الضروري تقاسم الخبرات المتعلقة بإدماج الشباب. يجب على البلدان إشراك المواطنين، على سبيل المثال، عبر الشبكات الاجتماعية. وبمجرد إشراك عدد أكبر من الشباب، يمكن للحكومات أن تعالج قضايا مثل الهجرة، التي أثرت على جيل الشباب إلى حد أكبر من بقية السكان.

السيد إ. رودريغيز زافاليتا (بيرو)، قال: إن بيرو أدخلت حصصاً لتشجيع مشاركة الشباب. وكان إلزامياً على الأحزاب السياسية أن تقدم مرشحين شباب في الانتخابات. وكان هناك 5000 شاب في المناصب الرسمية في بيرو. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يشجع تدابير مماثلة. غير أن البلد ليس لديه سوى عدد ضئيل من البرلمانيين الشباب وأن الحد الأدنى لسن العمل في المناصب العليا هو 25 عاماً. وترغب الحكومة في إصدار قانون يرمي إلى جعل وزارة الشباب الهيئة الرئيسية المسؤولة عن سياسة الشباب، بدلاً من أن تقوم كل وزارة بوضع قائمة بذاتها التدابير، وهو ما كان عليه الحال في الوقت الحالي.

المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ 137

وقال الرئيس إن أحد الجوانب الرئيسية للجمعية الحالية هو القرار المعنون "مشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية". وقد قدم منتدى البرلمانيين الشباب مساهمة كتابية في ذلك القرار.

وقالت السيدة ز. هلال، أمينة منتدى البرلمانيين الشباب، إن الإسهام يتضمن خمسة مقترحات تم قبولها وإدراجها في مشروع القرار. ويتعلق الاقتراح الأول بالحاجة إلى زيادة مشاركة الشباب في السياسة والبرلمانات من خلال تحديد صورة الأشخاص الذين يشغلون مناصب سياسية. وذكر الاقتراح الثاني أنه ينبغي للبلدان أن تعزز مشاركة الشباب في البرلمانات، بما في ذلك النظر في نظام الحصص وتنقيح القيود المفروضة على السن للعمل في المناصب السياسية. وشدد الثالث على أهمية تحديث البرلمانات والمشاركة السياسية، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ودعا الرابع الدول إلى تمكين البرلمانات وتعزيز استقلالها. ولاحظ الخامس أنه من الضروري التأكيد على الصدق والديمقراطية والثقة في المؤسسات الديمقراطية وتعزيز المبادرات الرامية إلى تحسين محو الأمية المدنية بين الشباب، بما في ذلك في المدارس وفي منظمات الشباب.

وقال الرئيس إن المنتدى سيناقش بعد ذلك المناقشة العامة بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق. وينبغي أن ينظر المندوبون في الكيفية التي يمكن بها للبرلمانيين الشباب ضمان أن يسهم التنوع في المجتمعات السلمية بشمول الجميع.

السيد م. عجيل (الجمهورية العربية السورية)، قال: إن برلمان الجمهورية العربية السورية لديه لجنة للشباب والرياضة. وتقوم الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية أيضاً بدعم الشباب. وعلى الرغم من أن ظروف الشباب كانت جيدة، إلا أن الحرب غيرت وضعهم. وأولويتهم الآن هي مكافحة الإرهاب تحت قيادة الأسد. وسورية اليوم على وشك الانتصار ضد الجماعات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة. ولذلك فإن الشباب السوري يستعدون لإعادة

إعمار البلاد. وتقع على عاتق البرلمانيين الشباب مسؤولية مكافحة الإرهاب، التطرف، والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

السيدة ي. أبو طالب (مصر)، قالت: إن مصر تشهد حقبة جديدة من تمكين الشباب. وقد خصص عام 2016 للشباب. ويمكن للشباب المصري المشاركة في المنتديات الشهرية والسنوية للشباب حيث يمكنهم اقتراح ومناقشة الأفكار مع الرئيس وغيره من كبار المسؤولين.

السيدة ر. علواني (مصر)، قالت: إن مصر تستضيف أيضاً المنتدى العالمي الأول للشباب. ويهدف المنتدى إلى إقامة حوار مع الشباب من جميع قطاعات المجتمع، ليس فقط البرلمانيين الشباب، من أجل إنشاء قاعدة أوسع.

وقال السيد ن. س. دونغايلي (إيرلندا)، إنه كان أصغر عمدة في بلفاست بعمر 25 سنة، بفضل الثقة التي وضعها حزبه الخاص، شين فين. وقد ناقش برلمان إيرلندا مؤخراً تشريعات لخفض سن الاقتراع من 18 إلى 16 سنة. ومن الأهمية بمكان تشجيع الشباب وتحريضهم على إحداث تغيير سياسي.

السيد ع. حمايل (فلسطين)، قال: إن فلسطين لا تزال تحت احتلال إسرائيل التي تقتل آمال الشباب. وكانت قوات الاحتلال وحشية. وشملت بعض أعمالهم مصادرة الأراضي، والاستيلاء على الأصول، وسجن البرلمانيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، كان لدى فلسطين فريق خاص يركز على الشباب، وخاصة في نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

السيدة إ. أفاناسيفا (روسيا الاتحادية)، قالت: إن المقررين المشاركين في القرار قد أدرجا التعديلات التي اقترحها منتدى البرلمانيين الشباب.

السيد س. لوريت (الإكوادور)، قال: إن بإمكان الشباب أن يصوتوا في سن 16، وأن يتولوا مناصبهم فيسن 18 في الإكوادور. وكان عدد كبير من البرلمانيين المنتخبين في عام 2014 دون سن أقل من 29 عاماً. وينبغي أن يتضمن القرار أيضا نواحي قلق البرلمانيين الشباب فيما يتعلق بأهمية بناء عالم أكثر إنصافاً وأكثر مساواة. وينبغي الإشارة إلى ضرورة ضمان توزيع أفضل للثروة، والحد من أوجه عدم المساواة، ومكافحة قوة الرأسمالية على البشر، والحفاظ على البيئة.

السيد ع. س. الرياسة (الإمارات العربية المتحدة)، قال: إن بلده يرغب في تقديم المزيد من المقترحات بشأن نص القرار. وفي الفقرة 7، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يدعو البرلمانات إلى تعزيز مشاركة الشباب ووضع خطط عمل

محددة. وينبغي للبرلمانات أن تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع الشباب، وأن تشدد على مبادئ الصدق، الحيوية، الشفافية والتنوع. وينبغي أن تتاح لجميع أفراد المجتمع فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار.

السيدة س. هاسكل (.....): قالت إن ..... أحرزت تقدماً في مشاركة الشباب في السياسة. وعلى سبيل المثال، منحت الحكومة من هو في سن 17 من العمر الحق في التصويت في الانتخابات الإقليمية والمحلية. وكانت فلسطين تحرض شبابها على القتل والعنف والكراهية. وإذا كانت فلسطين ترغب حقاً في تحسين أوضاع شبابها، فعليها أن توقف تمويل الإرهاب، وأن تستثمر الأموال بدلاً من ذلك في التعليم والبنية التحتية.

السيد ع. حمايل (فلسطين)، قال: إن برلمان ..... قد سن العديد من القوانين العنصرية ضد الشعب الفلسطيني. كما أنه تتم مصادرة الأموال، الماء، الأراضي والممتلكات الفلسطينية. وكان الاحتلال مثالاً للإرهاب. ودعا الدول الى مساعدة فلسطين على وضع حد للاحتلال حتى يتمكن شبابها من الوصول الى كافة موارد البلاد.

السيدة س. هاسكل (.....)، قالت: إن فلسطين لديها قانون عنصري ينص على أن أي شخص يبيع أرضاً لليهودي سيقتل. إن ..... هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمنح حقوقاً متساوية لجميع مواطنيها، بغض النظر عن دينهم. فهو مجتمع متعدد الثقافات ناجح. وسيكون من الممكن التعايش إذا توقفت فلسطين عن التحريض على الكراهية وأبدت استعدادها للتفاوض سلمياً.

السيدة إ. أفاناسيفا (روسيا الاتحادية)، قالت: إن جمعية الاتحاد البرلماني الدولي فرصة فريدة للبحث عن أرضية مشتركة والحفاظ على الصداقة والسلام. إن الخسائر في الأرواح من الإرهاب وغيره من الظروف كانت فظيعة. غير أنه ينبغي ألا يتهم المندوبون بعضهم البعض أو يسعون إلى تفاقم الحالة.

السيد ع. حمايل (فلسطين)، قال: إن الفلسطينيين والإسرائيليين يعانون من الاحتلال. إن فلسطين تدعو دائماً إلى السلام. كانت .... مستوطنة بناء واحدة، وسنت قوانين تعاقب الشباب، ورفضت تنفيذ التوصيات الدولية.

الاستماع إلى المرشحين لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي

قال الرئيس إن المرشحين لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي سيقدمون العروض ويجيبون على الأسئلة التي طرحها المندوبون بشأن رؤيتهم للبرلمانيين الشباب.

السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك)، قالت: إنه في حين أن أكثر من نصف سكان العالم تقل أعمارهم عن 30 سنة، فإن أقل من 2 بالمائة من البرلمانيين هم في ذلك السن. وعلاوة على ذلك، حظرت ثلاثة أرباع البلدان

الأشخاص دون سن الثلاثين من الترشح للانتخابات. كانت قد بدأت حياتها السياسية في سن مبكرة. وفي سن الخامسة عشر، انضمت إلى حزب سياسي، وعندما أصبح عمرها 21 سنة، تم انتخابها عضواً في البرلمان للمرة الأولى. في سنة الـ 27، أصبحت رئيس منطقة ميغيل هيدالغو في مدينة مكسيكو. أما الآن، فهي تبلغ من العمر 38 عاماً، وهي عضو مجلس الشيوخ ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في بلدها. واستطاعت أن تبقى في منصبها بفضل دعم الشباب في بلدها. ومع ذلك، من الصعب أن تكون برلمانياً شاباً، لأنه لم يشرح أحد ما يجب القيام به، أو كيفية عمل النظام.

وبعد الاستماع إلى مقترحات البرلمانيين في جميع أنحاء العالم، وضعت خطة عمل للاتحاد البرلماني الدولي. وستتضمن الخطة جدول أعمال لإدراج عدد أكبر من البرلمانيين الشباب في المنظمة. ويجب أن يبدأ العمل في البرلمانات الوطنية. ويجب على البلدان أن تصدر قوانين تشجع الشباب على الانخراط. ويجب أن تسمح للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً بالانتخاب. ويجب أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي نفسه أقرب إلى البرلمانيين وأقرب إلى الشعب. ويتمثل أحد السبل للقيام بذلك، في تقديم برامج تدريبية جديدة، سواء عبر الإنترنت أو في الموقع، والعمل مع الجامعات لبناء قدرات البرلمانيين. ويجب أن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مباشرة مع منظمات أخرى مثل الأمم المتحدة، ومع المؤسسات الإقليمية والمالية التي تنفذ برامج تتعلق بالشباب. ويجب أن يستخدم الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للإعراب عن أصوات جميع المواطنين، سواء كانوا من النساء أو الشباب أو أي شخص آخر. وفي العام التالي، سيناقش المجتمع الدولي الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية. وكان العديد من اللاجئين والمهاجرين من الأطفال أو الشباب. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يفكر في كيفية الدفاع عنه في المفاوضات. ويضطلع البرلمانيون بمسؤولية كبيرة عن ترجمة الصكوك الدولية إلى قوانين وسياسات وطنية، وضمان إدراجها في الموازنة الوطنية. وعندئذ فقط يمكن لهذه الأدوات أن تحسن حياة الناس.

السيدة إ. أفاناسيفا (روسيا الاتحادية)، طلبت من السيدة ج. كويفاس بارون أن يكون العمر الأمثل هو أن يصبح الشخص ناشطا في السياسة. وسألت أيضاً عن المسائل المتصلة بالشباب التي ستثيرها على جدول الأعمال.

السيد أ. رفاو (المالديف)، سأل عن الدور الإضافي الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك)، قالت: إنه من المهم أن تبدأ بالأطفال. ويجب أن يتعلم الأطفال أهمية المسؤولية المدنية، التصويت والدستور. ومع ذلك، قد يكون من الصعب تعليمه. بدلاً من ذلك، يجب أن تأتي السياسة من الشعب. وينبغي أن تكون السياسة شيئاً يمكن للمواطنين أن يتبادلونه وستخدمونه للنمو معاً. ولا ينبغي فصلها عن المواطنين كما كانت اليوم. فالسياسة يجب أن تعكس الجميع، بغض النظر عن أصولهم.

وقد أحرز الاتحاد البرلماني الدولي تقدماً في مشاركة الشباب. وأُعطت الشباب مقعداً في اللجنة التنفيذية، وساعدت على زيادة عدد البرلمانيين دون سن الثلاثين. وعلى الرغم من أن الاتجاه يتجه صعوداً، إلا أنه لم يكن كافياً. ويجب على المنظمة أن تضع خطة عمل ملموسة من شأنها أن تتيح للشباب مزيداً من الفرص للتعلم والتعبير عن أنفسهم. ولا يمكن حرمان الشباب من الكلمة ببساطة بسبب سنهم. ويجب أن يبدأ العمل في إطار منتدى البرلمانيين الشباب، ولكن يجب أن يتفرع أيضاً إلى أقسام أخرى من الاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي للبرلمانيين أن ينضموا إلى القوى على مدى السنوات الثلاث المقبلة لبناء الاتحاد البرلماني الدولي الذي يمكن أن يخلق عالما أفضل.

السيدة إ. باسادا (الأوروغواي)، قالت: إنها كانت عضواً في اللجنة التنفيذية ونائب الرئيس في الاتحاد البرلماني الدولي مرتين. نتيجة لذلك، كانت على دراية تامة بعمل المنظمة وكذلك جميع البرلمانات. وقالت إنها ستعمل بجد لتحقيق السلام والديمقراطية. ولم يكن من الممكن أن تكون هناك ديمقراطية كاملة دون أن يتخذ البرلمانيون الشباب والبلدان خطوات معاً لإشراكهم. وعلى الرغم من أن البرلمانيين الشباب لديهم منتدى خاص بهم داخل الاتحاد البرلماني الدولي، فإن عليهم أيضا أن يشاركوا في الجمعية والمجلس الحاكم. ومن بين البنود الأولى المدرجة في جدول أعمالها تخفيض سن الأهلية للترشح للمناصب. ولم يكن صحيحاً أن الشباب لم يشاركوا في السياسة. لم يفعل السياسيون ما يكفي لجعل السياسة جذابة للشباب. وكثيراً ما كان الشباب في جميع أنحاء العالم أكثر التزاماً من السياسيين الآخرين بالمسائل الرئيسية مثل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحل النزاعات. لقد كانوا في طليعة العديد من الحركات الاجتماعية الثورية. وبدون الشباب، لم يكن التغيير ممكنا.

وطلب الرئيس من السيدة إ. باسادا الإجابة على نفس الأسئلة التي طرحت على السيدة ج. كويفاس بارون.

السيدة ا. باسادا (الأوروغواي)، قالت: إن من المهم دراسة حقائق البلدان فرادى بدقة. ومن المهم جداً تخفيض سن الأهلية للانتخاب. ولا ينبغي أن يكون هناك اختلاف في سن الأهلية ليصبح نائباً، وأن يصبح عضوا في مجلس الشيوخ لأن المهارات المطلوبة لكليهما هي نفسها. وسيعالج الاتحاد البرلماني الدولي تلك المسائل تحت قيادتها.

ويجب أن يشارك الشباب في القرارات السياسية. نتيجة لذلك، يجب إشراكهم في هيئات صنع القرار التابعة للاتحاد البرلماني الدولي مثل الجمعية والمجلس الحاكم. وقالت إنه من الضروري اتباع نهج شامل إذا أريد للاتحاد البرلماني الدولي أن يغير العالم. ويتطلب ذلك إشراك الجميع، بمن فيهم الرجال والنساء والشباب.

التواصل مع سوتشي!

السيدة إ. أفاناسيفا (روسيا الاتحادية)، قالت: إن المهرجان العالمي التاسع عشر للشباب والطلاب يجري في سوتشي. وسيكون هناك 20000 مشارك من أكثر من 170 بلداً. وقد عرض ما مجموعه 5000 شخص تتراوح أعمارهم بين 18 و 65 عاماً للعمل كمتطوعين في هذا الحدث. وسوف يحصل جميع المشاركين في المهرجان على تأشيرة المسار السريع مجاناً، والإقامة الكاملة، فضلاً عن الزي الرسمي للمهرجان. وسيكون هناك أيضا برنامج إقليمي في 15 منطقة مختلفة من روسيا يشارك فيه 15000 مندوب أجنبي. وستنظم كل منطقة نشاطاً خاصاً. على سبيل المثال، في إيكاترينبرغ، كان المشاركون سيربطون أكبر شال في العالم من أجل كتاب غينيس للأرقام القياسية. كما أُقيم في موسكو حفل لعرض 8 أمتار شارك فيه 30000 شاب. وقد تم بث مراسم الافتتاح على جميع القنوات التلفزيونية الروسية.

تحديث ومناقشة خطة عمل المنتدى وأنشطته (2017–2018)

قال أمين المنتدى إن المنتدى قد سمع بالفعل عن الاجتماعين الإقليميين الأخيرين للبرلمانيين الشباب في إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وهناك نشاطان مهمان قادمان: المؤتمر العالمي الرابع للاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب، الذي سَيُعقد في أوتاوا، وسيصدر الاتحاد البرلماني الدولي تقريره المقبل عن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية في عام 2018. وطلبت من المندوبين ملء استبيانات للتقرير.

أسئلة وأجوبة

قال السيد م. هوف (محلل السياسات والتنمية البرلمانية والعمليات السياسية الشاملة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، إن الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد جمعا التقرير البرلماني العالمي لعام 2017 بشأن الرقابة البرلمانية، وسلطة البرلمان لمساءلة الحكومة. ويهدف التقرير إلى تقديم منظور عالمي بشأن كيفية ممارسة الرقابة البرلمانية. وعرضت التوصيات على البرلمانات وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل الأحزاب السياسية، الحكومات والمجتمع المدني، بشأن كيفية تعزيز الرقابة البرلمانية. وأعرب عن أمله في أن يعمل التقرير أيضا كعامل محفز لتجديد التركيز، النقاش والعمل بشأن الرقابة في البرلمانات.

وكانت الرقابة مهمة لعدد من الأسباب. ويمكن أن تحدد الثغرات في التشريعات والسياسات، تكفل القيمة مقابل المال، تحسن العمليات البرلمانية، تجعل البرلمان أكثر شفافية، وتساعد على مكافحة الفساد. والحقيقة البسيطة المتمثلة في معرفة أن أحداً يمكن أن يراعى فيه خلق عقلية مختلفة في الحكومة. ووفقاً لمسح الأمم المتحدة للعالم، فإن

الحكومات الصادقة والمتجاوبة تهم الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم. وقد استجاب قادة العالم لذلك بإدماج رؤية للحوكمة الديمقراطية وإدماجها في خطة عام 2030. ويمكن للبرلمان أن يقوم بدور أساس في ذلك عن طريق سن القوانين، وضمان المساءلة والتنفيذ الفعال. كما أبرزت خطة عام 2030 أهمية الشباب. وقد أطلقت الأمم المتحدة مؤخراً المبادئ التوجيهية لدعم الشباب بوصفهم وكلاء مهمين جداً للتغيير في خطة عام 2030. وأظهرت المبادئ كيف يمكن للشباب أن يجلبوا الخبرة، الدراية، الابتكار، الحلول، الشبكات ووجهات النظر المختلفة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي أن يتضمن نظام الرقابة الفعّال ثلاثة عناصر. أولاً، يجب أن تكون هناك ولاية قوية مع صلاحيات محددة بوضوح للبرلمان لمساءلة الحكومة. ثانياً، يجب أن يكون هناك مشاركون ملتزمون ومستعدون. وثالثاً، يجب أن تكون هناك قدرات وموارد كافية للبرلمانات لتحقيق الولاية والالتزام بالحياة.

ومع ذلك، كانت هناك العديد من التحديات التي تواجه الرقابة على النحو المبين في التقرير. وشملت تلك العوامل بيئة سياسية غير مؤاتيه، سياسة حزبية، محدودية الموارد، مطالب متنافسة، قيود برلمانية مقيدة، وعدم التزام من جانب البرلمانيين أنفسهم. وسلط البرلمانيون الضوء على القيود المفروضة على الموارد والقدرات باعتبارها التحدي الأكبر الوحيد أمام المراقبة الفعالة. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك فجوة في المعلومات بين السلطة التنفيذية والبرلمان، فضلاً عن وجود فجوة بين البرلمانات القائمة نسبياً ذات الموارد الكافية والبرلمانات الناشئة ذات الموارد الأقل.

السيدة ك. جابري (مديرة شعبة برامج الاتحاد البرلماني الدولي)، قالت: إن التقرير قد حدد عدة حلول واستراتيجيات لتعزيز الرقابة البرلمانية. وهناك ثلاثة سبل كبيرة للإصلاح: خلق حيز سياسي كاف، تشجيع الالتزامات الشخصية من البرلمانيين، وضمان الموارد والقدرات.

ويجب أن يكون هناك فهم واضح لمن هو المسؤول عن الرقابة. ويجب على الحكومات، البرلمانات والأحزاب السياسية أن تدرك أن مسؤولية الأغلبية والمعارضة هي مسؤولية مشتركة. وينبغي ألا يقتصر الأمر على المعارضة. وهناك حاجة إلى تعاون جيد بين الحكومات والبرلمانات من أجل إجراء الرقابة. ويجب أن تتركز ثقافة الرقابة على النظم البرلمانية والحكومية. ويجب أيضاً حماية حقوق الإنسان للبرلمانيين من أجل الاضطلاع بالمراقبة بشكل سليم.

ويجب أن يكون لدى البرلمانيين الشجاعة للقيام بالرقابة، لأن المهمة ليست سهلة. وكثيراً ما تكون مشتتة بين دائرته الانتخابية والمصلحة الوطنية، وكذلك بين المبادئ التوجيهية للحزب، وأهدافه الخاصة. ومع ذلك، فهي مسؤولية حيوية.

وكان هناك عدد من الحوافز والدوافع لتنفيذ الرقابة. وينبغي للبرلمانيين أن ينفذوا الرقابة إذا سعت إلى تحقيق الاستقامة، أو الإخلاص، أو الإنصاف، أو الكفاءة، أو الفعالية في البرلمان. غير أن هناك بعض أوجه التباين الرئيسية فيما يتعلق بالموارد والقدرات. ولدى بلدان مختلفة قدرات مختلفة، كانت الحكومات تميل إلى أن تكون مواردها أفضل من البرلمانات، ولم يكن لدى البرلمانيين الفرديين دائماً نفس القدرات والدعم. ومن المهم إيجاد سبل خلاقة لمعالجة هذه التباينات. ويجب أن يتمتع البرلمان بالاستقلال الذاتي. وينبغي أن تكون للهياكل البرلمانية ولاية واضحة للرقابة، على سبيل المثال، في اللجان. وعلى الرغم من أن الحكومات توفر إمكانية الوصول إلى المعلومات، ينبغي للبرلمانيين إنشاء شبكات خاصة بهم، لا سيما مع المجتمع المدني ومؤسسات تدقيق الحسابات الوطنية وأمناء المظالم.

وقد تضمن التقرير 28 توصية للبرلمانات بشأن كيفية بناء قدراتها الرقابية. وسيدعم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرلمانيين في أعمالهم. وطلبت أيضاً من المندوبين تقديم تعليقات بشأن ما هو مفيد وما يمكن تحسينه.

السيد ر. إيغبوكو (نيجيريا)، قال: إن منتدى البرلمانيين الشباب في نيجيريا قد حظيَ بثقة الشباب. وهي قناة يمكن من خلالها التعبير عن مظالمهم، والتواصل مع الحكومة التي تسمح للمراقبين بممارسة الإشراف على القضايا المتعلقة بالشباب. وهناك عدد من الحالات التي دافع فيها منتدى البرلمانيين الشباب عن قضية الشباب في نيجيريا. وفي عام 2015، لم تتمكن حكومة نيجيريا من استيعاب جميع الخريجين في سلك الخدمة الوطنية للشباب بسبب نقص التمويل. وكان المنتدى قد اعترض على القرار بتنظيم اجتماعات مع الوزراء المعنيين. وفي النهاية، أصدر الرئيس صندوقاً خاصاً للتدخل، يُتيح لجميع الطلاب المؤهلين حضور البرنامج. وفي حالة أخرى، شجع المنتدى على اتخاذ إجراءات ضد موظفي كلية يابا للتكنولوجيا لإهمال احتياجات الطالب الذي توفي فيما بعد. وبالمثل، ساعد المنتدى على نزع فتيل حالة العداء بين نيجيريا وتركيا. وأثارت تقارير عن مقتل النيجيريين الشباب في تركيا غضباً كبيراً، وحشدت هجمات على المؤسسات التركية في نيجيريا. بيدَ أن وسائط الإعلام قد بالغت في كثير من التقارير. وبفضل اجتماعات السلام التي نظمها المنتدى، قامت السفارة التركية برعاية بعض ممثلي الشباب النيجيريين للذهاب إلى تركيا ورؤية الوضع بأنفسهم. واتخذ أيضاً إجراءات مماثلة بعد وقوع عمليات قتل خارج نطاق القضاء في جنوب إفريقيا. وأثنى على الاتحاد البرلماني الدولي لعمله، ولا سيما في تشجيع مؤتمرات الشباب ومنتدياته في البرلمان.

تولت الرئاسة السيدة م. أوسورو (أوغندا)، رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب.

قال السيد ح. علي إدريس علي (السودان)، إن البرلمانيين ناقشوا العديد من المسائل السياسية والاجتماعية الهامة للغاية أثناء الحوار الوطني السوداني. وتشمل هذه المسائل السلام، الاقتصاد، الهوية ونظام الحكم. وشارك الشباب في

ذلك الحوار. وكان لدى السودان نحو 100 من البرلمانيين الشباب الذين شاركوا بشكل كبير، وتمثيلهم جيداً في اللجان البرلمانية. وينبغي أن تشمل الرقابة مناقشات بشأن السلام، الاتجار بالمخدرات، عمالة الشباب، الهجرة، ومكافحة التطرف الديني. وينبغي للبرلمانيين أن يولوا اهتماماً خاصاً للمسائل التي تؤثر على المراهقين.

السيد ت. ت. سيم (ماليزيا)، قال: إن البرلمانيين الشباب ينبغي أن يحصلوا على مزيد من الدعم في عملهم لأنهم أقل خبرة. والبرلمانيون الشباب يتمتعون بمكانة سياسية أقل، ويمكن معاقبتهم إذا كانوا يتحدثون ضد حزبهم أو حكومتهم. يجب أن يكون لديهم الشجاعة للتعبير عن آرائهم. وكانت هناك مجموعتان من الشباب: أولئك الذين تلقوا تعليماً جيداً وتمكيناً، وأولئك الذين كانوا مهمشين وغير قادرين على العمل. ومن المهم بصفة خاصة أن تتلقى المجموعة الأخيرة الدعم لمنع ظواهر مثل الإرهاب.

السيدة ف. ميليس (إثيوبيا)، قالت: إن الشباب في إثيوبيا يلعبون دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، السياسية والثقافية. وقد ساهموا في تنمية البلد من خلال مبادراتهم الخاصة وبدعم من الحكومة. وقد واجه الشباب عدداً من التحديات في إثيوبيا. فعلى سبيل المثال، يهاجر العديد من الشباب من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ولذلك، عملت الحكومة على ضمان انتقال سلس، بما في ذلك عن طريق إيجاد فرص عمل. كما تبذل مجموعات تنمية الشباب جهودا لزيادة مشاركة الشباب في السياسة.

السيد و. الطبطبائي (الكويت)، قال: إن الجمعية الوطنية في بلده اتخذت خطوات ملموسة لإدماج الشباب. وقد أحضر معه طالبان إلى الدورة الحالية للمنتدى. واعرب عن امله في ان يحل ذلك اليوم الذي سيأخذان فيه مقعدين في البرلمان.

السيدة ك. جابري (مديرة شعبة برامج الاتحاد البرلماني الدولي)، قالت إن هناك العديد من القواسم المشتركة. واجه البرلمانيون نفس التحديات من حيث الرقابة، سواء كانوا صغاراً أو كباراً.

الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ 138 (آذار / مارس 2018)

قال أمين المنتدى، إن المنتدى اختار عضوين لوضع مسودات خطية للقرارات التي ستعتمدها الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي. وهما السيد ب. كالوبو (زامبيا) والسيدة س. هاسكل (.....)، وكلاهما عضو في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب. وعلاوة على ذلك، كان السيد أ. ويليامسون مؤلّف تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي المقبل الذي سيركز على السبل التي يمكن للبرلمانيين استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية والتكنولوجيات الجديدة. وسيقوم

السيد أ. ويليامسون بإجراء مقابلات وإجراء دراسة استقصائية. وطلبت من المندوبين المشاركة حتى يتضمن التقرير منظوراً للشباب.

رفعت الجلسة الساعة 1:10 بعد الظهر.

نقاش مُتكافئ الفرص

التحكم في الموارد المالية: ممارسة الرقابة من أجل الصالح العام

جلسة الثلاثاء 17 تشرين الأول/ أكتوبر

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 11:15 صباحاً مع السيد ن. شريفر (هولندا)، عضو البرلمان، بصفته مدير الجلسة.

قال مدير المناقشة إن الغرض من مناقشة تكافؤ الفرص هو تشجيع الحوار بين المرأة والرجل بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وستستكشف هذه المناقشة إحدى أهم وظائف البرلمان: التدقيق في الموازنة والإشراف على الإنفاق العام. وينبغي أن يناقش المشاركون الممارسات، الخبرات والدروس المستفادة بشأن الرقابة البرلمانية على دورة الموازنة بأكملها بدءً من صياغة الأولويات وتقييم أثرها على المواطنين. وسيكون من المفيد مناقشة أمثلة ملموسة للاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى تعزيز الرقابة البرلمانية، وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الناس. وستشمل المناقشة أيضاً كيف يمكن لعملية وضع الموازنة المراعية للمنظور الجنساني أن تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. وتم

تقديم أعضاء الفريق. وسيقدم المتكلمان الأولان، وهما السيد أ. ريتشاردسون والسيد شوفيل، نتائج التقرير البرلماني العالمي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017.

وقال السيد أ. ريتشاردسون (أخصائي الإعلام، الاتحاد البرلماني الدولي)، أن التقرير البرلماني العالمي 2017 ركز على الرقابة البرلمانية وسلطة البرلمان لمساءلة الحكومة. وعلى الرغم من وجود صلاحيات رقابية من الناحية النظرية، فإنها لا توجد دائماً في الممارسة العملية. وقال إن الرقابة مهمة معقدة ولكنها مهمة مع ذلك بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وقد أخذ التقرير في الاعتبار المعلومات المقدمة من البرلمانات من جميع أنحاء العالم. وحدد ثلاثة عناصر أساسية لنظام فعال للرقابة: (1) الصلاحيات، (2) النواب الملتزمون، و (3) القدرة والموارد اللازمة للاستفادة من الصلاحيات. وأظهرت البحوث أن السلطات البرلمانية في عملية الموازنة تختلف اختلافاً كبيراً. وتفاوتت قدرات البرلمانات ومواردها أيضاً. ومع ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد البرلمانات التي أنشئت مكاتب الموازنة لتوفير قدرات بحثية مخصصة لدعم أعضاء البرلمان. وأبرز البحث أيضاً العديد من التحديات التي تواجه الرقابة، مثل إيجاد مساحة للبرلمانيين لمساءلة الحكومات. ويتضمن التقرير 28 توصية لتعزيز الرقابة البرلمانية. وكانت التوصيات صالحة لكل بلد، مهما كانت حالته، لأن هناك دائماً مجال للتحسين. وعلى وجه الخصوص، من المهم النظر في إقامة شراكات فعالة بين البرلمانات ومؤسسات تدقيق الحسابات.

وقال السيد س. شوفيل (رئيس الفريق، العمليات السياسية الشاملة، مكتب دعم السياسات والبرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، إن التقرير البرلماني العالمي لعام 2017 هو نتاج معرفي يرمي إلى مساعدة البرلمانيين على أداء مهمتهم الرقابية.

فالحوكمة الرشيدة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان جزء من الحوكمة الرشيدة هو تقديم خدمات حكومية فعالة تكون مسؤولة وتستجيب لاحتياجات الناس. ويجب أن يلعب البرلمان دوراً في تحديد تلك الخدمات، ومراعاة حساباتها وقياس جودتها وإنجازها. وعندئذ فقط سيكون من الممكن معرفة ما إذا كان سيتم الوفاء بخطة عام 2030.

وركز التقرير تركيزا خاصا على الرقابة على الميزانية، ولا سيما وضع موازنة مراعية للمنظور الجنساني. وكان هناك عدد من الجوانب الرئيسية للرقابة على الموازنة. أولاً، ينبغي للبرلمانيين أن يلعبوا دوراً محورياً في صياغة الموازنة. وينبغي أن يكون هناك حيز في النظام الدستوري لإجراء حوار بين البرلمان والسلطة التنفيذية بشأن ما ينبغي أن تكون عليه أولويات الموازنة. ويمثل البرلمانيون الشعب، لذلك فإنهم في وضع أفضل للوفاء بوعدهم بشمولية الجميع. ثانياً، يجب

على البرلمانيين أيضاً أن يلعبوا دوراً في الموافقة على الموازنة. ويجب على السلطة التنفيذية تقديم الموازنة إلى الجلسة العامة للتدقيق. وينبغي أن تعتمد الجلسة العامة أو ترفضها أو تعدلها قبل أن تصبح قانوناً. وبدون اعتماد البرلمان للموازنة، فإنها ليست وثيقة قانونية. ثالثاً، يجب على البرلمانيين أيضاً الإشراف على تنفيذ الموازنة. ويتعين على جميع اللجان البرلمانية استدعاء الوزراء للرد على أسئلة علنية حول ما إذا كانوا ينفذون الموازنة على النحو المتوخى في التشريع. رابعا، يجب على البرلمان، بالتعاون مع المؤسسات العليا لتدقيق الحسابات ومنظمات المجتمع المدني، تقييم الإنفاق الحكومي وتحديد نقاط الضعف المنهجية والتوصية بالتغييرات العملية. ودعا المندوبين الذين لا تتمتع برلماناتهم بالسمات المذكورة أعلاه إلى التحدث إلى الاتحاد البرلماني الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن للمنظمتين المساعدة، على سبيل المثال، عن طريق تنظيم ورشات عمل أو تصميم برامج عمل.

وعلى الرغم من إحراز البلدان تقدماً نحو الرقابة البرلمانية، فإن الطريق ما زال طويلاً. ولم يحصل الكثير من البرلمانات على الموازنة مقدماً، ولم يكن لدى عدد قليل منها سوى نظام لتحليل الأثر الجنساني. وهناك بعض الأمثلة الجيدة على عمليات وضع موازنة مراعية للمنظور الجنساني، مثل السويد التي لديها خطة مدتها ست سنوات، ولكن الصورة ليست جيدة على الصعيد العالمي. ولم تشترك في هذه الممارسة سوى 20 بالمائة من البرلمانات.

وطلب مدير الجلسة من المتحدثين الثلاثة التاليين تقديم خبراتهم الوطنية في الإشراف على عملية الموازنة، ولا سيما في وضع الموازنة المراعية للمنظور الجنساني.

قالت السيدة ت. موديسي (رئيسة المجلس الوطني للمقاطعات في جنوب أفريقيا)، إن دستور جنوب إفريقيا يحظر التمييز على أساس العرق، أو نوع الجنس، أو الحمل، أو الحالة الاجتماعية، الأصل العرقي أو الاجتماعي، اللون، العمر، الإعاقة، الثقافة، واللغة. وميثاق الحرية وميثاق المرأة هما حجر الزاوية في الدستور. وتوجد أيضاً مؤسسات مختلفة مثل لجنة المساواة بين الجنسين، إدارة شؤون المرأة، مجلس للغات لعموم جنوب إفريقيا للغة، وفي جنوب إفريقيا، التكافؤ أوسع من الرجال والنساء. ويجب أن تستوعب الموازنة جميع جوانب المجتمع.

ومن الضروري النظر في التمويل المخصص للبرلمان نفسه مقارنة بالسلطة التنفيذية. ويجب أن يكون لدى البرلمان القدرة على تدريب لجانه ومواءمتها مع كل جانب من جوانب محفظة السلطة التنفيذية. يجب أن يكون البرلمانيون قادرين على طرح أسئلة حول الموازنة، وضمان تخصيص الأموال للنساء وغيرهم من الأقليات. وفي جنوب إفريقيا، اضطرت الحكومة إلى مناقشة الموازنة في جلسات الاستماع العلنية. ولا يمكن للمجلس الوطني للمقاطعات أن يمرر الميزانية ما لم تقدم المقاطعات إلى ممثليها. ويتعين على مجلسي البرلمان أن يمررا الموازنة.

وفي آب / أغسطس 2017، استضافت جنوب إفريقيا المؤتمر الدولي للمرأة المعني بالمرأة وتغير عالم العمل. وفي المؤتمر، وافقت البلدان على إعلان يدعو البرلمانات إلى اعتماد وتنفيذ الموازنات المراعية للمنظور الجنساني. واستخدمت جنوب إفريقيا تجمع نسائي برلماني متعدد الأحزاب مع عضوية جميع النساء لضمان النظر في المرأة في جميع الموازنات. وهناك أيضاً محافظ مخصصة في الجمعية الوطنية، المجلس الوطني للمقاطعات، والمقاطعات الوطنية نفسها، بمشاركة المرأة على جميع المستويات. ولم يقتصر الأمر على ضرورة أن تلعب المرأة دوراً في تشكيل الموازنة، بل يجب أيضاً أن تكون موجودة في جميع المجالات. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن تكون موازنة الدفاع مراعية للاعتبارات الجنسانية إلا إذا شاركت المرأة في البرلمان وفي القوات المسلحة نفسها.

وقالت السيدة غ. موسر (عضوة في البرلمان، رئيسة لجنة تدقيق الحسابات في النمسا)، عضو في فريق النقاش، إن البرلمانيين يجب أن ينخرطوا في دورة الموازنة. وقد أدخلت النمسا إصلاحات جعلت البرلمان أكثر توجهاً نحو الرقابة. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية إضفاء طابع الحياة على الموازنة، وضمان تحقيق نتائج طيبة لكل من الرجال والنساء. وكان أحد مبادئ وضع الموازنة الرئيسية في النمسا هو الشفافية. وكانت هناك فجوة كبيرة بين البرلمانيين وخبراء من الوزارات. وسيتولى مكتب الموازنة البرلماني سد هذه الفجوة، وهي هيئة خبراء مستقلة أنشئت في عام 2012. وقدمت الهيئة المساعدة إلى جميع الأطراف وأجرت تحليلاً سنوياً للموازنة. كما تلقى الحزب الأخضر تدريباً على كيفية قراءة الموازنة. وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه، كانت الحكومة هي صانع القرار الحقيقيين، وقد اتخذت عادة خيارات قبل أن تقدم الموازنة إلى البرلمان. ولم يكن للبرلمان أثر يذكر على تغييرها.

السيدة ك. ج. بيتيتا روبن (عضو البرلمان، رئيس لجنة الموازنة والحساب العام في بيرو)، قال: إن دستور بيرو ينص على أن البرلمان لا يستطيع صياغة الموازنة أو زيادتها. وهذا الدور ينحصر حصراً في السلطة التنفيذية التي ستضع موازنة لجميع مؤسسات الدولة. نتيجة لذلك، لم يكن من الممكن دائماً تحقيق موازنة تلبي احتياجات البلد. وكانت بيرو قد شاركت في بعض فضائح الفساد، بما في ذلك قضية لافا جاتو، التي حدثت لأن الحكومات الثلاث السابقة لم تمنح البرلمان صلاحيات رقابية كافية في مجال الموازنة. بل إن الحكومات استخدمت البرلمان لسن التشريعات التي تسمح لها زيادة الموازنة دون تدقيق وتوازن. غير أن الإدارة الحالية أدخلت تغييرات رئيسية، وأصبح هناك الآن رقابة برلمانية أكبر على النفقات. وعلى وجه الخصوص، أعرب البرلمان عن رغبته في تحديد أوجه عدم المساواة في الموازنة والقضاء عليها، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين. غيرَ أن هناك بعض القيود على وظيفة الرقابة البرلمانية. فعلى سبيل المثال، لم يحصل البرلمان دائماً على المعلومات اللازمة لتنفيذ الرقابة. وينطبق ذلك على قضية لافا جاتو التي وقع المدعي العام بعدها اتفاقاً مع أوديبريخت ولكنه لم يعلن عن هذه المعلومات. كما كان الإشراف على الموازنة صعباً

بسبب الضغوط التي تمارسها القوى الاقتصادية الكبرى، وكذلك من وسائل الإعلام. وكثيراً ما كانت وسائط الإعلام تستخدم دخان حرية الصحافة لتقويض سلطة البرلمان في التدقيق على الموازنة. كما أن الموارد، اللوجستيات والمكاتب لتنفيذ الرقابة غير كافية. لم تكن هناك عملية تدقيق، ولم تكن لدى هيئات الدولة الوسائل اللازمة لإعداد التقارير بشكل دقيق وفي الوقت المناسب. وكانت الاستراتيجية الصحيحة للعمل مع المواطنين. وسيراقب المواطنون الجرائم، ويمكن للبرلمانيين بعد ذلك نقل المعلومات إلى السلطات المختصة. وعموماً، كان الوضع محبطاً. وعلى الرغم من أن هناك جلسات لا مركزية سمحت للسلطات الإقليمية بتقديم مقترحات بشأن مشاريع الموازنات، فقد وضعت السلطة التنفيذية قيوداً عليها مسبقا.

السيدة ج. نيكولوفا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، قالت: إن الشفافية في الإنفاق العام مهمة. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يجب على الحكومة أن تقدم مشروع الموازنة إلى الجمعية العامة بحلول منتصف تشرين الثاني / نوفمبر. ثم يناقش البرلمانيون الموازنة في لجنة المالية والموازنة، ولكن أيضاً في لجان أخرى. فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة باستعراض الموازنة من منظور جنساني. ونظمت اللجنة الأخيرة، بالاشتراك مع نادي البرلمانيات، ندوات عمل ومناقشات بشأن وضع موازنة مراعية للاعتبارات الجنسانية. ويمكن لأي عضو في البرلمان أو المجموعة البرلمانية أو اللجنة أن يقدم تعديلات على مشروع الموازنة. ويجب أن تعتمد الجمعية الموازنة بحلول نهاية كانون الأول / ديسمبر. ورصدت الدولة تنفيذ الموازنة عن طريق تقييم التقارير، الحسابات، الإجراءات المالية، البيانات الإلكترونية ونظم تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الوثائق. وقدمت هيئة تدقيق الحسابات المصرح بها تقريراً سنوياً عن تدقيق الحسابات إلى الجمعية العامة ليتم استعراضه ثم اعتماد الاستنتاجات. ويمكن للبرلمان أيضاً أن يطرح أسئلة على الوزراء المعنيين بشأن مشروع الموازنة النهائية. وفي عام 2008، أنشأت الحكومة مجلس موازنة الجمعية بهدف تعزيز الاستقلال المالي للجمعية.

السيدة س. سيريفيجشابون (تايلاند)، قالت: إن دورة الموازنة لديها خمس خطوات في تايلاند: التخطيط، الإعداد، الاعتماد، التنفيذ، الرصد والتقييم. وشارك البرلمان في مرحلة الاعتماد. وسينظر البرلمان في مشروع قانون الاعتمادات السنوية الذي يتضمن تقديرات النفقات وتقديرات الدخل والإيرادات، فضلاً عن النتائج والمنافع المتوقعة من الإنفاق. وينبغي أن تكون الأرقام متسقة مع الاستراتيجية الوطنية وخطط التنمية. وبموجب الدستور الجديد، يجب أن تكون الحكومة مستجيبة للمنظور الجنساني لدى إعداد مشروع القانون. غير أن وضع الموازنة المراعية للمنظور الجنساني هي مفهوم جديد لتايلاند، ولا يزال البلد قادراً على التعلم من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الآخرين. وكلفت الحكومة لجنة مخصصة بفحص وتعديل كل مقترح من المقترحات. ثم ينقل مشروع القانون المنقح إلى الجمعية الوطنية للنظر فيه

نهائياً. كما أن مكتب الموازنة البرلمانية التايلاندي كان قائماً لبعض الوقت. وهدفت الهيئة إلى تعزيز المشاركة البرلمانية في عملية وضع الموازنة بإرسال البيانات اللازمة إلى اللجنة المخصصة وإلى البرلمان.

السيدة س. بوشبا (الهند)، قالت: إن دستور الهند يتضمن ثلاثة أحكام أساسية لحماية حقوق المواطنين فيما يتعلق بالموازنة. أولاً، لا يمكن فرض الضرائب أو جمعها بدون سلطة القانون. ثانياً، لا يمكن تكبد نفقات خارج نطاق القانون. وثالثاً، يجب على السلطة التنفيذية أن تنفق المال على النحو الذي يحدده البرلمان. وفي الهند، ناقش كلا المجلسين وصوتوا على المقترحات. وجرت أيضاً مناقشة تركز على نوع الجنس. واضطلع البرلمان بمسؤوليته من خلال شبكة تضم 24 لجنة دائمة. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يضع سياسة يصبح فيها البرلمانيون الذين يعملون بأقصى قدر من الاهتمام نحو الصالح العام نموذجاً يحتذى به للآخرين. وسألت كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يساعد البرلمانيين على ممارسة الرقابة من أجل الصالح العام.

السيد م. سيناثيراجاه (سريلانكا)، قال: إن هناك ما يربو على 80000 أسرة ترأسها نساء في المناطق المتضررة من الحرب في شمال شرق سريلانكا. كما وجدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن كثيراً من النساء الحوامل والأطفال يعانون من سوء التغذية. ومع ذلك، لم تخصص أي حكومة التمويل المناسب لها في الموازنة. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الضغط على الحكومة السريلانكية لتخصيص أموال كافية ووضع خطة مناسبة.

السيدة و. أ. خان (بنغلادش)، قالت: إن البرلمانيين، بمن فيهم أولئك المعارضون، يرأسون جميع لجان المراقبة. وشملت عملية وضع الموازنة مناقشة عامة في البرلمان. وفي مناسبات عديدة، اضطر البرلمان وزير المالية إلى تغيير بعض تفاصيل الموازنة. وكانت الرقابة البرلمانية من أجل مصلحة الشعب. وفي بنغلادش، أعطى رئيس الوزراء رؤساء جميع اللجان الحرية الكاملة لضمان الصالح العام.

لسيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)، قالت: إن الجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية تشارك في كل مرحلة من مراحل عملية الموازنة، من الصياغة إلى النظر فيها ومراقبتها. والمجلس الأعلى نشطاً بشكل خاص. وفي تلك السنة، اقترحت اللجنة إدخال 20 تعديلاً على الموازنة، حيث اعتمدت الحكومة ثمانية منها، وأدرجت جميع الأموال في قانون واحد، مما يسهل الوصول إليها وفهمها. ومنذ عام 1995، كان لدى روسيا غرفة حسابات مسؤولة عن الإشراف على جميع النفقات. وعيّن البرلمان ستة من مدققي الحسابات الـ 12. وفي حالة التعسف المالي، يتلقى البرلمان المعلومات ويطلق فوراً تحقيقاً. وقالت إنها لاحظت مرة واحدة أنه لا توجد مخصصات لبناء رياض الأطفال. وبعد أن طلبت

مبلغاً كبيراً من المال لهذا الغرض، تمكنت من بناء رياض الأطفال هذه. وكانت هذه الخطوة هامة بالنسبة للمساواة بين الجنسين. وروسيا مستعدة لتبادل خبراتها مع الآخرين.

السيدة س. ف. حسيني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، قال: إنه يجب إشراك المرأة في عملية وضع الموازنة المراعية للمنظور الجنساني. ومن المؤسف أن أعضاء البرلمان في الكثير من الأحيان لا تتاح لهن فرصة الانضمام إلى عضوية لجنة الموازنة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وعندما قدم مشروع قانون الموازنة إلى البرلمان، كانت الحكومة قد اتخذت القرارات ولم تتغير إلا قليلاً. وكان هناك حلان للمشكلة. تتلقى النساء معلومات عن الموازنة نفسها، وتحللها وتراقبها. وتدفع المرأة أيضاً إلى وضع موازنات تراعي المنظور الجنساني مع الإدارات الحكومية ذات الصلة. وكان الهدف هو إجراء تعديلات تراعي المنظور الجنساني قبل تقديم الموازنة إلى البرلمان.

السيدة ج. بيرتون (إيرلندا)، قالت: إن بلدها أنشأ مؤخراً لجنة للرقابة على الموازنة. وفي إيرلندا، كانت القضايا الرئيسية للمرأة من حيث الموازنة هي رعاية الأطفال، العلاوات الأسرية، وتدريب أولئك الذين يرغبون في العودة إلى قوة العمل والمعاشات التقاعدية. وفي حين أن مناقشة الهياكل التقنية للجان الرقابة على الموازنة مفيدة، فمن المهم أيضاً النظر في المسائل التي تؤثر على المرأة طوال حياتها.

السيد ي. يونا (.....): قال إن حكومة ..... قد اتخذت قرارا يشجع عملية وضع موازنة مراعية للمنظور الجنساني. وقد اضطر القرار كل وزارة إلى إجراء تحليل جنساني للموازنة بحلول عام 2018. ومن شأن التحليل أن يساعد الحكومة بالتالي على وضع الموازنات التي تعزز المساواة بين الجنسين في المستقبل. وهناك أيضاً لجنة مركز المرأة والمساواة بين الجنسين، التي تتمتع بسلطة استدعاء المدير العام لكل وزارة لتقديم مزيد من التفاصيل عن التحليل الجنساني.

السيد أ. جعفر (البحرين)، قال: إن حكومته اتخذت عدداً من التدابير لتشجيع الرقابة البرلمانية على الإنفاق العام. وأنشأت لجنة لمراقبة نفقات الحكومة، ونظاماً مركزياً لتدقيق الحسابات ومكتباً للمحاسبة العامة. وزارة المالية هي السلطة المختصة المسؤولة عن صياغة الموازنة في البحرين.

السيد ف. بوربانو (الإكوادور)، قال: إن إحدى المهام الحيوية للبرلمان هي الإشراف على الإنفاق العام، لأن الأموال تأتي من الشعب الذي يمثلونه. وتوقع الناس أن تنفق الموازنة بطريقة نزيهة وشفافة. وكثيراً ما كانت المعارضة هي التي لعبت أهم دور في الرقابة. غيرَ أنه وافق على أن الرقابة صعبة، خاصة إذا كانت الفروع الأخرى للحكومة غير مستقلة. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يساعد البرلمانيين على تعزيز عملهم. كما أن للمجتمع المدني ووسائط الإعلام أهمية حيوية في ممارسة الرقابة. وندد بالوفاة المأساوية للصحفيين المالطيين الذين كشفوا أوراق بنما. يجب على البرلمانيين بناء تحالفات مع الصحافة التحقيقية.

السيدة إ. الوزير (فلسطين)، قالت: إن فلسطين لا تزال تحت الاحتلال، وبالتالي تعاني من عجز في الموازنة. وتعتمد الموازنة على المدفوعات الضريبية والجمركية، وكذلك على الأموال من البلدان المانحة، ولكن .... جمدت مدفوعات الضرائب التي تم تحصيلها نيابة عن الفلسطينيين. وكان من الصعب مراعاة دور المرأة أو حتى احتياجات مختلف الوزارات بسبب العجز. وأعربت عن أملها في أن يسود السلام وأن تصبح فلسطين مستقلة. ومن ثم تستطيع فلسطين رعاية شعبها.

السيد ح. علي إدريس علي (السودان)، قال إن هناك جوانب إدارية وسياسية واقتصادية للموازنة، وأن لجنة مستقلة في السودان تعالج كل منها. وتضطلع المرأة بدور رئيسي في الموازنة. وتراعي الموازنة دائماً احتياجات مختلف الوزارات. وكانت هناك ثلاث مراحل للعملية. أولاً، ناقش البرلمان تفاصيل الموازنة وقرر ما إذا كان ينبغي اعتماده. وثانياً، أشرف البرلمان على تنفيذ الموازنة. وسوف تدقق في إنفاق كل وزارة وما إذا كانت تتماشى مع الخطط الأصلية. ولا يمكن للسلطة التنفيذية أن تضيف إلى الموازنة إلا بموافقة البرلمان. ثالثا، قام المراجع العام بتقييم الإنفاق في نهاية العام.
وقال مدير الجلسة إنه ينبغي أن يوجز أعضاء الفريق الدروس المستفادة التي اكتسبتها البلدان بشأن الاستجابة للاعتبارات الجنسانية، وكيفية ارتباط تلك الدروس بتجاربهم. أو ينبغي لها أن تعالج ما إذا كان الحوار مع منظمات المجتمع المدني، قد حدث في بلدانها، وما إذا كان لها تأثير على دورة الموازنة.

السيدة ت. موديسي (رئيسة المجلس الوطني للمقاطعات، جنوب أفريقيا)، قالت: إن جنوب إفريقيا تحاول توزيع النساء على جميع اللجان. وقامت اللجان النسائية والتجمع النسائي المتعدد الأحزاب بتدريب النساء على كيفية التدقيق في الموازنة. ولوقت طويل، لم يكن لدى جنوب إفريقيا وزارة نسائية. وبدلاً من ذلك، كان لديها هيئة مستقلة ترصد جميع إدارات الدولة ومؤسساتها بشأن قضايا المرأة. ومع ذلك، فإن الوزارة موجودة الآن، وتواصل عمل الهيئة المستقلة. وسعت جنوب إفريقيا إلى تحقيق نسبة 50 بالمائة من مشاركة المرأة في البرلمان. وما لم تكن المرأة في مواقع استراتيجية، فإن الأسئلة ذات الصلة لم تبرز. وكان هناك أيضاً عدد كبير من الرجال البرلمانيين الذين كانوا حلفاء. وعلى الرغم من أن للبرلمان سلطة تعديل الموازنة، فإنه لم يفعل ذلك بعد. غير أن البرلمان رفض الموافقة على الموازنة عندما لم يوافق عليها. كما لعب المجتمع المدني دوراً. ولا يمكن للبرلمان أن يمرر الموازنة ما لم يستعرضها الجمهور.

وقالت السيدة غ. موسر (عضو في البرلمان، رئيسة لجنة تدقيق الحسابات، النمسا): إن لدى النمسا إطاراً دستورياً بشأن وضع موازنة مراعية للاعتبارات الجنسانية، وهو أمر ذي صلة بالرجل والمرأة على حد سواء. وقد طبقت وزارة المالية موازنة مراعية للاعتبارات الجنسانية في عملها وفي قانون الموازنة. غير أن وضع موازنة مراعية للاعتبارات الجنسانية

لا تزال عملا جارياً. ويجب على كل وزارة أن تحدد بحد أقصى خمس نتائج لكل قطاع من قطاعات الموازنة. على سبيل المثال، يمكن أن تركز موازنة حركة المرور إما على تحسين الطرق للسيارات أو تحسين وسائل النقل العام. ويجب على الوزارات أن توضح ما ستحققه كل نتيجة، وكيف ستقيس النجاح. وتتاح لمنظمات المجتمع المدني إمكانية الوصول إلى الموازنة التي نشرت على الإنترنت. وكثيراً ما كانوا يشاركون في حوار مع البرلمانيين الفرديين، ولكن بشكل أقل مع الوزارات.

وقالت السيدة ك. بيتيتا روبن (عضو في لجنة الموازنة والحساب العام في بيرو)، عضو في فريق المناقشة، إنه يجب على هيئات الدولة أن تحصل على مخصصات في الموازنة للتنمية البشرية وتنمية المشاريع. ويجب أن تضمن الموازنة التوازن بين الجنسين. ويجب أن تكون هناك إمكانية متساوية للحصول على التمويل. ويجب على البلدان متابعة الإنفاق على الموازنة لضمان أن الأموال تذهب إلى الأشخاص المناسبين، وأنه يساء استخدامها. ومن المهم فتح مجالات للحوار، بما في ذلك البعد الجنساني. وكانت الجمعية الاتحادية الروسية مثالاً جيداً على نظام شارك فيه البرلمانيون من الصياغة الأولية للموازنة حتى إقرارها. وينبغي أن تؤدي جميع البرلمانات دوراً في صياغة الموازنة. وفي بيرو، لم يكن ذلك ممكناً لأن الموازنة لديها سقف. وقام البرلمانيون بتحليل ومناقشة الموازنة ثم الموافقة عليها، ولكن الحكومة لم تأخذ بالمقترحات إذا أثرت على سقف الموازنة. ولم يكن لمنظمات المجتمع المدني والأطراف الخاصة الأخرى، تأثير كبير على الرقابة على الموازنة.

السيدة م. ب. ابالا مونتينيغرو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، قالت: إن البرلمان يؤدي دوراً رقابياً هاماً في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتمكّن من إصدار تقارير شفهية وخطية. وهناك أيضاً آلية للمساءلة العامة لجميع هيئات الدولة التي تعقد جلسات استماع علنية. غير أن ذلك لم يكن كافياً. ويتعين على الاتحاد البرلماني الدولي أن ينظر إلى أي مدى يمكن للبرلمانات أن تغير اتجاه السياسة العامة لمصلحة المواطنين. ويجب أيضاً أن تقيّم مدى تأثير البرلمانيات على الموازنة. وفي بوليفيا، توجد تشريعات تراعي المنظور الجنساني، غير أن الموازنات لم تخصص في كثير من الأحيان موارد كافية لتنفيذها. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن ينظم أنشطة لبناء قدرات المرأة في مجال وضع الموازنة ومراقبتها، فضلاً عن وضع السياسات المراعية للمنظور الجنساني. ولا يكفي أن تعالج المرأة القضايا الجنسانية وحدها. ويجب أن تشارك الهيئة التشريعية بأكملها، بما في ذلك الرجال والشباب. وسيكون من المفيد تحديد مؤشرات لقياس مستوى المساواة والمشاركة للمرأة، وما إذا كانت الموازنة تأخذ في الحسبان.

السيد ل. باريا (بنما)، قال: إن الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يوصي بأن الموازنات القائمة على نوع الجنس لا ترتبط فقط بوزارات المرأة، بل يتم تعميمها بدلاً من ذلك على كامل الحكومة. وإلا فلن تتحقق الأهداف. ومن المهم أيضا تعميم القضايا المتعلقة بالشباب.

السيدة ج. مبامبو موغول (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، قالت: إن عدد النساء في اللجنة المعنية بالشؤون الاقتصادية والمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قليل. تلك التي أوصى بها الرجال المؤثرين. وكان هناك صراع في الشرق مع استمرار المذابح، إلا أن الحكومة لم تخصص موازنة لمساعدة الضحايا، أو دعم الأسر التي تستضيف أيتام الحرب. ودعت الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التدخل. وكانت أكثر القضايا إلحاحا مساعدة النازحين بسبب الحرب.

السيدة م. بابا سي (موريتانيا)، قالت: إن مستوى التمثيل الجنساني في عملية الموازنة في موريتانيا غير كافٍ. و22 بالمائة فقط من البرلمانيين من الإناث. ومع ذلك، فإن البلد يبذل قصارى جهده لإدراج البعد الجنساني في إجراءات الموازنة. وبدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، نظمت موريتانيا سلسلة من "القوافل"، أو زيارات توعية، سافرت فيها نساء برلمانيات في جميع أنحاء البلد لتحديد قضايا المرأة. ولا يكفي أن تخصص موازنة للمرأة وحدها. ويجب تعميم قضايا المرأة في جميع الإدارات الحكومية. ومن المسائل ذات الأولوية بالنسبة للمرأة في موريتانيا، معالجة ارتفاع معدل وفيات الأمهات. وخلال زيارات التوعية، اكتشفت النساء البرلمانيات أن بعض النساء قطعن في فصل الشتاء ولم يستطعن مغادرة منازلهن. ولذلك ينبغي أن تستجيب الموازنة لهذا الوضع، مثلاً عن طريق بناء الطرق لإجلاء النساء اللواتي يولدن، أو إنشاء هياكل أساسية أفضل للرعاية الصحية في الموقع. يجب على البرلمانيين الخروج إلى المواقع الميداني لاكتشاف احتياجات الناس بدلاً من اتخاذ قرارات من مبنى البرلمان.

وقال مدير الجلسة إنه ينبغي أن يشرح أعضاء الفريق الدروس الرئيسية التي يجب أن تخرج من المناقشات، بما في ذلك المهارات الرئيسية للبرلمانيين اللازمة للإشراف على الموازنة.

وقالت السيدة ت. موديس (رئيسة المجلس الوطني للمقاطعات في جنوب إفريقيا)، إنه يجب على النساء التنسيق ودعم بعضهنّ البعض، وتبادل الخبرات عبر البرلمانات. ويجب على البرلمان أن يلبي احتياجات جميع الهيئات المكونة، وأن يمثل التنوع في البلد. وفي إفريقيا، شكلت النساء أغلبية الناخبين، إلا أن احتياجاتهنّ لم تكن ممثلة في الموازنة.

وقالت السيدة غ. موسر (عضو في البرلمان، رئيسة لجنة تدقيق الحسابات، النمسا)، إن الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يظل منبراً لتبادل أفضل الممارسات. ويجب أن يتلقى البرلمانيون تدريباً من الخبراء. وينبغي أن تعكس الموازنة احتياجات الشعب. كما أن الشفافية والتشاور والمساءلة مهمة أيضاً.

وقالت السيدة ك. بيتيتا روبن (عضو في البرلمان، رئيس لجنة الموازنة والحساب العام في بيرو): قالت إن وضع الموازنة المراعية للمنظور الجنساني ينبغي أن تكون مسألة شاملة. يجب على البرلمانيين اكتساب الخبرة، وتطوير شعور الحدس وفهم الاقتصاد. ومن ثم ستكون الموازنة فعالة، وسيكون من الأسهل تحديد المخالفات والمشاكل. وينبغي أن تصمم الموازنة لدعم التنمية والحد من أوجه عدم المساواة.

وقال السيد أ. ريتشاردسون (أخصائي المعلومات، الاتحاد البرلماني الدولي) إن مداخلات الأعضاء عززت رسائل التقرير البرلماني العالمي، بما في ذلك قيمة تبادل الخبرات بين البرلمانيين. هناك درسين يمكن الاستفادة منهما. أولاً، للبرلمان سلطة تشكيل البيئة التي وضعت فيها الموازنة. والواقع أن بعض البرلمانات تلزم الوزارات بإجراء تحليل جنساني للموازنة، وتعميم البعد الجنساني في جميع أعمالها. وثانياً، كان هناك اتجاه نحو زيادة دور البرلمان في جميع مراحل عملية الموازنة. وفي بعض الحالات، اقتصر دور البرلمان على مرحلة اعتماد الموازنة التي لا يوجد فيها مجال للتغيير. غير أن البرلمانات أخذت تشارك بصورة متزايدة في تخطيط الموازنة، حتى تعالج نواحي القلق قبل أن تصل إلى الجلسة العامة. والاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعداد للعمل مع أي برلمان مهتم بتعزيز وظيفته الرقابية، ولا سيما الرقابة المالية من منظور جنساني.

السيد سي شوفيل، (رئيس الفريق، العمليات السياسية الشاملة، مكتب دعم السياسات والبرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، قال: إن لديه أربع ملاحظات. أولاً، ينبغي لممثلي سريلانكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية الاتصال بمنسق الأمم المتحدة في بلدانهم. وأفضل طريقة لكي يتصدى البرنامج الإنمائي لنواحي القلق المتعلقة بالصراع هي إجراء حوار مباشر على أرض الواقع. ثانياً، أيدّ توصيات ممثلي بنما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وموريتانيا بشأن أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع بنود الموازنة. بيدَ أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لا يمكن أن يحدث بطريقة انتهازية أو عرضية. يجب أن تكون منهجية أو أنها لن تعمل. ثالثاً، كان ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على حق في أن يراقب كيف أن المرأة ترأس لجنة مالية. وسيكون من الجيد تطبيع مشاركة المرأة في هذه المناصب. ورابعاً، قال إنه يتفق مع ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات على ضرورة وضع إطار للرصد والتقييم في مجال وضع الموازنة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وقد وضع التقرير البرلماني العالمي خط أساس نسبته 20 بالمائة من البرلمانات التي تقوم بهذا الرصد والتقييم. ومع ذلك، فإن خط الأساس هذا منخفض، وبالتالي فإن البرنامج الإنمائي سينظر في مؤشرات من شأنها أن تحفز خط الأساس.

وقال مدير الجلسة إن الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتناولان جميع الملاحظات.

ورفعت الجلسة الساعة 1:05 بعد الظهر.

جلسة مفتوحة للجنة لتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

الثلاثاء 17 تشرين الأول/ أكتوبر

(صباحاً)

حلقة نقاش: أربعون عاماً منذ اعتماد البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف:
كيف لا يزال القانون يحمي القانون المعاصر؟

افتتحت الجلسة الساعة 11:05 صباحاً، مع السناتور السابق السيد ب. ماهوكس (بلجيكا) مديراً للحوار.

أشار مدير المناقشة، الذي عرض موضوع حلقة المناقشة، إلى أن البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1949، اللذين اعتمدا في عام 1977، غطت النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، مع التركيز على حماية المدنيين. وفي حين أن البروتوكولات لا تزال مهمة بعد مرور أربعين عاماً على اعتمادها، فمن المهم مواصلة تعزيز تنفيذها في ضوء الطبيعة المتغيرة للنزاع في إطار العصر الحديث، حيث لا يتم احترام أحكامها دائماً. ومن ثم، ستركز المناقشة على دور البرلمانيين في هذا الصدد، وفي هذا السياق لفت الانتباه إلى *القانون الإنساني الدولي: دليل البرلمانيين*، الذي نشره الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقدم أعضاء فريق المناقشة الذين سيشاركون معارفهم وخبراتهم المتعلقة بالموضوع: السيد بنجامين شارلييه، المستشار القانوني للجنة الصليب الأحمر الدولية؛ السيد خوان مانويل كورزو، سيناتور (كولومبيا)؛ السيدة ماري ليكين كوتين، رئيسة منطقة أوراسيا، نداء جنيف؛ والسيدة مونيكا غرين، عضو البرلمان (السويد). ثم دعا المشاركين إلى عرض فيلم أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للبروتوكولين.

عرض فيلم قصير بعنوان "قواعد الحرب" (باختصار)

قال مدير الجلسة إنه في السعي الحيوي لتعزيز القانون الإنساني الدولي، فإن الحقيقة التي لا مفر منها، والتي يجب أخذها في الاعتبار هي أن المدنيين غالباً ما يكونون الضحايا الرئيسيين للضرر الجانبي الناجم عن الضربات العسكرية. ومن الضروري أيضا دعم حظر أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، حيث يقصد منها بوضوح تدمير السكان المدنيين والمنشآت المدنية. ودعا السيد ب. شارلير إلى تقديم لمحة عامة عن القانون الإنساني الدولي من حيث دوره وملاءمته وتنفيذه، بما في ذلك الصعوبات المصادفة والنجاحات التي تحققت.

وقال السيد ب. تشارلييه (المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر)، إن اللجنة الدولية مكلفة من قبل المجتمع الدولي بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك من خلال رفع مستوى الوعي بها في المنتديات مثل هذا. وقد واصل البروتوكولان الإضافيان، بالإضافة إلى اتفاقيات جنيف، تشكيل أسس القانون الدولي الإنساني، وهما حجر الزاوية في حماية الكرامة الإنسانية واحترامها في النزاعات المسلحة. ومن ثم فإن الذكرى الأربعين لإنشائها فرصة هامة للتفكير في القيمة الملموسة لذلك القانون، وبصورة حيوية جداً، بشأن سبل تعزيز التقيد بها وأهميتها العامة في الصراعات المعاصرة. وأشار إلى أنه في رأي لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن هذا الموضوع الذي نوقش في بعض الأحيان، ينبغي أن تركز الجهود بوجه عام على إيجاد طرق فعالة لتعزيز احترام القواعد الأساسية القائمة للقانون الدولي

الإنساني، التي تضع معايير واقعية ولكنها مع ذلك عالية من الحماية، بالتالي قابلة للتنفيذ في الصراعات المعاصرة، بدلاً من محاولة تغيير تلك القواعد الأساسية.

بعد تقديم وجهة نظر تاريخية موجزة عن البروتوكولين الإضافيين ، وشرح الأهداف الرئيسية الأربعة منهما. وكان أولهما ضمان ملكية المجتمع الدولي الموسع حديثاً بعد عملية إنهاء الاستعمار في الستينيات. وشاركت 124 دولة في المفاوضات المتعلقة باتفاقيات جنيف، التي كانت أكثر من ضعف عدد اتفاقيات جنيف. وقد تحقق أيضاً الهدف الرئيس الثاني المتمثل في تدوين وتطوير القواعد الأساسية المتعلقة بسير الأعمال العدائية، الذي لم ينقح كثيراً منذ عام 1907، حيث أن البروتوكولات الإضافية تحدد المفاهيم الحيوية جداً للمقاتلين والقوات المسلحة والأهداف العسكرية، ووضع مبادئ أساسية مثل التمييز والتناسب والاحتياط في سياق شن هجوم. وكان الهدف الرئيس الثالث الذي تم تحقيقه، هو توسيع نطاق قانون الحرب ليشمل النزاعات المسلحة غير الدولية. والواقع أن البروتوكول الإضافي الثاني هو أول معاهدة دولية تعالج هذه النزاعات على وجه الحصر، تكمل المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف. كما أنه لا يزال إنجازاً رئيسياً، على الرغم من أن عدد القواعد التي يشملها محدود إلى حد ما بالمقارنة مع عدد النزاعات المسلحة الدولية. وكان الهدف الرئيس الرابع الذي تم تحقيقه، هو مراعاة الحقائق الجديدة للحرب عن طريق إدراج قواعد تتعلق بتكتيكات حرب العصابات وأعمال الإرهاب.

وفيما يتعلق بالنجاحات الرئيسية، كانت البروتوكولات الإضافية من بين الصكوك القانونية الأكثر صدقاً في العالم؛ وصدقت جميع الدول على اتفاقيات جنيف، وصدقت 174 دولة على البروتوكول الإضافي الأول، وصدقت 168 دولة على البروتوكول الإضافي الثاني. وقد أسهم ذلك أيضاً في تشكيل القانون الإنساني الدولي العرفي الذي ينطبق على جميع الدول، بصرف النظر عما إذا كانت قد صدقت عليه أم لا. . وقد ساعدت البروتوكولات كذلك في مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بعد أن أدرجت في النظامين الأساسيين لمحكمتي الأمم المتحدة الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وكذلك في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي لها اختصاص على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على السواء. بيد أن أكبر إنجاز للجميع كان ترجمتها إلى واقع.

ولفت الانتباه إلى *القانون الدولي الإنساني في العمل: احترام القانون في ساحة المعركة* على منصة الموقع الذي أطلقته اللجنة الدولية حديثاً، والمتاح عبر الرابط https://ihl-in-action.icrc.org/، قائلاً إنها تضم قاعدة بيانات دولية حول قصص نجاح القانون الإنساني، والتي جُمعت حسب الموضوع، بهدف توثيق الامتثال لهذا القانون في الحرب الحديثة. واقترح أيضاً أن البرلمانيين قد يرغبون في التحقيق في علامة التبويب "آلية التنفيذ"، لأنها يمكن أن توفر لهم

أفكار لتعزيز القانون الإنساني الدولي، توعية المجتمع المدني والسلطة التنفيذية للحكومة بالقانون الإنساني الدولي. وأشاد أيضاً بنشر الاتحاد البرلماني الدولي "*القانون الإنساني الدولي: كتيب للبرلمانيين*" بوصفه مورداً مفيداً آخر للإلهام بالعمل البرلماني في هذا الصدد.

وشكر مدير الجلسة السيد ب. تشارلييه على عرضه، وقدم الدعوة إلى السيدة م. ليكين كوتين لتبادل خبرتها فيما يتعلق بضرورة احترام الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية للقانون الإنساني الدولي.

السيدة م. ليكوين كوتين (نداء جنيف)، وهي عضو في حلقة النقاش، قدمت عرضا لها بمساعدة الشرائح، وقالت: إن منظمتها، نداء جنيف، منظمة دولية غير ربحية تعمل على الحد من الآثار السلبية للنزاعات المسلحة على المدنيين. وقد فعلت ذلك من خلال الدعوة إلى زيادة الامتثال للقانون الإنساني الدولي من جانب جهات فاعلة مسلحة من الجهات غير الحكومية، بما في ذلك حركات المعارضة والمتمردين، سلطات الأمر الواقع، المجموعات شبه العسكرية وميليشيات الدفاع عن النفس. وفي هذا الدور، شملت مجالات تركيزه الرئيسية مواضيع مثل الألغام الأرضية، حماية الطفل، العنف الجنسي، التشريد القسري، البعثات الطبية، واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفيما يتعلق بالأسس القانونية لعملها، فهي أساساً المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949، والبروتوكول الثاني الإضافي لتلك الاتفاقيات، القانون العرفي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة.

وعملت المنظمة بشفافية مع القيم الأساسية المتضمنة في المبادئ الإنسانية للإنسانية، الحياد، النزاهة والاستقلال، وسعت إلى الحصول على دعم الدول والتعاون مع المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. وتستند أنشطتها إلى أن معظم الصراعات المعاصرة تشمل جهات فاعلة مسلحة غير حكومية، ولذلك يجب أن تكون مدركة ومستنيرة بالشرط المنصوص عليه في القانون الإنساني الدولي لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ومع ذلك، فإن طبيعة النظام القانوني الدولي التي تركز على الدولة، تشكل تحديات أمام تنظيم سلوك تلك الجهات الفاعلة. ومع ذلك، فقد امتنعت بعض الدول عن التوقيع على المعاهدات، إلى أن تعهدت الجهات الفاعلة غير الحكومية بالتزامات مماثلة.

وكان النهج المباشر لنداء جنيف هو الدخول في حوار بناء ومستدام مع الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية، وبناء قدراتها على المعرفة والإنفاذ فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، وتعزيز التعهدات العامة باحترام القانون الإنساني الدولي، وتعزيز تنفيذ الاتفاقات الدولية والقانون الإنساني، ورصد الامتثال لها. وكان نهجه غير المباشر تنظيم حملات لوسائط الإعلام الجماهيري، لزيادة الوعي بهذا الموضوع، وإشراك منظمات المجتمع المدني في الدعوة إلى الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية.

تم عرض فيلم قصير، نداء جنيف لمدة 3 دقائق يقدم لمحة عامة عن المنظمة وعملها

قالت السيدة م. ليكوين كوتين (نداء جنيف)، وهي عضو في حلقة النقاش، وهي تواصل عرضها، إنه طلب من الجهات المسلحة من غير الحكومية التوقيع على صكوك الالتزام كتعهد من طرف واحد باحترام أحكام محددة من القانون الإنساني الدولي، وأن تخضع للمساءلة العلنية عن الالتزامات المتعهد بها. وصكوك الالتزام موحدة وعالمية، ولا تؤثر على المركز القانوني للجهات الفاعلة المسلحة من غير الحكومية، وتتعلق بثلاثة مجالات مختلفة: الالتزام بحظر كامل للألغام المضادة للأفراد؛ حظر العنف الجنسي في النزاعات المسلحة والقضاء على التمييز بين الجنسين؛ وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي الوقت الراهن، وقع 85 طرفاً مسلحاً من غير الحكومية على الالتزام بهذه التزامات، التي تنص على احترام أعلى المعايير الدولية المتعلقة بهذه المجالات الثلاثة، وتنفيذ تدابير الإنفاذ والرصد، والاعتراف بأن أي أعمال مؤكدة من عدم التمييز، سيتم الإعلان عن الامتثال من قبل نداء جنيف.

وشملت أدوات الالتزام الأخرى، إعلانات من جانب واحد، مدونات لقواعد السلوك، اتفاقات خاصة، مذكرات تفاهم وخطط عمل، في حين تضمنت أدوات التدريب مقاطع فيديو، كتيبات، وتطبيقات الهاتف المحمول مصممة لتعليم المقاتلين قواعد النزاع المسلح. كما يمكن الاطلاع على دليل الالتزامات الإنسانية التي تعهدت بها الجهات المسلحة من غير الدول على الموقع الإلكتروني www.theirwords.org.

وتحتاج الدعوة إلى الجهات الفاعلة المسلحة من غير الحكومية، إلى زيادة الدعم من جانب الدول من أجل إنقاذ الأرواح، وضمان الكرامة للسكان المدنيين، فضلاً عن احترام كفاءتهم وهياكلهم الأساسية؛ المعاملة بالمثل مع الدول فيما يتعلق باحترام القانون الإنساني الدولي؛ زيادة الحوار مع الدول فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية؛ تهيئة الظروف المواتية لمحادثات السلام؛ وتعزيز الانسيابية في إيصال المعونة. وتشمل التحديات، عدم الوصول إلى المناطق التي تعمل فيها جهات فاعلة مسلحة من غير الحكومية؛ رفض بعض الأطراف الفاعلة للقانون الإنساني الدولي؛ الصعوبات في إنفاذ أفعال الالتزام؛ واحتمال فرض عقوبات بموجب قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب. ودعت المشاركين إلى التماس مزيد من المعلومات عن أنشطة نداء جنيف من خلال زيارة موقعه الإلكتروني www.genevacall.org، الذي تضمن قاعدة بيانات لأفعال الالتزام التي وقعتها جهات فاعلة مسلحة من غير الحكومية.

وعلق مدير الجلسة على العلاقة المثيرة للاهتمام بين عمل نداء جنيف وعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية، ودعا السيد ج. م كورزو، في ضوء سنوات الصراع الطويلة في بلده، إلى الحديث عن دور البرلمان الكولومبي في حل النزاعات، ومتابعته بما في ذلك العدالة الانتقالية.

السيد ج. م كورزو (كولومبيا)، قال: إن بلده، كولومبيا، قد عانى أكثر من سبعة عقود من الصراع، ولا سيما القوات المسلحة الثورية الكولومبية، التي انتهت في عام 2016 بعد اختتام مفاوضات السلام بنجاح بوساطة في هافانا. وقد حل النزاع بفضل أحكام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف لعام 1949، والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، والقانون العرفي. واستمر الحوار من أجل السلام، بما في ذلك مرحلة التقارب الأولية، نحو سبع سنوات، تل ذلك القوات المسلحة الثورية الكولومبية بالتزامها بالقانون الإنساني الدولي، وإظهار الاحترام للحياة البشرية. وقد التزمت الحكومة الكولومبية من جانبها بضمان سلامة المقاتلين السابقين الذين سلموا أنفسهم، ومساعدتهم على عودتهم إلى الحياة المدنية. وكجزء من الاتفاق، بدأت الامم المتحدة ايضاً في جمع الاسلحة التي سلمها اعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

غير أن جميع الكولومبيين لم يؤيدوا اتفاق السلام الذي تم رفضه من خلال الاستفتاء. ولذلك تم تنقيح الاتفاق، واستعرضته المحكمة الدستورية، وقعه رئيس البلد ووافق عليه البرلمان. وهناك جانب رئيس من جوانب الاتفاق يتعلق بالولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وهو نظام قضائي أنشئ بموجب تعديل دستوري بشأن العدالة الانتقالية للمقاتلين السابقين. وتمثلت النتيجة الإيجابية الأخرى لاتفاق السلام في تخفيض حاد في الاتجار بالمخدرات، شاركت فيه القوات المسلحة الثورية لكولومبيا على نطاق واسع.

وفي الأيام المقبلة، قرر البرلمان الكولومبي الموافقة على موازنة لإنشاء مناطق سلام خاصة، حيث سيتاح للمقاتلين السابقين الحصول على الأراضي، التعليم، والدعم النفسي وغيره من أشكال الدعم، بغية تعزيز إعادة إدماجهم في المجتمع في نهاية المطاف. وأعرب عن امتنانه لجميع الذين شاركوا في جهود السلام الناجحة في كولومبيا، بما في ذلك الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي كانت حيوية لتنمية البلد ومستقبله. وقال إنه، بوصفه ضحية سابقة للاختطاف، يرى أن الالتزام بالسلام أمر أساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم ومستقبل بلد الذي يمتلك أصول كثيرة.

وعلق مدير الجلسة قائلاً: إن ضرب التوازن الدقيق بين العدالة والإفلات من العقاب هو بالتأكيد إنجاز هام، ودعا السيدة م. غرين إلى التحدث عن المبادرات التي اتخذها البرلمان السويدي دعماً للقانون الإنساني الدولي ولتعزيزه.

السيدة م. غرين (السويد)، قالت: إن أعضاء البرلمان في بلدان مثل السويد، التي لم تشهد حربا أو صراعات داخل الذاكرة الحية، لا يزال بإمكانها أن تفعل الكثير داخل مجتمعاتها وفي أماكن أخرى لتعزيز السلام، وتقليل العنف إلى أدنى حد. والواقع أنه من الحيوي أن تقوم هذه البلدان بدورها بوصفها أعضاء في المجتمع الدولي، في العمل على منع نشوب الصراعات وحلها. ويمكن لجميع البرلمانيين أن يحدثوا اختلافاً من خلال تعزيز القانون الإنساني الدولي.

وفي حالة البرلمان السويدي، عملت وفوده على تحقيق هذه الغاية في إطار منظمات مثل الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة؛ ونظمت ندوات برلمانية تتعلق بالموضوع؛ دعت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المشاركة في مناقشة جرت مؤخراً بشأن مكافحة العنف الجنسي في الحروب، العنف العائلي والعنف ضد المرأة؛ وشكلت شبكات لتبادل الخبرات والتخطيط للأحداث المتعلقة بمسائل من قبيل منع الصراعات وحالة ملتمسي اللجوء واللاجئين. كما اضطلع البرلمان بدور هام في الموافقة على موازنة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، التي ساعدت بسخاء في التنمية، وكانت أيضاً مانحاً كبيراً لكل من الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفيما يتعلق بمساعدتها في ميدان القانون الإنساني الدولي، تضمنت أولويات الوكالة الدولية للتنمية الدولية إجراءات من أجل السلام والأمن، وإقامة شراكات لمكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمعونة الإنسانية. وأخيراً، قالت إن البرلمان السويدي ينشر بانتظام معلومات للتوعية بالعنف ضد النساء والفتيات، وهو أمر شائع جداً في الصراعات المسلحة، والحاجة إلى بذل جهود متضافرة للقضاء على هذا العنف.

وشكر مدير الجلسة السيدة م. غرين على عروضها الإخبارية، ودعا الحاضرين إلى إبداء التعليقات.

السيدة ج. سلمان (البحرين)، قالت: إنه على الرغم من وجود القانون الإنساني الدولي الذي يهدف إلى ضمان الحماية الكاملة للمدنيين خلال فترة الحرب، فإن انتهاكات حقوق الإنسان تندلع في الصراعات الدائرة في منطقتها في الشرق الأوسط. والسبب في ذلك هو ازدواجية المعايير التي يمارسها كل لاعب يقوم بتنفيذ القانون على أساس مصالحه الخاصة، التي لا تعرقل الحلول للصراعات فحسب، بل تعيق إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، ولا سيما النساء والأطفال، والمهمشين في المجتمع. لذلك، فإن الدعم الدولي لتيسير الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية التي تسعى إلى تقديم هذه المعونة يعتبر أمراً حيوياً، وكذلك العمل على معاقبة من يمنعون إيصالها، والذين يرتكبون انتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي.

وقال مندوب من باراغواي، إن جانباً مهماً من عملية السلام الكولومبية، كان مشاركة الشعب الكولومبي بفضل الاستفتاء والمناقشة العامة الواسعة النطاق. وبالنظر إلى الحالات الناشئة التي تحظى باهتمام محتمل في بلده، تساءل عن التدابير التي اتخذتها الحكومة الكولومبية لمنع حدوث اختلالات اجتماعية – اقتصادية في المناطق التي حدث فيها نزاع مسلح.

السيد ج. م كورزو (كولومبيا)، قال: إن إرادة الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على الجلوس على مائدة التفاوض كانت مفيدة في عملية السلام، وأن المنظمات الدولية قد شاركت في ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وتنفيذه على الارض. وقد أخذت النتيجة المتناغمة والمبنية على نحو جيد في الاعتبار، الأثر المترتب

على تنمية واحترام المقاتلين والمدنيين على السواء، وهناك عنصر هام في ذلك الصدد وهو موازنة السلام. وأساس الآليات التي وصفها للمضي قدماً بعملية السلام في أعقاب رفض الاستفتاء، كان النظام الرئاسي في البلد وتقاليد ديمقراطية قوية، حيث يضطلع البرلمان بدور أساس. وفي جميع تلك السياقات، كانت اتفاقات القانون الإنساني الدولي أساسية.

وقالت السيدة م. ليكوين كوتين (نداء جنيف)، عضو فريق المناقشة، فيما يتعلق بانتهاكات القانون الإنساني الدولي، إن المسؤولين عن ذلك يدركون، بل ويخشون بالفعل، العقوبة التي يمكن أن تفرض عليهم بسبب هذه الانتهاكات. غيرَ أنه من المهم أن نتذكر أن القانون المحلي، يمكن أيضاً أن يعاقب على الجرائم بموجب القانون الإنساني الدولي.

وقال السيد ب. تشارلييه (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، عضو فريق المناقشة، إنه من الخطأ في الواقع الاعتقاد بأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي يجب أولاً وقبل كل شيء أن تعالج من خلال نظام العدالة الدولي. وتقع على عاتق الدول قبل كل شيء، مسؤولية مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات، وعلى أساس التكامل بين المجالين المحلي والدولي الذي يقوم عليه نظام العدالة الدولي في الواقع. وأصر على أن نظم العدالة الوطنية ينبغي أن تكون أول ميناء للدعوة إلى معاقبة من ينتهكون القانون الدولي الإنساني.

وسأل مندوب من بلجيكا، عما إذا كانت نداء جنيف قد أجرى أي حوار مع داعش، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الظروف. وتساءل أيضاً عن مدى بقاء القانون الإنساني الدولي ذا الصلة في مواجهة الأشكال الجديدة من العنف والصراع، وما إذا كان ينبغي إعادة النظر فيه وفقاً لذلك، ولا سيما في ضوء الإرهاب ومحاربته.

وتساءل مندوب من المملكة العربية السعودية، عن السبب في أن الأطراف المسلحة من غير الحكومية سوف تفكر في التوقيع على صكوك الالتزام، وتساءل عما إذا كان الحافز هو أنهم يعتقدون أنهم سيكتسبون بالتالي الشرعية، مما يشكل خطراً محتملاً على الدول. وسأل أيضاً عما إذا كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تتعامل مع جهات فاعلة مسلحة من غير الحكومية.

وقالت السيدة م. ليكوين كوتين (نداء جنيف)، عضو فريق المناقشة، إن التركيز العام على المجموعات الكثيرة التي تمثل تهديداً للمدنيين أفضل من استفراد أي واحد منهم، بما في ذلك داعش. ومن الضروري امتلاك فهم حول دوافع تلك الجماعات إلى الاقتراب منه، وتحقيقاً لهذه الغاية، عمل نداء جنيف مع السلطات الوطنية، المجتمع المدني والشخصيات الدينية وما إلى ذلك، من أجل ربط القانون الإنساني الدولي بالسياقات والثقافات المحلية. وفي حالة مقاتلي داعش، سمح لهم بمغادرة مدينة الرقة بعد الحوار والمفاوضات التي يمكن اعتبارها خطوة إيجابية نحو مزيد من الحوار.

وعلى الرغم من أن بعض الجهات الفاعلة المسلحة من غير الحكومية، لم تكن مهتمة بالاشتراك مع نداء جنيف، فإن العديد من الأطراف الأخرى كانت دافعها للقيام بذلك، أو الاقتراب منه بعد وقف الأعمال القتالية، من أجل تحقيق السلام، كما هو الحال في كولومبيا. بيدَ أن هناك شرطاً مسبقاً هو الوعي بالقانون الإنساني الدولي من جانب تلك الجهات الفاعلة، في حين أن نداء جنيف، من جانبه، يلتزم بقواعد محددة للمشاركة. وعمل نداء جنيف أيضاً على تجنب إضفاء الشرعية على الجهات الفاعلة المسلحة من غير الحكومية، عن طريق مطالبتها بالاعتراف بأنفسها كجزء من بلدانها. فهي لا تلزم أبداً أي مجموعة بالدخول في حوار معها، الأمر الذي سيؤدي إلى نتائج عكسية ويخلق مخاطر بالنسبة للبلدان المعنية وسكانها المدنيين.

وأكد السيد ب. شارلييه (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، عضو فريق المناقشة، أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل مع العناصر المسلحة من غير الحكومية أيضاً، ولكنه قال إنها تعمل أيضاً مع القوات المسلحة الوطنية. ووقعت مشاركتها مع المحاورين على الصعيدين الدبلوماسي التشغيلي والإنساني على حد سواء، دون نية إعطاء أي نوع من الشرعية السياسية عن طريق القيام بذلك. ويتمثل هدفها الوحيد في التصدي للحالات الإنسانية، ولا ترغب في المساس بإمكانية النجاح من خلال رفضها ،كمسألة مبدأ، أن تتعامل مع محاورين محددين. وقال إن نواحي القلق المتعلقة بإضفاء الشرعية على الجهات الفاعلة المسلحة من غير الحكومية، عن طريق المشاركة معها أمر مفهوم. غير أن المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف تنص صراحة على أن تطبيق أحكامها لا يؤثر على المركز القانوني لأطراف النزاع. ومن ثم، فإن أي طرف مسلح من غير الدول مسؤول عن أفعاله التي قد تشكل في بعض الحالات، إذا لم تكن خرقاً للقانون الدولي الإنساني، جرائم بموجب القانون الوطني.

وأشار مندوب من أوغندا، إلى أن الامتيازات الخاصة الممنوحة للمقاتلين السابقين في كولومبيا قد توفر حافزاً للجماعات المسلحة المشكلة حديثاً لمواصلة الانخراط في التمرد، وتساءل عن كيفية تحقيق السلطات الكولومبية للتوازن الدقيق بين السعي لتحقيق السلام والمساءلة. وكان نجاحهم على هذا النحو جدير بالثناء حقاً.

وأعرب مندوب من منظمة غيانا عن تأييده للثناء، وسأل عن حالة القانون الإنساني الدولي في حالات مثل تلك الموصوفة في كولومبيا.

السيد ج. م كورزو (كولومبيا)، عضو فريق المناقشة، قال: إن القوانين الخاصة التي سُنّت في أعقاب اتفاقات السلام الكولومبية انتقالية، ومن ثم ستظل سارية المفعول لفترة محددة فقط، للسماح بإعادة الاندماج الاجتماعي التدريجي لأولئك الذين لم يعرفوا شيئا عدا حرب العصابات لعقود من الزمان. ولم تكن هذه القوانين الخاصة مصممة لمنح الامتيازات، بل لتوفير إمكانية وصول المقاتلين السابقين إلى نفس الفرص التعليمية، وغيرها من الفرص المتاحة للسكان

عموماً. وهذا أيضاً في مصلحة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد. والأساس المنطقي وراء هذه التدابير، بما في ذلك إنشاء مناطق سلام خاصة، هو أنه سيكون من المستحيل بالنسبة لمن عاشوا وقتاً طويلا خارج المنظومة في بيئة غابة أن يتكيفوا فوراً مع الحياة المدنية في بيئات أكثر تطوراً.

السيدة م. حاج حسن (السودان)، قالت: فيما يتعلق بتجربة بلدها في الصراع، إن السودان عانى أطول حرب في القارة الإفريقية. وقد بلغت الحرب ذروتها بإعلان جنوب السودان كدولة مستقلة. بيدَ أن الصراع بين الفصائل المتحاربة استمر حتى الآن، ولكنه حل في نهاية المطاف من خلال عملية حوار مدتها عامان، أدت إلى جملة أمور منها إصدار عفو عام عن الأسلحة، إجراء تعديلات على التشريعات الوطنية، وإدخال نظام للعدالة الانتقالية. وبسبب نجاح هذه التدابير، رفعت مؤخراً العقوبات المفروضة من جانب واحد على السودان. ووجهت الانتباه إلى وثيقة وزعها وفدها بثلاث لغات، وهي تفصّل التجربة السودانية على أمل أن تفيد الآخرين في حالات مماثلة.

وقال مندوب من الجمهورية العربية السورية، إن حماية القانون الإنساني الدولي تتطلب العمل الموحد في جميع أنحاء العالم. وهناك حاجة إلى سن تشريعات لمكافحة الأنشطة الإرهابية، وتمويل المنظمات التكفيرية مثل منظمة داعش، التي لا تهتم إلا بالقتل العشوائي لمن يعتقد أنهم لا ينسجمون مع عقيدتها. وقد عانى بلده وشعبه معاناة هائلة من هذا الشكل البشع من أشكال الإرهاب الذي يرتكبه أفراد من عشرات البلدان، الذين يدّعون أنهم يتصرفون باسم الإسلام دون أي قلق للبشرية.

وشكر مدير الجلسة المساهمين على إسهامهم، ودعا أعضاء الفريق الأربعة إلى تقديم توصيات على أساس التعليقات التي أُبديت.

السيدة م. غرين (السويد)، قالت: إنه من المهم مكافحة الإرهاب ومعاقبة المسؤولين عن العمل من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وأعادت أيضاً تأكيد الدور الحيوي للبرلمانيين في تعبئة الرأي العام بشأن هذا الموضوع، وفي التعاون مع المنظمات ذات الصلة، وفي هذا السياق أبرزت فائدة *القانون الإنساني الدولي: دليل البرلمانيين*.

وقالت السيدة م. ليكوين كوتين (نداء جنيف)، إن أعضاء البرلمان يمكن أن يساعدوا في إجراء مناقشات واسعة منتظمة بشأن هذا الموضوع في بيئتهم وفي أماكن أخرى، وبضمان أن تفضي جميع قوانين مكافحة الإرهاب التي تم سنها، إلى تمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من العمل في البلدان التي توجد فيها احتياجات إنسانية. وفي البلدان المتأثرة بالعنف المسلح، سيساعد الحوار المنتظم بين صانعي السياسات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني أيضاً، على إزالة أي سوء تفاهم، ومن ثم ضمان أن تعود المعونة الإنسانية بالفائدة المباشرة على السكان المدنيين الذين تستهدفهم.

وقال السيد ب. تشارلييه (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، عضو فريق المناقشة، إن المناقشة الممتازة قد أوضحت أنه يمكن مواصلة متابعة العديد من المسائل، ومن ثم المساعدة في توضيح نطاق القانون الإنساني الدولي وطبيعته ووضمان تنفيذه على الوجه الصحيح. وكثيراً ما أُثيرت مسألة مكافحة الإرهاب في هذه المناقشات، وأُلقي الضوء على المفاهيم الخاطئة التي تستحق المزيد من الاستكشاف، ولا سيما الفكرة القائلة بأن قانون الحرب قد يعطي وضعاً أو بطاقة معينة للأطراف المتورطة في الصراع. بيدَ أن الحقيقة هي أن جميع تلك الأطراف لها نفس الحقوق والالتزامات بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي، التي لم تتفاوض بشأنها سوى الدول نفسها. وكانت توصيته الرئيسية هي أن يطلّع البرلمانيون على موضوع القانون الإنساني الدولي قدر الإمكان، وأن يستفيدوا بذلك من *القانون الإنساني الدولي: دليل البرلمانيين*. وينبغي للبرلمانيين أن يشعروا بحرية الاتصال بالخبراء والعاملين في المجال الإنساني والأكاديميين وغيرهم، من أجل توضيح أي أسئلة قد تكون لديهم بشأن دورهم في هذه المسألة. واللجنة الدولية للصليب الأحمر مستعدة لتقديم الدعم في هذا الصدد.

السيد ج. م. كورزو (كولومبيا)، عضو فريق المناقشة، قال: إن من الأهمية الحيوية التقيد بسيادة القانون والتعاون في مكافحة الجريمة المنظمة الدولية التي لا حدود لها عن طريق مقاضاة الجناة. ويجب أيضاً تسخير القانون المحلي لحماية الديمقراطية وضمان تنفيذ اتفاقات السلام، ولا سيما عن طريق تدابير انتقالية خاصة. والدرس المستفاد من كولومبيا هو أن المقاتلين السابقين الذين أبدوا استعدادهم للانضمام مرة أخرى إلى المجتمع الرئيسي، سيعاملون بسخاء، في حين أن الذين يرفضون هذا الطريق سيحاكمون على جرائمهم.

وشكر مدير الجلسة جميع الذين ساهموا في المناقشة المثيرة للاهتمام بشأن هذا الموضوع الهام وقال إنه ينبغي دائماً تشجيع الجهود المتضافرة التي يبذلها البرلمانيون لتعزيز القانون الإنساني الدولي والدفاع عنه، بما في ذلك من خلال استخدام *القانون الإنساني الدولي: دليل البرلمانيين*.

رفعت الجلسة الساعة 1:05 بعد الظهر.

اعتماد القرارات والوثائق الختامية والتقارير

جلسة يوم الأربعاء 18 تشرين الأول/ أكتوبر

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 6:00 بعد الظهر، برئاسة السيدة ف. ماتفينكو (روسيا الاتحادية)، رئيس الجمعية.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام
من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق

(A/137/3-DR)

قال الرئيس، الذي قدم لمحة عامة عن فعاليات الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، إن مداولاتها الموضوعية والقوية خلال الأيام القليلة الماضية قد ازدادت إثراءها بمساهمات من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات، قداسة البطريرك كيريل لموسكو وعموم روسيا، والمدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وقد سعت الوثيقة الختامية الناتجة عن ذلك، وهي إعلان سانت بطرسبرغ، إلى جمع الرسائل الرئيسية التي نُوقشت والمجالات المحددة لهوية للعمل البرلماني، لتعزيز وتعزيز الحوار بين الأعراق والأديان، بهدف إقامة مجتمعات شاملة للجميع وضمان السلام العالمي.

السيد د. مسغوينتي (كندا)، أشاد بالقيادة المثالية لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته تشودري، عرض مشروع الوثيقة الختامية للجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، إعلان سانت بطرسبرغ: *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأديان*. وقال: إن الإعلان يعبر عن الحاجة إلى تبني التنوع والاحتفال به، وأن يكون بمثابة خارطة طريق للعمل الجماعي، مقسمة إلى ستة مجالات مواضيعية تتضمن تدابير محددة ترمي إلى تعزيز العمليات المعيارية والأطر القانونية؛ مما يجعل البرلمانات مؤسسات أكثر تمثيلاً وأكثر فعالية؛ منع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالثقافة والدين؛ بناء حوار اجتماعي للمجتمعات المتعددة الثقافات والشاملة للجميع؛ مع التركيز على التربية المدنية وتحسين المهارات الشخصية؛ تعزيز التعاون الدولي لتشجيع الحوار بين الأديان وبين الأعراق. وبوصفهم برلمانيين، لديهم الوسائل لإحداث تغيير وتعهدوا بتنفيذ توصيات الإعلان. وبفضل الإمكانية الجماعية للوفود البرلمانية الـ 156 الحاضرة، التي تمثل ملايين الناس من كل الخلفيات ومناحي الحياة، فإنهم كانوا على مستوى المهمة الهائلة التي تنتظرهم. ولم يكن هناك وقت أكثر أهمية للحوار. إذا كانت المناقشة العامة قد علمتهم أي شيء كان من الضروري مواصلة الحديث مع بعضهم البعض. ودعا مندوبي الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء إلى الالتزام بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في الإعلان: وهم مدينون لبعضهم البعض، وللشعب الذي يمثلونه والمستقبل.

وتم تأييد الوثيقة الختامية.

البند 4 من جدول الأعمال

مشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية

(A/137/4-DR)

قدم السيد إ. أوماخانوف (روسيا الاتحادية)، المقرر المشارك، وعضو لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، مشروع القرار الذي أعده، بالإضافة إلى مذكرة توضيحية، مع اثنين من المقررين المشاركين، السيدة س. ديف (الهند) والسيد ن. شريفر (هولندا)، وقال إن اللجنة أجرت مناقشة بنّاءة بشأن المشروع. وقد تم النظر في ما مجموعه 93 تعديلاً أثناء الصياغة في الجلسة العامة، وأُدرج أكثر من 30 تعديلاً قدمها 11 وفداً في المشروع النهائي، بما في ذلك جميع المقترحات التي اقترحها منتدى النساء البرلمانيات. وكانت الديمقراطية، على حد تعبير ونستون تشرشل، أسوأ أشكال الحكم، باستثناء جميع الأشكال الأخرى التي جرّبت. والواقع أن المشاركين قد اتفقوا على أن الديمقراطية، إلى جانب حقوق الإنسان وسيادة القانون، هي المثل العليا المشتركة، وإن كان ذلك لا يتخذ نفس الشكل في كل بلد. واعترافاً بالدور المتزايد للبرلمانات وأهمية الدبلوماسية البرلمانية، دعا القرار الأمم المتحدة إلى النظر في تعيين يوم 30 حزيران / يونيو يوماً دولياً للبرلمان للاحتفال بالتاريخ الذي أنشئ فيه الاتحاد البرلماني الدولي في عام 1889. ودعا الرئيس، الرئيس المنتخب للاتحاد البرلماني الدولي، السيدة كويفاس بارون، التي أيدت الفكرة منذ البداية، لتعزيز المبادرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ودعا الرئيس الجمعية إلى اعتماد القرار.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع.

السيد م. كافاكبيان (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، أثنى على الرئيس المنتهية ولايته تشودري على خدمته، وهنأ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الجديد السيدة كويفاس بارون، وأعرب عن معارضة وفد بلده الشديد لاقتراح الوفد البلجيكي بشأن موضوع حلقة نقاش بعنوان "ودور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على الميول الجنسية والهوية الجنسانية، ووضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات والمثليين، ثنائي الجنس، المتحولين جنسياً، ومزدوجي الجنس (LGBTI)، المقرر عقدها من قبل لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 138. وقد أُعطيت وقتاً غير كافٍ للسماح للأعضاء، الذين عارض العديد منهم الموضوع، بإبداء آرائهم. ولم يتخذ قرار قبول الموضوع المقترح وفقاً للقواعد الإجرائية للجنة. ومبادئ المساواة وعدم التمييز، مقبولة على نطاق واسع؛ بيد أن أولوية اللجنة الدائمة تتمثل في دعم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. ولم يشمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقوق الإنسان للمثليات والمثليين، ثنائي الجنس، المتحولين جنسياً، ومزدوجي الجنس. إن نمط حياة وسلوك تلك المجموعة من الأشخاص يتنافى مع العقيدة الدينية والمعايير الاجتماعية والقيم الأسرية. ولذلك ينبغي إعطاء الوقت الكافي للأعضاء للنظر في الاقتراح على نحو كامل. وفي غضون ذلك، ينبغي إزالة الموضوع بوصفه بنداً في جدول أعمال اللجنة المقبل.

السيد ج. لاكاو (البرتغال)، قال: إنه، بصفته عضواً في مكتب اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، يود أن يشيد بعمل الأعضاء في صياغة القرار الذي تمت الموافقة عليه للتو. ويغطي القرار المبادئ الأساسية لديمقراطية حقيقية.

وينبغي ألا يخلط الموضوع الذي أثاره ممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع القرار، ولا بالبند الموضوع المتعلق بالقرار المقبل بشأن الهجرة، الذي سيجري مناقشته في إطار البند 6 من جدول الأعمال. والمسألة تتعلق فقط بحلقة نقاش في الجلسة القادمة.

وقال الرئيس إنه تم الإحاطة علماً بالتعليقات على النحو الواجب.

البند 5 من جدول الأعمال

تقارير اللجان الدائمة

(أ) لجنة السلام والأمن الدوليين

السيدة ل. روخاس (المكسيك)، رئيسة لجنة السلام والأمن الدوليين، أشادت بالرئيس السابق للاتحاد البرلماني الدولي تشودري، فقالت إن اللجنة الدائمة انتخبت عضوين جديدين في المكتب: السيد هـ. كامبامباتي (الهند) والسيدة ل. سيريتوغلو كيرت (تركيا). وقد اجتمع المكتب لمناقشة المواضيع الرئيسية التي تهيمن على جدول أعمال السلام والأمن ووافقت على الشروع في خطط لإجراء زيارة ميدانية لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا. وقد حدثت عدة تطورات رئيسية في مجال السلم والأمن الدوليين منذ انعقاد الجمعية السابقة في بنغلادش. أولا وقبل كل شيء، تم اعتماد معاهدة الأمم المتحدة لحظر الأسلحة النووية، مما يمهد الطريق لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد برز نموذج جديد للأمم المتحدة يعطي الأولوية لمنع نشوب الصراعات، استنادا إلى الأساس المنطقي الذي يتمثل في أن أفضل طريقة لمنع الأزمات هي من خلال التنمية المستدامة. وللأسف، حدثت أيضاً في الأشهر الأخيرة أحداث عديدة تهدد السلم والأمن، بما في ذلك الهجمات الإرهابية في عدة بلدان؛ وتصاعد الصراعات الداخلية، كما في اليمن وميانمار؛ واستمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرنامج التجارب النووية.

وقد شاركت اللجنة الدائمة في جلستين لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للبرلمانيين أن يساهموا في جعل العالم مكانا أكثر أماناً وأكثر أمناً. وكانت هناك نقاشان: الأول يتعلق بدور البرلمان في رصد عمل القوات المسلحة الوطنية المشاركة في

عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تمشياً مع نتائج التقرير البرلماني العالمي للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2017 المعنون "*الرقابة البرلمانية: سلطة البرلمان في محاسبة الحكومة*"؛ والثانية، بشأن تنفيذ قرار سابق بشأن الحرب الإلكترونية. وكان هذا الأخير بمثابة الاستعراض الأول للجنة لتنفيذ أحد قراراتها. ومن المهم تعزيز آليات الاتحاد البرلماني الدولي لتقييم تنفيذ هذه القرارات. ونظمت اللجنة أيضاً جلسة استماع للخبراء بعنوان "*استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة*"، بغية اعتماد قرار بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي.

وأحاطت الجمعية علماً بالتقرير.

(ب) لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة

السيد أ. سيس (مالي)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة، مشيداً بالعمل الذي قام به رئيس الاتحاد البرلماني الدولي تشودري المنتهية ولايته، وقال إن اللجنة الدائمة رحبت بعضوين جديدين في المكتب: السيد م. جلاب (الجزائر) والسيدة د. سوليز (إكوادور). وأعرب المكتب أيضاً عن قلقه إزاء غياب رئيس اللجنة الدائمة وأعرب عن أمله في أن تتمكن من المشاركة في دورتها المقبلة في جنيف في آذار / مارس 2018.

وقد ناقشت اللجنة الدائمة مشروع وثيقة ختامية من المقرر أن تكون بمثابة مساهمة برلمانية في مؤتمر بون المعني بتغير المناخ في تشرين الثاني / نوفمبر 2017. وقدمت الوثيقة من المقررين المشاركين السيدة ب. هون (ألمانيا) و السيد ج. أوسامات (فيجي)، الذين أدمجوا ملاحظات اللجنة في النص قبل عرضها في اجتماع برلماني، اشترك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي وحكومتا فيجي وألمانيا، بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف. كما حضرت اللجنة عرضاً للاتجاهات العالمية في تشريعات تغير المناخ ودراسة التقاضي، وهو مشروع مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وجامعة كولومبيا ومعهد غرانثام للبحوث بشأن تغير المناخ والبيئة في كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية. وكان التقرير مصدراً قيّماً للمعلومات، ويمثل خطوة هامة في نقل مبادئ اتفاق باريس إلى تدابير وطنية لمكافحة تغير المناخ.

وقد عقدت اللجنة مناقشات خلال الدورة. وكان الأول يتعلق بالبند الموضوعي من قرارها التالي المعنون "*إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بشأن الطاقة المتجددة*". وقام المقرران المشاركان وخبير من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بعرض هذا الموضوع، وفي نهاية المناقشة الحيوية، شرح المقرران المشاركان كيف سيدمجان المساهمات المقدمة في مشروع القرار. أما الحلقة الثانية فكانت حلقة نقاش بعنوان "*استخدام العلم والبحث لتحقيق أعلى المعايير الصحية*". وقد ناقش خبراء من منظمة الصحة العالمية وجامعة تكساس، فضلاً عن ممثلين للبرلمانات الأعضاء، كيفية قيام البرلمانات بإنشاء روابط مع الأوساط العلمية والبحثية.

وأحاطت الجمعية علماً بالتقرير.

(ج) اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

السيد أفسان (السويد)، رئيس اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة، شكر الرئيس تشودري على إنجازاته خلال فترة ولايته، فقال إن اللجنة الدائمة عقدت نقاشين خلال الدورة 137 للجمعية. واستكشف الأول البعد البرلماني للأمم المتحدة وتقدمها على مدى السنوات العشرين الماضية. وقد بدأت رابطة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة في أواخر التسعينيات، مما مكن البرلمانات والبرلمانيين من التفاعل مع الأمم المتحدة، والمشاركة في المؤتمرات، وأصبحوا في نهاية المطاف شركاء أساسيين لتلك المنظمة. وقد ساعدت الدعوة التي قدمها الاتحاد البرلماني الدولي في صياغة نتائج الأمم المتحدة؛ وأبرزها أنها أثرت على أهداف الحوكمة وغايات أهداف التنمية المستدامة (SDGs). ولا يزال هناك طريق طويل لنقطعه؛ فإن عددا كبيراً جدا من أعضاء البرلمان البالغ عددهم 45000 في العالم لم يكونوا على علم بالعلاقة مع الأمم المتحدة وإمكاناتها. نتيجة لذلك، لم تسمع أصوات الكثير من الناس. وباعتبارهم برلمانيين، فقد أتيحت لهم فرصة لعكس هذا الاتجاه: فقد تقرر أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة، البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي. ودعا البرلمانيين بالمطالبة بإحاطتهم من سفراءهم لدى الأمم المتحدة لنقل كيف يمكن للبرلمان أن يلعب دوراً في الأمم المتحدة بمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التعاون مع الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي.

أما حلقة النقاش الثانية، المعنونة "*دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحوكمة الدولية: ما هو المسار إلى الأمام؟*" فقد ساعدت في تقييم الإصلاحات التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تعزيز هذه الهيئة استجابة للطبيعة المتشددة والأقل تمثيلاً لمجلس الأمن. وقد اضطلعت الجمعية العامة الآن بدور أقوى بكثير في انتخاب الأمين العام.

واختتم كلمته قائلاً إن اللجنة الدائمة قد انضمت إلى لجنة السلام والأمن الدوليين للاحتفال باعتماد المعاهدة الرائدة لحظر الأسلحة النووية. وبما أن خطر حدوث محرقة نووية لم يكن أبداً مرتفعاً إلى حد كبير، فإن التقاعس عن العمل لم يعد خياراً. وبموجب المعاهدة، أصبح من غير القانوني الآن امتلاك أسلحة نووية أو نقلها إلى بلد آخر. وقد أبرز هذا الحدث الحاجة إلى تركيز اهتمام الجمهور على الخطر الخطير الذي تشكله الأسلحة النووية. ويجب على البرلمانيين وضع السياسة جانباً في هذا الصدد، والتركيز على واجبهم الأخلاقي في تخليص كوكبنا من تلك الأسلحة الرهيبة.

وأحاطت الجمعية علماً بالتقرير

(د) لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

دعا الرئيس السيدة ب. تشيرليتسو إلى تقديم تقرير شفوي عن أنشطة لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

قالت السيدة ب. تشيريليتسو (بوتسوانا) رئيسة لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، إن الأعمال الرئيسية للجنة خلال الدورة كانت تتمثل في وضع اللمسات الأخيرة على مشروع القرار المعنون "*مشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية*"، الذي اعتمدته الجمعية للتو. وأيدت اللجنة أيضاً الوثيقة المقدمة من الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي والمعنون "*استعراض ومتابعة إجراءات قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2012 بشأن الحصول على الصحة كحق أساسي: دور البرلمانات في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه تأمين صحة النساء والأطفال*" . وقدمت الوثيقة معلومات إضافية عن تنفيذ القرار في ضوء صكوك عالمية جديدة مثل أهداف التنمية المستدامة، والاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق (2016-2030) واستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2020.

وفيما يتعلق بجدول أعمال دورتها المقبلة، أيدت اللجنة الدائمة اقتراح الوفد البلجيكي بإجراء حلقة نقاش في الجمعية 138 للاتحاد البرلماني الدولي حول موضوع "*دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسانية، ووضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات والمثليين، ثنائي الجنس، المتحولين جنسياً، ومزدوجي الجنس*".
وأخيراً، وافقت اللجنة الدائمة على هذا البند من أجل قرارها المقبل، وأيدت اقتراح الوفد المغربي، الذي كان: تعزيز التعاون البرلماني الدولي بشأن الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية.

وأحاطت الجمعية علماً بالتقرير.

السيد أ. عمري (المغرب)، يؤيده ممثلو الأردن، بنن، السودان والصومال، وقال إنه يود أن يسجل تحفظ المجموعة العربية على المناقشة المزمعة للجنة الدائمة بشأن موضوع " *دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسانية، ووضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات والمثليين، ثنائي الجنس، المتحولين جنسياً، ومزدوجي الجنس*" . وفي حين أن الحقوق الفردية مقبولة على نطاق واسع، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي ألا يشارك في الترويج للمسائل التي تتنافى مع الكتب المقدسة للإسلام، المسيحية واليهودية. ويجب على البرلمانيين، بوصفهم برلمانيين، أن يعكسوا إرادة شعوبهم وآرائهم. بالتالي، رفض وبشدة إدراج هذا الموضوع في جدول أعمالهم.

السيدة ن. لابيدي (الجزائر)، قالت: إن جميع المسائل الإنسانية ينبغي أن تكون جديرة بالمناقشة. ومع ذلك، فإن المناقشات بشأن القضايا التي يحتمل أن تكون شائكة تتطلب دراسة دقيقة ومتأنية، بدون الاستعجال في جدول الأعمال. وهناك حاجة إلى إجراء مناقشات أكبر؛ بالتالي، ينبغي ألا تدرج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة المقبلة.

السيدة ر. أليتوالا كاداغا (أوغندا)، تكلمت باسم المجموعة الإفريقية، فقالت إن لديها تحفظات جادة بشأن هذه المسألة. والواقع أن هذا الموضوع قاد الكنيسة الأفريقية إلى الانقسام مع الكنيسة الإنجليزية. وإذا ما بقي هذا الموضوع على جدول الأعمال، فإن المجموعة الأفريقية لن تحضر.

السيد ج. لاكاو (البرتغال)، أشار إلى بند جدول أعمال الجمعية، فأشار إلى أن الجمعية مدعوة إلى الموافقة على موضوع قرار مستقبلي بشأن الهجرة. وقال إن مسألة عقد حلقة نقاش بشأن حالة المثليات والمثليين، ثنائي الجنس، المتحولين جنسياً، ومزدوجي الجنس، قد عولجت في جلسة اللجنة الدائمة ولم تكن مسألة في الجلسة العامة للجمعية العامة.

وذكر الأمين العام المندوبين بأنه في إطار البند 6 من جدول الأعمال، تمت دعوتهم للموافقة على موضوع قرار قادم لاعتماده في تشرين الأول / أكتوبر 2018 بشأن مسألة الهجرة. وفي هذا الصدد، يبدو أنه لم تثر أي اعتراضات.
أما المسألة الأخرى التي أثيرت فتتعلق بحلقة نقاش للجنة الدائمة المعنية بإنهاء التمييز ضد الأشخاص المثليين، ثنائي الجنس، المتحولين جنسياً، ومزدوجي الجنس. وقال إنه يفهم أنه لا يقصد منه أن يؤدي إلى قرار أو وثيقة ختامية. ووفقاً للممارسة المتبعة، دُعيت الجمعية إلى الإحاطة علماً بتقرير اللجنة الدائمة.

السيدة ب. تشيريليتسو (بوتسوانا)، رئيسة للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، قالت إن الاقتراح قد نوقش بإسهاب في المكتب، حيث كانت جميع المجموعات الجيوسياسية ممثلة. وبعد مناقشة كاملة وصريحة، أُثيرت فيها آراء مختلفة، قرر المكتب أن يوصي بالاقتراح المقدم إلى اللجنة الدائمة. وفي اجتماع اللجنة الدائمة، أخذت وفود عديدة الكلمة للتأييد لصالح الاقتراح، ولم يتكلم أي وفد ضده. ولذلك وافقت اللجنة الدائمة على اقتراح إجراء مناقشة، وفقاً لقواعد اللجان الدائمة.

وتساءل السيد م. كافاكبيان (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) عن الطريقة التي اتخذ بها القرار. وقال إنه لم يجر أي تصويت، ولهذا السبب يثيرون اعتراضاتهم في الجمعية. ويجب إزالة هذا البند من جدول أعمال الدورة المقبلة، وإلا لن يشارك العديد من الأعضاء.

وأشار الرئيس إلى التحفظات المقترحة واقترح نقلها للنظر في الترتيب التالي من جدول الأعمال.

البند 6 من جدول الأعمال

الموافقة على البند الموضوعي للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.

(A/137/6-R.1)

واسترعى الرئيس الانتباه إلى الوثيقة A/137/6-R.1، وقال إن لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان تقترح، في الدورة القادمة، البند المعنون "*تعزيز التعاون البرلماني الدولي بشأن الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة آمنة، منظمة ونظامية*", وكان برلمان المغرب، الذي قدم الاقتراح، قدّم اسم مقرره في الوقت المناسب. وسيجري رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مشاورات بهدف تعيين المقرر الثاني في الجمعية المقبلة في آذار / مارس 2018.

ووافقت الجمعية على هذا البند.

السيد أ. عمري (المغرب)، قال إنه يود أن يشكر أعضاء اللجنة الدائمة على تأييدهم للاقتراح. وكرر التأكيد على التحفظات التي أبدتها المجموعات العربية والإفريقية فيما يتعلق بمناقشات الفريق حول قضية المثليات والمثليين، ثنائي الجنس، المتحولين جنسياً، ومزدوجي الجنس.

السيدة ب. تشيريليتسو (بوتسوانا)، رئيسة لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، أعادت التأكيد على أن أعضاء اللجنة قد اتخذوا هذا القرار دون إبداء أي اعتراضات.

وقال الرئيس إنه بالنظر إلى التحفظات التي أبديت بشأن موضوع مناقشة الفريق، ينبغي إحالة المسألة إلى اللجنة الدائمة لمواصلة النظر فيها. ولذلك، قد ترغب اللجنة الدائمة في عقد اجتماع في الدورة المقبلة لمناقشة اقتراح الوفد البلجيكي بمزيد من التعمق.

وقد تقرر ذلك.

اختتام الجمعية العامة

قال الأمين العام، مشيداً بالعمل غير العادي لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته، السيد صابر تشودري، إنه وشارك تشودري شراكات قوية مع رؤية موحدة لمستقبل المنظمة. وقال إن حكمة الرئيس وتفانيه وطاقته التي لا تعرف الكلل، قد ولدت قدراً كبيراً من الاحترام والوضوح بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي. وفي الوقت الذي يشعرون فيه بالحزن لرؤيته يذهب غداً، سيرحبون برئيس جديد يحظى بنفس القدر بالدعم الكامل من أمانة الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء. وشارك السيد تشودري، بصفته الرئيس، في ما لا يقل عن 50 بعثة، دفع تكلفتها شخصياً. وباسم الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء والأمانة، مُنح السيد تشودري لقب الرئيس الفخري للاتحاد البرلماني الدولي، وأعرب عن اقتناعه بأن السيد تشودري سيواصل المشاركة بنشاط في أعمال المنظمة. على مر السنين، كانت كلمات السيد تشودري مصدر إلهام، لدرجة أنها حاولت التقاط بعض رؤاه الثاقبة في منشور بعنوان *في كلماته*. وقد عمم على جميع الأعضاء، وسيشكل جزءً من محفوظات الاتحاد البرلماني الدولي، وهو مصدر إلهام مع استمرار المنظمة في النمو.

السيد ص. تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، شكر الأمين العام وجميع أعضاء الاتحاد على تمنياتهم الطيبة وعبارات التقدير الرقيقة، وقال إنه كان شرفاً له العمل كرئيس للمنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وأدى التعاون والثقة بين الرئيس، الأمين العام، أمانة الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء إلى تحقيق إنجازات السنوات الثلاث الماضية. وفي ذلك الوقت، أحرزت المنظمة تقدماً حقيقياً، وأصبحت معروفة على نطاق أوسع، ولديها رأي أكبر في القضايا والأحداث العالمية. وقال إن الشراكة بينه وبين السيد تشونغ ونغ كانت شراكة تاريخية، وهي المرة الأولى التي تأتي فيها الجوانب التنفيذية والسياسية للمنظمة من العالم النامي. الآن جميع المناطق الجيوسياسية تعمل معاً لتوفير القيادة. وهذا الجانب من الاتحاد البرلماني الدولي – الترابط، والشعور بالأسرة والشراكة – أنه سيفتقده أكثر من غيره.

وكمنظمة عالمية، فإن العواطف من الطبيعي أن تكون عالية، وسوف تحدث خلافات. والمهم هو أن تناقش جميع المسائل ذات الصلة، مهما كانت حساسة أو معقدة، بروح من الانفتاح، الشمول والاحترام المتبادل. لم يكن هناك حل واحد يناسب الجميع؛ بل إن تنوعها كان قوتها. وبما أنه ليس للأمم المتحدة أي جناح برلماني، فإنه لا يساوره شك في أن الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن يصبح الأمم المتحدة للبرلمانات العالمية، ذات العضوية العالمية. وكان البرلمانيون متميزين عن أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الآخرين، حيث أن لهم ولاية دستورية للعمل من أجل الشعب وباسمه. وبصفتهم برلمانيين، يجب ألا يقللوا أبداً من قدرتهم على تغيير حياة الناس التي يمثلونها.

وفي السنوات الأخيرة، مارس الاتحاد البرلماني الدولي ما دعا إليه. وقاد الطريق نحو تغير المناخ والاستدامة، وعقد أول جمعية خضراء للاتحاد البرلماني الدولي في دكا، بنغلادش؛ فقد شجع مشاركة الشباب، وشمل البرلمانيين الشباب في لجنته التنفيذية؛ واعتنق التغيير التكنولوجي، وأطلق موقعاً جديداً على شبكة الإنترنت بأربع لغات، ورقمنة محفوظاته، وهو ما لم يكن هناك أي إنجاز على الإطلاق، نظراً لأن المنظمة سبقتها الأمم المتحدة وعصبة الأمم السابقة بهامش معين. وقد أصبح الاتحاد البرلماني الدولي الآن في شكل عظيم لتحقيق تطلعات الناس. وقال مارتن لوثر كينغ، كان الوقت دائماً على حق في القيام بما هو صحيح، وقال ان الوقت كان الآن. وأعرب عن ثقته في أن البرلمانيين سيواصلون نقل الاتحاد البرلماني الدولي إلى الأمام، والنضال من أجل مستقبل الشعب الذي انتخبهم.

ودعا الرئيس ممثلي المجموعات الجيوسياسية إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة ر. أليتوالا كاداغا (أوغندا)، تكلمت باسم المجموعة الإفريقية، فقالت إنها تود أن تشكر البلد المضيف على ذكريات الجمعية العامة الـ 137. وأعربت عن تقديرها للسيد تشودري على ما أبداه من قيادة خلال فترة ولايته، ورحبت بتعيين امرأة للمرة الثانية فقط في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي. ووقد انتظروا 100 سنة لأول امرأة رئيسة،

و18 عاماً أخرى للثانية. وأعربت عن أملها في أن يشهد انتخاب السيدة كويفاس بارون رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي حقبة جديدة في هذا الصدد، وهي صورة تحظى فيها صور الرؤساء بالفضل إلى جانب نظرائهن من الرجال في مقر الاتحاد البرلماني الدولي. ودعت الرئيس الجديد للاتحاد البرلماني الدولي إلى الاهتمام بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ودعت الأمم المتحدة إلى ضمان حقوق شعب الروهينيغيا، بما في ذلك حقوق المواطنة.

السيد أ. عمري (المغرب)، تكلم بالنيابة عن المجموعة العربية، وأشاد بالشعب الروسي والجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية على تنظيمهم الممتاز للجمعية العامة الـ 137. وأعرب عن امتنانه لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته تشودري، الذي زاد من وضوح الاتحاد البرلماني الدولي خلال ولايته، وهنأ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الجديد، السيدة كويفاس بارون، على انتخابها. وأعرب عن ثقته في أن الاتحاد البرلماني الدولي سيواجه، في إطار توجيهه، تحديات معقدة لا تعد ولا تحصى، وأن يسعى إلى إيجاد حلول مناسبة لضمان قدرة جميع الأشخاص على العيش بكرامة. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يظل وفياً لمبادئه الأساسية من خلال التصدي للتهديدات الحالية للسلم والأمن الدوليين، ودعم حقوق الذين عانوا من الظلم والاضطهاد. واعرب عن امله في ان يتم اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية للمنظمة، وحثّ الاتحاد البرلماني الدولي على اظهار دعمه للشعب الفلسطيني، وحقه في العودة الى وطنه واقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس.

السيدة أ. أنغريني (إندونيسيا)، تكلمت باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، فأعربت عن تقديرها للجهود الهائلة التي بذلها البلد المضيف، والمجلس الحاكم، ومجلس دوما الدولة، والعديد من الأفراد الذين ساهموا في النجاح للجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي. سانت بطرسبرغ التي اعدت بشكل مثالي. وأعربت عن تمنياتها لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته تشودري، وهنأت الرئيسة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي السيدة كويفاس بارون على انتخابها.

وفي حين أنها حققت الكثير خلال الدورة، يجب أن تستمر جهودها. وبصفتهم برلمانيين، يجب عليهم التفكير في التحديات التي تنتظرنا. إننا جميعا نتشاطر هدفاً مشتركاً – أي إيجاد عالم أكثر سلماً وازدهاراً – وكل جمعية للاتحاد البرلماني الدولي تقربهم من تحقيق ذلك المثل الأعلى.

السيد ج. سي. كوريت (الإكوادور)، تكلم باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إنه يقدّر حسن الضيافة في البلد المضيف ويشيد بالرئيس المغادر للاتحاد البرلماني الدولي. وأعرب عن سروره لأن امرأة من أمريكا اللاتينية ستشغل دور الرئيس لأول مرة في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي. وفي ظل توجيهاتها، سيتم تعزيز الأهداف الديمقراطية والمشاركة الكاملة للمرأة، وستمثل أفقر قطاعات المجتمع، وسيكون الاتحاد البرلماني الدولي صوت المهمشين.

ولم تكن إنجازاتهم في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي فعالة، إلا إذا انعكست، بوصفهم برلمانيين، على مناقشاتهم وقراراتهم في الداخل، وأُعتمدت تشريعات بشأن التنمية المستدامة وتوزيع الثروة، والمساواة بين الجنسين.

السيد باشيكو (البرتغال)، تكلم باسم مجموعة الاثني عشر زائداً، فأثنى على الإنجازات التي حققها الرئيس تشودري، الذي حسّن من مكانة المنظمة. وشارك أعضاء مجموعة الاثني عشر زائداً بنشاط في مختلف اللجان والجلسات العامة. ولفت الانتباه إلى البند الطارئ المتعلق بحالة الروهينيغيا، الذي كان مصدر قلق كبير لهم جميعاً، وأثنى على اعتماد القرار *مشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية*. وأخيراً، أعرب عن تضامنه مع السلطات الفنزويلية. وكان الاتحاد البرلماني الدولي جمعية برلمانية؛ يجب ألا يغض الطرف عن البرلمان المنتخب ديمقراطياً.

وأعربت السيدة ك. أتشميان (أرمينيا)، متحدثة بالنيابة عن مجموعة أوراسيا، عن شكرها للرئيس تشودري على عمله الدؤوب وتفانيه. لقد عاشوا في أوقات مضطربة، حيث تفاقمت الصراعات وسوء الفهم. وأثنت على انتخاب امرأة رئيساً جديداً للاتحاد البرلماني الدولي؛ مع دور أكبر في المجتمع، يمكن للمرأة أن تساعد على جعل العالم مكاناً مختلفاً. وأثنت على البلد المضيف والجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية على التنظيم الممتاز للجمعية العامة الـ 137. والمندوبون يغادرون مع ذكريات طيبة ليس فقط من الجمعية، ولكن أيضاً من مدينة سانت بطرسبرغ الجميلة.

السيد ف. رابي (بنغلادش)، رحب بالرئيس الجديد وأعرب عن أمله في أن يستمر العمل الذي قام به السيد تشودري من أجل إبراز صورة المنظمة. وأعلن أن روسيا الاتحادية قد منحت أعلى شرف مدني، وهو أمر الصداقة، للسيد تشودري. ومن الواضح أن السيد تشودري لم يكن مصدر فخر لبنغلادش فحسب، وإنما أيضاً للاتحاد البرلماني الدولي. وأخيراً، أعرب عن امتنانه للبرلمانيين على دعمهم للبند الطارئ المتعلق بحالة الروهينيغا الذين يُقتلون بصورة عشوائية ويحرمون من حقوقهم في الجنسية.

وأعرب السيد ص. تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، عن عميق امتنانه لبرلمان بنغلادش، الذي كان عضواً فيه، لقيامه بترشيحه رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي قبل ثلاث سنوات. وقد كرس أمر الصداقة الذي كان يتلقاه للحصول على خدمات للعلاقات البرلمانية مع ناخبيه وجميع البرلمانيين الذين وقفوا من أجل حقوق الناس في جميع أنحاء العالم.

وأشار الأمين العام إلى أن سانت بطرسبرغ كانت عاصمة المجتمع البرلماني العالمي خلال الأسبوع الماضي. واعترافاً بالطريقة التي ترأست بها سير الإجراءات، أعرب عن رغبته في تقديم مطرقة الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة، للسيدة ماتفينكو، رئيسة الجمعية، تكريماً لقيادتها وحكمتها.

وقال الرئيس إن الأيام القليلة الماضية أتاحت الفرصة للمشاركة في تحفيز المناقشات وإقامة صداقات جديدة. وشكرت جميع الوفود المشاركة على تحويل سانت بطرسبرغ إلى المركز العالمي للحوار البرلماني الدولي. ورددت الثناء على السيد تشودري؛ وتوصّل الاتحاد البرلماني الدولي تحت إشرافه إلى مستوى جديد من الأهمية والهيبة. والتحدي الذي يواجهه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الجديد هو تحويل المنظمة إلى منصة أقوى وأكثر عالمية للحوار البرلماني الدولي. وقد ساعدهم الحدث على إيجاد أرضية مشتركة. وفي هذا الصدد، أعلنت اختتام الجمعية العامة الـ 137.

رفعت الجلسة الساعة 7.55 مساء.

الملحق I

إعلان سانت بطرسبرغ حول تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق

أقرته الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي 137
(سانت بطرسبرغ، 18 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

نحن، برلمانيون من 156 بلداً، اجتمعنا في سانت بطرسبرغ بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، نعترف بأن الحوار بين الأديان وبين الأعراق، أمر أساس للسلام والتعددية الثقافية.

في تشرين الأول / أكتوبر 2012، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي إعلان مدينة كيبيك بشأن *المواطنة، الهوية، التنوع اللغوي والثقافي في عالم معولم*. ومن خلال ذلك، أدركنا أهمية تحقيق التوازن بين احترام التنوع والشمول والتماسك

الاجتماعيين، كوسيلة لبناء الثقة داخل المجتمعات وفيما بينها، وكشرط لا غنى عنه لتحقيق التقدم، الازدهار، والنوعية الرفيعة للحياة.

وشددنا على أنه يجب السماح لجميع الأفراد بالتمتع الكامل، بحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف، المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من المعاهدات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأنه ينبغي ألا يتعرضوا للتمييز بأي نوع كان، بما في ذلك الثقافة، العرق، اللون، اللغة، العرق، الدين، الهوية الجنسية، التوجه الجنسي، أو الانتماء السياسي. بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ، تبقى المبادئ المنصوص عليها في إعلان مدينة كيبيك صحيحة ومناسبة، كما كانت دائماً.

وكما أظهرت العقود القليلة الماضية، فإن التنوع الثقافي والديني لا يضمن بحد ذاته السلام والقبول العالمي للخلافات. ويجب على السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، العمل معاً لبناء مجتمعات شاملة، ومكافحة نشر الخطابات المثيرة للانقسام، التي يمكن أن تثير مشاعر انعدام الأمن بين بعض الجماعات، ويمكن أن تشجع انتشار القومية والتطرف والإرهاب.

وبوصفنا ممثلين للشعب، ينبغي لنا ألا نكون مثالاً يحتذى به فحسب، بل أيضاً عن طريق الاتصال المباشر مع الناس على الصعيدين الوطني والإقليمي. ينبغي أن توجه الشفافية، المساءلة، واحترام سيادة القانون والقانون الدولي لحقوق الإنسان، علاقاتنا مع أصحاب المصلحة في مجال الثقافة والقادة الدينيين. ونحن ملتزمون بمتابعة نموذج عالمي للتنوع المستدام والسلمي، بغية التصدي بفعالية للتعصب، عدم الثقة، والعنف.

ونحن كبرلمانيون، ملتزمون بالعمل من أجل التعددية الثقافية والسلام، من خلال الحوار بين الأديان، وبين الأعراق من خلال:

تعزيز عمليات وضع المعايير والأطر القانونية:

- ضمان أن تكون التشريعات الوطنية منسجمة تماماً مع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وكذلك مع الإعلان العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، بشأن التنوع الثقافي، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية ، والأقليات الدينية واللغوية؛
- اعتماد تدابير تشريعية لحماية وتعزيز هوية المجموعات الوطنية، أو الثقافية، أو اللغوية، أو الدينية، أو العرقية، وحقها في العيش في المجتمع مع الآخرين؛
- تعزيز عمليات الوساطة على الصعيدين الوطني والعالمي، فضلاً عن الحوار بين الأديان وبين الأعراق، لمعالجة النزاعات العرقية، الثقافية، والدينية، وتعزيز الثقة بين أعضاء مجتمع متعدد الثقافات.

جعل البرلمانات مؤسسات أكثر تمثيلاً وفعالية:

- وضع سياسات تضمن أن يكون البرلمانيين أكثر تمثيلاً للمجتمع، من حيث نوع الجنس، العمر، اللغة، الدين، والعرق، بما في ذلك من خلال اعتماد تدابير وأحكام إيجابية، لضمان حصول الأقليات القومية على مقعد واحد على الأقل في البرلمان، وأن تشارك في الهيئات التشريعية؛
- مطالبة الحكومات، عند تقديم مشاريع القوانين والموازنات الوطنية إلى البرلمان، أن تدرج تقييم أثر ذلك على الأقليات الدينية والعرقية، وفقاً للهدف من جدول التنمية المستدامة لعام 2030، بشمولية الجميع؛
- تهيئة فرص كافية للمناقشات والنقاشات البرلمانية، من خلال إنشاء لجان برلمانية، أو لجان برلمانية مشتركة بشأن التعددية الثقافية والتنوع الديني، من أجل تحسين فهم وحل النزاعات الاجتماعية، من خلال الإجراءات البرلمانية؛
- ضمان امتثال التدابير المتخذة لمنع التطرف العنيف، امتثالاً تاماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن ولا تستند إلى القوالب النمطية أو المفاهيم الخاطئة؛
- دعم إنشاء مساحات آمنة للحوار، وإقامة منابر شاملة من حيث الجنس، العمر، الثقافة، والدين، حيث يمكن لأصحاب المصلحة الرئيسيين مناقشة الإجراءات المحلية الإقليمية والوطنية المتعلقة بالتنوع الديني والتعددية الثقافية؛
- ضمان أن يشكل النواب الذين يمثلون أقليات دينية وعرقية، جزءً من الوفود الوطنية التي تحضر المنتديات والمداولات الدولية، ولا سيما جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وفعالياته.

منع انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالثقافة والدين:

- تخصيص موارد كافية للقيام بأنشطة توعية، بشأن المسائل الثقافية والدينية فيما بين موظفي تنفيذ القوانين، بغية تعزيز قدرتهم على تحديد جرائم الكراهية والتحقيق فيها، بما يتماشى مع المعايير والبروتوكولات الدولية؛
- بناء قدرات العاملين في مجال التوعية والوساطة، من أجل تهيئة بيئات سلمية وموثوقة على الصعيدين المحلي والإقليمي؛
- ضمان أن تكون العملية التشريعية شفافة، وأن تكون السجلات البرلمانية متاحة ومتيسرة، بحيث تتمكن الأقليات الدينية والعرقية، من فهم ومتابعة نشاط النواب وتحميلهم المسؤولية عن أفعالهم؛

- وضع تدابير لحماية جميع الأقليات الدينية والعرقية داخل الإقليم الوطني، بما في ذلك لغير مواطني البلد، المهاجرين، والأقليات الوافدة حديثاً.

بناء حوار اجتماعي للمجتمعات المتعددة الثقافات والشاملة للجميع:

- ممارسة رقابة فعالة على الموازنة، من أجل منع تمويل المشاريع والمنظمات التي تشجع الكراهية والتعصب، ومكافحة خطاب الكراهية علناً في الخطاب العام والمنابر الإلكترونية، ودعم المشاريع التي تحقق توازناً أكبر من حيث نوع الجنس، الثقافة، والدين، ولا سيما على الصعيد المحلي، بما في ذلك المناطق السكنية المختلطة، الأحداث الجماعية، ووسائل الإعلام المتعددة الثقافات؛
- التعاون مع العلماء بشأن المسائل الثقافية والدينية، والعمل في شراكة مع الزعماء الدينيين المحليين، لتقييم التحديات الاجتماعية، مثل الكفاح ضد الأصولية، وضمان احترام التفسيرات الدينية والثقافية لحقوق الإنسان لجميع الناس، ولا سيما النساء والشباب والأقليات العرقية والدينية؛
- اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على التمييز الهيكلي أو النظامي، ضد الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ عمليات لجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، العمر، اللغة، الأصل، العرق، الدين، ووضع الأقليات الأخرى.

التركيز على التربية المدنية وتحسين المهارات الشخصية:

- تعزيز تدريس المهارات الشخصية، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع مستويات التعليم، بما في ذلك أهمية التعددية الدينية والتنوع الثقافي؛
- إنشاء شبكة وطنية بشأن التنوع، تتألف من خبراء أكاديميين ومهنيين، من أجل تبادل أفضل الممارسات وخبرات التنوع الناجحة، ورصد تنفيذ السياسات العامة بصورة مستقلة؛
- تعزيز دور العلم، وتعزيز النُهَج الشاملة، والأساليب المقارنة، من أجل شرح عمليات العولمة وأثرها بشكل أفضل، ودعم التدريب المستمر في مجال التعددية الدينية، والتنوع الثقافي للمسؤولين الحكوميين، بمن فيهم العاملون في السلطة المحلية وضباط الشرطة.

تعزيز التعاون الدولي:

- دعم البرامج الدولية التي تشجع الحوار بين الأديان وبين الأعراق، فضلاً عن مشاريع لمكافحة التمييز، والتفكك الاجتماعي؛
- تعزيز الدبلوماسية البرلمانية لمعالجة الصراعات بين الأديان وبين الأعراق؛
- تشجيع المبادرات بين الأديان الرامية إلى بناء الجسور وتحسين التفاهم بين المجتمعات المحلية؛
- النظر في عقد مؤتمر عالمي بشأن الحوار بين الأديان وبين الأعراق، يمكن تنظيمه مع الأمم المتحدة وبمشاركة رؤساء البرلمان، رؤساء الدول، وقادة الأديان العالمية.

ونحن نقرّ تماماً بأن لدينا الوسائل اللازمة لإحداث تغيير. ولذلك فإننا نتعهد بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه، ونطلب إلى الاتحاد البرلماني الدولي رصد تطبيق هذا الإعلان.

الملحق II

مشاركة تنوعنا: الذكرى الـ 20 للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية

قرار اتخذته بالإجماع الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي (سانت بطرسبرغ، 18 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

إن الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تعترف بأهمية الإعلان العالمي حول الديمقراطية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي لعام 1997، *وتأخذ علماً* بالاستخدام الواسع النطاق للإعلان من قبل للمجتمع البرلماني العالمي،

وإذ تؤكد من جديد إعلان الاتحاد البرلماني الدولي، بشأن معايير الانتخابات الحرة والنزيهة الذي اعتمد في عام 1994، والذي يؤكد أنه لا يمكن لسلطة الحكومة في أي دولة أن تستمد إلا من إرادة الشعب، كما يعبر عنها في انتخابات حقيقية وحرة ونزيهة،

وإذ تؤكد من جديد، أن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، تشكل مثلاً عالمية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً،

وإذا تأخذ بالحسبان صكوك الأمم المتحدة التالية – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية (1966)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية، أو عرقية، وإلى أقليات دينية ولغوية (1992)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا بشأن حقوق الإنسان (1993)،

وإذ تؤكد من جديد على العناصر الأساسية المنصوص عليها الإعلان العالمي حول الديمقراطية، ولا سيما وجود مؤسسات تمثيلية على جميع المستويات، وبشكل خاص، البرلمان الذي تمثل فيه جميع مكونات المجتمع، والذي يتمتع بسلطات تشريعية وإدارية فعّالة، الشراكة المتساوية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع، القضاء المستقل، إجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة على أساس الاقتراع العام المتكافئ والسري، الحق في تنظيم الأحزاب السياسية، الحق في وحرية التعبير والتجمع، بما في ذلك من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، المجتمع المدني النشط، الإعلام الحر والمفتوح، حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات والفئات الضعيفة أو المهمشة من الناس،

وتشير إلى القرارات الحالية للاتحاد البرلماني الدولي، بما فيها القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان (2004)، والمجتمع المدني (2005)، المعايير الديمقراطية والانتخابية العالمية (2007)؛ حرية التعبير والحق في المعلومات (2009)، مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية (2010)، مشاركة المواطنين في الديمقراطية (2013)، الديمقراطية في العصر الرقمي (2015)، المشاركة السياسية للمرأة (2016)، والتهديد الذي يشكله الإرهاب على الديمقراطية وحقوق الإنسان (2016)، وكذلك خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للاعتبارات الجندرية (2012)،

وإذ تلاحظ أن الديمقراطية، هي المثل العليا التي ينبغي اتباعها، وطريقة للحكم، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، على أن تطبق وفقاً للطرائق التي تعكس تنوع الخبرات والخصائص الثقافية والسياسية، دون الانتقاص من والمبادئ، المعايير، والقواعد المعترف بها دولياً،

وإذ تلاحظ أيضاً العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والتنمية المستدامة، وتوجه الانتباه إلى أهمية الحكم الديمقراطي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن جدول أعمال التنمية إلى ما بعد عام 2015، المعنون "تحويل عالمنا: جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030"

وإذ تؤكد على الدور المركزي للبرلمانات في الديمقراطية، والحاجة إلى مؤسسات تمثيلية، وشفافة، ويمكن الوصول إليها، وخاضعة للمساءلة، وفعالة على جميع المستويات،

راغبةً في تعزيز مشاركة المواطنين النشطة في العملية الديمقراطية، وفي أنشطة الحكومة على جميع المستويات، بما في ذلك الشباب، والالتزام بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في صنع القرار السياسي،

مؤكدةً على الأهمية الحيوية لوجود مجتمع مدني قوي، يتسم بالتعددية، ويعمل بحرية في مساءلة الحكومات، فضلاً عن إمكانية الحصول على معلومات مستقلة، موثوقة، ويمكن الاعتماد عليها، *وتؤكد من جديد* على أن حرية التعبير هي حجر الزاوية في الديمقراطية التي تسمح بحرية تدفق الأفكار،

وإذ تلاحظ الفرص الجديدة للمشاركة الديمقراطية التي توفرها وسائط الإعلام الرقمية، فضلاً عن التحديات التي يمكن أن تقدمها، *وتؤكد* على الحاجة إلى حماية وتعزيز الحقوق الأساسية، مثل الحق في السلامة الشخصية، النزاهة، الحق في الخصوصية، والحق في تحديد الإفصاح عن البيانات الشخصية الخاصة واستخدامها،

وإذ تلاحظ أيضاً أن السلام، الأمن، والتنمية هي عوامل تمكين رئيسية للديمقراطية، *وتعرب* عن بالغ قلقها إزاء التطرف العنيف والإرهاب بجميع أشكاله، التي تهدف إلى القضاء على الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي تشكل تهديداً للسلام الأمن،

وإذ تسلم بأهمية المبادئ الديمقراطية في العلاقات الدولية، والدور الهام للمنظمات الدولية والإقليمية في التمسك بهذه المبادئ،

وتعرب عن تأييدها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 62/7 لعام 2007 بتسمية 15 أيلول / سبتمبر يوماً دولياً للديمقراطية،

1. *تؤكد من جديد* أن الديمقراطية قيمة عالمية، وأن الديمقراطية لا تنتمي إلى أي بلد أو منطقة، وهي بوصفها نظاماً للحكم، تسهم في تحقيق الإمكانيات البشرية، والقضاء على الفقر، وتنمية مجتمعات منفتحة وسلمية، وتحسين العلاقات بين الأمم.

2. *تعيد التأكيد* على أن بناء مجتمع ديمقراطي، يقتضي احترام القانون الدولي، مبادئ سيادة القانون، حقوق الإنسان، احترام التنوع، الإدماج المنصف لجميع المواطنين، المساواة بين الجنسين، وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أ الأقليات القومية

أو العرقية، أو الدينية أو اللغوية، فضلاً عن الفئات الضعيفة أو المهمشة من الشعب؛

3. *تؤكد من جديد* على دور المعارضة وأهميتها، كعنصر أساسي من عناصر الديمقراطية، التي تنتقد وتدقق على الحكومة والأغلبية البرلمانية، وتمثل بدائل سياسية ومصالح قطاعات السكان في الأقلية السياسية؛

4. تطلب إلى البرلمانات وجميع المؤسسات العامة، أن تتخذ إجراءات، وأن تعمل باستمرار، على تحقيق المبادئ والقيم المنصوص عليها في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، والتمسك بها؛

5. *تؤكد من جديد على* أهمية الفصل بين السلطات: بين السلطات التشريعية، التنفيذية، والقضائية للحكومة، *وتؤكد* على أهمية ضمان استقلال البرلمانات والقضاء من خلال الدستور والتشريع، *وتحثّ* البرلمانات على تعزيز قدرتها على الإشراف على سياسات، وإدارة، ونفقات السلطة التنفيذية كجزء من نظام الضوابط والتوازنات؛

6. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز مشاركة المواطنين والمشاركة العامة في العملية الديمقراطية، *وتشجع* البرلمانات على مواصلة تحسين أساليب عملها، لتيسير مشاركة المجتمع المدني والمواطنين العاديين في مداولاتها؛

7. تحث البرلمانات والحكومات على تسريع جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في عمليات صنع القرار، على جميع مستويات المؤسسات الوطنية، الإقليمية، والدولية لضمان المساواة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك عن طريق إدخال إجراءات إيجابية في السياسات والتشريعات وتخصيص الموازنات، المراعية للمنظور الجندري، من أجل توفير المساواة بين الجنسين في القانون وفي الممارسة العملية، وضمان القيام بعمليات ديمقراطية مراعية للمنظور الجندري التي تشمل على النحو الواجب مشاركة المرأة ووجهات نظرها؛

8. *تدعو* البرلمانات والأحزاب السياسية، إلى اتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة الشباب ومشاركتهم النشطة في العملية الانتخابية وفي أعمال البرلمان، فضلاً عن تمثيل الشباب على جميع المستويات في المؤسسات الوطنية، الإقليمية، والدولية، بما في ذلك في البرلمان؛

9. *تدعو* البرلمانات *أيضاً*، إلى ضمان وضع تشريعات تكفل حرية التعبير بشكل تام، بحيث

يستطيع السياسيون، الصحفيون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، وغيرهم من المواطنين العاديين، أن يتكلموا علناً بشأن المسائل المثيرة للقلق دون خوف من الانتقام، وأن يدينوا أي أعمال انتقامية من هذا القبيل، وأن تبذل كل ما في وسعها لضمان حماية الأشخاص المعرضين للخطر ومعاقبة المسؤولين عن هذه الأعمال؛

10. *تحثُّ* البرلمانات والحكومات، على اتخاذ خطوات تشريعية ومؤسسية، لضمان تحقيق الأهداف الديمقراطية وتوطيدها تدريجياً، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية مستقلة ومحايدة لإدارة الانتخابات؛

11. تدعو البرلمانات إلى إدانة ورفض إقصاء أي حكومة منتخبة، باستخدام الوسائل غير دستورية؛

12. *تُشجع* البرلمانات، الحكومات، الأحزاب السياسية، الصحفيين، والمجتمع المدني على التنديد بجميع أشكال الكلام، بما في ذلك الإنترنت، الذي يحطُّ من الآخرين، يشجع على الكراهية، ويشجع العنف ضد أي مجموعة؛ وتعزيز احترام التنوع والتعددية في الخطاب العام؛ وبناء شراكات مع شركات التكنولوجيا، واعتماد جميع التدابير التشريعية الملائمة من أجل منع وإزالة خطاب الكراهية والتحرش الإلكتروني، البلطجة، والعنف، ولا سيما ضد النساء والفتيات؛

13. *تطلق* نداءً عاجلاً للبرلمانات لتعزيز المساواة في فرص وصول الجميع إلى الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة، وإدراج التربية المدنية في المناهج الدراسية، بما في ذلك التعليم من أجل الديمقراطية، حقوق الإنسان، الإدماج، احترام التنوع، المساواة الجندرية، حرية الدين، والتنمية المستدامة؛

14. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومساءلة الحكومات عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية، بروح شمولية الجميع؛

15. *تحثُّ* على احترام المبادئ الديمقراطية في العلاقات بين الدول، وكذلك في المنظمات الدولية، *وتؤكد* اقتناعها بأن مبادئ الديمقراطية يجب أن تطبق على الإدارة الدولية للقضايا ذات الاهتمام المشترك للبشرية، ولا سيما البيئة البشرية؛

16. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى مواصلة دعم جهود البرلمانات، الرامية إلى تعزيز الديمقراطية ووضمان الحوكمة الجيدة؛

17. *وتدعو أيضاً* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، إلى تحديد جهودها لتنفيذ أحكام جميع قرارات الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالديمقراطية، فضلاً عن خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للاعتبارات الجندرية، *وتطلب إلى* الاتحاد البرلماني الدولي رصد التقدم المحرز، كجزء من استراتيجيته الشاملة لتعزيز الديمقراطية؛

18. *تدعو* الأمم المتحدة إلى النظر في إمكانية تسمية يوم 30 حزيران / يونيو يوماً دولياً للنظام البرلماني، احتفالاً بإنشاء الاتحاد البرلماني الدولي في 30 حزيران / يونيو 1889.

الملحق III- A

تقرير لجنة السلام والأمن الدوليين

أحذت به علماً الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

(سانت بطرسبرغ، 18 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

عقدت لجنة السلام والأمن الدولي جلستين في 17 و 18 تشرين الأول / أكتوبر 2017 برئاسة السيدة ل. روخاس (المكسيك).

حلقة نقاش حول دور البرلمان في رصد عمل القوات المسلحة الوطنية المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،

خلال الجلسة الأولى التي عُقدت في 17 تشرين الأول / أكتوبر، استمعت اللجنة إلى خبير رئيسي، السيد هـ. بورن، مساعد مدير ورئيس شعبة السياسات والبحوث في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. الذي قام عرض هذا الموضوع، مع التركيز على منظور برلمانات البلدان المساهمة بقوات (TCCs). وأوضح أن الوظائف العامة للبرلمان يمكن تطبيقها على عمليات حفظ السلام، وشدد على أنه لا يوجد نظام يمكن اعتباره على أنه "الأفضل" ولكن يمكن تطبيق الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالرقابة البرلمانية على وحدات حفظ السلام بمجرد تكييفها مع السياق المحلي.

وتقتضي الرقابة البرلمانية على وحدات عمليات حفظ السلام ترتيبات مؤسسية خاصة لا سيما على مستوى اللجان. وتشمل هذه الترتيبات إصدار تشريعات خاصة بشأن عمليات الانتشار في الخارج (مثل السويد)، أو الرقابة في المراحل المبكرة من عملية صنع القرار على الصعيد الدولي في البعثات في الخارج (مثل فنلندا). ويمكن للبرلمانات أيضا أن تصدر موافقة مسبقة على عمليات نشر القوات، سواء أكان ذلك بالنسبة للعمليات المدنية، أو للشرطة / المدنية و / أو العمليات العسكرية.

وتحدث ما مجموعه 18 متكلماً أثناء المناقشة التي تلت ذلك. والعديد منهم من البلدان المساهمة بقوات، أوضحوا ممارساتهم في مجال الرصد، وطلبوا أن يشاركوا مشاركة كاملة في عمليات حفظ السلام منذ البداية وفي جميع المراحل، لا سيما عندما تخطط الأمم المتحدة لنشر الموارد المالية والبشرية. وكان موضوع الإفلات من العقاب موضوع مناقشات كثيرة، وتبادل المتحدثون الخبرات حول كيفية مكافحة جميع أشكال الإساءة. وأعرب معظم المشاركين عن آراء برلمانهم بشأن التحديات التي يواجهونها في ممارسة مهامهم الرقابية على القوات المشاركة في عمليات حفظ

السلام، وقالوا إن على قادة العالم أن يدركوا أن الوقت قد حان لكي تشارك البرلمانات في منع الصراعات وإدارتها على أعلى المستويات.

حلقة نقاش بشأن تنفيذ قرار سابق بشأن الحرب الإلكترونية،

استمعت اللجنة إلى عضوين في حلقة النقاش هما: السفير د. ستوفاشر، رئيس مؤسسة ICT4 للسلام، والسيد ك. جيهير، رئيس هيئة تنسيق السياسات الفضاء الإلكتروني الدولية في وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية. وناقشوا التحديات التي تواجه تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2015، وأطلعوا اللجنة على موضوع الأمن الإلكتروني الأوسع نطاقاً، بغية تمكين البرلمانيين من معالجة الأبعاد الحقيقية للمسألة، ودراسة التهديدات الحالية والجديدة التي يتعرضون لها، والسلام والأمن العالمي. وفي أوائل عام 2000 بدأت الأمم المتحدة في التفكير في كيفية مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السلام. فالتطور الهائل للإنترنت على مدى السنوات الأخيرة، يعني أن هناك مليارات المستخدمين؛ وهذا الترابط العالمي له جوانب إيجابية وسلبية. فالتطوير غير المكلف للأدوات والوسائل الجديدة للتفاعل بين الناس والحكومات، جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفيدة لبناء السلام وحفظه. ومع ذلك، لا ينبغي اعتبار الفضاء الإلكتروني السلمي، المفتوح والمجاني أمراً مفروغاً منه؛ إذ يواجه الأمن الإلكتروني تحدياً ليس فقط من قبل المجرمين، القراصنة والإرهابيين، ولكن أيضاً لأغراض استراتيجية. وتستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، لأغراض إرهابية، ومنع مثل ذلك الأمر، ينبغي أن يكون أساسياً للسياسات الجديدة. ويجري وضع جدول أعمال للأمن العالمي ينبغي تنفيذه للقضاء على المشكلة. ويجب أيضا تنفيذ تدابير بناء الثقة؛ حيث يمكن إيجاد الثقة من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها البلدان للتصدي للتحديات المشتركة معاً. ومن خلال العمل معاً لبناء الثقة، سيتعزز الأمن.

وعلى الرغم من أن الأضرار المحتملة التي يمكن أن تسببها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد قورنت أحياناً بالأضرار التي تسببها الأسلحة النووية، فقد استخدمت الأسلحة النووية في مناسبتين، في وقت لم تكن فيه آثارها مفهومة تماماً. وتستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كثير من الأحيان في الصراعات الدولية. وحتى لو لم تكن تستخدم للحرب الإلكترونية على هذا النحو، فإنها أصبحت عنصراً من عناصر الصراع في النزاعات التقليدية، أو الصراعات التي لا ترقى إلى عتبة النزاع المسلح الحقيقي. وبعبارة أخرى، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر بالفعل على الأمن الدولي.

وتحدّث في المناقشة اللاحقة ما مجموعه 17 متكلما. وأشارت غالبية التدخلات إلى الحكم الرشيد وإلى ضرورة احترام السيادة في الفضاء الإلكتروني. كما اكدوا ان الانشطة الالكترونية الخبيثة التي يقوم بها الارهابيون تقوض التنمية

الاقتصادية، وتهدد الامن بما في ذلك تعريض المعلومات للخطر، نشر فيروسات الكمبيوتر، التحريض على التخريب، ونشر بيانات مزيفة. وفي حين أن عدداً قليلاً جداً من البرلمانات قد اتخذت بالفعل خطوات لتنفيذ قرار عام 2015 بشأن الحرب الإلكترونية، أوضح ممثل باكستان أن برلمان باكستان أصدر تشريعات بشأن منع الجريمة الإلكترونية في عام 2016. وكان اعتماد مثل هذا التشريع خطوة نحو منع الجريمة الإلكترونية والحرب الإلكترونية بشكل عام، وحددت العقوبات على الجرائم في هذا الصدد.

جلسة استماع حول الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

في 18 تشرين الأول / أكتوبر، عقدت اللجنة جلسة استماع للخبراء بشأن موضوع قرار من المتوقع أن تعتمده الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف (سويسرا). وافتتحت الجلسة ببيانات من قبل ثلاثة خبراء: السيد هـ. برينكمان، رئيس فرع تخطيط السياسات والتطبيقات / مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، السفير غ. باكلر، الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لجنوب القوقاز، والسيد هـ. بورن، مساعد المدير ورئيس شعبة السياسات والأبحاث، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

وأشاروا إلى أنه على مدى العامين الماضيين، وعلى الرغم من إنفاق حوالي 71 مليار دولار أمريكي على عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، استمرت حالات تفشي العنف والانتكاسات الخطيرة جداً في أماكن مثل جنوب السودان واليمن. وسلطوا الضوء أيضاً على أن النهج الشاملة، الشمول، الملكية الوطنية والشراكات هي مفتاح التنمية، وشددوا على أهمية بناء السلام قبل حدوث الصراعات وبعد حدوثها على السواء، ليس فقط كجهد يتم بذله في حالات ما بعد الصراع، ويحدث بعد حفظ السلم، قضية، كما جرت العادة. وهذه النُهج التقليدية أقل أهمية بالنظر إلى الطبيعة المتغيرة للنزاع. ولم تكن نظم الإنذار المبكر، التي كنّا في أمس الحاجة إليها، متطورة بشكل جيد. ويتحمل البرلمانيون مسؤولية جعل الإنذار المبكر والوقاية أكثر قوة وأكثر يسراً للزعماء السياسيين، لمساعدتهم في اتخاذ القرار.

واسترعى المتكلمون الانتباه أيضاً إلى عدة دراسات عن تغير المناخ والصراع في التسعينات، مما يدل على وجود صلة بين ندرة الموارد، التلوث، والصراع. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الصراعات الداخلية (الصراعات الداخلية، الحروب الأهلية) آخذ في الازدياد، وتميل تلك الصراعات إلى أن تصبح دولية. وحيث كانت الوساطة في مثل هذه الصراعات ناجحة جزئياً، وينبغي أخذها في الاعتبار كوسيلة هامة جداً للحد من العنف. وإذا لم يهتم المجتمع الدولي، فستستأنف الصراعات.

وبعد الاستماع إلى مداخلات الخبراء، تحدّث مجموعه 12 متكلماً، بمن فيهم منظمة مراقبة واحدة. واتفق المشاركون خلال المناقشة على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون التنمية والعكس بالعكس، كما أنه لا سلام ولا تنمية دون احترام حقوق الإنسان. وقالوا إن الديمقراطية النابضة بالحياة أداة حيوية لمنع نشوب الصراعات والحصول على سلام مستدام.

وأشاروا أيضا إلى القرار الذي تم اعتماده في الدورة الجمعية العامة الـ 136 بشأن *دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول*. واستناداً إلى ذلك القرار، لجميع البلدان الحق في وضع برامجها الخاصة حول التنمية المستدامة، وتنمي مواردها وتحكم فيها دون رقابة من جانب سلطات أو أطراف أخرى، وينبغي أن تتمتع جميعها بتبادل عادل ومنصف مع الشركاء.

وأوجز أحد المتكلمين المناقشات قائلاً إن مشروع القرار ينبغي أن يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي: توطيد الديمقراطية بوصفها الطريق إلى تحقيق السلام والاستقرار؛ منع التدخل الأجنبي في شؤون الدول؛ وأهمية الطبيعة المترابطة للتنمية المستدامة والسلام.

وتناول المقرران المشاركان الكلمة بعد المناقشات لإبرام وشرح وجهات نظرهما الأولية بشأن هذه المواضيع. كما قدموا معلومات عن المراحل المهمة في الإطار الزمني للعمل بين الجمعيتين 137 و 138.

وقدم رئيس اللجنة، السيدة ل. روخاس (المكسيك)، تقرير أعمال اللجنة إلى الجمعية العامة في جلستها الأخيرة التي انعقدت في 18 تشرين الأول / أكتوبر.

واجتمع مكتب اللجنة في 17 تشرين الأول / أكتوبر 2016، حضره 14 من أصل 18 عضواً من أعضاء المكتب.

وبدأ رئيس اللجنة بإبلاغ أعضاء المكتب بالمناقشات التي جرت أثناء الاجتماع المشترك لرؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة، ونتائج الاجتماع.

ووضع المكتب برنامج عمل اللجنة في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي. وقرر منح كامل الوقت المخصص للجنة لمناقشة مشروع قرارها. واقترح أيضاً تنظيم حدث جانبي بشأن تنفيذ المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة (ATT). ووافقت اللجنة فيما بعد على هذه المقترحات في نهاية جلستها العامة الأخيرة التي عُقدت في 18 تشرين الأول / أكتوبر.

الملحق III- B

تقرير لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة

أحذت به علماً الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

(سانت بطرسبرغ، 18 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

اجتمعت لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة يومي 16 و 17 تشرين الأول / أكتوبر 2017، برئاسة السيد أ. سيسي (مالي)، نائب الرئيس.

مساهمة برلمانية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام 2017

خلال هذا الجزء، ناقشت اللجنة مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سُيعقد في 12 تشرين الثاني / نوفمبر في بون.

وبدأت الجلسة بعرض دراسة بعنوان "الاتجاهات العالمية في تشريعات تغير المناخ والتقاضي"، وهو معلم هام آخر في التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومعهد غرانثام لأبحاث تغير المناخ والبيئة في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية . وقدمت الدراسة وقاعدة البيانات المرتبطة بها معلومات عن التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ في 164 بلداً، فضلا عن قضايا التقاضي المناخي من 25 بلداً. وأكدت السيدة أ. أفيرتشنكوفا، زميلة الأبحاث الرئيسية في معهد غرانثام، أن قاعدة البيانات والدراسة تشكلان أداة تسهل وضع القوانين كخطوة هامة أولى لضمان ترجمة اتفاق باريس إلى إجراءات وطنية بشأن تغير المناخ.

وعرضت السيدة ب. هوهن، عضو البرلمان الألماني ومقررة مشاركة في الاجتماع البرلماني في بون، مشروع الوثيقة الختامية على اللجنة. وشددت على أن الاجتماع البرلماني في بون يمكن أن يكون أساسياً للمساعدة في فهم كيفية تنفيذ السياسات والأحكام الواردة في اتفاق باريس على الصعيد الوطني. وقالت إن مشروع الوثيقة يولي اهتماماً خاصاً للحالة المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، والحاجة الماسة إلى معالجة أثر تغير المناخ هناك.

وشدد السيد ج. أوسامات (فيجي)، وهو عضو في فريق المناقشة، على أن تغير المناخ ليس نموذجاً حاسوبياً ولكنه يشكل تهديداً وشيكاً لوجود العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد اضطلعت البرلمانات بدور هام في التصدي

لتغير المناخ، ويجب أن تستفيد من الفرص المتاحة للعمل وإنقاذ دول بأكملها. ومن شأن العمل في الدول النامية الجزرية الصغيرة اليوم أن ينقذ الأرواح في بلدان أخرى غداً.

وتناول الكلمة 16 مندوباً وعلقوا على مشروع الوثيقة الختامية. وأعربوا إلى حد كبير عن اتفاقهم مع النص، وأبرزوا أن تنفيذ اتفاق باريس يمثل فرصة رئيسية لجميع البلدان للانتقال من مصادر الطاقة غير المتجددة إلى مصادر الطاقة المتجددة. وتم التأكيد على هشاشة الوضع الخاص للدول النامية الجزرية الصغيرة، وكذلك ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا. وشجع المشاركون على تقديم جميع التعليقات على المشروع كتابة. وقدمت برلمانات الدول الجزرية الصغيرة النامية الوثيقة الختامية للاجتماع الذي عقدته في 14 تشرين الأول / أكتوبر، وطلبت أن تتاح للمشاركين في الاجتماع البرلماني في بون.

مناقشة حول إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة

نُظّمت هذه المناقشة حول موضوع القرار المقبل للجنة الدائمة، المتوقع اعتماده في الجمعية العامة الـ 138في جنيف بسويسرا. وكان الغرض من المناقشة هو إتاحة الفرصة للجنة لتبادل الآراء بشأن الفرص والتحديات في مجال الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة، وإشراك القطاع الخاص في هذه العملية. وأتاحت المناقشة أيضا للمقررين المشاركين معلومات أولية عن نهج البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة.

وقد عرض هذا الموضوع المقرران المشاركان، السيد أ. غريفروي (بلجيكا) والسيد دونغ كووك آنه (فيتنام). وقدما وجهات نظر البلدان المتقدمة والنامية. وشددا على الحاجة إلى وجود مشاركة أقوى للقطاع الخاص في عملية الانتقال إلى الطاقة المتجددة، ولا سيما في ضمان الحصول على التكنولوجيا بطريقة أيسر وأسهل.

ويمكن للبرلمانات أن تفعل الكثير لضمان هذه المشاركة وتعزيز زيادة فرص الحصول على الطاقة المتجددة. وفي حين أن هناك إرادة سياسية كافية عموماً للقيام بذلك بالنسبة للمشاريع الكبيرة، مثل مجالات الطاقة الشمسية، إلا إنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل الجهود لخلق الزخم نفسه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتهيئة الظروف التي تجعل استثمارات القطاع الخاص أكثر أمناً.

وبعد أن تحدث المقرران المشاركان، أعطيت الكلمة للسيد أ. ويتمان من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA). حيث شدد على سهولة الحصول على الطاقة المتجددة التي يمكن إنتاجها محلياً في معظم الأماكن في العالم. ويتمثل التحدي في ضمان نقل التكنولوجيات والإطار التشريعي والسياسي المناسب لضمان توسيع نطاقها.

وأكد السيد ويتمان على الدور الهام للبرلمانات في هذا الصدد، مع التأكيد أيضاً على أن العديد من البرلمانيين يواجهون تحدياً يتمثل في التعامل مع المصالح الخاصة لصناعة الطاقة التقليدية. وينبغي أن تكون مواجهة هذه التحديات والعمل من أجل مصالح الشعب اهتماماً رئيسياً للبرلمانيين.

وأظهرت الأدلة أن الناس قد قرروا في كثير من البلدان حل المشكلة بأنفسهم، وتركيب ألواح شمسية على منازلهم. وفي حين أن كمية الكهرباء المنتجة لكل أسرة قد لا تكون كبيرة، إلا أن النتيجة هي أن هناك عدداً كبيراً استخدام الطاقة المتجددة لم يتم تسجيله. ويتعين على البرلمانات التأكد من وجود أطر تشريعية وسياسية مناسبة لتنظيم ودعم هذه الحركة الشعبية الإيجابية.

وشارك ما مجموعه 25 مندوباً في المناقشة التي تلت ذلك. وتبادل معظمهم الممارسات الجيدة التي وضعتها بلدانهم لنقلها إلى الطاقة المتجددة، وقدم العديد من الممثلين أمثلة محددة عن القوانين والسياسات التي وضعتها برلماناتهم في هذا الصدد. وأشاروا أيضاً إلى أهمية ضمان المساءلة والشفافية في العقود. وشجعوا البرلمانات على اتخاذ إجراءات عاجلة مع تطور التكنولوجيا بسرعة.
وختاماً للمناقشة، أعرب المقرران المشاركان عن تجسيد المداخلات المقدمة، والكيفية التي يرغبها المشاركون لإدراجها في مشروع القرار. ودعوا المشاركين إلى إرسال تعليقات مكتوبة لهم.

حلقة نقاش حول استخدام العلم والبحث لتحقيق أعلى المعايير الصحية

أدارت حلقة النقاش السيدة ف. بوستريو، المديرة العامة المساعدة لمنظمة الصحة العالمية. واستفادت من إسهامات الخبرات التي قدمها: السيدة ن. لوه (زامبيا)؛ السيدة ب. لوكاتيلي (إيطاليا)؛ السيد أ. ريوس، أستاذ مشارك، جامعة تكساس؛ السيد ب. كاكاتيل، مدير الشراكات البرامجية، الابتكارات وجمع الأموال، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛ والسيدة إ. بيبارينا، وزارة الصحة، روسيا الاتحادية.

وحددت السيدة بوستريو المشهد، وسلطت الضوء على الدور الرئيس الذي يمكن للبرلمانيين أن يلعبوه في ربط العلم بالتشريعات والسياسات.

وأوضحت السيدة لوه أن برلمان زامبيا قد أخذ المشورة من العلماء للرد على وباء فيروس نقص المناعة البشرية مؤخراً بين الشباب المراهقين. وقد أسهم العلماء إسهاماً حيوياً في فهم البرلمان لأسباب الوباء، مما مكنه من وضع استجابات قانونية وسياساتية فعالة. وقد برز أن الزيادة في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ناجمة عن ازدياد حالات زواج الأطفال. نتيجة لذلك، تم اعتماد استراتيجية وطنية لمواجهة هذه الممارسة.

واعترفت السيدة لوكاتيلي بأن البرلمان الإيطالي وجد نفسه غير مستعد للاستجابة للزيادة المفاجئة في المعلومات غير الدقيقة عن آثار اللقاحات على الأطفال. وعلى الرغم من أن وسائط الإعلام لعبت دوراً رئيسياً في نقل الرسائل المشوهة، إلا أنه ينبغي أن يواصل البرلمانيون التعاون مع وسائط الإعلام لنشر الرسائل القائمة على الأدلة، وتشجيع الآباء للاعتماد على معلومات دقيقة.

وقالت السيدة إ. بيبارينا إن تحويل الأدلة العلمية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية إلى عملية صنع السياسات هو أحد أولويات إدارتها، ولتحقيق هذه الغاية، ستكون هناك حاجة إلى التفاعل المستمر بين العلماء والسياسيين لسد الفجوة بين كيفية تفكير العلماء وكيفية عمل صنّاع السياسات.

وشدد السيد أ. ريوس أيضاً على أهمية سد الفجوة بين العلماء والسياسيين. ودعا الى التوصل الى اتفاق دولي حول المبادئ لتوجيه عمليات التواصل بين السياسيين والعلماء من أجل عدم إلحاق الضرر. وينبغي أن تكون مبادئ الإيثار والصالح العام هي المبادئ الرئيسية.
وقال السيد ب. كاكاتيل إن حركة الإيدز توفر الكثير من المعلومات عن الكيفية التي وصلت بها الآثار الإيجابية للتقدم العلمي في نهاية المطاف، وخدمة مصالح جميع السكان بغض النظر عن مركزهم الاقتصادي والاجتماعي. وشدد أيضاً على الحاجة إلى إشراك المجتمعات المحلية وممثليها في الاستجابة الصحية على جميع المستويات من أجل جمع البيانات المجتمعية والوصول إلى أشد الناس احتياجاً.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أخذ 15 ممثلاً الكلمة. وأبرزوا ضرورة أن يعمل البرلمانيون عن كثب مع العلماء لوضع تشريعات مبنية على معلومات، خاصة في مجال الصحة، وعلى نطاق أوسع أيضاً.

وشددوا على الدور الرئيس للتقدم العلمي في تنمية الاقتصادات الوطنية ومعايير الحياة، مع التركيز على البحوث الصحية والابتكار التي ساعدت على إنتاج عقاقير جديدة، وإنشاء مرافق وخدمات طبية مبتكرة، والوصول في نهاية المطاف إلى الأجزاء المحرومة من السكان. وينبغي توفير الأدلة العلمية المحدّثة من خلال المكتبات البرلمانية. كما تم تسليط الضوء على دور البرلمانات في إقرار مشاريع الموازنة التي تضمنت استثمارات في البحث العلمي. وفي بعض البلدان، تم استخدام أدلة علمية لتعزيز التشريعات المتعلقة بزواج الأطفال ومواءمتها مع المعايير الدولية، ولا سيما في البيئات الإنسانية.

انتخابات المكتب

انتخبت اللجنة السيد م. جلاب (الجزائر) من المجموعة الإفريقية والسيدة د. سوليز (الإكوادور) من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وذلك لملء الشواغر الموجودة في مكتب اللجنة.

ووافقت اللجنة على اقتراح المكتب بتكريس الوقت المخصص للجنة في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي لصياغة القرار.

الملحق C –III

تقرير اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

أحذت به علماً الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

(سانت بطرسبرغ، 18 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

افتتح الاجتماع السيد أنطون أفسان.

وتم تأكيد تعيين عضو جديد في مكتب اللجنة، السيدة أ. د. داجبان– زونفيد (توغو). واعتمدت اللجنة توصية المكتب بتعليق عضوين بموجب القاعدة 10.2، والسيدة ج. أورتيز (المكسيك)، والسيدة أ. بيمندينا (كازاخستان).

واعتمد سجل الدورة السابقة دون اعتراض.

ثم شرع السيد أفسان في فتح المناقشة العامة التي تتألف من جلستين.

حلقة نقاش حول البعد البرلماني للأمم المتحدة – 20 عاماً من العمل

ضمّت حلقة النقاش هذه السيدة أ. فيليب، مديرة العلاقات الخارجية (الاتحاد البرلماني الدولي)، بصفتها مقدم رئيس، والسيناتور د. داوسون (كندا) كمناقش. وسجل أربعة عشر مداخلة من الحضور.

واستعرض النقاش العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية، وتم تقييم مدى تحقيق الرؤية الأصلية "للبعد البرلماني" لعمل الأمم المتحدة. وبصفتها منظمة حكومية دولية، لا يمكن للأمم المتحدة أن تدعي تمثيل "شعوب العالم" تمثيلاً كاملاً، كما جاء في ميثاقها، لأن معظم الحكومات تُنتخب بأقل من خمسين بالمائة من الأصوات الشعبية. وفي الوقت نفسه، تركت العولمة الكثير من الناس يطالبون بتمثيل أكبر في المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة.

إن الاتحاد البرلماني الدولي، بصفته المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، في وضع أفضل لربط الممثلين المنتخبين للشعب بالأمم المتحدة، ومن خلال هذه العملية، فإنه على سد "الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية". وقد اتخذت الأمم

المتحدة نفسها خطوات للترحيب بمساهمة البرلمانات في عمليات صنع القرار، ولا سيما بمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب. ويشهد عدد من قرارات الأمم المتحدة وإعلاناتها على مر السنين على انفتاح الأمم المتحدة على العمل عن كثب مع البرلمانات ومع الاتحاد البرلماني الدولي، لدفع جدول الأعمال الدولي في جميع المجالات، من السلام والأمن إلى حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، والديمقراطية. ومن المتوقع أن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً جديداً بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة، البرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي في ربيع عام 2018.

وفي حين أن العلاقة بين المنظمتين قد نمت بشكل كبير على مر السنين، إلا أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة بلا شك. فالعلاقة غير متكافئة في الأساس، لأن الأمم المتحدة أكبر بكثير من الاتحاد البرلماني الدولي، وتحرص، بوصفها منظمة حكومية دولية، على الحفاظ على استقلالها السياسي عن السلطة التشريعية. وعلى الرغم من نجاح الاتحاد البرلماني الدولي في المساهمة بمنظور برلماني للعديد من عمليات الأمم المتحدة، فإن الأمم المتحدة غير ملزمة بأن تأخذ جميع المدخلات السياسية التي تتلقاها من البرلمانات أو الاتحاد البرلماني الدولي. بيدَ أنها تحتاج إلى دعم الاتحاد البرلماني الدولي لتيسير تنفيذ البرلمانات الوطنية لاتفاقات الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد التنفيذي، تعمل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي معاً في إطار اتفاقين للتعاون ومن خلال اجتماعات منتظمة للإدارة العليا بشأن عدد متزايد من المشاريع والأنشطة المخطط لها في مقارها العالمية. فالعلاقة أضعف نوعاً ما في الميدان، حيث لم تقم فرق الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات الوطنية بعد بوضع نهج منظم للعمل المشترك.

وقد تعززت العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة مؤخراً على نحو سريع في الآونة الأخيرة. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يفتقر إلى الموارد اللازمة لمتابعة جميع عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، واستغلال جميع الفرص المتاحة للتفاعل على الصعيدين السياسي والتنفيذي. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من البرلمانات ليست مجهزة لمعالجة نتائج عمليات الأمم المتحدة مباشرة أو محاسبة حكوماتها على مواقعها في الأمم المتحدة. وكثيراً ما يفشل البرلمانيون الذين يحضرون اجتماعات الأمم المتحدة في إبلاغ زملائهم. في نهاية المطاف، إذا كانت علاقة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة هي أن تستمر في النمو بقوة وأثر، يجب على البرلمانات الوطنية نفسها أن تكون أقوى تجاه حكوماتها.

وفي المستقبل، واستباقاً لقرار الجمعية العامة في العام المقبل، ظهرت التوصيات التالية من المناقشة:

- يتعين على البرلمانات أن تطلب تقارير أكثر انتظاماً عن الأمم المتحدة من حكوماتها، بما في ذلك من خلال عقد جلسات استماع مباشرة مع السفراء ومسؤولي الأمم المتحدة؛

- يتعين على البرلمانيين الذين يحضرون مناقشات الأمم المتحدة، إما كمندوبين في الاتحاد البرلماني الدولي أو كأعضاء في الوفود الوطنية، أن يتشاركوا معلوماتهم بشكل أكثر انتظاماً مع زملائهم، من أجل تمكين البرلمان ككل، وإجراء مناقشات عاجلة بشأن القضايا العالمية؛
- تحتاج البرلمانات إلى تخصيص المزيد من الموارد المالية والبشرية لدعم مشاركتها في الشؤون العالمية؛
- يتعين على الاتحاد البرلماني الدولي في تعامله مع الأمم المتحدة، أن يدعو إلى زيادة التفاعل بين الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية؛
- يتعين على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي (176 برلماناً) أن يجسدوا بصورة أدق العضوية الأكبر للأمم المتحدة (193 بلداً)؛
- يتعين على الاتحاد البرلماني الدولي أن يتعاون بشكل أوثق مع الشبكات البرلمانية، البرلمانات الإقليمية، والمنظمات البرلمانية الأخرى لتمثيل المجتمع البرلماني العالمي بأسره بشكل أفضل في الأمم المتحدة.

حلقة نقاش حول دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحوكمة الدولية: ما هو المسار للمضي قدماً؟

تضمنت حلقة النقاش هذه السفير ت. كريستنسن (الدانمرك)، رئيس هيئة الموظفين السابق لرئيسين للجمعية العامة، بصفتها مقدم رئيس، والسيدة م. بارتوس، برلمانية (هنغاريا). وقدمت ثمانية مداخلات من قبل الحضور.

وركز النقاش على مسألة أهمية الجمعية العامة للأمم المتحدة (GA) في نظام الحوكمة الدولية اليوم. يذكر ان الجمعية العامة، التي تضم عضويتها تقريباً 193 دولة ذات سيادة، هي الهيئة الرئيسية للتداول بالنسبة للأمم المتحدة. وفي حين أن قراراتها ليست ملزمة قانوناً، إلا أن الجمعية العامة تلعب دوراً حيوياً بوصفها مناصراً للدول الأعضاء لمناقشة القضايا العالمية والتوصية باتخاذ إجراءات للتصدي لها. ومع ذلك، وبالمقارنة مع مجلس الأمن الأصغر والأقل تمثيلاً، فقد صارعت الجمعية العامة على مر السنين لتأكيد سلطتها وزيادة بروزها بين البرلمانيين والجمهور عموماً.

ومن اجل المساعدة في رفع مستوى الجمعية العامة وتحسين اساليب عملها، شكلت الامم المتحدة لجنة مخصصة منذ عدة سنوات لوضع توصيات للإصلاح. وكان من بين هذه التوصيات توصية بتعزيز دور رئيس الجمعية العامة، الذي أدى في معظم تاريخ الجمعية العامة دوراً احتفاليا. نتيجة لذلك، تم توسيع ولاية الجمعية العامة، وتم إعادة هيكلة منصب الأمين العام بشكل أفضل للقيام بدور أقوى في عقد الاجتماعات، وتوجيه المفاوضات السياسية، والمساعدة في وضع جدول الأعمال. وعلى وجه الخصوص، يعهد إلى الجمعية العامة الآن بدور أكبر في إدارة عملية اختيار

الأمين العام للأمم المتحدة. ويشمل ذلك عقد جلسات استماع للجمعية العامة مع المرشحين للمنصب، واطلاع الدول الأعضاء بجميع مراحل عملية الاختيار.

ومع ذلك، ليس من الواضح أن الدور القيادي الأقوى الذي تقوم به الجمعية العامة اليوم سيكون كافياً لتمكين الجمعية العامة من امتلاك طرق تجعلها أكثر أهمية. حيث إن جزء من المشكلة هو أنه يتم إبلاغ المعلومات حول عمل الجمعية العامة بشكل ضعيف إلى العواصم في جميع أنحاء العالم. وهناك مشكلة أخرى، وهي أن عملية اتخاذ القرارات التي تستند إلى توافق الآراء في الجمعية العامة، والتي تغذي روح التسوية، يمكن أن تؤدي إلى نتائج سياسية ضعيفة.

وقد برز في السنوات الأخيرة تحديان آخران أمام سلطة الجمعية العامة: الأول هو اتجاه مجلس الأمن إلى التعدي على المسائل التي تقع عادة ضمن اختصاص الجمعية العامة؛ والآخر هو ظهور مجموعة العشرين، وربما غيرها من المجموعات غير الرسمية، التي تتجه إلى إيلاء مزيد من الاهتمام إلى عضويتها المحدودة وبرامجها المركزة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لم تنشأ أصلاً للمساعدة في إدارة الاقتصاد العالمي، وهو ما يسمح لمجموعة العشرين بالتقدم نحو تحقيق اختراق، إلا أن الأمم المتحدة ستحتاج إلى القيام بدور أقوى في هذا المجال، إذا كان ذلك لمساعدة البلدان على تنفيذ خطة عام 2030 الشاملة التنمية المستدامة وما يصحبها من أهداف التنمية المستدامة.

وقد ظهرت التوصيات التالية من المناقشة:

- بقدر ما يعتمد وجود دور أقوى للجمعية العامة في الشؤون العالمية على علاقتها مع مجلس الأمن، فإن إصلاح الهيئتين يجب أن يسير جنباً إلى جنب. ويحتاج مجلس الأمن بصفة خاصة إلى توسيع عضويته ليمثل بشكل أفضل عضوية الجمعية العامة؛
- ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يقدم مدخلات مباشرة إلى اللجنة المخصصة لإصلاح الجمعية العامة؛
- يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل بشكل وثيق مع الجمعية العامة والأمم المتحدة، للمساعدة في مشاركة قرارات الجمعية العامة والنتائج الأخرى مع البرلمانات حول العالم.

وفي ختام الجلسة، شجع رئيس اللجنة المشاركين على إجراء مناقشات حول العلاقة بين برلماناتهم والأمم المتحدة، والدور الذي يرونه للاتحاد البرلماني الدولي لدعم تلك العلاقة، والطرق التي يمكن بها للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة تعزيز تعاونهما. وسيساعد ذلك على إعداد البرلمانات لتقديم مدخلات لقرار الجمعية العامة المقبل، بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة، البرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي بمجرد أن تبدأ المفاوضات في أوائل عام 2018.

****

عملية الأمم المتحدة لحظر الأسلحة النووية: ما هو الأمل في نزع السلاح النووي؟

في ظهر يوم 16 تشرين الأول / أكتوبر 2017، عقدت اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة ولجنة السلام والأمن الدوليين جلسة تفاعلية بالتعاون مع برلمانيين من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين (PNND).

وأدار هذه الجلسة التفاعلية السيد أ. أفسان، رئيس اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وتحدث في هذه الجلسة الاستثنائية المشتركة المتكلمين التاليين: السفير إ. وايت – غوميز، الممثل الدائم لكوستاريكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، يقود إلى القضاء التام عليها؛ السيد ب. بلير، رئيس ومؤسس مبادرة الصفر العالمية (عامل خالٍ من الأسلحة النووية)؛ السيد أ. وير، المنسق العالمي، برلمانيين من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين (PNND)؛ والسيد ج. كولين، باحث مشارك في مجموعة البحوث والمعلومات عن السلام والأمن (GRIP) وعضو في الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية (ICAN). وتحدث رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد ص. تشودري، بإيجاز في الافتتاح لتسليط الضوء على أهمية القضية والحاجة إلى مشاركة البرلمان.

وركزت المناقشة على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في 7 تموز / يوليو 2017. وبمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ستجعل هذه المعاهدة وبشكل فعّال حيازة، أو امتلاك، أو التعامل بالأسلحة النووية والمواد ذات الصلة، غير قانوني بموجب قانون دولي. ومع ذلك، ووفقاً لمعاهدات أخرى من هذا القبيل، فإن معاهدة الحظر النووي (كما هو معروف عادة) ستطبق حصراً على الموقعين عليها. وبالنظر إلى أن 122 دولة فقط غير نووية (وإن كانوا يمثلون غالبية أعضاء الأمم المتحدة) صوتت لصالح المعاهدة، وأن 53 دولة فقط وقعت عليها حتى الآن، فإن السؤال اليوم هو كيفية إشراك الدول النووية التسع المعروفة وحلفائها، بحيث تنضم في نهاية المطاف إلى المعاهدة أو تتخذ خطوات أخرى من خطواتها نحو نزع السلاح النووي.

إن الأسلحة النووية، التي أصبحت أقوى بكثير اليوم مما كانت عليه قبل 70 عاماً، تشكل خطراً حقيقياً وحالياً على البشر والبيئة. وفي حين أن المخزونات العالمية قد انخفضت إلى حد كبير منذ نهاية الحرب الباردة، لصبح ما مجموعه حوالي 15 000 رأس حربي، وإن خطر وقوع محرقة نووية تقتل الملايين من الناس، وزرع النفايات إلى بلدان بأكملها، إما عن طريق الصدفة أو سوء التقدير، لم يكن بهذا المستوى من قبل.

إن معاهدة الحظر النووي تتفق مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام 1970، التي كانت صفتها الكبرى الضمنية، هي أن تتخلى الدول النووية عن أسلحتها في مقابل أن تلتزم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم تطوير أو استحواذ مثل هذه الأسلحة. وفي جوهرها، فإن البلدان التي تنضم إلى معاهدة الحظر النووي، تمضي قدماً برؤية

معاهدة عدم الانتشار إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتكمل معاهدة الحظر النووي المعاهدات الأخرى التي تحظر أسلحة الدمار الشامل – الكيميائية والبيولوجية – التي أثبتت فعاليتها. وتثبت هذه المعاهدات معاً أن أمن جميع الأمم يتطلب قوة القانون الدولي. إن معاهدة الحظر النووي، شأنها في ذلك شأن أسلافها، تغير الخطاب المتعلق بالأسلحة النووية، من خطاب يتسامح مع حيازتها أو اقتنائها، كحقيقة واقعية، وواقعا يوصم مثل هذه الأسلحة كمسألة مبدأ، ووصف تلك الأسلحة بأنها مسألة مبدئية وبعيدا عن مخاوفها العميقة لرفاه الإنسان.

ولدى معاهدة الحظر النووي عدد من الأحكام تسمح لجميع البلدان، بما فيها الدول النووية، بالانضمام إليها. غير أن ذلك لن يحدث إلا إذا كان الحل الشامل المبين في المعاهدة مدعوماً بخطوات تدريجية لإدخال الدول النووية وحلفائها في صفوفها. أولا وقبل كل شيء، يحتاج المجتمع الدولي إلى تعزيز تدابير بناء الثقة لتمهيد السبيل لمزيد من مفاوضات نزع السلاح. وتشمل هذه التدابير ما يلي: إعلان صادر عن الدول النووية بأنه لا يمكن أبداً كسب حرب نووية، ويجب ألا تُخاض أبدا؛ تعهد الدول النووية بأنها لن تشن أبداً أي هجوم نووي على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ إعلان الدول النووية عن "الاستخدام الأول" للأسلحة النووية؛ والخطوات الملموسة التي تتخذها الدول النووية لإخراج ترساناتها النووية من حالة التأهب القصوى، وتقديمها إلى نظام تحقق متفق عليه دولياً.

وبالنظر إلى المأزق الذي ساد مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإن الانفتاح الجديد على إيجاد حل شامل للأسلحة النووية، قد يأتي مع مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، المقرر عقده في أيار / مايو 2018 في نيويورك.

ولأول مرة في صك من صكوك القانون الدولي، تدعو معاهدة الحظر النووي صراحة البرلمانيين وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى المساعدة في تعزيز "الضمير العام" حول الحاجة إلى إزالة الأسلحة النووية بشكل تام، انطلاقاً من الاعتبارات الأخلاقية الشاملة. في الواقع، يمكن للبرلمانيين اتخاذ عدد من الخطوات نحو نزع السلاح النووي، مثل:

- التواصل مع البرلمانيين في البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة (أي التوقيع عليها والتصديق عليها)، مشددين على أن "التقاعس عن العمل لم يعد خيارا".
- العمل بنشاط لتوعية الناخبين والجمهور عامة بالخطر الكبير للأسلحة النووية، والمساعدة في تعزيز الشعور بالغضب الشعبي اللازم للضغط على الحكومات لتقوم بذلك؛
- متابعة عن كثب للعملية المؤدية إلى المؤتمر الرفيع المستوى لعام 2018، وطلب حاطات منتظمة من الحكومة.

ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي، من جانبه، أن يواصل العمل مع البرلمانات للتوعية بمعاهدة الحظر النووي وجميع المبادرات الأخرى لنزع السلاح النووي.

الملحق A – IV

تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفدي المكسيك واليابان لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية.....478 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.....686

الأصوات السلبية.....208 أغلبية الثلثين.....457

امتناع عن التصويت.....581

البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	غياب		
ألبانيا	غياب		
الجزائر			15
أندورا			10
أنغولا			14
الأرجنتين	16		
ارمينيا	9		2
استراليا	14		
النمسا	6		6
أذربيجان	غياب		
البحرين		11	
بنغلادش		20	
روسيا البيضاء	غياب		
بلجيكا	13		
بنن			12
بوتان	غياب		

البلد	نعم	لا	امتناع
فرنسا			غياب
الغابون			غياب
المانيا	19		
غانا	7		7
اليونان	8		5
غواتيمالا	غياب		
غينينا	غياب		
غينيا بيساو	غياب		
غيانا			10
هايتي	غياب		
هنغاريا	13		
آيسلندا	10		
الهند	23		
اندونيسيا		22	
إيران		9	9
العراق		10	

البلد	نعم	لا	امتناع
باكستان			18
فلسطين			11
بنما	غياب		
بارغواي	غياب		
بيرو	غياب		
الفلبين	10		
البرتغال	13		
قطر		8	
جمهورية كوريا	17		
جمهورية مولدوفا	غياب		
رومانيا			14
روسيا الاتحادية	10		10
رواندا	غياب		
سامو	غياب		
سان مارينو	5		5
المملكة العربية السعودية		14	
صربيا	غياب		

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)		12		إيرلندا	غياب			سيشيل	غياب		
البوسنة والهرسك	غياب			.....	12			سنغافورة	12		
بوتسوانا	غياب			إيطاليا			17	سلوفاكيا	غياب		
البرازيل	22			اليابان	10			سلوفينيا	غياب		
بلغاريا	غياب			الأردن		12		الصومال	11		
بوركينا فاسو	غياب			كازخستان	غياب			جنوب السودان	17		
بوروندي	غياب			الكويت			11	إسبانيا	غياب		
كابو فيردي	10			قرغيزستان	غياب			سيرلانكا	غياب		
كمبوديا	13			ج. لاو الديمقراطية الشعبية	8		4	السودان		15	
الكاميرون	غياب			لاتفيا	11			سورينام	10		
كندا	15			لبنان			11	سوازيلاند	غياب		
جمهورية إفريقيا الوسطى	غياب			ليسوتو	غياب			السويد		13	
تشاد	13			ليختنشتاين			10	سويسرا	6		6
تشيلي	7		6	لوكسمبورغ	غياب			الجمهورية العربية السورية	غياب		
الصين	4		19	مدغشقر			10	طاجكستان	غياب		
كولومبيا	10			مالاوي	غياب			تايلاند	غياب		
جزر القمر			10	ماليزيا			14	جمهورية مقدونيا	غياب		
كونغو	غياب			مالديف	غياب			تيمور الشرقية	غياب		
كوستاريكا	10			مالي	غياب			توغو	غياب		
كوت ديفوار	10		3	مالطا	غياب			تونس	13		
كرواتيا	غياب			موريتانيا			10	تركيا	18		
كوبا		13		موريشيوس			10	تركمانستان	غياب		
قبرص	غياب			المكسيك	20			توفالو	غياب		
جمهورية التشيك	13			ميكرونيزيا	8			أوغندا	15		
ج. ك. الشعبية الديمقراطية		12		موناكو	غياب			الإمارات العربية المتحدة		11	
ج. الكونغو الديمقراطية			17	منغوليا	غياب			المملكة المتحدة	18		
الدنمارك	10			المغرب		15		جمهورية تنزانيا المتحدة	15		

جيبوتي				10	موزنبيق	غياب			الأرغواي			11
جمهورية الدومينيكان	غياب				ميانمار	17			اوزباكستان	غياب	
الإكوادور				13	ناميبيا			10	فنزويلا	7	5	3
مصر				19	هولندا	غياب			فيتنام	19		
السلفادور				12	نيوزيلاندا	غياب			زامبيا	غياب		
غينيا الاستوائية				11	نيكاراغوا			8	زمبابوي			13
أثيوبيا				10	النيجر	غياب						
فيجي	غياب	فيجي	غياب		نيجيريا			20				
فلندا	غياب	فلندا	غياب		النروج	غياب						
					عمان			11				

الملحق IV- B

إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفود: المغرب، إندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بنغلادش، الكويت، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، السودان، وتركيا لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية.....1,027 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.....1,062

الأصوات السلبية.....35 أغلبية الثلثين.....708

امتناع عن التصويت.....205

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	غياب			فرنسا	18			باكستان	20		
ألبانيا	غياب			الغابون	11			فلسطين	11		
الجزائر	15			المانيا	19			بنما	غياب		
أندورا	10			غانا	14			بارغواي	غياب		
أنغولا	14			اليونان	7		6	بيرو	غياب		
الأرجنتين	16			غواتيمالا	غياب			الفلبين	10		
ارمينيا	6		5	غينيا	غياب			البرتغال	13		
استراليا	14			غينيا بيساو	غياب			قطر	8		
النمسا	12			غيانا	10			جمهورية كوريا			17
أذربيجان	غياب			هايتي	غياب			جمهورية مولدوفا	غياب		
البحرين	11			هنغاريا	13			روسيا الاتحادية	10		10
بنغلادش	20			آيسلندا	10			رواندا	غياب		
روسيا البيضاء	غياب			الهند			23	سامو	غياب		
بلجيكا	13			اندونيسيا	22			سان مارينو			10
بنن	12			إيران	18			المملكة العربية السعودية	14		
بوتان	غياب			العراق	10			صربيا	غياب		

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)	12			إيرلندا				غياب		سيشيل	غياب	
البوسنة والهرسك	غياب			.....			12			سنغافورة			12
بوتسوانا	غياب			إيطاليا	17					سلوفاكيا	غياب	
البرازيل	22			اليابان			10			سلوفينيا	غياب	
بلغاريا	غياب			الأردن	12				11	الصومال		
بوركينا فاسو	غياب			كازخستان	غياب				17	جنوب السودان		
بوروندي	غياب			الكويت	11					إسبانيا	غياب	
كابو فيردي			10	قرغيزستان	غياب					سيرلانكا	غياب	
كمبوديا			13	ج. لاو الديمقراطية الشعبية			12		15	السودان		
الكاميرون	غياب			لاتفيا	11				10	سورينام		
كندا	15			لبنان	11				غياب	سوازيلاند	غياب	
جمهورية إفريقيا الوسطى	غياب			ليسوتو	غياب				13	السويد		
تشاد	13			ليختنشتاين	10				10	سويسرا			2
تشيلي	13			لوكسمبورغ	غياب				غياب	الجمهورية العربية السورية	غياب	
الصين		8	5	مدغشقر	10				غياب	طاجكستان	غياب	
كولومبيا		10		مالاوي	غياب				غياب	تايلاند	غياب	
جزر القمر	10			ماليزيا	14				غياب	جمهورية مقدونيا	غياب	
كونغو	غياب			مالديف	غياب				غياب	تيمور الشرقية	غياب	
كوستاريكا	10			مالي	غياب				غياب	توغو	غياب	
كوت ديفوار	13			مالطا	غياب				13	تونس		
كرواتيا	غياب			موريتانيا	10				18	تركيا		
كوبا	13			موريشيوس	10				غياب	تركمانستان	غياب	
قبرص	غياب			المكسيك	20				غياب	توفالو	غياب	
جمهورية التشيك	3		10	ميكرونيزيا			8		15	أوغندا		
ج. ك. الشعبية الديمقراطية	12			موناكو	غياب				11	الإمارات العربية المتحدة		
ج. الكونغو الديمقراطية	17			منغوليا	غياب				18	المملكة المتحدة		
الدنمارك	10			المغرب	15				15	جمهورية تنزانيا المتحدة		

جيبوتي	10			موزنبيق	غياب			الأرغواي	11		
جمهورية الدومينيكان	غياب			ميانمار		17		اوزباكستان	غياب		
الإكوادور	13			ناميبيا	10			فنزويلا	15		
مصر	19			هولندا	غياب			فيتنام			19
السلفادور	12			نيوزيلاندا	غياب			زامبيا	غياب		
غينيا الاستوائية			11	نيكاراغوا	8			زمبابوي	13		
أثيوبيا	10			النيجر	غياب						
فيجي		غياب		نيجيريا	20						
فلندا		غياب		النروج	غياب						
				عمان	11						

الملحق IV- C

الوضع الإنساني في ولاية راخين

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفد ميانمار لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية.....47 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.....674

الأصوات السلبية.....627 أغلبية الثلثين.....449

امتناع عن التصويت.....593

البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	غياب		
ألبانيا	غياب		
الجزائر			15
أندورا			10
أنغولا			14
الأرجنتين		16	
ارمينيا			11
استراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان	غياب		
البحرين		11	
بنغلادش		20	
روسيا البيضاء	غياب		
بلجيكا			13
بنن		12	

البلد	نعم	لا	امتناع
فرنسا		18	
الغابون			11
المانيا		19	
غانا		14	
اليونان	7		6
غواتيمالا	غياب		
غينيا	غياب		
غينيا بيساو	غياب		
غيانا			10
هايتي	غياب		
هنغاريا		13	
آيسلندا		10	
الهند			23
اندونيسيا		22	
إيران		18	

البلد	نعم	لا	امتناع
باكستان			20
فلسطين		11	
بنما	غياب		
بارغواي	غياب		
بيرو	غياب		
الفلبين			10
البرتغال			13
قطر			
جمهورية كوريا			
جمهورية مولدوفا	غياب		
رومانيا			14
روسيا الاتحادية			20
رواندا	غياب		
سامو	غياب		
سان مارينو			10
المملكة العربية السعودية		14	

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

بوتان	غياب			العراق				صربيا	غياب			
بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)			12	إيرلندا	غياب			سيشيل	غياب			
البوسنة والهرسك	غياب			.....			12	سنغافورة				12
بوتسوانا	غياب			إيطاليا		17		سلوفاكيا	غياب			
البرازيل			22	اليابان			10	سلوفينيا	غياب			
بلغاريا	غياب			الأردن		12		الصومال		11		
بوركينا فاسو	غياب			كازخستان	غياب			جنوب السودان		17		
بوروندي	غياب			الكويت		11		إسبانيا	غياب			
كابو فيردي			10	قرغيزستان	غياب			سيرلانكا	غياب			
كمبوديا	6		7	ج. لاو الديمقراطية الشعبية	6		6	السودان		15		
الكاميرون	غياب			لاتفيا		11		سورينام				10
كندا		15		لبنان		11		سوازيلاند	غياب			
جمهورية إفريقيا الوسطى	غياب			ليسوتو	غياب			السويد		13		
تشاد			13	ليختنشتاين			10	سويسرا				12
تشيلي		13		لوكسمبورغ	غياب			الجمهورية العربية السورية	غياب			
الصين	8		15	مدغشقر			10	طاجكستان	غياب			
كولومبيا		10		مالاوي	غياب			تايلاند	غياب			
جزر القمر			10	ماليزيا		14		جمهورية مقدونيا	غياب			
كونغو	غياب			مالديف	غياب			تيمور الشرقية	غياب			
كوستاريكا			10	مالي	غياب			توغو	غياب			
كوت ديفوار			13	مالطا	غياب			تونس		13		
كرواتيا	غياب			موريتانيا		10		تركيا		18		
كوبا			13	موريشيوس			10	تركمانستان	غياب			
قبرص	غياب			المكسيك		11	9	توفالو	غياب			
جمهورية التشيك	3		10	ميكرونيزيا			8	أوغندا		15		
ج. ك. الشعبية الديمقراطية		12		موناكو	غياب			الإمارات العربية المتحدة		11		
ج. الكونغو الديمقراطية			17	منغوليا	غياب			المملكة المتحدة		18		

الدنمارك		10		المغرب		15		جمهورية تنزانيا المتحدة		15	
جيبوتي		10		موزنبيق	غياب			الأرغواي		11	
جمهورية الدومينيكان	غياب			ميانمار			17	اوزباكستان	غياب		
الإكوادور			13	ناميبيا			10	فنزويلا	10	5	
مصر		19		هولندا	غياب			فيتنام			19
السلفادور			12	نيوزيلاندا	غياب			زامبيا	غياب		
غينيا الاستوائية			11	نيكاراغوا			8	زمبابوي			13
أثيوبيا			10	النيجر	غياب						
فيجي		غياب		نيجيريا			20				
فلندا		غياب		النروج	غياب						
				عمان			11				

الملحق V

إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار

القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء[1]
سانت بطرسبرغ، 17 تشرين الأول / أكتوبر 2017

إن الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي، الذي اعتمدته بالإجماع الجمعية العامة الـ 117 (جنيف، 10 تشرين الأول / أكتوبر 2007)، بشأن الحاجة الملحة إلى وقف الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان على الفور، واستعادة الحقوق الديمقراطية لشعب ميانمار، *وتشير أيضًا* إلى القرار الذي تم اتخاذه بالإجماع (جنيف، 21 تشرين الأول / أكتوبر 2015)، بشأن دور الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمانات، البرلمانيين، والمنظمات الدولية والإقليمية، في توفير الحماية اللازمة، والدعم العاجل، لأولئك الذين أصبحوا لاجئين نتيجة الحرب، والصراعات الداخلية والاجتماعية، وفقاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي، والاتفاقيات الدولية،

وإذ تؤكد من جديد على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات 233/70، 242/68، 233/67، 230/66 حول وضع حقوق الإنسان في ميانمار،

وتأخذ بالحسبان ميثاق الأمم المتحدة (1945)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1963)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والبروتوكول الاختياري الأول (1966)،

---

[1] أعرب وفد الصين عن تحفظه على أجزاء من القرار، بينما رفض وفد ميانمار القرار بأكمله.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 238/64، الذي يعترف بالأقلية العرقية الروهينيغيا في ولاية راخين الشمالية في ميانمار، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 248/69، الذي يحثّ حكومة ميانمار على منح المواطنة والمساواة في الحقوق لأقلية الروهينغيا العرقية.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار العنف، التشريد القسري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يعاني منها أقلية الروهينغيا العرقية في ولاية راخين في ميانمار،

صُدمت بوجه خاص بممارسة التطهير العرقي في ولاية راخين الشمالية في ميانمار، التي تستهدف تشريد أو تدمير الجماعات العرقية أو الدينية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء النزوح غير المسبوق للروهينغيا إلى بنغلادش، وآثارها الأمنية المحتملة على بنغلاديش والمنطقة،

وإذ تأخذ علماً بتعليقات الأمين العام للأمم المتحدة وقلقه بشأن التطهير العرقي،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة بنغلادش الرامية إلى مساعدة أفراد الروهينيغيا المشردين قسراً، من خلال توفير ملجأ مؤقت، وتقدر الدعم المقدّم من وكالات الأمم المتحدة، وغيرها من البلدان والشركاء الدوليون،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء وضع الألغام المضادة للأفراد، في انتهاك للمعايير الدولية، على طول الحدود لمنع الروهينيغيا من العودة إلى ميانمار،

وإذ ترحب بالتقرير النهائي والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين برئاسة كوفي عنان،

وإذ *تعرب* عن بالغ أسفها لضحايا الفظائع التي ارتكبتها قوات الأمن في ميانمار، والمتطرفون العرقيون في راخين، *وتعرب* كذلك عن تعاطفها العميق مع الروهينيغيا،

1. *تدين* بشدة جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في ولاية راخين في ميانمار، بما في ذلك فقدان العديد من الأرواح البريئة، ولا سيما ممارسة التطهير العرقي البغيضة، *وتدعو* حكومة ميانمار إلى وقف هذه الانتهاكات فوراً، وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الدين؛
2. *تؤيد* قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بإرسال فريق متعدد الجنسيات، مستقل، وخاضع للمساءلة، للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها

قوات الأمن في ولاية راخين؛

3. *تعرب* عن بالغ قلقها إزاء الفظائع التي ارتكبتها مؤخرا قوات الأمن وشركاؤها المدنيون المتطرفون ضد أقلية الروهينجا، التي تشكل انتهاكاً خطيرا وصارخاً للقوانين الدولية؛

4. *تطلب* إلى سلطات ميانمار، أن تتخذ تدابير عاجلة وفورية لوضع حد لجميع أعمال العنف، ومواجهة جميع الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان، القانون الدولي، والعهود الدولية؛

5. *تطلب أيضاً إلى* مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وجميع *المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة*، أن تتدخل بسرعة من أجل وقف المأساة الإنسانية لأقلية الروهينغيا، ومعالجة هذه الأزمة، لأنها تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين؛

6. *تعرب* عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة بنغلادش لتوفير، جملة أمور منها، المأوى، الغذاء، المرافق الصحية، المياه، والرعاية الطبية، إلى ما يقرب من مليون من أفراد الروهينيغيا المنكوبين؛

7. *تعرب أيضاً* عن تقديرها لدعم حكومة اندونيسيا لعملية الإصلاح العسكري وإرساء الديمقراطية في ميانمار، لتجسد قيم الديمقراطية احترام الأكثرية، وضمان حماية الأقليات.

8. *تعرب* عن تقديرها أيضاً، للبدان الأخرى، إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى، التي أعربت عن تضامنها، وقدمت دعمها ومساعدتها إلى الروهينيغيا المشردين قسراً؛

9. *تدعو* جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، إلى الانضمام إلى الجهود الرامية إلى *توفير* الحقوق الأساسية للروهينغا، وتقديم الدعم الإنساني إلى الروهينيغيا، ودعم العمل الذي تقوم به بنغلادش والمجتمع الدولي، بهدف العودة المستدامة لأفراد الروهينغا إلى وطنهم في ولاية راخين في ميانمار، والمساهمة في استعادة الاستقرار والأمن في ولاية راخين؛

10. *تأسف* لأن برلمان ميانمار لم يتخذ بعد أي تدابير لوقف العنف، ووضع حد للحالة المأساوية التي تؤثر على الروهينغيا في ولاية راخين؛

11. *تشدد* وبقوة على أنه يتعيّن على حكومة ميانمار أن تقضي على الأسباب الجذرية للأزمة، بما

في ذلك حرمان شعب الروهينيغيا من الجنسية استناداً إلى قانون الجنسية لعام 1982، الذي أدى إلى انعدام الجنسية، وانحسار حقوقهم، واستمرار تجريدهم من الملكية؛

12. *تدعو بقوة* سلطات ميانمار لمنح حقوق المواطنة، وجميع الحقوق الأخرى للروهينغيا، بما في ذلك، حرية التنقل والوصول إلى أسواق العمل، خدمات التعليم والصحة، والخدمات الاجتماعية.

13 *تدعو* حكومة ميانمار إلى

أ. الكف عن العنف وممارسة التطهير العرقي في ولاية راخين فوراً، وبدون قيد أو شرط، وإلى الأبد،

ب. ضمان العودة المستدامة لجميع أفراد الروهينغيا المشردين قسراً إلى بنغلادش، إلى ديارهم في ميانمار في أقرب وقت ممكن،

ج. تنفيذ توصيات تقرير لجنة كوفي عنان فوراً وبدون قيد أو شرط؛

14 *تحثُّ* المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، على النظر بجدية في اتخاذ مزيد من الإجراءات لمعالجة الأزمة الجارية في ميانمار، *وتدعو* حكومة ميانمار إلى أن تمنح على الفور بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، إمكانية الوصول إلى ميانمار، حتى تتمكن من وإجراء تحقيق شامل ومستقل، في الأعمال الوحشية المزعومة والانتهاكات الجسيمة حقوق الإنسان في ولاية راخين؛

15. *توصي* وبقوة بإنشاء "مناطق آمنة" داخل ميانمار، تحت إشراف الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، لحماية جميع المدنيين بغض النظر عن الدين والعرق؛

16. *تدعو* إلى إيجاد حل مستدام لحالة حقوق الإنسان في ولاية راخين، عن طريق وضع خطة لبناء السلام؛

17. *تدعو أيضاً* إلى وضع برامج إدماج شاملة لاستيعاب اللاجئين الروهينيغيا في البلدان المستقبلة؛

18. *توصي* بدخول وسائط الإعلام والمنظمات الإنسانية، إلى ولاية راخين الشمالية، بدون أي قيود؛

19. *تهيب* بقوة حكومة ميانمار، أن تتخذ تدابير لمكافحة حملة الكراهية المناهضة للروهينغيا في ميانمار، وأن توقف أيضاً الاقتصاص الأهلي وتطرف المدنيين.

20. *تحثّ* جميع البرلمانات على تشجيع حكوماتها، لتكثيف الضغط الدبلوماسي على ميانمار على جميع المستويات، من أجل وضع حد للحالة المأساوية في ولاية راخين في ميانمار، التي تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين؛

21 *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي من خلال لجنته المعنية بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، إلى استكشاف التدابير المناسبة والعملية التي يتعيّن على المجتمع البرلماني العالمي اتخاذها، لمعالجة حالة شعب الروهينغيا، وتوفير حل سلمي ومستدام للأزمة، وعلى وجه الخصوص، دعوة جميع برلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، إلى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي بجميع التدابير التي تم اتخاذها في هذا الصدد، حتى يتسنى للاتحاد البرلماني الدولي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي؛

22. *تطلب* إلى الأمين العام للاتحاد أن ينقل هذا القرار، إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، الأمين العام للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

23. *تقرر* أن تبقى متيقظة، فيما يتعلق بالمزيد من التطورات في ميانمار.

الملحق VI

بيان رئاسي عن وضع الديمقراطية في العالم اليوم

أيده المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته 201
(سانت بطرسبرغ، 18 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

إننا نشهد اتجاهاً مثيراً للقلق في جميع أنحاء العالم: فالبرلمانات كمؤسسات تتعرض للاعتداء، ويجد أعضاء البرلمانات أنفسهم أكثر عرضة للخطر. وبصفتي رئيسكم، تكلمت ضد مثل هذه الأحداث التي أعتبرها اعتداءات على الديمقراطية نفسها.

وفي كثير من هذه الحالات، تتشابه أسباب أو أعراض الأزمة: حرية التعبير تتعرض للهجوم، مما يجعل من الصعب جداً على البرلمانيين، الصحافة، والمجتمع المدني التحدث ضد الانتهاكات؛ سلطات البرلمانات تقوضها فروع الحكومة الأخرى: السلطة التنفيذية والقضاء؛ لجان الانتخابات الوطنية لا تؤدي دورها بشكل صحيح، حيث تعتبر أدوات للحكومة لضمان بقائها في السلطة، والفساد المتفشي يقوّض المفاهيم الأساسية للمساواة أمام القانون، وللمسائلة، وللمالية العامة المدارة بشكل جيد.

وفي هذا الصدد، أود أن أشجب بأقوى العبارات اغتيال السيدة دافني كاروانا غاليزيا، وهي صحفية وباحثة معروفة من مالطا تولت التحقيقات في أوراق بنما. وعلينا أن نتكلم دفاعاً عن الصحافة الاستقصائية، ودفاعاً عن الصحفيين الشجعان من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم الذين يخاطرون بأروحهم وأجسادهم لإظهار الحقائق. ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع أسرة السيدة غاليزيا التي دفعت أغلى ثمن للتنديد بالفساد.

وفي الوقت الذي تكون فيه الحاجة ماسة للحوار لحل الأزمات، نشهد وفودا تأتي إلى جمعياتنا التي لا تمثل الطيف الكامل من الآراء السياسية في البرلمان. ويجري استهداف أعضاء البرلمان من خلال التهديدات والأعمال الانتقامية وأشكال التخويف الأخرى، ويتقلص الفضاء السياسي في كثير من البلدان. وإنني أدعو إلى إطلاق سراح السيد كيم سوخا وجميع السجناء السياسيين، والعودة الآمنة لجميع النواب الكمبوديين في المنفى، وإنهاء الهجمات على المجتمع

المدني ووسائل الإعلام المستقلة. ويشير تقرير لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين إلى هذا الاتجاه المقلق.

ويساوري قلق عميق إزاء الحالة السياسية في كمبوديا، حيث يزعم أن الإجراءات الجنائية تُستخدم لإسكات المعارضة ومنعها من القيام بدور مفيد في الفترة التي سبقت الانتخابات في عام 2018. ومما يبعث على القلق أيضاً، الوضع في مالديف، حيث أن الانتقاص من الحريات، والانقسامات بين الحزب الحاكم والمعارضة، يتخذ أبعاداً مزعجة ويعطل سير عمل البرلمان.

وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، يجري اغتصاب سلطات البرلمان، وتقويض مبدأ الفصل بين سلطات الدولة. ويشكو أعضاء البرلمان من المضايقة والتخويف من جانب السلطات لمجرد الاضطلاع بواجباتهم. وقد اندلع العنف نتيجة الخلافات، التي لا يبدو أنه لا يمكن تسويتها، بين الحزب الحاكم والبرلمان الذي يقوده المعارضة، والاقتصاد في دوامة من الهبوط، مما تسبب في معاناة كبيرة لشعب فنزويلا. ونحن نقف بتضامن لا لبس فيه مع مؤسسة البرلمان والجمعية الوطنية لفنزويلا. ولقد أصبحت الحالة في اليمن كارثة إنسانية مزعجة، ذهب ضحيتها آلاف الأرواح البريئة. وقد أدى الخلاف بين الفصائل المتعارضة إلى مؤسسة مقسمة للبرلمان، وبلد مزقته الحرب، ومعاناة لا توصف للشعب اليمني. غير أننا نشعر بالتشجيع إزاء الالتزام الذي أعرب عنه نواب فصيلي البرلمان لتسهيل الحصول على المساعدة الإنسانية.

ويجمع الاتحاد البرلماني الدولي المجتمع العالمي للبرلمانات. ونحن كأعضاء في هذا المجتمع، ملتزمون معاً من خلال القيم والمبادئ المشتركة. وكثير منها مكرس في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية (http://www.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm) الذي احتفلنا به في العشرين من الشهر الماضي. وعلينا أن نقف دفاعاً عن القيم والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في هذا الإعلان؛ يجب علينا أن نمارس ما نعظ به الغير، ونتمسك بروح ونص الديمقراطية ومُثلِها. ويجب أن نواصل علمنا كحملة مشاعل للتسامح، الحوار السياسي، والحلول السلمية. ويجب ألا ننسى أبداً، أنه وقبل كل شيء، تم انتخابنا لخدمة مصالح شعبنا وتطلعاته من أجل حياة كريمة وفرصة، في أمان وسلام.

لدينا أداة مجربة ومختبرة تحت تصرفنا – الدبلوماسية البرلمانية. وقد استخدمناها في مناسبات عديدة في الماضي: خلال الحرب الباردة، في السنوات التي سبقت عملية هلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا، ثم في لاحقاً من خلال إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إننا نستخدمها اليوم في سياق الصراع ..... الفلسطيني، مع قيام الاتحاد البرلماني الدولي بتشجيع مشاريع السلام في المنطقة. والاجتماعات التي يَسّرت الحوار في جمعياتنا بين الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية، هي مثال ملموس آخر على الطابع البنّاء والوقائي للدبلوماسية البرلمانية، وقدرتها على نزع فتيل التوترات أو تجنبها بالوسائل السلمية.

البرلمانات والبرلمانيون في العالم، أدعوكم إلى رفع الراية عالياً من خلال كلماتكم، ولكن الأهم من ذلك، من خلال أعمالكم. إنني أناشدكم أن تتكلموا في كل مرة تتعرض فيها المؤسسة التي تجسدونها، وأقرانكم البرلمانيون، للهجوم بشكل أو بآخر. وتقوم لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان للبرلمانيين بذلك منذ عقود. وفي مثل هذه الأوقات، يجب أن نقف معاً في إطار تضامن برلماني. إن التاريخ سيحكم علينا بقسوة إذا لم نفعل ذلك. وإني أحثّ كل واحد منا على الاشتراك في حملة الاتحاد البرلماني الدولي للدفاع عن الديمقراطية.

وأود أن أعرب عن تعاطفنا وتضامننا القلبية مع الجزر في منطقة البحر الكاريبي، التي شعرت بالهجوم الكامل للأعاصير والكوارث الطبيعية الأخيرة. وفي معرض مماثل للتضامن البرلماني، أناشد البرلمانات أن تقدم المساعدة أو أن تتسبب في تقديم المساعدة، إلى هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية عند تعافيها ومحاولة إعادة بنائها.

وأخيراً، أود أن أعيد التأكيد على التزام الاتحاد البرلماني الدولي القوي بعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد تأسس الاتحاد البرلماني الدولي على المبدأ الأساسي المتمثل في حل الخلافات بالوسائل السلمية والحوار السياسي. ودعت المنظمة دوماً إلى عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، إلا أنه لا تزال هناك بلدان في العالم لا تحترم قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تحظر التجارب النووية. وبالنظر إلى الآثار المدمرة، بما في ذلك الآثار الإنسانية، للحوادث النووية، سواء عن طريق الصدفة أو سوء التقدير أو التصميم التي لا يمكن أن تكون محدودة في الزمان والمكان، يجب على المجتمع البرلماني العالمي أن يقف بحزم، وأن يعمل معاً من أجل تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الملحق VII

تقرير الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البصمة الكربونية لعام 2017

أقرته اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي في دورتها 276
(سانت بطرسبرغ، 17 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

رسالة من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

لقد أثر الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يقع مقره في جنيف بسويسرا، تأثيراً كبيراً على تعزيز التنمية المستدامة في جميع أنشطته على مدى العقود الماضية. واليوم ملتزم أيضاً بوضع طابعه على تعزيز البيئة المستدامة والأنشطة المحايدة من حيث الكربون. وبناء على ذلك، قررت قيادة الاتحاد البرلماني الدولي جعل الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة التي استضافتها في دكا، بنغلادش، "جمعية خضراء". والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه الهيئة العالمية لواضعي السياسات، على استعداد للتعاون مع أصحاب المصلحة العالميين عن طريق تعويض انبعاثات الكربون الناتجة عن الأنشطة المرتبطة بالطاقة والموارد التي تستهلكها الجمعية.

والاتفاقيات أو الجمعيات الخضراء هي أحداث تجري بطرق تقلل من الأعباء البيئية التي تفرضها هذه الأنشطة. وتطبق الاتفاقيات الخضراء الممارسات المفضلة بيئياً لإدارة النفايات، استخدام الموارد والطاقة، السفر والنقل المحلي، اختيار المرافق، تحديد المواقع والبناء، توفير الأغذية والتخلص منها، الفنادق والإقامة، وقرارات الإدارة والشراء. وتضم الجمعية الخضراء أو الحدث مبادرات بيئية للحد من تأثيرها السلبي على الكوكب.

ومن المتوقع من خلال هذه المبادرة أن يتخذ الاتحاد البرلماني الدولي إجراءاته بشأن البيئة مثالاً للاستدامة، عن طريق اتخاذ مبادرات التخفيف المناسبة لحماية البيئة، كما وعد قادة العالم بضمان جو أفضل وأكثر قابلية للعيش وخالية من التلوث للأجيال المقبلة. إن تقدير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHE)، والمعروف باسم "تقييم البصمة الكربونية"، هو الخطوة الأولى في تقييم أثر أي أنشطة على البيئة. والخطوة التالية هي اعتماد إجراءات مناسبة لتعويض انبعاثات الكربون لكي تصبح محايدة من حيث الكربون، مما سيضمن التوازن المتناغم بين الاستهلاك والحفاظ عليها.

والبصمة الكربونية هي مقياس لتأثير الأنشطة البشرية على البيئة من حيث كمية غازات الدفيئة المنتجة، المقاسة بوحدات مكافئ ثاني أكسيد الكربون. يوصى باستخدام قياسات البصمة الكربونية كجزء من استراتيجيات المناخ للمنظمات أو المشاريع أو الأحداث لمراقبة انبعاثات الغازات الدفيئة والحد منها. ويعمل القياس كأداة لتحديد أهم مصادر انبعاثات غازات الدفيئة، وإعطاء الأولوية لمبادرات التخفيض، وأخيراً، لتعويض الانبعاثات لتحقيق الحياد الكربوني.

وسيتم التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة، مع تحديد الاحتياجات المحلية.

وإذا ما وجهنا اهتمامنا لاحتياجات معظم المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الريفية، سنجد أنها تفتقر إلى إمكانية الحصول على حلول نظيفة وأسعار معقولة للطاقة المنزلية، وعلى وجه التحديد حلول طهي نظيفة وفعالة. وأكثر من 89 بالمائة من السكان في بنغلاديش يستخدمون في الطبخ أنواع الوقود التقليدية مثل الحطب، عصي الجوت، النفايات الزراعية، والفحم النباتي. ويستخدم معظمه مواقد مصممة تقليدياً وغير فعالة، مما يسبب كميات كبيرة من استهلاك الكتلة الأحيائية، تلوث الهواء في الأماكن المغلقة، التدهور البيئي، والأهم من ذلك إزالة الغابات.

تتعرض النساء اللواتي يستخدمن المواقد القديمة، والأطفال الذين يقضون ساعات طويلة في المطبخ، لكميات كبيرة من الملوثات والسموم التي تضر بالصحة بشكل خاص. ويساهم تلوث الهواء المنزلي (HAP) في وفاة 78000 حالة وفاة مبكرة سنويا في بنغلادش. وفي الوقت الحالي، هناك ما يقرب من 30 مليون أسرة لا تزال تستخدم مواقد طبخ تقليدية ملوثة، ولا يزال عدد من يحصلون على حلول الطهي النظيفة قريب من 3 بالمائة، مما يعني أن اختيار مواقد الطهي المحسنة كوسيلة لتخفيف انبعاثات الكربون، كما أظهرت نتائج الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي في دكا، ستكون موضع ترحيب ومفيدة.

ويعد توزيع موقد الطهي المحسن أولوية أيضاً بالنسبة لحكومة بنغلادش، التي تهدف إلى ضمان توفير 30 مليون موقد طهي نظيف وفعال للطاقة بحلول عام 2030. ومن خلال المساهمة في هذه المبادرة، يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يلعب دوراً حيوياً في مساعدة البلد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي ضوء التزام قيادة الاتحاد البرلماني الدولي بالحفاظ على البيئة، من الواضح جداً أن الاتحاد البرلماني الدولي يرسي حجر الزاوية لحماية البيئة، الحفاظ على الطاقة والموارد، المساعدة على تسريع وتيرة اعتماد الطاقة النظيفة، تخفيف حدة الفقر، وتمكين المرأة على الصعيد العالمي، من أجل خلق بيئة أكثر اخضراراً والهواء النظيف لأطفالنا، وقادة الغد.

ويدعو الاتحاد جميع القادة العالميين إلى مد يد التعاون لتكرار هذا النموذج في سياقاتهم الوطنية، وكذلك في أحيائهم، لجعل الأرض أكثر اخضراراً.

ونود أن نعرب عن خالص شكرنا لجميع المشاركين في هذا المسعى، سواء من مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، سويسرا، أو الأمانة المحلية للاتحاد البرلماني الدولي في دكا، بنغلادش، للمساعدة على تحقيق ذلك. وأخيرا وليس آخرا، توجه كلمة شكر خاصة إلى شركة فيوتشر كاربون لأخذ زمام المبادرة في تنفيذ هذا التقييم البيئي الفريد، من أجل جعل هذا الحدث محايداً للكربون. ونحن نقدر حماسهم وتفانيهم ومهنيتهم في إجراء وتنفيذ آليات التعويض المحلية للتخفيف من الانبعاثات الناجمة عن الجمعية العامة الـ 136.

****

ملخص تنفيذي

كجزء من التزامات المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه الاستدامة العالمية، قررت قيادة الاتحاد البرلماني الدولي جعل الجمعية العامة الـ 136 في دكا، بنغلادش اجتماعاً "أخضر" أو محايد الكربون. وقد كلفت بإجراء تقييم للبصمة الكربونية لتقييم الأثر البيئي للحدث، وهو التقييم الأول من نوعه الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي. وكان الهدف من التقييم هو تحديد أنشطة الانبعاثات الكربونية التي تولدها الجمعية، تتبعها، قياسها، وتحديد مجالات الحد من الكربون أو تعويضه.

ومن ثم، فإن هذا التقرير يوفر نتائج تقييم البصمة الكربونية ويوضح بالتفصيل إجمالي استخدامات الطاقة من قبل الجمعية العامة الـ136، وانبعاثات غازات الدفيئة من حيث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون). وقد تم إعداده وفقاً لمعيار المحاسبة والتقرير لبروتوكول غازات الدفيئة، وهو أداة المحاسبة الدولية الأكثر استخداماً لفهم انبعاثات غازات الدفيئة، تحديدها، وإدارتها. وقد حُسبت الانبعاثات باستخدام معاملات تحويل الانبعاثات لعام 2016 التي وضعتها إدارة الأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة، امتثالا للمعيار أيزو 14064-1: 2006، بشأن تقدير انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات إزالتها والإبلاغ عنها. وحددت حدود تقييم البصمة الكربونية حول الأنشطة التي كان للاتحاد البرلماني الدولي سيطرة تشغيلية، ونسبت مصادر الانبعاث إلى واحد أو أكثر من الفئات التالية:

- انبعاثات النطاق 1: الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة من الأصول التي يملكها الاتحاد البرلماني الدولي أو التي يسيطر عليها.

- انبعاثات النطاق 2: انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة من الكهرباء المشتراة، الحرارة، البخار، والتبريد.
- انبعاثات النطاق 3: انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى من أنشطة المنظمة.

وكان نطاق انبعاثات الكربون خلال الجمعية العامة الـ 136 والاجتماعات ذات الصلة على النحو التالي:

النطاق 1 الانبعاثات المباشرة	النطاق 2 الانبعاثات غير المباشرة	النطاق 3 الانبعاثات غير المباشرة
احتراق الوقود	شراء الكهرباء	السفر (جوا) السفر (على الأرض) النقل والخدمات (اللوجستية) الإقامة استخدام المياه التخلص من النفايات

ومكافئ ثاني أكسيد الكربون لهذه النطاقات الثلاثة لانبعاثات الكربون يساوي ما يلي:

النطاق 1	
الانبعاثات المباشرة	**طن متري من CO2e**
احتراق الوقود	1.69
إجمالي انبعاثات النطاق 1	**1.69**
النطاق 2	
الانبعاثات غير المباشرة	
شراء الكهرباء	55.48
إجمالي انبعاثات النطاق 1	**55.48**
إجمالي انبعاثات النطاق 1 و2	**57.17**
النطاق 3	
الانبعاثات غير المباشرة	
السفر (جوا)	3,030.01

السفر (على الأرض)	14.43
النقل والخدمات (اللوجستية)	4.25
الإقامة	267.5
استخدام المياه	0.07
التخلص من النفايات	3.56
إجمالي انبعاثات النطاق 1	**3319.82**
إجمالي التقرير (صافي) الانبعاثات	**3376.99**

ويرد فيما يلي تفصيل لانبعاثات غازات الدفيئة من حيث تكافئ ثاني أكسيد الكربون المصنفة حسب النطاق والمندوب:

نطاق الانبعاثات	طن متري من CO2e	المندوبين	الانبعاثات / المندوبون (tCO2e)
إجمالي انبعاثات النطاق 1	1.69	1,280	0.002
إجمالي انبعاثات النطاق 2	55.48	1,280	0.06
إجمالي انبعاثات النطاق 1 و2	57.17	1,280	0.04
إجمالي انبعاثات النطاق 3	3319.82	1,280	2.59
إجمالي التقرير (صافي) الانبعاثات	3376.99	1,280	2.63

ويرد في الجدول التالي موجز إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الجمعية العامة الـ 136 والأحداث ذات الصلة، مصنفة حسب النطاق والنشاط:

النطاق	النشاط	الانبعاثات (tCO2e)	النسبة المئوية (٪)
النطاق 1	احتراق الوقود	1.69	0.05
النطاق 2	شراء الكهرباء	55.48	0.13
النطاق 3	السفر (جوا)	3030.01	89.72
	السفر (على الأرض)	14.43	0.430

النقل والخدمات (اللوجستية)	4.25	0.13
الإقامة	267.5	7.93
استخدام المياه	0.07	0.0
التخلص من النفايات	3.56	0.11
الإجمالي	**3376.99**	**100**

وكما هو مبين في الجداول أعلاه، فإن معظم انبعاثات الكربون في الجمعية العامة الـ 136 جاءت من السفر الجوي والإقامة واستخدام الطاقة. يتم تخفيض انبعاثات الكربون بشكل عام من خلال خفض الطاقة. وبالنظر إلى أن مواقد الطهي التقليدية ذات الملوثات العالية هي مصدر رئيس لانبعاثات غازات الدفيئة في بنغلادش، فقد اتخذت قيادة الاتحاد البرلماني الدولي قراراً بتوزيع مواقد محسنة كوسيلة للحد من استهلاك الطاقة الوطنية، وتعويض انبعاثات الكربون الناتجة عن الجمعية العامة الـ 136. وقد ثبت أن ذلك حل فعال وكفء للغاية. ومن خلال توفير مواقد نظيفة وذات كفاءة في استهلاك الطاقة للسكان المحليين في بنغلادش، لم يلعب الاتحاد البرلماني الدولي دوراً حيوياً في مساعدة بنغلادش على إحراز تقدم ملموس باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل أيضاً كفل أيضاً أن تكون الجمعية العامة الـ 136محايدة تماماً من حيث الكربون، وكانت حدثاً أخضر.